

مَقَالَاتُ الْأُسْتَاذِ الْأَمِينِ وَإِخْتِلَافُ الْمُصَلِّينَ

تأليف

شيخ أهل السنة والجماعة الإمام أبي الحسن علي بن اسماعيل
الأشعري
الترقيم ٣٣٠ هـ

تحقيق

محمد محيي الدين عبد الحميد

الجزء الأول

المكتبة العصرية
مستبداء بيروت

جميع الحقوق محفوظة

١٤١١هـ - ١٩٩٠م

شركة أبناء شريف للأضيائي
للطباعة والنشر والتوزيع

المكتبة العصرية للطباعة والنشر

الدار البيضاء - ص.ب. ٢٤١ - تل. ٢٩١٩٨٤
المطبعة العصرية

بيروت - ص.ب. ٨٣٥٥ - تل. ٢٩١٩٨٤

صيدا - ص.ب. ٢٤١ - تل. ٢٩١٩٨٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على سَابِغِ نِعْمَاتِهِ ، وصلاته وسلامه على خَاتَمِ أَنْبِيَائِهِ ، وعلى آله وصحبه وأوليائه .

وأما بعد ؛ فإني منذ عهد غير قريب وجدتُ من وقتي فراغاً ينسج للدراسة دقيقة لكتّابَيْ شيخ الإسلام « أبي العباس أحمد بن عبد الحليم الحرّاني الدمشقي الحنبلي » المعروف بابن تيمية ، المتوفى في عام ٧٢٨ من الهجرة ، وهما كتاب « منهاج السنة المحمدية ، في نقض كلام الشيعة والقدرية » ، وكتاب « موافقة صريح العقول ، لصحيح المنقول » ، فأخذتُ نفسي بأن أقرأ كل يوم عدة أوراق من أحد الكتّابين ، وأن أقف عند نهاية كل مبحث وَقْفَةً فَأَحْصِ متدبّر ، يُحِبُّ أَنْ يُفِيدَ مما يقرأ ، وكنتُ أجد في كل يوم من غَزَاةِ علم الشيخ ، وَسَعَةً اِطَّلَاعِهِ على ما أَلَفَ النَّاسُ وما قالوه ، وما نُسِبَ إِلَيْهِمْ ، ومديد باعه في الحِوَار والجدل ، ورجاحة عقله التي تَنخُلُ الآراء والأقوال ، وتُبهرِجُ زائفها ، وقوة عارضته في إقامة الحجة ، مالا يُقْضَى العجبُ منه .

وقد لَفَتَ نظري يومئذ أن الشيخ لا يفتأ يذكر شيخ أهل السنة والجماعة أبا الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله ابن موسى بن بلال بن أبي بُرْدَةَ عامر بن أبي موسى عبد الله بن قيس الأشعري ، المتوفى في أوائل الربع الثاني من القرن الرابع الهجري ، وَيُثْنِي عليه ، ويصفه بأنه أقرب إلى مذهب إمام أهل هذه الملة ، الصابر على قضاء الله ، المحتسبِ أَجْرَهُ على الله تعالى « أحمد بن حنبل » من كثيرٍ من أصحاب أحمد وأتباعه المتفسيين إليه ، وبأنه أبرع مَنْ كتب في المقالات وأثبتهم وأوثقهم ، ويذكر مؤلفاته بما هي خليفة به من الثناء والتبجيل .

لَفَتَ هذا الثناء نظري إلى مؤلفات أبي الحسن الأشعري عامة ، وإلى كتابه « مقالات الإسلاميين ، واختلاف المصلين » خاصة ، فلم أكُدتُ أنتهى من قراءة الكتابين حتى تآقت نفسي إلى قراءة كتب الأشعري ، ومن بينها « كتاب المقالات » ، فما شرعت في ذلك حتى أدركت السر الذي دفع ابن تيمية إلى كثرة الإشارة إليها ، والعناية بها ، والاحتفال لها ، والنقل عنها

وما زالت همتي مصروفة ، منذ ذلك الوقت ، إلى كتاب « المقالات » ، حتى وجدتُ فرصة سانحة لنشره على الوجه الذي يرضى عنه أهل العلم ، فاهتبتُ هذه الفرصة ، واجتهدت في تحقيق أصله ، والتتوق في هذا التحقيق : بضبط ما يحتاج إلى الضبط منه ، وبشرح بعض مسأله شرحاً وسطاً بين الوجيز والبسيط ، وبالترجمة لأعلامه ترجماً مختصرة ، وبال دلالة على مواطن البحث في الكتب التي صنفت في هذا الموضوع ، وفي كتب التاريخ أيضاً ، إذ كان لكثير من أهل هذه المقالات يدٌ بعيدة الأثر في تجرى حوادث التاريخ ، كما بينتُ كثيراً مما وقع في أصول هذا الكتاب من أخطاء في أعلام الأناسي ، وفي حوادث التاريخ مع إبقائى عبارة الكتاب على حالها في الأعم الأغلب ، وسلختُ في هذا العمل الجليل عامين ، أو أكثر من عامين بقليل .

وإني لأرجو — بعد هذا كله — أن أكون قد وفيت ببعض حق هذا الكتاب الذي يعتبر أقدم ما وصل إلى أيدينا من الكتب المفصلة ببعض التفصيل في هذا الموضوع ، والذي يعدُّ بحقٍّ أولى ما يجب أن تنسارع العزائم إلى قراءته ، وإتقان دراسته ، وإن كتاباً يوشى ديباجته شيخُ أهل السنة والجماعة ، وقُدوة علماء هذه الأمة « أبو الحسن الأشعري » ويتلقاه جهابذة أهل العلم بالقبول ، ويحتفلون له ، ويثنون عليه وعلى مؤلفه ؛ لتحقيق بما يُبذل في تحقيقه وفي دراسته من وقتٍ وجهدٍ

ربنا اغفر لنا ، وإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ، ولا تجعل في قلوبنا غلا
للذين آمنوا ، ربنا إنك رؤوف رحيم .
ربنا إنك تعلم ما نخفي وما نعلن ، وما يخفى على الله من شيء في الأرض
ولا في السماء .

ربنا عليك توكلنا ، وإليك أنبنا ، وإليك المصير ؟
كتبه المعتز بالله تعالى وحده
عبد المدين عبد المجيد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رُسُل الله ، وآلهم وأصحابهم .

— ١ —

كان العالم يوم بعث الله رسوله بالهدى ودين الحق يتيه في بَيَدَاوَاتٍ من ظلم الجهل ، والتقليد ، وفوضى الأخلاق ، وانتكاس أسس الاجتماع ؛ فالعرب - وهم قومه ، ومنهم أهلُه وعشيرته الأذُنُون - أمة عريقة في الجاهلية الجهلاء ، واغلة في الوثنية ، ليست لهم قُدُمة ولا سابقة في الرقي الاجتماعي الصحيح ، ولا لهم عاطفة ، ولا وازع يصرفهم عن المغاورة والتكسب من طريق النهب ، وشن الحروب ، والاعتداء على الحقوق والحرمان ، ووأد البنات ، وما أشبه ذلك من دنى الفعل ، ولا لهم من حصافة العقل ، ورقى الإدراك ، ونور المعرفة ما يحول بينهم وبين عبادة الأصنام ، والتقرب إليها ، وإتيان السحرة والسكينة والعرافين والمُخْرِقِينَ يلتمسون عندهم المعرفة وأخبار الغيب ، والفصل في أسباب النزاع والخصومات ، وَمَنْ كان منهم ذا دين فإنما صار دينه إلى جمل محرفة ، وعبارات مُبَدَّلَةٌ مَمْسُوخة بما وضعه رؤسائهم وأولو الأمر متهم ؛ فهؤلاء قوم زَيْنَ لهم سوء علمهم فأروه حسناً فاعتقدوا التثليث ، والحلول ، والوساطة بين الخالق والمخلوق ، وهؤلاء قوم تَخَلَّوْا عن عقولهم ، وذانوا بما ابتدعه أخبارهم من التجسيم وغير التجسيم مما لا يليق بالواحد القهار ، وهؤلاء قوم عبدو الأجرام العلوية ، ونصبوا لها الهياكل ، ورصدوها ، وقصدوها ، وغير العرب شر من العرب في ذلك : منهم الشَّوْية ، ومنهم عبدة النار ، ومنهم الدهريون والطبيعيون ، ومنهم منكرو ما وراء الحس ، ومنهم منكرو النبوات ، وَمَنْ كان يتدين ديناً منهم فليس هو بأهذى ممن يتدين من العرب ، ولا بأقوم سبيلاً .

في وسط هذا الاضطراب الاجتماعي والديني بعث الله تعالى عبده ورسوله محمد بن عبد الله بالهدى ودين الحق ، ليظهره على الدين كله ولو كره الكافرون ، فأقام الحجة ، وأيقظ العقل ، وأذاع في الناس سلطان هذا العقل الذي حَقَرُوهُ ، وحَاكَمُوهُ ، ودعاهم إلى نَبَذِ التقليد ، وألا يتخذ بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله ، وسلك لهذا ونحوه مسلكاً لا يَدِقُّ على أذهان العامة ، ولا يرتفع عن مستوى إدراكهم ارتفاعاً يباعد بينهم وبين علم الحقيقة مما يدعوهم إليه ، ولا يُسِفُّ حتى يستبدله الخاصة ويستنكروه ، انظر إلى هذا الدعاء الذي يمجّد فيه العقل والعلم ، ويقيم الحجة الواضحة في هدوء ورفق في قول الله تعالى : (قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ، ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً ، ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله ، فإن تَوَلَّوْا فقولوا : اشهدوا بأننا مسلمون ، يا أهل الكتاب لم تحاجُّون في إبراهيم وما أنزلت الحوراة والإنجيل إلا من بعده أفلا تعقلون ؟ ها أنتم هؤلاء حاجتكم فيما لكم به علم ، فلم تحاجُّون فيما ليس لكم به علم ؟ والله يعلم وأنتم لا تعلمون ، ما كان إبراهيم يهودياً ولا نصرانياً ، ولكن كان حنيفاً مسلماً ، وما كان من المشركين . إن أولى الناس بإبراهيم للذين اتبعوه وهذا النبي والذين آمنوا ، والله ولي المؤمنين) فإذا أنت قرأت هذه الآيات فتأمل في يسرها وسهولة مدخلها إلى العقل ، وأنها لا تحتاج إلى أن تستأنف لتلج أدقّ المواجه ، وتؤثر أبعد الأثر ، ثم اقرأها مرة ثانية وتدبر : هل يجد أبرع من عبارتها وأقوم منها حجة ؟ وهل تجد للتسلسل المنطقي الذي ينشده أهل البحث مثلاً تضربه له خيراً من هذه الآيات ؟ فإذا أنت اطمأنت إلى هذا كله فاعلم أنك واجد في كل ما أوحى الله به إلى محمد صل الله عليه وسلم ، وفي كل ما أجراه — سبحانه ! — على لسانه من سنته ، وفي كل ما عمل به حياته كلها إلى أن لحق بالرفيق الأعلى ، اعلم أنك واجد في كل أولئك أصدَقَ المثل وأعلاها لهذه الدعوة التي أشرنا إلى بعض خصائصها .

ولم يلبث العرب - حين رأوا أن قد دَمَغَتْهُمْ الحجة ، وأخذت عليهم سُبُل الالتواء والمعارضة - أن دانوا لهذه الدعوة تَبَاعاً ، ودخلوا في دين الله أفواجا ، فرأوا النبي صلى الله عليه وسلم يصف لهم ربه - سبحانه ! - بما وصف به نفسه في كتابه الكريم ، وبما أجراه على لسانه من سنته ، فلم يسأله أحد منهم - على اختلاف عقولهم - عن شيء من ذلك ، كما كانوا يسألونه عن أمر الصلاة والصيام والزكاة والحج وغير ذلك من كل ما علموا أن الله فيه أمراً ونهياً ، وكما سألوه عن أحوال الآخرة وعن الجنة والنار ، نقول « لم يسأله أحد منهم عن شيء مما وصف به ربه » لأن هذا من الأمور التي تتوفر الدواعي على نقله لو أنه حدث ، ولم يُنقل لنا أن أحداً التبس عليه فهم شيء من ذلك فأنشأ يسأل ليكشف شبهة ، أو يزيل لبساً ، أو يشرح غامضاً ، كما نقلت الأحاديث الكثيرة التي تتضمن السؤال عن أحكام الحلال والحرام وعن أحوال القيامة وعن الملائكة والفتن ونحو ذلك . فدل هذا كله على أنهم فهموا ذلك وعَقَلُوهُ في بُسْر وهَوَادَةٍ من غير أن يُفَلْسِفُوهُ أو شيئا منه ، و « من أَمَّنَ النظر في دواوين الحديث النبوي ، ووقف على الآثار السلفية ، علم أنه لم يرد قط - من طريق صحيح ولا متقيم - عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم - على اختلاف طبقاتهم وكثرة عددهم - أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن معنى شيء مما وصف الرب - سبحانه ! - به نفسه الكريمة في القرآن الكريم وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ، بل كلهم فهموا معنى ذلك وسكتوا عن الكلام في الصفات ، نعم ، ولا فَرَّقَ أحد منهم بين كونها صفة ذات أو صفة فعل ، وإنما أثبتوا له تعالى صفات أزلية من العلم والقدرة والحياة والإرادة والسمع والبصر والكلام والجلال والإكرام والجود والإنعام والعز والعظمة ، وساقوا الكلام سَوَاقاً واحداً ، وهكذا أثبتوا - رضى الله عنهم ! - ما أطلقه الله - سبحانه ! - على نفسه الكريمة من الوجه واليد ونحو ذلك ، مع نفي مماثلة المخلوقين ، فأثبتوا - رضى الله عنهم ! - بلا تشبيه ، وزهوا من غير تعطيل ،

لم يتعرض — مع ذلك — أحد منهم إلى شيء من هذا ، ورأوا بأجمعهم إجراء الصفات كما وردت ، ولم يكن عند أحد منهم ما يستدل به على وُحْدَانِيَةِ اللَّهِ تعالى وعلى إثبات نبوة محمد صلى الله عليه وسلم سوى كتاب الله تعالى ، ولا عرف أحد منهم الطرق الكلامية ، ولا مسائل الفلسفة ^(١) .

على هذا ، وفي هذا الموضوع الذي ثارت فيه عِجَازَةُ الكلام فيما بعد ، انتهى القرن الأول ، لأن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن تبعهم بإحسان ، فهموا ما ذكره الرسول عن ربه ، ولم يروا بأنفسهم حاجة إلى الفلسفة وقواعدها ولا إلى مباحث الكلام التي تمت بأوثق الأسباب إلى الفلسفة وقواعدها ، فكتاب الله تعالى الذي حدّثهم عن ربهم ، وفرض عليهم حقوقاً يؤدونها إلى ربهم ، وحقوقاً يؤديها بعضهم إلى بعض ، هذا الكتابُ عربي مبين ، وهم قد فهموا العبارة التي فرضت عليهم هذه الحقوق وتلك ، وما احتاج من هذه العبارة إلى كشفٍ سألوا عنه رسول الله فبينه لهم ، فلماذا لا يفهمون العبارة التي يُحدّثهم الكتاب الكريم فيها عن ربهم ؟ وكيف سكتوا عن طلب البيان إن لم يكونوا قد فهموها أو شيئاً منها ؟ ولسانُ الرسول عربي مبين ، وشأنُ ما تحدّث به إليهم شأنُ ما أنزل عليه من القرآن الكريم ، وهم — في الأكثر — عرب ، يتكلمون العربية الفصحى ، ويفهمونها إذا حوَّطبوا بها ، فليفهموا القرآن والسنة على النحو الذي يفهمون ويفهمون ، ومن كان منهم غير عربي فليس يحتاج لأن يفهم مثل ما فهموا إلا إلى معرفة اللسان العربي وإدراك خصائصه ، فإذا تيسر له ذلك فسبيله سبيل أهل العربية الأصليين .

— ٢ —

وَنَبَتْ في القرن الأول رجلان شغلاً الناس بما لم يكونوا يعرفونه عن نبينهم وعن صحابته الأخيار رضوان الله عليهم أجمعين : شغلاً بعض الصحابة ، وشغلاً ^(١) من كلام العلامة المقرئ في كتابه « الخطط والآثار » (٣٥٦/٢ بولاق)

كثيراً من التابعين ، وشغلا بعض أهل الأقطار التي ارتفعت فيها راية الإسلام ، وشغلا بعض أهل المدينة حاضرة بلاد الإسلام ومنهبط الوحي على رسول الله صلى الله عليه وسلم ودار مهاجرة ومثوى جثثاته الطاهر ، وكلا الرجلين كان دخيلاً في الإسلام ، فاسد الطَّوْبِيَّة ، ولعل انتصار الإسلام والمسلمين في موطن القتال كلها قد وَلَدَ في أنفسهما من الحَسِيكة والضُّغن ما جعلهما يتلمَّسان له الفساد بالِدَسَّ والوقيمة .

أما أحدهما فرجل نصراني من أهل العراق يقال له « سوسن » أظهر الإسلام ونحِبَ مَعْبَدَ بن عبد الله^(١) الجُهَنِي البَصْرِيَّ وَنَفَثَ في صدره سمومه ، وعلمه القول بالقدر ، ويُنَبِّه له ، فكان معبداً هذا أول من قال بالقدر في الملة المحمدية ، وقدم مدينة الرسول فأفسد بها ناساً ، فاشتغل أهل زمانه بتحذير الناس منه فروى أن ابن عمر رضی الله عنهما حين بلغه شأنه أعلن البراءة منه ، وروى أن الحسن كان يقول : إياكم ومعبداً فإنه ضالٌّ مُضِلٌّ ، وروى أن مسلم بن يسار كان يجلس إلى سارية في المسجد يقول : إن معبداً يقول بقول النصارى ، وما زال كذلك حتى أخذه عبد الملك بن مروان في سنة ثمانين^(٢) فقتله وصلبه بدمشق^(٣) .

وقد أخذ عن معبد الجُهَنِي غِيلَانُ بن مروان (أو ابن مسلم) الدمشقي فقال بالقدر خيره وشره : إنه من العبد ، وقال في الإمامة : إنها تصلح في غير قریش ،

(١) لعبد الجُهَنِي رجمة في تاريخ الإسلام للذهبي (٣ / ٣٠) وفي تهذيب التهذيب (٢٢٩ / ١٠) وقد اختلف في اسم أبيه واسم جده ؛ فيقال : هو معبد بن عبد الله بن حكيم (أو ابن عكيم ، أو ابن عليم) ويقال : معبد بن عبيد الله بن عويمر (أو ابن عويم) ويقال : معبد بن خالد ، ويقع اسم مطه النصراني في بعض الأصول «سويس» ويقال : سنسويه .

(٢) ويقال : مات قبل التسعين

(٣) وانظر التاريخ الكامل لابن الأثير (٤ / ١٨٩) والنجوم الزاهرة لابن خنزي

بردي (٢٠١ / ١) .

وإن كلَّ مَنْ كان قائماً بالكتاب والسنة كان مستحقاً لها ، وإنها لا تثبت إلا بإجماع الأمة . وكانت نهاية أمره أن أخذه هشام بن عبد الملك بن مروان فأمر بقطع يديه ورجليه^(١) .

وأما الآخر فرجل يهودي^٢ احترقت أحشاؤه من نصر الله تعالى المؤمنين فاصطنع الإسلام وهو يضمّر أن يكيد له ، وذلك هو عبد الله بن وهب بن سبأ ، المعروف بابن السوداء ، وقد تكلمنا عن هذا الرجل كلاماً وافياً في حواشينا التي أكملنا بها مباحث هذا الكتاب ، وتتلخص شرور هذا الرجل في أنه أحدث في هذه الأمة ثلاثة أمور ، كان لكل واحد منها الأثر البالغ في تفريق كلمتها ، وتشتت أمرها : الأمر الأول : كان هو أول مَنْ أحدث القول بوصية رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي بن أبي طالب رضى الله عنه بالإمامة ، فعلى وصي الرسول صلى الله عليه وسلم وخليفته على أمته من بعده بالنص ، الأمر الثاني : كان هو أول من أحدث القول برجعة على رضى الله عنه إلى الدنيا بعد موته ، وبرجعة رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضاً ، والأمر الثالث : كان هو أول من أحدث القول بأن علياً - رضى الله عنه ! - لم يُقتل ، وأنه لا يزال حياً ، وأنه يسكن السحاب ، وأن الرعد صوته ، وأن البرق سوطه ، وأن فيه جزءاً إلهياً ، وأنه لا بد أن ينزل إلى الأرض فيملأها عدلاً كما ملئت جوراً ، وأكثر هذه القضايا مأخوذ عن اليهودية التي كان يتعارفها قومه يومئذ ، بل إنه كان يستدل أن يخذعهم على صحة هذه القضايا ببعض ما عُرف من أحوال موسى صلى الله عليه وسلم مع شيء من التمجيد والتعريف .

ومن هذه الآراء الفاسدة التي نفث سمومها عبدُ الله بن سبأ هذا تفرعت آراء كثير من الفرق ، فمن تعاليمه تشعبت أقاويلُ الفلاة من الرافضة ، أفليس كثير منهم يذهبون

إلى أن الإمامة موقوفة على قوم بأعيانهم كقول الإمامية : إنها محصورة في الأئمة الاثني عشر ، وكقول الإسماعيلية : إنها محصورة في ولد إسماعيل بن جعفر الصادق . ثم أليس كثير من الإمامية يذهبون إلى القول بفَيْئَةِ الإمام ورَجَعَتِهِ إلى الدنيا بعد الموت ، وهو ما يشير إليه قولُ كثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير حمزة :

وسبط لا يذوق الموت حتى يقود الخيلَ بِقَدْمِها اللّواءَ
تَغَيَّبَ لا يَرَى فيهم زماناً بِرَضْوَى عنده عَسَلٌ وماءٌ
وقولُ السيد الحميري :

يُغَيَّبُ عنهمُ حتى يقولوا تَضَمَّنَهُ بِطَيْبَةٍ بطنُ الخلدِ
ثم أليس من هؤلاء الإمامية قوم يذهبون إلى أنَّ الجزء الإلهي يحلُّ في الأئمة بعد علي بن أبي طالب - رضي الله عنه ١ - وأنهم بهذا استحقوا الإمامة دون غيرهم ؟ وعلى هذا الرأي كان - فيما بعد - استقادُ دعاة الخلفاء الفاطميين ببلاد مصر .

وابنُ سبأ هذا هو الذي أثار فتنة أمير المؤمنين ذي النورين عثمان بن عفان - رضي الله تعالى عنه ١ - وما زال يُدْرِكُ لَهَبَهَا ، ويجمع لها أوْشَابَ الناسِ وطغَمَهم ، حتى قُتِلَ الخليفة المظلوم ، وكان له أتباعٌ كثيرون في معظم الأقطار ، فلذلك كثرت الشيعة ، وما زال أمرهم يَقْوَى وعددهم يكثر .

— ٣ —

وفي القرن الأول - أيضاً - انفصلت شُعبة من شيعة علي بن أبي طالب عنه ، وناصبَتَه العداوة ، وجمعت له الجموع ، وأشعلت شَوْاطِظَ الفتنة ضده ، بعدما كانت تُقَدِّيه بالأنفس والأموال ، وبعد ما كانت ترى طاعته مَغْنَمًا ، وهؤلاء هم الخوارج الذين شايعوا عليًا - رضي الله عنه ١ - أول الأمر على قتال معاوية وأهل الشام ، حتى إذا كان النصرُ منه قابَ قَوْسَيْنِ أو أدنى أظهرُوا الانخداع بخدمة عمرو بن العاص

وَحَمَلُوا عَلِيًّا عَلَى قَبُولِ التَّحْكِيمِ ، وَعَلَى أَنْ يُنْزِلَ عَنْهُ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ ، وَلَمْ يَقْبَلُوا التَّرْيِثَ حَتَّى تَمَّ لَهُمُ الْقَلْبَةُ عَلَى أَهْلِ الشَّامِ ، كَمَا لَمْ يَقْبَلُوا أَنْ يُخْتَارَ عَلَى نَائِبِهِ كَمَا اخْتَارَ مُعَاوِيَةُ نَائِبَهُ ، فَلَمَّا أذِنَ لَهُمْ عَلَى وَأَصْحَابُ عَلَى وَقَبَلُوا كُلُّ مَا طَلَبُوهُ إِلَيْهِ ، وَتَمَّتْ مَهْزَلَةُ التَّحْكِيمِ ، رَاحُوا يُقْلِنُونَ كُفْرَ عَلَى وَكُفْرَ كُلِّ مَنْ قَبَلَ تَحْكِيمَ الرِّجَالِ ، وَلَمْ تَنْجِعْ فِي هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ حُجُجُ الْمُخْتَجِّينَ وَلَا نَصِيحَةُ النَّاصِحِينَ ، وَأَبَا أَنْ يَفِيثُوا إِلَّا أَنْ يَعلنَ عَلَى أَنَّهُ كَفَرَ بِتَحْكِيمِ الرِّجَالِ وَأَنَّهُ تَائِبٌ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ هَذَا السُّكْرِ ، وَمَا كَانَ عَلَى لِيَرْضَى إعلَانُ ذَلِكَ وَهُوَ مَا حَكَمَ إِلَّا لِيُدْفَعَ ثَوْرَةٌ كَانَتْ تَوْشِكُ أَنْ تَلْتَهُمُ الْأَخْضَرُ وَالْيَاسَ ، وَهُوَ يَعْتَقِدُ - فَوْقَ ذَلِكَ - أَنَّهُ لَوْ حَكَمَ مُخْتَارًا طَائِعًا لَمَا كَانَ فِي ذَلِكَ كُفْرٌ وَلَا شُبْهَةٌ بِكَفَرٍ ، بَلْ وَلَا مَعْصِيَةٌ وَلَا شُبْهَةٌ بِمَعْصِيَةٍ .

وَالَّذِي يَحَارُ فِيهِ عَقْلُ الْأَرِيبِ مِنْ أَمْرِ هَؤُلَاءِ أَنَّهُمْ خَرَجُوا خِجَاةً وَمِنْ غَيْرِ سَابِقَةٍ خِلَافَ ، وَأَنْ مَا خَرَجُوا مِنْ أَجَلِهِ كَانُوا هُمُ الدَّعَاةُ إِلَيْهِ وَالْمُقَسِّمِينَ بِهِ ، وَأَنَّهُمْ خَرَجُوا بِاسْمِ الْحَرَصِ عَلَى أَحْكَامِ اللَّهِ تَعَالَى وَالتَّشَدُّدِ فِيهَا وَالرَّغْبَةِ الصَّادِقَةِ فِي إِنْفَازِهَا ، وَأَبْطَسَ النَّاسُ تَفْكِيرًا يَجِدُ فِي جَاهِلِهِمْ مَا يَرِيبُ أَحْسَنَ النَّاسِ ظَنًّا بِهِمْ .

فَهَلْ كَذَبْنَا الْمُؤَرِّخُونَ جَمِيعًا ، وَمِنْهُمْ الشِّيعِيُّ وَمِنْهُمْ غَيْرُ الشِّيعِيِّ ، فَقَصُّوا عَلَيْنَا أَحْدَاثَهُمْ عَلَى صُورَةٍ يَظْهَرُ فِيهَا الْفُلُوفُ فِي الْإِسْتِمْسَاكِ بِالْبَاطِلِ وَالتَّشَدُّدِ فِي مَا لَا يَنْبَغِي التَّشَدُّدُ فِيهِ ؟ وَإِذَا صَحَّ هَذَا عَنِ الْمُؤَرِّخِينَ الَّذِينَ هَوَاهُمْ عُلُوٌّ فَكَيْفَ يَصْحُحُ عَنِ النُّفَاتِ الَّذِينَ كَتَبُوا لَوَجْهَ الْحَقِّ ؟ وَكَيْفَ يَصْحُحُ ذَلِكَ وَلَمْ يَكْتُبْ هَؤُلَاءِ الْمُؤَرِّخُونَ مَا كَتَبُوا فِي ظِلِّ دَوْلَةِ الْعُلَوِيِّينَ أَوْ لِأَنْصَارِ الْعُلَوِيِّينَ ؟ وَإِنَّمَا كَتَبَ مَنْ وَصَلَتْ إِلَيْنَا مَوْلاَتُهُمْ فِي ظِلِّ قَوْمٍ أَقَلُّ مَا يُقَالُ فِيهِمْ : إِنَّهُمْ مَا كَانُوا يَأْتَهُونَ لِمَا ضَى الْعُلَوِيِّينَ ، وَإِنَّمَا يَسْتَوِي عَنْدهُمْ أَنْ يثبتَ أَنَّ الْعُلَوِيِّينَ كَانُوا مِنْ قَبْلُ ظَالِمِينَ أَوْ مَظْلُومِينَ .

فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُؤَرِّخُونَ قَدْ كَذَبُوا ، وَهُوَ أَرْجَحُ الْإِحْتِمَالَيْنِ عِنْدَنَا ، فَهَلْ كَانَ فِي شِيعَةِ عَلَى الَّذِينَ حَارَبُوا مَعَهُ وَاقْتَصَرُوا لَهُ مَنْ كَانَ يُضْمَرُ أَنْ يَنْتَقِضَ عَلَيْهِ مَتَى لَاحَتْ لَهُ الْفُرْصَةُ ؟ أَوْ يَخْتَلِقُ الْفُرْصَةَ اخْتِلَاقًا لَمْ تَسْنَحْ لَهُ ، وَنَرِيدُ أَنْ نَقُولَ : هَلْ

كان عبد الله بن وهب بن سبأ قد أفضى بذات نفسه إلى بعض شيعة على وأفهمهم أن ما يُمخَّرق به على الناس: من تمجيد على وتأييده تارةً، والقول بأنه وصي الرسول تارةً أخرى، إنما هو خُدعة ابتدعها لينتزع بها إعجاب العامة من أصحاب على، وهو - في حقيقة الأمر - يريد أن يُفسد على علي أصحابه، وأخذ عليهم اليهود أن يفعلوا هم ذلك إن اخترمته المنون قبل أن يبلغ ما يريد؟.

ومهما يكن من شيء، فقد نبئت نابتة الخوارج في أواخر حُرُوب صفين، بين أهل العراق شيعة على، وأهل الشام شيعة معاوية بن أبي سفيان، واستشرى شرهم، وصاروا من بعدُ حزباً كثير المدد، وخلطوا شؤون الدين بشؤون الدولة، فكانت لهم آراء في كثير من مسائل الدين أصوله وفروعه، وكانت لهم آراء في الخروج على الدولة، والانتقاض على الأمراء، أو الكف عن ذلك مما تجده مفصلاً في هذا الكتاب.

— ٤ —

وفي أخريات القرن الأول - أيضاً - أو أوائل القرن الثاني ظهر رجل، يقال له «جهم بن صفوان» بترمذ وبلاد المشرق «فأورد على أهل الإسلام شكوكاً أثرت في بلاد الملة الإسلامية آثاراً قبيحة تولد عنها بلاء كبير، فكثر أتباعه على أقواله التي تقول إلى التعطيل»^(١)، فأخذ يعلن في الناس أن «لمقدورات الله تعالى ومعلوماته غاية ونهاية، وأن لأفعاله آخراً، وأن الجنة والنار تفنيان، ويفنى أهلها حتى يكون الله تعالى آخراً لا شيء معه كما كان أولاً لا شيء معه»^(٢) و«أن الإيمان: هو المعرفة بالله فقط، والكفر: هو الجهل بالله فقط، وأنه لا فعل

(١) من كلام المقرئ عنه (٢ / ٣٥٧).

(٢) انظر كتابنا هذا (١ / ٢٢٤).

لأحد في الحقيقة إلا الله وحده ، وأنه هو الفاعل ، وأن الناس إنما تنسب إليهم أفعالهم على الجواز ، كما يقال : تحركت الشجرة ، ودار الفلك ، وزالت الشمس»^(١) ونفى أن يكون لله تعالى صفة^(٢) ، وذهب إلى أن علم الله تعالى محدث ، وإلى القول بخلق القرآن ، ومن ثمة نسبته قوم^٣ إلى مذهب المعتزلة ، « وجههم عند المعتزلة - في سوء الحال ، والخروج من الإسلام - كهشام بن الحكم »^(٤) وقد أكره أهل الدين بدعته ، وتمالأوا على إنكارها ، وتضليل أهلها ، وحذروا الناس من الجهمية ، وعادوهم في الله تعالى ، وذموا من جلس إليهم ، ومن قال بمقاتلتهم ، أو انتحل محلهم .

وأراد الله تعالى أن يقود جهماً إلى حتفه ، فخرج مع الحارث بن سريج في سنة ثمان وعشرين ومائة من الهجرة ، على خلفاء بني أمية ، وكانت خلافتهم قد آلت إلى مروان بن محمد ، فامتنع الحارث بن سريج من قبولها ، وتكلم في مروان ، فجاءه سلم بن أخوَز أمير الشرطة ، وجماعة من رؤوس الأجناد والأمراء ، وطلبوا منه أن يكف لسانه ويده ، وألا يفرق جماعة المسلمين ، فأبى ، وبرز ناحية عن الناس ، ودعا نصر بن سيار - وكان نائب خراسان - إلى ما هو عليه من الدعوة - زعم - إلى الكتاب والسنة ، فامتنع نصر من موافقته ، واستمر هو على خروجه على أهل الإسلام ، وأمر جهم بن صفوان أن يقرأ كتاباً فيه سيرة الحارث بن سريج على الناس ، وبعد خطوب تناظر نصر بن سيار والحارث بن سريج ، ورضيا أن يحكم بينهما مقاتل بن حيان والجهم بن صفوان ، فحكما أن يعزل نصر ويكون الأمر شورى ، فامتنع نصر من قبول ذلك ، ولزم الجهم قراءة سيرة الحارث بن سريج على الناس في الجامع والطرق ، فاستجاب له خلق

(١) انظر كتابنا (٣١٢ / ١) (٢) المفريزي (٣٥٧ / ٢)

(٣) انظر كتاب الانتصار في الرد على ابن الراوندي (١٢٦) .

كثير ، وجم غفير من الناس ، فعند ذلك انتدب لقتاله جماعة من الجيوش ، عن أمر نصر بن سيار ، فقصده ، وحارب أصحابه دونه ، فقتل منهم طائفة كثيرة : منهم الجهم بن صفوان ، طعنه رجل في فيه فقتله ، ويقال : بل أسر الجهم ، فأوقف بن يدي سلم بن أخور ، فأمر سلم بقتله ، فقال جهم : إن لي أماناً من أهلك ، فقال : ما كان له أن يؤمنك ، ولو فعل ما أمنتك ، ولو ملأت هذه الملاءة كواكب وأنزلت عيسى بن مريم ما نجوت ، والله لو كنت في بطنى لشفت بطنى حتى أقتلك ، وأمر ابن ميسرة فقتله^(١) .

وزيد أن نقف بك قليلاً عند الجهم بن صفوان والحارث بن سريج الذي كان الجهم يُحطَبُ في حبله ، فقد رأينا أمرهما جميعاً ، وأول هذه الرؤية أننا رأينا الحافظ ابن كثير يقول «في سنة ثمان وعشرين ومائة كان مقتل الحارث بن سريج ، وكان سبب ذلك أن يزيد بن الوليد الناقص كان قد كتب إليه كتاب أمان ، حتى خرج من بلاد الترك وصار إلى المسلمين ، ورجع عن مؤالاة المشركين إلى فطرة الإسلام وأهله » وإذن فالحارث بن سريج كان رجلاً غير صحيح الدين ولا سليم العقيدة ، كان يوالى المشركين ، ويذهب إليهم يستنصر بهم على أهل الإسلام ، ويعرضهم على قتالهم ، وجهم بن صفوان كاتب الحارث بن سريج ، ولا يكتفى بأن يكون كاتبه بل هو يقرأ على الناس كتاباً في فضل الحارث بن سريج ومعنى هذا أنه داعية له ، ورجلٌ هذا شأنه لا بد أن يكون صادراً في مقالته عن فساد طويّة وسوء دخلة ، وهذا يفسر لنا العبارة التي يقولها المقرئ عن «فأورد على أهل الإسلام شكوكاً أثّرت في الأمة الإسلامية آثاراً قبيحة تولد عنها بلاء كبير» وهذا كله يؤيد ما ذهب إليه من أن رؤوس النحل التي طرأت على الإسلام - بعد نقائه وصفاء جوهره - كانوا دُخلاء فيه ، وكان أول غرضهم أن يُفسدوا

(١) انظر البداية والنهاية لابن كثير (١٠ / ٢٦ و ٢٧) .

ما يريد الله أن يظهره على الدين كله ، والله غالب على أمره ، ولن يشاقَّ اللهَ أحدٌ إلا قصمه .

وقد حفظ لنا التاريخ اسمَ كتّابين ألقا في أوائل القرن الثاني ، وفي الرد على بعض مَنْ ظهر في هذه المدة بفحالةٍ تخالف ما عليه جماعة المسلمين ، فأما أحد الكتّابين فكتاب « الرد على القدرية » صنفه شيخ المعتزلة وزاهدهم عمرو بن عبيد (٨٠ - ١٤٤ من الهجرة) وأما الكتاب الآخر فكتاب « أصناف المُرَجَّة » الذي ألّفه أولُ المعتزلة وأعجوبتهم واصلُ بن عطاء مولى بنى ضية - ويقال: مولى بنى مخزوم - المعروف بالفزّال (٨٠ - ١٨١ من الهجرة) .

• • •

— ٥ —

وفي أوائل القرن الثاني كان شر الخوارج قد استطار ، وكانوا قد أعلنوا أن مرتكب الكبيرة كافر مخلد في النار لا يخرج منها أبداً ، وكان جماعة المسلمين يقولون : إنه مؤمن وإن فسق بارتكاب الكبيرة ، وكان أبو حذيفة واصل بن عطاء يجلس إلى الحسن البصري ويتلمذ عليه ، فجرى يوماً ذكر هذه المسألة ، فقال واصل : أنا أقول في مرتكب الكبيرة من هذه الأمة : إنه لا مؤمن ولا كافر ، منزلة بين المنزلتين ، ففضب الحسن لذلك ، وطرده من مجلسه ، فاعتزل عنه وجلس في ناحية من المسجد ، وانضم إليه عمرو بن عبيد وجماعة ، فقبل لها ولأنباعهما : المعتزلون ، أو المعتزلة^(١) .

فأما واصل بن عطاء « فكان أحد الأئمة البلغاء المتكلمين ، وكان يلثغ بالراء فيجعلها غيظاً ، قال أبو العباس البرد في حقه في كتاب الكامل : كان واصل ابن عطاء أحدَ الأعاجيب ، وذلك أنه كان ألثغ قبيح اللثغة في الراء ، فكان يخلص

(١) انظر وفيات الأعيان لابن خلكان (٣ / ١٣٠ و ٢٤٨ - ٥ / ٦١ بتحقيقنا)

(٢ - مقالات ١)

كلامه من الرأى ، ولا يَفْطَنُ لذلك ؛ لاقتداره على الكلام وسهولة الفاظه ، ففى ذلك يقول شاعر من المعتزلة - وهو أبو الطروق الضبى - يمدحه بإطالة الخطب واجتنابه الرأى على كثرة تردددها فى الكلام حتى كأنها ليست فيه :

علم بابدال الحروف ، وقامع لكل خطيب ، يلقب الحق باطله
وقال آخر :

ويحمل البرّ قحاً فى تصرفه وخالف الرأى ، حتى احتال للشعر
ولم يطبق « مطراً » والقول يجعله فساداً بالفيث إشفاقاً من المطر
ولم يكن واصل بن عطاء غزاً إلا ، ولكنه كان يلقب بذلك لأنه كان يلزم
الغزّالين ليعرف المتعقبات من النساء فيجعل صدقته هن ، وله من التصانيف كتاب
« أصناف المرجئة » وكتاب فى التوبة ، وكتاب « المنزلة بين المنزلتين » وكتاب
« معانى القرآن » وكتاب « الخطب » فى التوحيد والعدل وكتاب « ماجرى بينه
وبين عمرو بن عبّيد » وكتاب « السبيل إلى معرفة الحق » وكتاب فى « الدعوة »
وكتاب « طبقات أهل العلم والجهل » وغير ذلك ، وكان مولده بمدينة الرسول
صلى الله عليه وسلم فى سنة ثمانين ، وتوفى سنة إحدى وثمانين ومائة ^(١) .

وأما عمرو بن عبّيد فهو « أبو عثمان عمرو بن عبّيد بن باب ، المتكلم ، الزاهد ،
مولى بنى عقيل ، وكان جدّه باب من سبى كابل إحدى بلاد السند ، وكان عمرو
شيخ المعتزلة فى وقته ، وكان آدم ، مربوعاً ، بين عينيه أثر السجود ، وسئل الحسن
البصرى عنه فقال : لقد سألت عن رجل كان الملائكة أدبته ، وكان الأنبياء ربّته ،
إن قام بأمر قهده به ، وإن قعد بأمر قام به ، وإن أمر بشىء كان الزم الناس له ، وإن
نهى عن أمر كان أترك الناس له ، ما رأيت ظاهراً أشبه بباطن منه ، ولا باطناً
أشبه بظاهر منه . ودخل عمرو بن عبّيد يوماً على أبى جعفر المنصور فى خلافة

(١) انظر الترجمة رقم ٧٣٩ فى وفيات الأعيان لابن خلكان (٦٠ / ٥ بتحقيقنا)

- وكان صاحبه وصديقه قبل الخلافة ، وله معه مجالس وأخبار - فقرر به أبو جعفر وأجلسه ، ثم قال له : عِظْنِي ، فوعظه فكان فيما قاله له : إن هذا الأمر الذي أصبح في يدك لو بقي في يد غيرك ممن كان قبلك لم يصل إليك ، فاحذر ليلة تعمخض بيوم لا ليلة بعده . فلما أراد النهوض قال أبو جعفر : قد أمرنا لك بعشرة آلاف درهم . فقال : لا حاجة لي فيها . قال : والله تأخذها . فقال : لا ، والله لا آخذها ، وكان المهدي بن أبي جعفر حاضراً فقال : يحلف أمير المؤمنين وتحلف أنت ؟ فالتفت عمرو بن عبيد إلى المنصور وقال : مَنْ هذا الفتى ؟ قال : هو ولي المهدي بن المهدي ، فقال عمرو : أما والله لقد ألبسته لباساً ما هو من لباس الأبرار ، وسميته باسم ما استحقته ، ومهدت له أمراً أمتع ما يكون به أشغل ما يكون عنه اثم التفت عمرو إلى المهدي فقال : نعم يا بن أخي ، إذا حلف أبوك أحسنه عمك ، لأن أباك أقوى على الكفارات من عمك ، فقال له المنصور : هل من حاجة ؟ قال : لا نبعث إلى حتى آتيك ، قال : إذاً ألتقاني ، قال : هي حاجتي ، ومضى ، فأتبعه المنصور طرقةً وهو يقول :

كُلُّكُمْ يَمْشِي رُؤْبَدٌ كُلُّكُمْ يَطْلُبُ صَيِّدٌ

غَيْرُ عَمْرِو بْنِ عُبَيْدٍ

وكانت ولادة عمرو في سنة ثمانين ، وتوفي بمران وهو راجع إلى مكة في عام أربعة وأربعين ومائة ، ورثاه المنصور بقوله :

صَلَّى الْإِلَهِ عَلَيْكَ مِنْ مُتَوَسِّدٍ قَبْرًا مَرَرْتُ بِهِ عَلَى مَرَّانٍ

قَبْرًا تَضُمُّنَ مُؤْمِنًا مُتَحَنِّنًا صَدَقَ الْإِلَهِ وَدَانَ بِالْمَرْفَاقِ

لَوْ أَنَّ هَذَا الدَّهْرَ أَبْقَى صَالِحًا أَبْقَى لَنَا عَمْرًا أَبَا عُمَانَ

ولم يسمع بخليفة يَرْتِي مَنْ دُونَهُ سِوَاهُ^(١) .

وأصبحت المعتزلة بعد هذين الرجلين فرقة لها أصول وقواعد ، وتعاينت

(١) انظر الترجمة رقم ٤٧٦ من وفيات الأعيان لابن خلكان (٣/ ١٣٠ بتجقيقنا)

طبقاتها ، وقد رزقهم الله تعالى في كل عصر بمجموعة من فحول أهل العلم وذوى البراعة في التمهيد ، فنشروا آراء الفرق ، واستملأوا بحججهم على كل ذى حجة ، واتصل منهم قوم بالخلفاء والأمراء فاتخذوا من جاههم وسيلة للإعلام كلمتهم وأخذ الناس بما يذهبون إليه .

فمن عمرو بن عبيد وأصحابه أخذ بشر بن المعتز ، وأبو الهذيل محمد بن الهذيل ابن عبد الله بن مكحول المعروف بالعلاف^(١) ، وعن أبي الهذيل أخذ ابن أخيه إبراهيم بن سيار المعروف بالنظام ، وهشام بن عمرو الشيباني المعروف بالقوطي ، وأبو يوسف يعقوب بن عبد الله الشحام البصري ، وعن النظام أخذ أبو عثمان عمرو ابن بحر بن محبوب ، الكنانى ، البصرى ، المعروف بالجاحظ ، والقاضى أبو عبد الله أحمد بن فرح بن جرير الإيادى ، المعروف بابن أبي دؤاد^(٢) ، وعن أبي يوسف الشحام أخذ محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن خالد بن حمران بن أبان المعروف بالجلبائى^(٣) . وعن الجاحظ أخذ أبو موسى بن صبيح . وعن أبي موسى أخذ جعفر بن مبشر وجعفر بن حرب . وعنهما أخذ محمد بن عبد الله الإسكافى .

وعن أبي على الجلبائى أخذ ابنه أبو هاشم عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجلبائى ، كما أخذ عنه شيخ أهل السنة والجماعة - فيما بعد - أبو الحسن على ابن إسماعيل الأشعرى ، ويقص العلماء مناظرة جرت بين أبي على الجلبائى وتلميذه أبي الحسن الأشعرى كانت نهاية لتلمذة أبي الحسن عليه^(٤) .

(١) له ترجمة في وفيات الأعيان لابن خلكان رقم ٥٧٨ ، وله ترجمة في «نسكت الميمان» للصفدى (ص ٢٧٧) .

(٢) له ترجمة في وفيات الأعيان رقم ٣١

(٣) له ترجمة في وفيات الأعيان رقم ٥٧٩

(٤) انظر هذه المناظرة في ترجمة الجلبائى من وفيات الأعيان (٣/ ٣٩٨ بتحقيقنا)

- ٦ -

كان المعتزلة منذ نشأوا أكثر أهل الفرق نشاطاً ، وقد عاونهم على هذا النشاط ثلاثة أمور :

أولها : أن الله تعالى قيّض لهم في كل طبقة من طبقاتهم قوماً من أهل البراعة واللسن ، فواصل بن عطاء من أوسع الناس عقلاً وأغزرهم علماً ، وأقدرهم على الجدل والمناظرة ، وأسرعهم بديهة في استحضار آيات القرآن الكريم التي يؤيد ظاهرها مذهبه وفي تأويل مالا يتفق مع ما يدعوا إليه ، وهو - مع ذلك - أعلم الناس بكلام غالية الشيعة ومارقة الخوارج ، وكلام الزنادقة والدهرية والمرجئة وسائر المخالفين ، وأقدرهم على الرد عليهم ، وأبو الهذيل الملاف «نسيجٌ وحده وواحدٌ دهره في البيان ومعرفة جيد الكلام» وهو الذي يقول عنه المبرد «مارأيت أفصح من أبي الهذيل والجاحظ ، وكان أبو الهذيل أحسن مناظرة ، شهدته في مجلس وقد استشهد في جملة كلامه بثلاثمائة بيت » «وقدامتلات حياته بالمناظرة والجدل مع الزنادقة والشكّاء والجوس والثنوية ، ورؤوا أنه أسلم على يده أكثر من ثلاثة آلاف رجل » «وقد تكلم وحاجّ خصومه وقلّج عليهم وهو ابن خمس عشرة سنة » ، ثم إبراهيم بن سيار النظام شيخ أبي عثمان الجاحظ إمام أهل الأدب وأوسعهم اطلاعاً ، وهو آية من آيات الله تعالى في النبوغ وحدة الذهن وصفاء القرينة وسعة الاطلاع والعوّص على المعاني الدقيقة ثم صوغها في أبرع قالب وأجمل بيان ، وغير هؤلاء ممن لا يحصيهم العدّ ولا يأتي عليهم الحساب .

والأمر الثاني : اتصّاهم بالخلفاء والأمراء ، واستقطاعتهم - بما منحوا من خلافة وقوة عارضة - أن يؤثروا فيهم ، وأن يحجزوا عندهم منازاة مرموقة ، وأن يستمدّوهم على خصومهم إن أرادوا ؛ فعمر بن عبيد صني أمير المؤمنين أبي جعفر المنصور وصديقه ، بل إن أمير المؤمنين ليمرض جائزته عليه فيترفع عن قبولها ،

بل إنه لَيَطْلُبُ إليه ألا يدعوه إلى لقائه ، بل إنه ليتكلم في شأن ولى العهد أمام الخليفة بما لم يكن أبو جعفر ليحتمله لولا ما يكنه لعمرو بن عبيد من التجلّة والإكرام ، وأبو الهذيل الملاف أستاذ أمير المؤمنين المأمون ، وفيه يقول أبو حنيفة الدينورى « وعقد المأمون المجالس في خلافته للمناظرة في الأديان والمقالات ، وكان أستاذه فيها أبا الهذيل محمد بن الهذيل الملاف » وكان النظام متصلاً بمحمد بن على ابن سليمان أحد أمراء البيت العباسى ، وأحمد بن أبى دؤاد قاضى قضاء المعتصم وهو الذى كتب المأمون عنه إلى أخيه المعتصم في وصيته عند الموت « وأبو عبد الله أحمد ابن أبى دؤاد لا يفارقك الشركة في المشورة في كل أمرك ؛ فإنه موضع ذلك ^(١) » والأمر الثالث : تعاون هؤلاء الناس على ما هم بسبيله ، وصلة بعضهم ببعض الصلة الوثيقة العروة ، وعطف بعضهم على بعض ، حتى ضرب الأدياء المثل بتآلفهم كتب أبو محمد العلوى إلى أبى بكر الخوارزمى يقول « إن اعتداده به اعتداد العلوى بالشمى ، والمعتزلى بالمعتزلى » .

وكان من أثر ذلك أن ظل المعتزلة يفتلون للمأمون في الذرورة والغارب حتى أخذ للناس في عهده بالقول بخلق القرآن ، وأرسل بذلك منشوراً لولاية الأمصار يأمرهم فيه بتنفيذ ذلك ، وقد جاء هذا المنشور مصر في جمادى الثانية من سنة ٢١٨ من الهجرة ، فامتحن والى مصر قاضياً حتى قال بخلق القرآن ، وامتحن اليهود والمحدثين ، وما زال أمر هذه الفتنة يتطير حتى زمن المأمون وبعده - حتى « لم يبق أحد من فقيه ولا محدث ولا مؤذن ولا معلم إلا أخذ بالحنّة ؛ فهرب كثير من الناس ، ومثلت السجون من أنكر عليهم ، وأمر ابن أبى الليث بأن يكتب على المساجد : لا إله إلا الله رب القرآن الخلق ، فكتب ذلك على المساجد في فسطاط مصر ، ومنع الفقهاء من أصحاب مالك والشافعى من الجلوس في المسجد ، وأمروا ألا يقربوه »

(١) ابن خلكان (١ / ٦٧) .

ومن قبل ذلك كان واصل بن عطاء قد كوّن حوله رجالا كثيرين ، وبعث منهم دُعاة إلى البلدان يعلمون الاعتزال وينشرونه بين الناس ، فبعث عبدالله ابن الحارث إلى بلاد المغرب ، وبعث حفص بن سالم إلى خراسان فجاء ترمذ ، وناظر جهم بن صفوان حتى قطعه ، وبعث القاسم إلى اليمن ، وبعث أيوب إلى الجزيرة ، وبعث الحسن بن ذكوان إلى الكوفة ، وبعث عثمان الطويل إلى أرمينية ، وجدّ هؤلاء المبعوثون فيما أرسلوا به ، وكان لهم نشاط ملحوظ ، وزاحموا بالناس علماء هذه البلاد والطارئين عليها ، ثم كانت المحنة ومنشور المأمون الذي ذكرنا نشأته فزاد عدد أتباعهم ، وقويت شوكتهم ، وامتد سلطانهم حتى لم يبق غريبا أن تسمع يا قوتا يقول « إن جمع الواصلية (أتباع واصل بن عطاء) كان قريبا من تأهرت ، وكان عددهم نحو ثلاثين ألفا في بيوت كبيوت الأعراب يحملونها » وتسمع الصفدي يقول « ومن وقف على طبقات المعتزلة للقاضي عبيد الجبار علم قدر ما كانوا عليه من المدد والمدد » .

— V —

وكان المعتزلة « أول من استعان بالفلسفة اليونانية ، واستقوا منها في تأييد نزعاتهم ؛ فأقوال كثيرة من أقوال العظام وأبي الهذيل والجاحظ وغيرهم بعضها نقل بحث من أقوال فلاسفة اليونان ، وبعضها يستقى من نبعه ويفترق من معينه بشيء من التحوير والتعديل » .

وكان الذين عرّفوا الفلسفة اليونانية واتصلوا بها وجعلوها تجري من علومهم ومن حوآرهم مع خصومهم مجرى الأصل الذي يجب ألا يُعدّل عنه ، كان هؤلاء يهتمون المتكاملين - وخصوصا أهل السنة منهم - بالتعصب واستحسان التقاليد واللجاج في الخصومة ، وأنهم قد انفتح عليهم باب الحيرة وأوصدت في وجوههم أبواب اليقين ، فلم يكن بدّ من أن يُقيض الله - سبحانه ! - لهذا الدين رجالا

مأمون السر والعلانية ، يعتصم بكتاب الله تعالى وبسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وأصحابه الطيبين الطاهرين وبما كان عليه السلف الصالح من أئمة الحديث ، ثم يكون له من العلم بالجدل وأصول المناظرة وما طرأ على أهل هذه الملة من وجوه المعرفة ما يستطيع أن يذرا به في نحور أهل الباطل ، ويرد كيدهم عليهم ، فكان هذا الرجل هو أبا الحسن علي بن إسماعيل الأشعري .

ظهر أبو الحسن الأشعري فأعلن عقيدته في هذه العبارة « قولنا الذي نقول به ، وديانتنا التي ندين بها : التمسك بكتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وما روى عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث ، ونحن بذلك معتصمون ، وبما كان عليه أحمد بن حنبل - نضر الله وجهه ، ورفع درجته ، وأجزل مثوبته !! - قائلون ، ولمن خالف قوله قوله مجانبون ؛ لأنه الإمام الفاضل ، والرئيس الكامل ، الذي أبان الله به الحق عند ظهور الضلال » وفيما ذكره في كتاب « المقالات » - وهو كتابنا هذا - بعد أن حكى مذاهب أهل السنة والحديث تفصيلا ، وذلك قوله ^(١) « وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول ، وإليه نذهب ، وما توفيقنا إلا بالله ، وهو حسبنا ونعم الوكيل ، وبه نستعين ، وعليه نتوكل ، وإليه المصير » .

والظاهر أن أهل الحديث لم يتقبلوا أبا الحسن الأشعري يوم ظهر بمذهبه هذا الذي حاول به أن يوفق بين مذهب أهل السنة والعقل ، بما كان يتوقع ، إما لأن نشأته في أحضان المعتزلة لم تكن لتزيل عنه أوهامهم وشكوكهم ، وإما لأنهم يمتنون مذاهب المتكلمين ولا يقبلون أن يلفظوا بعبارة من عباراتهم التي أحدثوها ، ويظهر أثر نفور أهل الحديث من الأشعري فيما ذكره ابن الجوزي فيما بعد عنه من « أن الأشعري ظل على مذهب المعتزلة زمانا طويلا ، ثم تركه وأتى بمقالة خبط بها عقائد الناس » ولكن قوما من أهل الحديث جاءوا من بعد قد عرفوا لأبي

الحسن الأشعري منزلته ، وقد رواه جليل مقصده ، فكان من أثر ذلك ما يقول ابن تيمية في كتابه « موافقة صحيح المفقول لصريح العقول »^(١) « وأبو الحسن الأشعري لما رجع عن مذهب المعتزلة سلك طريقة ابن كلاب ، ومال إلى أهل السنة والحديث ، وانتسب إلى الإمام أحمد ، كما قد ذكر ذلك في كتبه كلها كالإبانة والوجز والمقالات وغيرها ، وكان مختلطاً بأهل السنة والحديث كاختلاط للتكلم بهم ، بمنزلة ابن عقيل عند متأخريهم ، لسكن الأشعري وأئمة أصحابه أتبع لأصول الإمام أحمد وأمثاله من أئمة السنة ، من مثل ابن عقيل في كثير من أحواله ومن أتبع ابن عقيل كأبي الفرج بن الجوزي في كثير من كتبه ، وكان القدماء من أصحاب أحمد - كأبي بكر عبد العزيز وأبي الحسن التيمي وأمثالهما - يذكرونه في كتبهم على طريق ذكر الموافق للسنة في الجملة ، ويذكرون ما ذكره من تناقض المعتزلة » ويذكر ابن تيمية سبب انحراف أهل الحديث عن الأشعري بعد ذلك بقليل ، وذلك قوله « وأما مسألة قيام الأفعال الاختيارية به فإن ابن كلاب والأشعري وغيرهما ينفونها ، وعلى ذلك بنوا قولهم في مسألة القرآن ، وبسبب ذلك وغيره تكلم الناس فيهم في هذا الباب بما هو معروف في كتب أهل العلم ، ونسبواهم إلى البدعة وبقايا الاعتزال فيهم ، وشاع النزاع في ذلك بين عامة المنتسبين إلى السنة من أصحاب أحمد وغيرهم » وذكر بعد ذلك من يوافق الأشعري فيما ذهب إليه في هذه المسألة من أصحاب أحمد .

وإذن فالمسألة التي خالف الأشعري فيها ما نقل عن الإمام أحمد لم ينفرد فيها الأشعري بالخلاف ، بل إن كثيراً من أتباع الإمام أحمد كالقاضي أبي يعلى وأتباعه كابن عقيل وأبي الحسن الزاغوني وأمثالهم يذهبون فيها إلى مثل ما ذهب إليه أبو الحسن الأشعري ، فليس لتبذير الأشعري ورعيه بهقاء أثر الاعتزال

في صدره من وجهه ، والذي دعا الأشعري إلى ما ذهب إليه في هذه المسألة هو رغبته الصادقة في التوفيق بين مذهب أهل السنة والعقل .

هذا ما نراه نحن ومن سبقنا في هذه المسألة وأمثالها بعد مضي الحقب المتطاولة وفي هدوء يمكن لنا من البحث ومعرفة الآراء المختلفة لمن ثار بينهم النزاع ؛ ولكننا - مع الأسف - لا نجد هذا الهدوء وهذا التروي فيما تقصه علينا الأحداث عند ظهور مذهب الأشعري وبعده ؛ فإنه ما كاد مذهب الأشعري يعلن عن نفسه حتى بدأت تظهر آثار الاضطهاد له ؛ « وقد حاول الحنابلة أن يمنعوا الخطيب البغدادي (المتوفى في عام ٤٦٣ من الهجرة) من دخول المسجد الجامع ببغداد ؛ لأنه كان يذهب مذهب الأشعري ؛ وكان أ كابر الأشاعرة في ذلك العهد يضطهدون ويُسَاء إليهم ، وقد تحاملت الحنابلة على رجل من كبار الأشاعرة ذوى النفوذ وهو الفشيري (المتوفى في عام ٥١٤ من الهجرة) ووقع بسبب ذلك قتال في الشوارع واضطر الفشيري إلى ترك بغداد ، ومن هذه الحادثة أرخ ابن عساكر مبدأ وقوع الانحراف بين الحنابلة والأشاعرة » ، وكان شيخ الحنابلة في أخريات القرن الرابع الهجري « يعلن أبا الحسن الأشعري وينال من الأشاعرة »^(١) ومن ناحية أخرى « كان السكرامية قد تحزبوا على الأشاعرة وهاجموهم مهاجمة عنيفة ، ورفعوا أمرهم إلى السلطان محمود بن سبكتكين مُدَّعين أن الأشاعرة يعتقدون أن النبي صلى الله عليه وسلم ليس نبيا اليوم ، وأن رسالته قد انقطعت بموته ، ولم يكن هذا معتقدا للأشاعرة يوما ما »^(٢) .

— ٨ —

ومهما يكن من شيء فقد أذن الله تعالى لمذهب الأشعري أن ينتشر ويذيع في الناس ، انتشاراً وذبوعاً بطيئين ، كما ذاع في أقصى الشرق مذهب أبي منصور

(١) انظر طبقات الشافعية لابن السبكي (١١٧ / ٣) (٢) انظره (٥٤ / ٣)

الماتريدي الذي كان بينه وبين مذهب أبي الحسن الأشعري تشابه كثير في الأصول « وتدخلت الحكومة في أوائل القرن الخامس الهجري نوعا من التدخل الرسمي لفض المنازعات المذهبية ، ففي عام ٤٠٨ من الهجرة (= ١٠١٧ - من الميلاد) أصدر الخليفة القادر كتابا ضد المعتزلة ، يأمرهم فيه بترك الكلام والتدريس والمناظرة في الاعتزال والمقالات المخالفة للإسلام ، وأنذرهم - إن هم خالفوا أمره - بحلول النكال والعقوبة ، وانهج السلطان محمود في غزاة نهج أمير المؤمنين القادر ، واستن بسنته في قتل المخالفين ونفيهم وحبسهم ، وأمر بلعنهم على المنابر ، وصدر في بغداد كتاب سمي « الاعتقاد القادري » في سنة ٤٣٣ من الهجرة (١٠٤١ من الميلاد) وقرئ في الدواوين ، وكتب الفقهاء خطوطهم فيه ، وذكروا أن هذا اعتقاد المسلمين وأن من خالفه فقد فسق وكفر ، فكان هذا إيذانا بنهاية هذه التأثيرة التي ضلت في غيابتها الأفهام ، وكان عمل القادر بالله خاتمة لعمل المأمون من قبل ، وقد جاء في هذا المنشور الرسمي « والله هو القادر بقدرته ، والعالم بعلم أزلي غير مستفاد ، وهو السميع يسمع ، والبصير يبصر ، يعرف صفتيهما من نفسه ، لا يباغ كنهما أحد من خلقه ، متكلم بكلام لا بآلة مخاوفة كآله المخلوقين ، لا يوصف إلا بما وصف به نفسه أو وصفة به نبيه عليه الصلاة والسلام ، وكل صفة وصف بها نفسه أو وصفة بها رسوله فهي صفة حقيقية لا مجازية ، وإن كلام الله تعالى غير مخلوق ، تكلم به تكلمًا ، وأنزله على رسوله صلى الله عليه وسلم على لسان جبريل بعد ما سمعه جبريل منه ، وتلاه محمد على أصحابه ، وتلاه أصحابه على الأمة ، ولم يصر بتلاوة المخلوقين مخاوقا ، لأنه ذلك الكلام بعينه الذي تكلم الله به ، فهو غير مخلوق في كل حال متلوا ومحفوظا ومكتوبا ومسموعا ، ومن قال إنه مخلوق على حال من الأحوال فهو كافر حلال الدم بعد الاستتابة منه » وهو كما ترى أبعد عن كلام المعتزلة من رحم الفيل من ولد الأتان .

- ٩ -

وقد كان من آثار هذه الاختلافات التي ألمنا إليها في كلمتنا هذه إلماعاً إذ كان للتفصيل والموازنة ورد المسائل إلى أصولها وبيان تفرع بعضها عن بعض موضع غير هذه المقدمة الموجزة ، أن صنف الناس في المقالات ، ونحن إذا تتبعنا هذه المرحلة وجدنا تآليفهم فيها على ثلاثة أنواع : الأول : ذكر مقالة واحدة مخالفة لما يذهب إليه المؤلف ، وتفصيل أقوال أصحابها ونقضها عليهم ، والاستدلال من العقل أو من النقل أو منهما على هذا النقص ، وقد حفظ لنا التاريخ أسماء كثير من الكتب التي صنفت من هذا النوع ، وارجع إلى تراجم التكلمين الذين ذكروهم ابن النديم في كتاب الفهرست ، نجد قد ذكر مع ترجمة كل واحد منهم أسماء الكتب التي صنفها في الرد على بعض من يخالفه ، الثاني : ذكر جملة المقالات المعروفة لأهل الملة الحمدية ، وبيان أشهر رجالها ، وما انفرد كل واحد منهم بالقول به ، ثم إن كان قد تفرع عن هذه النحلة فروع ذكروها ، وقد حفظ لنا التاريخ جملة من أسماء هذه المؤلفات ، ووصلتنا من هذه الكتب جملة سند كرها فيما بعد إن شاء الله ، والثالث : ذكر جملة المقالات التي ليس أصحابها من أهل الإسلام كفلاسفة اليونانيين ، والهنود وعبدية الأوثان ، ونحو ذلك . وربما جمع المؤلف الواحد بين النوعين الثاني والثالث من هذه الأنواع الثلاثة .

وأقدم ما وصل إلينا من كتب النوع الثاني كتاب « مقالات الإسلاميين ، واختلاف المصلين » ، لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري ، شيخ أهل السنة والجماعة ، المتوفى في عام ٣٣٠ من الهجرة ^(١) ، ثم كتاب

(١) ذكر ابن خلكان في ترجمة أبي الحسن الأشعري (الترجمة رقم ٤٠٢ في ٢/٤٤٦ بتحقيقنا) اختلافاً في سنة وفاته ، قيل : سنة ثلاثين وثلاثمائة ، وقيل : سنة أربع وعشرين وثلاثمائة ، وقيل : سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة .

للرحالة المؤرخ أبي الحسن علي بن الحسين بن علي السعدي ، المتوفى في عام ٣٤٦ من الهجرة ، وهو مؤلف كتاب : « مروج الذهب ومعادن الجوهر » وقد ذكر كتابه هذا في مروج الذهب مراراً ، ونقل عنه لمعاً ، واقتطف منه ما يدل عليه ويشير إليه ، ثم كتاب « الفرق بين الفرق » لأبي منصور عبد القاهر ابن طاهر البغدادي ، المتوفى في عام ٤٢٩ من الهجرة .

وقد وصل إلى أسماعنا من كتب النوع الثالث كتاب في « مقالات غير الإسلاميين » لأبي الحسن الأشعري أيضاً ، وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية هذا الكتاب في كتابه : « مواقة صريح المنقول ، لصحيح العقول »^(١) حيث يقول في معرض اختلاف الفلاسفة وكثرة مذاهبهم وتشعبها ، وأهم أعظم اختلافاً من جميع طوائف المسلمين واليهود والنصارى ما نصه « واعتبر هذا بما ذكره أرباب المقالات عنهم في العلوم الرياضية والطبيعية ، كما نقله الأشعري في كتابه في مقالات غير الإسلاميين » . وقد وصلنا من هذا النوع كتاب « تحقيق ما للهند من مقولة ، مقبولة في العقل أو مردولة » لأبي الريحان البيروني المتوفى في عام ٤٤٠ من الهجرة .

ومن جمع بين النوعين الثاني والثالث أبو الحسن الأشعري أيضاً ، فإن له كتاباً سماه « جمل المقالات »^(٢) ثم السعدي ، المتوفى في عام ٣٤٦ ، فإن له كتاباً آخر يذكره أيضاً في مروج الذهب كثيراً ، واسمه : « المقالات . في أصول الديانات » والبغدادي المتوفى في عام ٤٢٩ ، فإن له كتاباً آخر سماه « الملل والنحل » . والحافظ أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري ، المتوفى في عام ٤٥٦ من الهجرة صاحب كتاب « الفصل في الملل والنحل » ، وأبو الفتح

(١) انظره (٩١ / ١) بتحقيقنا .

(٢) نص عليه هو فيما نقله عنه الحافظ ابن عساكر في كتابه تبين كذب المبتدئ ١٣١

محمد بن عبد الكريم الشهرستاني ، المتوفى في عام ٥٤٨ من الهجرة ، صاحب الكتاب المشهور ، باسم « الملل والنحل » ، وصاحب مصنفات كثيرة في الكلام ، أشهرها « نهاية الأقدام » ، في علم الكلام .

— ١٠ —

ولا ريب عندنا في أن كتاب « مقالات الإسلاميين » واختلاف المصلين » الذي تقدمه للباحثين اليوم ، أحد تصانيف إمام أهل السنة والجماعة أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري ، وهو أحد ثلاثة كتب له في موضوع المقالات ، وثانيتها : كتاب « مقالات غير الإسلاميين » الذي ذكره ابن تيمية ، وثالثتهما كتاب « جمل المقالات » بين فيه مقالات الملحدين ، وجمل أقاويل الموحدين ، وقد أشرنا إليه فيما سبق .

وقد كنا على نية أن ننقل إليك هنا بعض النصوص التي نقلها ابن تيمية عن هذا الكتاب في كتابيه . « منهاج السنة الحمديدية » و « موافقة صحيح المنقول ، لصريح المعقول » ، وما نقله تلميذه ابن قيم الجوزية في كتابه المديدية : « حادى الأرواح » و « اجتماع الجيوش الإسلامية ، على غزو المعطلة والجهمية » و « الروح » ، وما نقله غير هذين ، ثم نذكر على موطن هذه النصوص من هذا الكتاب ، ليسكون هذا دليلا على صحة نسبة هذا الكتاب إليه ، ولكننا أعرضنا عن ذلك ، لئلا يطول بنا القول في هذه المسألة ! ورأينا أن نجتزئ عن ذلك كله بأن نذكر لك أن أبا الحسن نفسه قد ذكر أسامي ما صنفه من الكتب إلى سنة عشرين وثلاثمائة في بعض مصنفاته ، وقد نقل الحافظ المؤرخ أبو الفاسم هلى بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر المتوفى في عام ٥٧١ من الهجرة هذا النص ، عن أبي الحسن الأشعري ، وقد جاء في هذا النص « وألفنا كتابا في مقالات المسلمين ، يستوعب جميع

اختلافهم ومقالاتهم ، وألّفنا كتاباً في جل مقالات الملّحين ، وجل أقاويل
الموحّدين ، سمّيناه كتاب جل المقالات ، فإن هذا دليل يفوق كل دليل .

هذا ، وإنّي لأرجو أن يكون نشر هذا الكتاب على هذا الوجه مرضياً
عند أهل العلم ، موافقاً لما يبتغونه من تحقيق آثار السلف ، وأن يكون باعثاً
على الإفادة منه ، وعلى احتذائه ، والله سبحانه وليّ الإجابة ، لا وليّ إلا هو ،
ولا ترّجؤ سواه ؟

كتبه : المعتز بالله تعالى

محمد بن يحيى بن أبي بكر الطبري

مَقَالَةُ الْأَسْلَامِيِّينَ وَأَخْتِلَافُ الْمُصَلِّينَ

تأليف

شيخ أهل السنة والجماعة الإمام أبي الحسن علي بن اسماعيل
الأشعري
الترقي ٣٣٠ هـ

تحقيق

محمد محيي الدين عبد الحميد

المكتبة العصرية

مستبداً ببيروت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ذي العِزَّة والإِفْضال ، والجود والنِّوَال ، أحده على ما خصَّ وعَمَّ من نعمه ، وأستعينه على أداء قرائضه ، وأسأله الصلاة على ختم رُسُلِهِ .

أما بعد : فإنه لا بدَّ — لمن أراد معرفة البيانات والتمييزَ بينها — من معرفة المذاهب والمقالات ، ورأيتُ الناسَ في حكاية ما يَحْكُون من ذكر المقالات ، ويَصْنَعُون في الدَّخَلِ والِدِّيَّات ، من بين مُقَصِّرٍ فيما يحكيه ، وغالط فيما يذكره من قول مخالفٍ ، ومن بين متعمدٍ للكذب في الحكاية لإرادة التشنيع على مَنْ يخالفه ، ومن بين تاركٍ لِلتَّقَصُّيِّ في روايته لما يرويه من اختلاف المختلفين ومن بين مَنْ يُضَيِّفُ إلى قول مخالفٍ ما يظنُّ أن الحجةَ تُلزِمُهُم به ، وليس هذا سبيلَ الرِّبَانِيَّيْن ، ولا سبيلَ الفُطَنَاءِ المميِّزين ، فخداني ما رأيتُ من ذلك ، على شرح ما التمسْتُ شرحه من أمر المقالات ، واختصار ذلك ، وترك الإطالة والإكثار ، وأنا مبتدئٌ شرح ذلك بعون الله وقوته .

- ١ -

اختلف الناس بعد نبئهم - صلى الله عليه وسلم - في أشياء كثيرة ضلَّ بعضهم بعضاً ، وبرىء بعضهم من بعض ، فصاروا فرقاً متباينين ، وأحزاباً متشتتين ، إلا أن الإسلام يجمعهم ويشتمل عليهم ^(١) .

(١) اعلم أولاً أن أصحاب الرسول كانوا كلهم أجمعون - عند وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ، وبعدها - على عقيدة واحدة ، وطريق واحد ، ولم يكن أحدهم ليختلف مع آخر إلا في فهم أو تبيين في كتاب الله أو سنة رسوله ، يعرضه على أخيه فإن لم يكن عنده ما يدفعه من سنة أو فهم في كتاب أو سنة رجع إلى قول أخيه وتقبله أحسن القبول ، إلا قوما كانوا يظنون النفاق ويظهرون الوفاق ، كان منهم المعروف في عصر النبي صلوات الله وسلامه عليه ، وإذا أنت نظرت فيما اختلفوا فيه وجدتهم قد اختلفوا في أمور اجتهادية لا يوجب الخلاف في أحدها إيماناً ولا كفرآ ، بل لا يوجب الخلاف فيها كلها مجتمعة إيماناً ولا كفرآ ، ووجدت أنه قد كان غرض كل واحد من المختلفين في كل مسألة منها إقامة مراسم الدين وإدامة مناهج الشرع القويم ، بل أنت تجدهم قد اختلفوا في بعض هذه المسائل والرسول صلى الله عليه وسلم بين أظهرهم لم يفارق هذه الدنيا .

ثم جاء من بعد عصرهم رضوان الله تعالى عليهم قوم استغلوا أحياناً اختلاف الصحابة في بعض المسائل ، واتخذوا من هذا الخلاف سبيلاً يسلكونه إلى تفريق كلمة هذه الأمة ، وراحوا يلتمسون لبعض وجهات النظر أدلة لم يقتنع بها الدين خالفوا هذا الاتجاه في العصر السابق ، بل لعل الذين كانوا يرون هذا الاتجاه قد عدلوا عنه ولم يبقوا متمسكين به : إما افتناعاً بما استدل به من خالفهم ، وإما إبقاء على وحدة الأمة واستمساكها بالإيلاف الذي امتن الله تعالى به عليهم ، إذ لم يكن في أحد الرأيين ما يخالف نصاً من كتاب أو سنة صريحة ، وهم بذلك يضربون أروع المثل لفناء الفرد في الجماعة الصالحة .

ونستطيع أن نقسم لك - بعد الذي أسلفناه - الاختلاف الحاصل في المسائل الاجتهادية بين الصحابة إلى قسمين : القسم الأول : الاختلاف في مسائل لم تضر فيها بعد من شعار

جماعة من أهل الفرق ، والقسم الثاني الاختلاف في مسائل اجتهادية أيضاً اتخذها قوم من بعدهم تسكناً إما للطعن في بعض الصحابة ، وإما جعلوها أساساً لتعلّمهم أو استدلوها بها في مسألة من مسائلهم التي اتخذوها شعاراً لهم .

وهذا التقسيم يمكن أن يؤخذ من قول الثّوفاً عقيب ذكر الاختلاف في شأن عثمان رضي الله عنه وعقيب الاختلاف في عهد علي « وهذا اختلاف بين الناس إلى اليوم » . ونضرب لك أمثلة من كل واحد من هذين النوعين ، ليتضح أمرها انضاحاً لاحتياج بعده إلى شيء :

١ - لما اشتد الوجع برسول الله صلى الله عليه وسلم قال لمن حوله من أصحابه « اتئوني بقرطاس اكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده » فاختلف من حوله : هل يجيئون بقرطاس ليملي عليهم الرسول صلوات الله وسلامه عليه أم يكتبون بما علموه من كتاب الله وسنة رسوله ؟ وقال عمر بن الخطاب : إن النبي قد غييه الوجع ، حسبنا كتاب الله ، وكثر اللفظ في ذلك ، حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم « قوموا عني ، لا ينبغي عندي التنازع » .

٢ - كان النبي صلى الله عليه وسلم - قبيل مرضه الذي عقبه انتقاله للرفيق الأعلى - قد جهز جيشاً وجعل على رأسه أسامة بن زيد ، ولما أخذ المرض توقف الجيش عن السير ، وقال النبي في آخر حياته « جهزوا جيش أسامة ، لعن الله من تخلف عنه » ومع هذا اختلفوا : أيتمون بعث أسامة إيداناً للعرب ولغيرهم بأن وجع النبي صلى الله عليه وسلم ووفاته لم تثن عزائم أصحابه عن إتمام ما شرع فيه ، أم يقولون أسامة ومن معه يترقبون ما يكون من العرب ، فقد كان بعضهم يخشى انتفاض العرب ، اختلفوا في ذلك قبيل وفاة النبي وبعد وفاته ، ولكن أبا بكر رضي الله عنه أصر على اتباع الأمر ، ثقة منه بأن البركة في اتباع أمره صلى الله عليه وسلم ، وأن في بعثه إرهاباً لمن تحدته نفسه من العرب بالانتفاض .

٣ - لما أذيع نعي النبي صلى الله عليه وسلم هال الخبر بعض أصحابه حتى غيب عقولهم ، فاختلفوا : أمات الرسول صلى الله عليه وسلم أم لم يموت ؟ حتى قال عمر بن الخطاب ، وهو من هو ، في هذا الصدد : من قال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد مات ضربته بالسيف ، ووقف أبو بكر رضي الله عنه يعلن أن النبي صلى الله عليه وسلم

وسلم قد لحق بربه ، وأن شأنه في هذا الأمر شأن غيره من الناس ، ويتلو على الذين هالتم المصيبة قول الله تعالى : (وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل ، أفئن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ، ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئاً ، وسيجزي الله الشاكرين) ويسمع عمر المضطرب القوى ، الضعيف عن احتمال الفاجعة ، هذه الآية الكريمة فيثوب إليه الرشد ، ويعلم أن وعد الله حق ، ويتذكر ما حفظه من قبل من هذه الآية ومن نحو قوله تعالى : (إنك ميت وإنهم ميتون) ومن نحو قوله سبحانه : (وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد ، أفئن مت فهم الخالدون) فيخضع لقضاء الله ، ويؤمن بأن الله تعالى قد اختار لرسوله ما عنده بعد أن أكمل به الدين الذي رضيه لهم ، ويقول : والله لكأنى لم أسمع هذه الآية من قبل !

٤ — واختلفوا في المكان الذي يدفنون فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم : أيذهبون بجثمانه الطاهر إلى مكة فيدفنونه هناك في مقابر آبائه الأديين ، ولأن مكة مكان مولده ومبعثه ، ثم فيها البيت الحرام الذي جعله الله قبلته ، وفيها قبر أبيه إسماعيل عليه السلام ، أم يذهبون به إلى بيت المقدس فيدفنونه هناك حيث يوجد قبر أبيه الخليل إبراهيم عليه السلام وكثير من الأنبياء ، أم يبقونه في المدينة لأنها دار هجرته وحقر أنصاره الذين أظهر الله بهم دينه ؟ ويقف أبو بكر الصديق رضي الله عنه في هذه المسألة موقف الحكيم الرزين فيروي لهم أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرر « أن الأنبياء يدفنون حيث يقبضون » فتجتمع كلمتهم على أن يدفن في حجرة عائشة التي مات بها ، وهي في داره صلى الله عليه وسلم الملاصقة لمسجده والشارعة أبوابها فيه .

٥ — واستحل جماعة من العرب منع الزكاة بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم ، وبختلف الصعابة في أمرهم : أيقاتلونهم كما كان النبي يقاتل الكفار ؟ أم يتركونهم مخافة ألا يقبضوا على قتالهم فتضيع هبة العرب إياهم ؟ وبنحاز عمر بن الخطاب إلى القائلين بترك قتالهم ، ويشدد في خلاف أبي بكر ، ويستدل لما ذهب إليه من الرأي ، ويقول لأبي بكر : كيف تقاتلهم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم » ؟ ويحد أبو بكر مساغاً لآرد عليه ويقول له : أليس قد قال النبي صلى الله عليه وسلم بعد

هذا « إلا بحقها » ومن حقها إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة ؟ والله لو منعوني عقالا كانوا يؤدونه لرسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلهم عليه . ويذعن عمر رضي الله عنه ! وينقاد لفهم أبي بكر في الحديث .

٦ — ومحارب المسلمون من ارتد من العرب ، ومحاربون غيرهم ، وفي المسلمين كبير من حفظ القرآن الكريم ، ويموت بعض هؤلاء في حروب الردة وغيرها فيخاف عمر أن يستحر القتل في حفظة القرآن الكريم ، فيذهب إلى أبي بكر يلتمس منه أن يجمع القرآن ويعرضه على ثقات الحفاظ ، ويأبى أبو بكر رضي الله عنه ، لأن ذلك شيء لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويحاول عمر إقناعه بأن المصلحة فيما بدعوه إليه ، وأن الضرر الذي ينجم عن الامتناع أكثر مما يتعمل به ، وينصم إلى أبي بكر جماعة من الصحابة ، ولكن إخلاص عمر رضي الله عنه في الذي يدعوهم إليه ما يزال يدفعهم إلى مقاوتهم وحجاجهم حتى يشرح الله صدورهم لما شرح له صدر عمر ، فيأخذوا في جمع الصحف والعصب والرقاع والأدم ، ويرسم أبو بكر الطريق إلى بلوغ هذه الغاية ، ويستقر رأي جميعهم على ما شرح الله له صدور الذين كانوا يختلفون .

اختلفوا في هذه المسائل وأشباهها ، وانقاد بعض المخالفين لبعض ، ولم يتذرع بهذا الاختلاف قوم من أرباب النحل الذين جاءوا بعد عصر الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين ، اختلفوا في ميراث الجد مع الإخوة والأخوات ، واختلفوا في ميراث الأخوات مع الأب والأم أو مع الأب ، واختلفوا في العول ، واختلفوا في السكالة ، واختلفوا في رد الباقي من نصيب المفروض لهم في كتاب الله عليهم ، واختلفوا في بعض مسائل المصوبة ، واختلفوا في بعض مسائل الولاء ، ولم يورث هذا الاختلاف تفرقة بينهم ، ولا جعله بعضهم سبباً لتفضيل بعض ولا لتفسيقه ، ولم نجد أحداً من بعدهم جعل اختلاف قوم منهم في بعض هذه المسائل ذريعة لأن يتولى فريقاً معيناً من المخالفين ولا وسيلة للتشجيع به على فريق معين منهم ، فأما أن بعضهم لم يجعل الاختلاف في هذه المسائل سبباً في تفضيل بعض ولا تفسيقه فلأنها مسائل لا تمس العقيدة من قريب أو بعيد ، وإنما هي مسائل فرعية ، ثم هي مما لم يرد فيها نص صريح عن الله تعالى أو

عن رسوله أو جاءت في بعضها نصوص مختلفة بعضها يعارض بعضاً في ظاهر الأمر ، فلم يكن بد لأحدهم من أن يجتهد برأيه فيستنبط من نصوص الشريعة العامة حكم بعض المسائل أو بقيس شيئاً على شيء ، ولم يكن بد لأحدهم - إذا جاءته نصوص مختلفة - من أن يوازن بين هذه النصوص فيلغى بعضها أو يخص كل نص بحالة تغاير حالة النص الآخر أو غير ذلك من وجوه التخرج .

أما اختلافهم في الخلافة عن الرسول - وهو الموضوع الذي تعرض له المؤلف ههنا - فقد بقي بعد عصرهم ، وبقي مصدر اضطراب في الأمة الإسلامية ، ولم يحل عصر من عصور الدولة الإسلامية ، بعد انقضاء عصر أبي بكر وعمر ، من قوم يتخذون من هذا الخلاف وسيلة للخروج على سلطان الدولة ، وصارت مسألة الإمامة مع أنها في ذاتها من مسائل الفروع ، مسألة من مسائل العقيدة ، فتولى الشيخين أبي بكر وعمر ، وحج البسطين الحسن والحسين ابني فاطمة الزهراء ، واعتقاد جواز المسح على الخفين ، هذه الأمور الثلاثة محتمة شعار قوم من أهل النحل ، ويحترزون بتولى الشيخين عن عقيدة بعض الغلاة من الشيعة ، ويحترزون بحج البسطين عن عقيدة الغلاة من النواصب ، ويحترزون باعتقاد جواز المسح على الخفين عما يراه بعض الخوارج ، وهكذا .

واعلم - بعد الذي ذكرنا لك من التفصيل - أن المؤلف ذكر اختلاف الصحابة في موضوع الخلافة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو من النوع الثاني على ما قررناه ، وذكر هذه المسألة من الاختلاف صحيح لا غبار عليه ، ولكن المؤلف سيذكر فيما بعد أنه لم يكن في عصر أبي بكر اختلاف في غير هذه المسألة ، وهذا الحكم ليس بمستقيم ، سواء أكان غرضه أنه لم يكن في عصر أبي بكر اختلاف في غير هذه المسألة ، مطلقاً ، أم كان غرضه أنه لم يكن ثمة اختلاف من النوع الذي بقي أثره عند بعض الناس ، أما عدم استقامة هذا الحكم على الفرض الأول فهو أظهر من أن يشار إليه ، وبخاصة بعد أن ذكرنا لك من مثل الخلاف على وجه التفصيل جملة تدفع تعميم هذا الحكم ، وأما عدم استقامة هذا الحكم على الفرض الثاني فلأنه قد كان في عصرهم اختلاف آخر بقي له أثر في نحل بعض الفرق ، وقد استدلوا لأحد وجهي النظر ، واتخذوا من هذا الخلاف ذريعة لليل من خالف وجهة النظر التي

وأول ما حدث من الاختلاف بين المسلمين - بعد نبيهم صلى الله عليه وسلم - اختلافهم في الإمامة ، وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قبضه الله عز وجل ، ونقله إلى جنّته ودَارِ كرامته ، اجتمعت الأنصارُ في سقيفة بني ساعدة^(١) بمدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأرادوا عقد الإمامة لسعد بن عباد^(٢) ،

يؤيدونها ، وموضوع هذا الخلاف ما تركه النبي صلى الله عليه وسلم عماله قيمة مالية : هل يقسم على ورثته كما تقسم تركته كل واحد من المسلمين على ورثته ، أم يرد إلى خليفته من بعده ليجعله من مصارف الدولة الإسلامية ؟ وسنذكر وجهي النظر في هذه المسألة بعد أن نبين المسألة التي تعرض لها المؤلف .

(١) بنو ساعدة : قوم من الأنصار ، من بني كعب بن الحزرج بن ساعدة ، منهم سعد بن عباد وسهل بن سعد الساعديان ، رضى الله عنهما ، وسقيفتهم في المدينة بمنزلة دار الندوة التي كانت لقريش في مكة ، وكانت السقيفة مكاناً يجتمعون فيه حين يجد ما يدعو إلى تداول الرأي .

(٢) هو سعد بن عباد بن دليم بن حارثة بن حرام ، أحد بني الحزرج بن ساعدة ابن كعب بن الحزرج ، وهو سيد الحزرج ، ويكنى أبا ثابت وأبا قيس ، شهد بيعة العقبة ، وكان أحد النقباء ، واختلف في شهوده موقعة بدر الكبرى ، فأثبتته البخاري ، وقال ابن سعد : كان يتهاى للخروج فنهس فأقام ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم في حقه : « لقد كان حريصاً عليها » . قال ابن سعد : وكان يكتب بالعربية ، ويحسن السباحة والرمي ، ولهذا كان يقال له « الكامل » وكانت له شهرة مستفيضة بالجود ، هو وأبوه وجده وولده ، وكان لهم حصن ينادى من فوقه كل يوم : من أحب الشحم والحم فليأت أطم دليم بن حارثة ، ويروى عن ابن عباس أنه قال : كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم في كل غزوانه رايتان : راية للمهاجرين يحملها على بن أبي طالب ، وراية للأنصار يحملها سعد بن عباد .

وسأني ذكر ابنه قيس بن سعد بن عباد ، وأنه حمل الراية بدل أبيه في بعض المواقع ، كما سذكّر أن أبا بكر حمل راية المهاجرين يوم تبوك لتخيب على عن هذه الواقعة

وبلغ ذلك أبا بكر ^(١) وعمر ^(٢) - رضوان الله عليهم - فقصدوا نحو مُجْتَمَع

(١) أبو بكر : اسمه عبد الله بن عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم ابن مرة بن كعب بن لؤى بن غالب ، القرشي ، التيمي ، صديق رسول الله صلى الله عليه وسلم وخليفته ، وثاني اثنين إذ هما في الغار ، وكنية أبيه عثمان أبو قحافة ، ولد بعد عام الفيل بسنتين وستة أشهر ، وصحب النبي صلى الله عليه وسلم قبل البعثة ، وسبق إلى الإيمان به ، واستمر معه طول إقامته بمكة ، ورافقه في الهجرة وفي الغار وفي المشاهد كلها ، إلى أن انتقل النبي صلى الله عليه وسلم إلى جوار ربه ، وكانت الراية معه يوم تبوك ، ولم يكن على من حضر تبوك ، وحج بالناس في حياة النبي صلى الله عليه وسلم سنة تسع من الهجرة ، واستقر خليفة في الأرض بعده ، ولقبه المسلمون « خليفة رسول الله » وروى عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت : اسم أبي بكر الذي سماه به أهله عبد الله ، ولكن غلب عليه في السنه الناس عتيق .

(٢) هو عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد المزى بن رباح بن عبد الله بن رزاح ابن عدى بن كعب بن لؤى بن غالب ، القرشي . العدوي ، أبو حفص ، أمير المؤمنين ، ولد قبل بعث النبي صلى الله عليه وسلم بثلاثين سنة ، وكان إليه في الجاهلية السفارة ، وكان عند البعثة النبوية شديدا على النبي وأصحابه ، ثم أسلم فكان إسلامه فتحا على المسلمين وفرج لهم من الضيق ، حتى قال ابن مسعود : ما عبدنا الله جهرة حتى أسلم عمر ، وحدث بعض ولده قال : سمعنا أشياخنا يذكر أن عمر كان أبيض ، فلما كان عام الرمادة - وهي سنة المجاعة - ترك أكل اللحم والسمن وأدمن أكل الزيت حتى تغير لونه فتشعب ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يسلم عمر يقول : « اللهم أعز الإسلام بأحب العمرين إليك : أبي جهل عمرو بن هشام ، وعمر بن الخطاب » فكان أحبهما إلى الله عمر بن الخطاب ، فأعز به دينه ، ولما أسلم طلب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعلن دينه ويظهره ويخرج هو وأصحابه من دار الأرقم بن أبي الأرقم التي كانوا يختفون إليها خفية من الكفار ، فخرج الرسول بينه وبين حمزة بن عبد المطلب ، وأصحابه معه ، فلما رأهم قريش وراى عمر معهم علموا أن النبي قد امتنع منهم به ، فلم تصبهم كآبة كآتي أصابتهم يومئذ ، ومن يومئذ لقبه النبي صلى الله عليه وسلم « الفاروق » .

الأنصار في رجال من المهاجرين ، فأعلمهم أبو بكر أن الإمامة لا تكون إلا في قريش ، واحتج عليهم بقول النبي صلى الله عليه وسلم : « الإمامة في قريش » فأذعنوا لذلك منقادين ، ورجعوا إلى الحق طائعين ، بعد أن قالت الأنصار : منا أمير ومنكم أمير ، وبعد أن جرّد الحباب بن المنذر^(١) سيفه وقال : أنا جُدَيْلُهَا الْحَكَّاءُ. وعُذَيْقُهَا الْمَرْجَبُ^(٢). مَنْ يُبَارِزْنِي ؟ وبعد أن قام قيس بن سعد^(٣) بنصرة أبيه سعد بن عبادة حتى قال عمر بن الخطاب في شأنه ما قال . ثم بايعوا أبا بكر رضوان الله عليه ! واجتمعوا على إمامته ، واتفقوا على خلافته ، وانقادوا لطاعته ، فقاتل أهل الردّة على ارتدادهم كما قاتلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) هو الحباب - بضم الحاء - بن المنذر بن الجرح بن زيد بن حرام بن كعب ابن غنم بن كعب بن سلمة ، الأنصاري ، الخزرجي ، السلمي ، شهد بدرًا ، وهو الذي قال للنبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر في شأن موقفه وموقف أصحابه قبل القتال : يا رسول الله ، أهذا منزل أزاله الله ليس لنا أن نتعداه أم هو الرأي والحرب ؟ فقال النبي « بل هو الرأي والحرب » فقال الحباب : كلا ليس هذا بمنزل ، فقبل النبي صلى الله عليه وسلم قوله ، وهو القائل في يوم سقيفة بني ساعدة هذه العبارة التي ذكرها المؤلف .

(٢) هذه الجملة تضرب مثلاً لمن يعتمد على رأيه ويستشفي به من الضلالة ، والجذيل : تصغير جندل - بكسر الجيم وسكون الذال - وهو في الأصل عود ينصب الابل الجربى لتحثك به ، والعذيق : تصغير العذق - بفتح فسكون - وهو النخلة يحملها ، والمرجب : اسم المفعول من قولهم « رجب النخلة ترجيباً » إذا بني حولها دكانا تعتمد عليه ، وذلك إنما يصنع إذا كثر ثمرها حتى خيف أن تسقط منه ، ولم يرد بالتصغير في اللوضعين إلا المدح .

(٣) قيس بن سعد بن عباد ، وتقدم ذكر أبيه ، أنصاري ، خزرجي ، كنيته أبو الفضل ، وقيل : أبو القاسم ، كان يحمل راية الأنصار مكان أبيه أحياناً ، وكان كريماً سخياً ، داهية ، من ذوى الرأي ، شهد فتح مصر ، وابتنى بها داراً ، وكان من بالنبي صلى الله عليه وسلم بمنزلة صاحب الشرطة من الأمير .

على كفرهم ، فأظهره الله عز وجل عليهم أجمعين ، ونصره على جملة المرتدين ، وعاد الناس إلى الإسلام أجمعين ، وأوضح الله به الحق المبين^(١) .

(١) حدث أمير المؤمنين أبو حفص عمر الفاروق بن الخطاب ، رضى الله عنه ، قال : « كان من خبرنا - حين توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم - أن علياً والزبير ومن كان معهم تخللوا في بيت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وانحاز الأنصار بأجمعهم في سقيفة بني ساعدة ، واجتمع المهاجرون إلى أبي بكر ، فقلت له : يا أبا بكر ، انطلق بنا إلى إخواننا من الأنصار ، فانطلقا نؤمهم حتى لقينا رجلاً صالحاً فذكر لنا الذي صنع القوم ، فقالا : أين تريدون يا معشر المهاجرين ؟ فقلت : نريد إخواننا من الأنصار ، فقالا : لا عليكم ألا تقربوهم ، وافضوا أمركم يا معشر المهاجرين ، فقلت : والله لنأتينهم ، فانطلقنا حتى جئناهم في سقيفة بني ساعدة ، فإذا هم مجتمعون ، وإذا بين ظهرانيهم رجل مزمل ، فقلت : من هذا ؟ فقالوا : سعد بن عبادة ، فقلت : ماله ؟ قالوا : وجيع ، فلما جلسنا قام خطيبهم ، فأتى على الله بما هو أهله ، وقال : أما بعد فنحن أنصار الله ، وكتيبة الإسلام ، وأنتم يا معشر المهاجرين رهط نبينا ، وقد دفت دافة منكم تريدون أن تحزلونا من أصلنا ومحضونا من الأمر ، فلما سكت أردت أن أنسلكم - وكنت قد زورت مقالة أعجبتني أردت أن أقولها بين يدي أبي بكر ، وكنت أدارى منه بعض الحد ، وهو كان أحكم مني وأوقر - والله ما ترك من كلمة أعجبتني في تزويري إلا قالها في بديته وأفضل حين سكت ، فقال : أما بعد فما ذكرتم من خير فأنتم أهله ، وما تعرف العرب هذا الأمر إلا لهذا الحى من قريش : هم أوسط العرب نسباً وداراً ، وقد رضيت لكم أحد هذين الرجلين أيهما شئتم ، وأخذ بيدي ، ويد أنى عبدة بن الجراح ، فلم أكره مما قال غيرها ، كان والله أن أقدم فتضرب عنقي لا يقربني ذلك الأمر أحب إلى أن أنامر على قوم فهم أبو بكر ، فقال قائل من الأنصار : أنا جذيلها المحسك ، وعذيقها المرجب ، منا أمير ومنكم أمير يا معشر قريش ، فقلت للمالك : ما يعنى « أنا جذيلها المحسك وعذيقها المرجب » قال : كأنه يقول أنا داهيتها ، قال : فكثير اللفظ ، وارتفعت الأصوات حتى خشنا الاختلاف ، فقلت : أبسط يدك يا أبا بكر ، فيسط يده ، فباعته وبايعه المهاجرون ثم بايعه الأنصار ، قال عمر : أما والله ما وجدنا فيما حضرنا أمراً هو

أرفق من مبايعة أبي بكر ، خشينا إن فارقنا القوم ولم تكن بيعة أن يحدثوا بعدنا بيعة فلما أن نبايعهم على ما لا نرضى وإما أن نخالفهم فيكون فساد ، قال ابن شهاب عن عروة : إن الرجلين الصالحين اللذين لقيناها عويم بن ساعدة ومعن بن عدى ، وقال ابن شهاب عن سعيد بن المسيب : إن الذي قال « أنا جدي لها المحكك وعذيقها المرجب » هو للحباب بن المنذر .

قال أبو أحمد غفر الله تعالى له : هذا موجز حديث السقيفة الذي انتهى ببيعة المهاجرين والأنصار لأبي بكر كما رواه الثقات من أهل الحديث عن عمر بن الخطاب أحد أركان هذا الاجتماع ، وقد كان الاختلاف - في ذلك الوقت - على درجتين : خلاف بين المهاجرين والأنصار في الأحق بالخلافة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهو رجل من المهاجرين أهل النبي والسابقين إلى الإيمان به والذين تحملوا الجهد والبلاء معه من أهل الشرك في مكة ثم هجروا وطنهم وأموالهم وأهلهم في سبيل الله ورسوله ؟ أم رجل من الأنصار الذين آووا رسول الله حين اضطهده قومه وعشيرته الأذنون وآذوه وأخرجوه ومكروا به ، والأنصار هم الذين أعلنوا دين الله وقاوموا عدو الله وواسوا رسول الله وصحبه المهاجرين بأموالهم وأنفسهم ؟ وخلاف بين طوائف المهاجرين أنفسهم في الأحق بالخلافة عن الرسول صلوات الله وسلامه عليه : أهو رجل من بني هاشم رهط النبي وعشيرته : عمه العباس بن عبد المطلب بن هاشم أو ابن عمه علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم ؟ أم رجل من بطن من بطون قريش تكون له سابقة وقدمه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم : أبو بكر الصديق خليل رسول الله ونائب اثنين إذ هما في العار ، أو عمر الفاروق الذي أعلن كلمة الإيمان وأعز الله به الإسلام والذي لو نزل عذاب بالناس ما نجا منه غيره ، أو أبو عبيدة عامر ابن عبد الله بن الجراح أمين هذه الأمة وأصلها في الحق عوداً ، أو غير هؤلاء من قريش ؟ فأما الخلاف بين المهاجرين والأنصار فقد حسم أبو بكر رضي الله عنه مادته بما ذكره للأنصار في سقيفة بني ساعدة ، وكان مما قاله - غير ما ذكرناه في رواية عمر رضي الله تعالى عنه - أنه قال لسعد بن عباد بعد أن أثنى على الأنصار فلم يترك شيئاً أنزله الله في شأنهم ولا قاله رسول الله فهم إلا قاله - ولقد علمت يأسعد أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال وأنت قاعد : « فريش ولاية هذا الأمر ؛ فبر الناس تبع لبرهم ، وفاجرهم تبع لفاجرهم » فقال له سعد : صدقت ، نحن الوزراء وأنتم الأمراء . وأما الخلاف الذى كان بين المهاجرين أنفسهم فكان مظهره انحياز على بن أبى طالب والعباس ابن عبد المطلب والزبير بن العوام ابن عمه رسول الله صلى الله عليه وسلم فى بيت فاطمة بنت رسول الله أو اشتغالهم بتجهيز رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما يقول جماعة من المؤرخين ، وقد عمل أبو بكر وعمر رضى الله عنهما على أن يحسبوا مادة هذا الخلاف كما عملا على حسم مادة الخلاف بين المهاجرين والأنصار ، فقد حدث مالك ابن أنس قال : لما بويع أبو بكر فى السقيفة وكان القد جاء أبو بكر إلى المسجد فجلس على المنبر ، وقام عمر فتكلم قبل أبى بكر ، فحمد الله وأثنى عليه بما هو أهله ثم قال : أيها الناس ، إني قد كنت قلت لكم بالأمس مقالة ما كانت ولا وجدت في كتاب ولا كانت عهداً عهداً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ ولكنى كنت أرى أن رسول الله سيدر أمرنا ، وإن الله قد أبقي فيكم كتابه الذى هدى به رسول الله فإن اعتصمتم به هداكم الله لما كان هداه الله له ، وإن الله قد جمع أمركم على خيركم صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وثانى اثنين إذ هما فى الفار ، فقوموا فبايعوه ، فبايع الناس أبا بكر بيعة العامة بعد بيعة السقيفة ، ثم تكلم أبو بكر فحمد الله وأثنى عليه بما هو أهله ، ثم قال : أيها الناس ، إني قد وليت عليكم ، ولست بخيركم ، فإن أحسنت فأعينوني ، وإن أسأت فقوموني ، الصدق أمانة ، والكذب خيانة ، والضعيف منكم قوى عندي حتى أزيج علته إن شاء الله ، والقوى فيكم ضعيف حتى آخذ منه الحق إن شاء الله ، لا يدع قوم الجهاد فى سبيل الله إلا ضربهم الله بالقتل ، ولا يشيع قوم قط الفاحشة إلا أعمهم الله بالبلاء ، أطيعوني ما أطعت الله ورسوله ، فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم » .

وتأخر على بن أبى طالب رضى الله تعالى عنه عن مبايعة أبى بكر رضى الله عنه مدة حياة زوجته فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن فاطمة رضى الله عنها كانت تعتب فى نفسها على أبى بكر لأمر سذكرها قريباً ، فكان تخلف على عن الدخول فيما دخل فيه المسلمون من بيعة أبى بكر بحاملة لزوجها فاطمة المريضة الثائلة لأحب الناس إليها وإلى المسلمين جميعاً ، فلما لقيت ربها ذهب على فبايع ، وتم الإجماع على خلافة الصديق .

وقد تطور الخلاف في الإمامة بعد هذا العصر تطورا آخر ، بخلاف في الذي تكون به الخلافة : أهو النص من صاحب الشريعة على من يكون خليفة على الناس بعده ، أم هو اختيار أهل الحل والعقد من المسلمين لمن يلي أمرهم ؟ وخلاف آخر هل يجب على المسلمين أن يكون لهم خليفة يقيم الحدود ويسد الثغور ويجهز الجيوش للجهاد ويولى القضاة والحكام ويحمي بيضة المسلمين ، أم لا يجب عليهم ذلك مطلقا ، أم يجب عليهم في حال دون حال ؟ بكل واحد من هذه الأحوال قالت طائفة من أهل الكلام .

وزيد أن نبين لك موجز هذا الاختلاف وما كان له من الأثر في فرق هذه الأمة وأهل العمل فيها ، فنقول : اختلفت الفرق الإسلامية في الإمامة اختلفين . أحدها مترتب على الآخر ،

أما الاختلاف الأول فحاصله : هل يجب على الأمة الإسلامية أن تقيم على نفسها خليفة ينفذ فيهم أحكام الله ورسوله ، أم لا يجب عليهم ذلك ؟ وقد ذهبوا في هذا للوضوح مذهبين ، فقال قوم : إن الإمامة فرض واجب من الله تعالى ، أوجب على جماعة المسلمين أن يقيموا عليهم خليفة من أنفسهم ، لأن الناس لا يصلح أمرهم إلا على إمام واحد يجمعهم ، ويمنع بعضهم من التعدي على بعض ، وينفذ فيهم أحكام الشريعة السمعة ، ويقيم الحدود ، ويفرز بالجيوش ، ويقسم الفيء والغنائم والصدقات ، وبالجملة يقيم شأن الدولة في جميع مراقبها ، وإلى هذا ذهب المعتزلة والخواارج - إلا النجدة - والشيعة وأكثر المرجئة ، وقال قوم : إن الإمامة ليست بواجبة ولا لازمة ولكن إن أمكن للناس أن ينصبوا إماما عدلا من غير إراقة دم ولا حرب فحسن ، وإن لم يفعلوا ذلك وقام كل رجل منهم بأمر نفسه وأمر منزله ومن يشتمل للنزل عليه من ذوى رحم وقرابة فأقام فيهم أحكام الله وحدوده على حسب ما في كتاب الله وسنة رسوله ، جاز ذلك ولم تكن بهم - حينئذ - حاجة إلى إمام .

وأما الاختلاف الثانى فهو واقع بين الذين أوجبوا على الأمة اختيار خليفة منهم وحاصل هذا الخلاف : بم يكون استخلاف الخليفة ؟ أهو باختيار أهل الشورى وأصحاب الحل والعقد ؟ أم هو بالقربى من رسول الله تعالى ؟ أم هو بالنص من الرسول ثم من بعده على من يليه ، وهكذا ؟ ولهم في ذلك ثلاثة مذاهب أساسية ، وفى بعض هذه المذاهب اختلافات فرعية يصعب جمعها كلها في هذه التعليقات : فذهب قوم إلى أن

الله تعالى ورسوله لم ينصا على رجل باسمه وعينه ولا بأوصافه للميزة له ليسكون إماماً للناس، وإلى أن الإمامة شورى بين خيار الأمة وفضلائها يعقدونها لأصلحهم، وتوسعوا في هذا فقالوا: إن خاف جماعة من المسلمين حدوث اضطراب وخشوا إن انتظروا اجتماع أهل العقد والحل من الأمة أن يحدث فتق وينصدع شعب، فبادروا - وهم من فضلاء الأمة وأهل الشورى - ف عقدوا الإمامة لرجل يصلح لها تثبت إمامته، ووجب على سائر الأمة أن يطيعوه ويرضوه، وكان هؤلاء نظروا إلى الواقع في استخلاف الصديق أبي بكر رضى الله عنه، وعمن ذهب إلى هذا للعتزلة والمرجئة والخواارج وبعض الحشوية وبعض الزيدية، وذهب قوم إلى أن أولى الناس بالإمامة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أحقهم بوراثته، وهو عمه العباس بن عبد المطلب، فإنه أقرب الباقيين بعد الرسول إليه نسباً، وأمسهم به رحماً، وأولاهم بميراثه، واحتجوا لذلك بقوله تعالى (وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) قالوا: كان الباقيون من قرابة الرسول من بعده: ابنته فاطمة، وعمه العباس، وعلي بن أبي طالب ابن عمه وبعض أولاد عمومته، وسبطاه الحسن والحسين، ولا إمامة في النساء فليس لفاطمة فيها شيء، وبنو البنات لا يرثون ما وجد عاصب، وأبناء العم لا يرثون مع وجود العم، فصار العباس صاحب الأمر بعده، وإلى هذا الرأي ذهبت الراوندية، ويظهر أن السياسة هي التي دعت إلى القول بهذا الرأي، فإنه ظهر بعد ظهور الدولة العباسية وقال من قال بذلك رداً للعلويين الذين كانوا يثورون ويطلبون الخلافة لأنفسهم، ويمثل هذا الرأي قول مروان بن أبي حفصة الشاعر العباسي:

أنى يكون، وليس ذاك بكائن لبني البنات وراثته الأعمام؟

وذهب قوم إلى أن سبب استحقاق الإمامة هو نص الرسول صلى الله عليه وسلم على من يليه، ونص من يليه على من يكون بعده، وأهل هذا الرأي يختلفون فيما بين أنفسهم، فمنهم من يقول: إن النبي صلى الله عليه وسلم نص علياً عليه باسمه وعينه بذاته، ومنهم من يقول: إن النبي صلى الله عليه وسلم نص علياً من يخلفه في الإمامة المسلمين، لكن لم ينص عليه بالاسم، ولكن نص عليه بالإشارة وبصفات لا توجد إلا فيه، ومن العجيب أنك تجد في الفرق من يقول: إن الرسول صلوات الله وسلامه عليه نص على أبي بكر الصديق باسمه وعينه بذاته، وقد ذهب إلى ذلك جماعة من

وكان الاختلاف بعد الرسول صلى الله عليه وسلم في الإمامة .
ولم يحدث خلاف غيره في حياة أبي بكر رضوان الله عليه^(١) وأيام عمر .

الحشوية ، وتجدد في الفرق من يقول : إن الرسول صلى الله عليه وسلم نص على أبي بكر بالإشارة والصفة ، وعن ذهب إلى ذلك جماعة من المرجئة وجماعة من الحشوية ، وتجدد جماعة من الفرق تقول : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نص على أبي الحسين علي بن أبي طالب بالإشارة والصفات التي لا توجد إلا فيه ، وغالوا في ذلك حتى زعموا أن الأمة كلها كفرت وضلت بصرفها الأمر إلى غيره . وعن ذهب إلى هذا الجارودية ، مع اقترافهم في تفرعات بعد ذلك إلى فرق متعددة وستقف عند مايفض بنا القول إلى تشعب الفرق على كثير من التفصيلات ، والغرض الآن بيان أصول الاختلاف في هذه المسألة .

(١) لعل المؤلف يريد أنه لم يحدث خلاف له وجه صحيح يجوز أن يبقى له أثر في عهد أبي بكر رضي الله عنه غير الخلاف في الخلافة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي حكى طرفا منه ، وإلا فقد كان ثمة خلاف آخر بقي له أثر ، وكان هذا الخلاف سبباً في تأخر بيعة علي لأبي بكر إلى أن توفيت فاطمة في رواية كثير من أهل الحديث وقد كان هذا الخلاف بين أبي بكر الخليفة وفاطمة بنت الرسول صلوات الله وسلامه عليه والعباس بن عبد المطلب وأزواج النبي صلى الله عليه وسلم ، وذلك أن الله تعالى أفاء على رسوله صلى الله عليه وسلم في سنة سبع من الهجرة قرية بينها وبين المدينة يومان تسمى « فذك » وبقيت له حتى انتقل إلى الرفيق الأعلى ، فلما كان ذلك جاءت فاطمة والعباس وأزواج النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر يطلبون إليه أن يعطيهم هذه القرية على حسب مواريثهم من النبي صلوات الله وسلامه عليه ، فأبى عليهم أبو بكر رضي الله عنه ذلك ، وقال : قد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « نحن معاشر الأنبياء لا نورث ، ما تركنا صدقة ، إنما يأكل آل محمد من هذا المال » وقال : والله لا أترك أمراً رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنعه فيه إلا صنعته ، فهبزته فاطمة فلم تسكلمه حتى ماتت ، وعاشت بعد وفاة رسول الله ستة أشهر ، ومع أن هذا الحديث الذي رواه أبو بكر قد رواه من أصحاب رسول الله عمر ابن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، وعلي بن أبي طالب ، والعباس بن عبد المطلب ، وعبد الرحمن بن عوف ، وطالعة بن عبيد الله ، والزيير بن العوام ، وسعد بن أبي وقاص ،

وأبوهريرة ، وغائشة أم المؤمنين ، ومع أنه لم يرو أن أحداً من كان يشرك فاطمة في الميراث إن كان ، قد غضب أو عتب على أبي بكر بعد أن ذكر لهم الحديث - نجد الراضة قد تسكمت في هذا الموضوع كلاماً يدل على البعد عن المعرفة والوقوف عند حدود الحق ، وقد تكلفوا ما لا علم لهم به ، وكذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولم يأتهم تأويله ، وحاولوا أن يردوا خبر أبي بكر بأنه مخالف لما ورد به القرآن الكريم في غير آية منه ، وذلك قوله تعالى « وورث سليمان داود » وقوله سبحانه حكاية عن زكريا « فهب لي من لدنك ولياً يرثني ويرث من آل يعقوب ، واجعله رب رضياً » وبطلان هذا الاستدلال من وجوه : الأول : أن قوله سبحانه « وورث سليمان داود » إنما أراد به سبحانه أنه جعل سليمان قائماً - في الملك وتدير الرعية والحكم بين بني إسرائيل - مقام أبيه ، ولم يرد وراثته المال ، إذ لو كان المقصود للمال لم يصح لأنه قد كان لداود من الأولاد عدد كثير يقال مائة أو نحوها ، فلو كان المراد وراثته المال لم يقتصر في الذكر على سليمان من بين سائر إخوته ، وقوله تعالى عن لسان سليمان بعد ذلك « يا أيها الناس علمنا منطق الطير وأوتينا من كل شيء ، إن هذا لهو الفضل المبين » يؤيد ما ذكرنا من أن المراد وراثته العلم والحكم والنبوة ، وأما ما ذكروه من قصة زكرياء عليه السلام فإنه أدل مما قدمنا على الجهالة الفاضحة ، وكيف يتخفى زكرياء أن يهبه الله ولداً يرث ماله وهو نبي من الأنبياء ، والدنيا عنده أحقر من أن يتحسر على عدم من لا يرثه فيها ؟ ثم ما ذلك المال الذي كان له حتى يحزن أن لم يكن له وارث ؟ والمعلوم أنه كان نجاراً يأكل من كسب يده ، ولم يكن عمله ليدر عليه ، إلا يذخر منه فوق قوته حتى يسأل الله ولداً يرثه عنه ١١ وإذا لم يصلح هذا المعنى صح أن زكرياء إنما سأل ربه ولداً صالحاً يرثه في الحكمة والقيام بمصالح إسرائيل ، ثم أين كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حين احتج أبو بكر بهذا الحديث ، ومن بينهم على رضى الله عنه زوج فاطمة التي تطالب بميراثها ، والعباس بن عبد المطلب أحد الذين كانوا يطالبون بالميراث ؟ وكيف غابت عن أذهانهم جميعاً آية زكرياء وآية سليمان بن داود إن كان يصح التمسك بهما أو بواحدة منهما ؟ أليس في سكوت هؤلاء جميعاً عن الاحتجاج بهاتين الآيتين أو بواحدة منهما دليل على أنه ليس فيهما ما يستمسك به ، وأن كل واحدة منهما مصروفة عن الوجه الذي حمله عليها الراضة إلى الوجه الذي يدل عليه سياق القرآن الكريم ؟

إلى أن ولي عثمان بن عفان^(١) - رضوان الله عليه - وأنكر قوم عليه في آخر أيامه أفعالا كانوا فيما نَقَمُوا عليه من ذلك مخطئين ، وعن سنن الحجّة خارجين ، فصار ما أنكروه عليه اختلافا إلى اليوم ، ثم قُتل رضوان الله عليه ، وكانوا في قتله مختلفين ، فأما أهل السنة والاستقامة فإنهم قالوا : كان - رضوان الله عليه - مصيبا في أفعاله ، قَتَلَهُ قَاتِلُوهُ ظِلْمًا وَعُدُونًا ، وقال قائلون بخلاف ذلك ، وهذا اختلاف بين الناس إلى اليوم^(٢) .

(١) هو عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس ، القرشي ، الأموي ، أمير المؤمنين ، أبو عبد الله وأبو عمر ، ولد بعد عام الفيل بست سنين ، وأسلم قديما على يدى أبي بكر الصديق ، وزوجه النبي صلى الله عليه وسلم ابنته رقية وماتت عنده في أيام بدر ، فزوجه بعدها أم كلثوم ، فلذلك كان يلقب ذا النورين ، وروى من غير وجه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بشره بالجنة ، وعده من أهل الجنة ، وشهد له بالشهادة ، ويروى أنه رضى الله عنه لما حاصره الثوار أطل عليهم وناشدهم الله ، وذكرهم أشياء صنعها في سبيل الله : منها أنه جهز جيش العسرة ، ومنها أن النبي صلى الله عليه وسلم عند بيعة الرضوان تحت الشجرة وضع يده الشريفة عن عثمان لأنه كان قد أرسله إلى مكة ، ومنها أنه اشترى بئر رومة وجعلها في سبيل الله ، وغير ذلك ، وهو أول من هاجر إلى الحبشة ومعه زوجه رقية بنت رسول الله ، ولم يشهد موقعة بدر لأن رقية كانت مريضة فتخلف لتمريرها ، وكان أوصل الناس للرحم ، وأنتقام للرب ، وكان يصوم الدهر ، وكان أحد الستة الذين عهد عمر بن الخطاب - بعد أن ضربه أبو لؤلؤة المجوسى غلام المغيرة - بأن يكون الخليفة بعده أحدهم ، ووقع عليه الاختيار ، في خطب يطول شرحه .

(٢) لقد قتل أمير المؤمنين ذو النورين عثمان بن عفان في سنة خمس وثلاثين من الهجرة ، بعد أحداث جرت وخطوب تناهت ، بتدبير جماعة لم يخالط الإيمان قلوبهم ، ولم يكن لهم من الدين إلا اسمه ، وربما كان أحدهم قد دخل في زمر المسلمين وهو

يعتزم الإيقاع بدينهم وتقويض جماعته ، ومن هؤلاء عبد الله بن سبأ ، وقد كان عبد الله ابن سبأ هذا يهودياً في قلبه حفيظة على الدين الجديد الذي أزال ما كان اليهود يتمتعون به من الهيمنة والسلطان على عرب المدينة والحجاز عامة ، فأسلم هذا الحبيث في أيام عثمان ، ثم تنقل في بلاد الحجاز ، ثم ذهب إلى البصرة ، ثم إلى الكوفة ، ثم إلى الشام ، وهو يحاول في كل بلد يزل بها أن يضل ضفاف الأحلام ، ولكنه لم يستطع السبيل إلى ذلك ، فأتى مصر فأقام بين أهلها ، وما فتئ يلفتهم عن أصول دينهم ، ويزين لهم ذلك بما يزخرفه من القول حتى وجد مرتعاً خصيباً ، وكان مما قاله لهم : إني لأعجب كيف تصدقون أن عيسى بن مريم يرجع إلى هذه الدنيا وتكذبون أن محمداً يرجع إليها ؟ وما زال بهم حتى انتقدوا إلى القول بالرجعة ، ثم قال لهم بعد ذلك : إنه قد كان لكل نبي وصي ، وإن علي بن أبي طالب هو وصي محمد صلى الله عليه وسلم ، وليس في الناس من هو أظلم ممن أحتجز وصية رسول الله ولم يحجزها ، بل هو يمدى ذلك فيثب على الوصي ويفتسره على حقه ، وإن عثمان قد أخذ حق علي وظلمه ، فانهضوا في هذا الأمر ، وليكن سبيلكم إلى إعادة الحق لأهله الطعن على أمرائكم وإظهار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فإنكم تستميلون بذلك قلوب الناس ، واتخذ لهذه الدعوة أنصاراً بهم في الأمصار ، وما زال يكانهم ويكاتبونه حتى نفذ قضاء الله ، وكان الضحية الأولى لهذه المؤامرة ذلك الخليفة الذي قتل مظلوماً ، وبين يديه كتاب الله ، واعتدى على منزله وحرمه ، وكان قضاء الله قدراً مقدوراً .

وقد صار أهل النعل في شأن عثمان رضي الله عنه ثلاث طوائف :

الطائفة الأولى تذهب إلى أن عثمان رضي الله تعالى عنه أحد الخلفاء الراشدين الذين أمر الرسول صلى الله عليه وسلم باتباعهم والاهتداء بهديهم ، وأن ترتيبه في الفضل كترتيبه في الخلافة ، وأنه ليس معصوماً من الخطأ ؛ لأن العصمة غير ثابتة عندهم إلا للأنبياء ، ولكنه - مع ذلك - إن أخطأ لم يكن خطؤه سيئاً في تفسيره فضلاً عن كفره ، لأنه مجتهد فيما يذهب إليه من الآراء ، وقد رفع الله تعالى الحرج عن مجتهدى هذه الأمة ، وهذه الطائفة أهل السنة والجماعة .

والطائفة الثانية غالت في بغض عثمان رضي الله عنه ، وطعنوا فيه ، وذكرت أنه

أحدث أحداثاً لم يكن له أن يحدثها ، ولا تتفق مع الإيمان بالله ورسوله ، وأكفرته بهذه الأحداث كما أكفرت عائشة أم المؤمنين والزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله بإقدامهم على قتال علي ، مع أن هذه الطائفة تذهب إلى صحة إمامة عثمان وخلافته عن رسول الله في أول أمره ، لأنها تذهب إلى أن الإمامة شورية فيما بين الخلق ، ويصح أن تعتقد بعقد رجلين من خيار المسلمين ، ويصح أن تسند إلى المفضل مع وجود من هو أفضل منه ، وثبتت إمامة أبي بكر وعمر حقا ، وتقول - مع ذلك - إن الأمة بأخطأت في البيعة لهما مع وجود علي ، ولكنه خطأ لا يبلغ درجة الفسوق ، وهذه الطائفة هي السليمانية أتباع سليمان بن جرير ، وهي فرع من فروع الشيعة .

والطائفة الثالثة تذهب في أمر عثمان مذهبا أقل مما ذهبت إليه السليمانية ، فقد وقعت فيه وخطأته وذكرت أحداثه ، غير أنها لم تر أن هذه الأحداث توجب كفرا ، وهذه الطائفة هي النظامية أتباع إبراهيم بن سيار النظام شيخ أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، وهي فرع من فروع المعتزلة ، ولم تقف هذه الطائفة عند تخطئة عثمان رضي الله عنه والوقعة فيه ، ولكنها تجاوزت ذلك إلى النيل من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ومن علي وعبد الله بن مسعود وغير هؤلاء من كبار الصحابة ، رضي الله عنهم أجمعين .

فأما الأحداث التي أخذتها السليمانية والنظامية على عثمان رضي الله عنه فنحن أن نلم بطرف من خبرها لكي نعرف أنهم بالموافاة الاعتداد بها عليه :

- ١ - قالوا : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قد نفي الحكم بن أبي العاص وطرده من المدينة ، وإنه قد بقي طريدا طول حياة الرسول ومدة خلافة أبي بكر وعمر ، فلما كانت خلافة عثمان قدم الحكم عليه ، وهو عم عثمان ، فأبقاه في المدينة ، ولم يأمره بالخروج عنها تأسيا بالرسول وصاحبيه ، فقد آوى طريد رسول الله ونصره .
- ٢ - وقالوا : إنه اتخذ أقرباء عمالا له على أمصار الإسلام ، ولو أنهم كانوا من أهل الفضل والدين لكان في توليته إياهم محاباة لقرباوة التي بينه وبينهم ، فكيف وهم فسقة فجار ؟ ومن هؤلاء العمال الوليد بن عتبة بن أبي معيط الذي ولاه الكوفة وهو ممن أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه من أهل النار ، ومنهم عبد الله بن أبي سرح الذي ولاه مصر ، ومعاوية بن أبي سفيان الذي ولاه الشام ، وعبد الله بن عامر الذي

ولاه البصرة ، ولما ثبت على الوليد بن عقبة أنه شرب الخمر وتآلب عليه أهل الكوفة عزله وولى مكانه سعيد بن العاص .

٣ - قالوا : وأذى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فمن آذاه عبد الله ابن مسعود حتى انحرفت هذيل عن عثمان بسبب ذلك ، وعمار بن ياسر حتى انحرف بنو عزم عن عثمان من أجله ، وقالوا : وعن اشتط في إيذائه أبو ذر الذي نفاه إلى الريدة ومنعه الذهاب إلى مكة والبقاء في المدينة .

٤ - قالوا : وكان مستسلما في أموره كلها لابن عمه مروان بن الحكم ، وهو الذي جر عليه هذه الفاجعة ، وهو الذي كان يفسد - بسوء تصرفه وسوء مشورته - ما بينه وبين الناس .

وقد حكى المؤرخون حواراً دار بين علي بن أبي طالب وعثمان بن عفان رضي الله عنهما في هذا الصدد ، حكى علي في هذا الحوار ما يقوله الناس عن عثمان ، واعتذر عثمان عن نفسه ، وبين أنه لم يأت ما يخالف سيرة الشيخين قبله ، وهاكه برواية ابن الأثير (٣ / ٦٢) قال : اجتمع الناس فسلموا على بن أبي طالب ، فدخل على عثمان فقال له : يا الناس ورأى ، وقد كلوني فيك ، والله ما أدري ما أقول لك ، ولا أعرف شيئاً تجهله ، ولا أدلك على أمر لا تعرفه ، إنك لتعلم ما أعلم ، ما سبقناك إلى شيء فتخبرك عنه ، ولا خلونا بشيء فنباهك ، وما خصصنا بأمر دونك ، وقد رأيت وصفت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وصفت منه ، ونلت صهره ، وما ابن أبي قحافة بأولى بالعمل بالحق منك ، ولا ابن الخطاب بأولى بشيء من الخير منك ، وأنت أقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم رحماً ، ولقد نلت من صهر رسول الله ما لم يناله ، وما سبقك إلى شيء ، فالله الله في نفسك ، فإنك والله ما تبصر من عمي ، ولا تعلم من جهالة ، وإن الطريق لواضح بيني ، وإن أعلام الدين لقائمة ، أعلم يا عثمان أن أفضل عباد الله إمام عادل هدى وهدى فأقام سنة معلومة وأما بدعة متروكة ، فوالله إن كلا لبين ، وإن السنن لقائمة لها أعلام ، وإن البدع لقائمة لها أعلام ، وأن شر الناس عند الله إمام جائر ضل وأضل فأما سنة معلومة وأحيا بدعة متروكة ، وإني أحذرك الله وسطواته ونقماته ، فإن عذابه شديد أليم ، وأحذرك أن تكون إمام هذه الأمة الذي يقتل فيفتح عليها القتل والقتال إلى يوم القيامة ، ويلبس عليها أمورها ،

ويتركها شيئا لا يبصرون الحق لعلو الباطل ، يهوجون فيها هوجاً ، ويخرجون فيها مرجأ » فقال عثمان : « قد علمت والله ليقولن الذى قلت ، أما والله لو كنت مكانى ما عنتك ولا أسلتك ، ولا عبت عليك ، ولا جئت منكراً أن وصلت رحماً وسددت خلة ، وآويت ضامها ، وليت شبيها بمن كان عمريولى ، أنشدك الله ياطى ، هل تعلم أن الأنيرة بن شعبة ليس هناك ؟ » قال « نعم » قال « فتعلم أن عمر ولاء ؟ » قال « نعم » قال « فلم تلومنى أن وليت مثله فى رحمه وقرابته ؟ » قال طى « إن عمر كان يظاً طى صباخ من ولى إن بلغه عنه حرف جلبه ، ثم بلغ به أقصى العقوبة ، وأنت لا تفعل ، ضعفت ورقفت طى أقرائك » قال عثمان « وهم أقرباؤك أيضاً » قال « أجل إن رحمهم منى لقريبة ، ولكن الفضل فى غيرهم » قال عثمان « هل تعلم أن عمر ولى معاوية ؟ فقد وليته » فقال طى « أنشدك الله ، هل تعلم أن معاوية كان أخوف لعمر من يرفاً غلام عمر له ؟ » قال « نعم » قال طى « فإن معاوية يقطع الأمور دونك ، ويقول للناس : هذا أمر عثمان ، وأنت تعلم ذلك فلا تغير عليه » ثم خرج طى من عنده ، وخرج عثمان إلى مسجد رسول الله فصعد المنبر وخطب الناس خطبة جاء فيها قوله : « ألا فقد عبت على ما أقررتم لابن الخطاب بمثله . ولكنه وطئكم برجله ، وضربكم بيده ، وقمعكم بلسانه ، فدتهم له على ما أحببتهم وكرهتم ، ولنت لكم وأوطأتكم كنفى وكففت يدي ولسانى عنكم ، فاجترأتم على ، أما والله لأنا أعز نفراً ، وأقرب ناصراً ، وأكثر عدداً ، وأحرى إن قلت لهم أى إلى ، ولقد عدت لكم أقرانا ، وأفضلت عليكم فضولا ، وكشرت لكم عن نابى ، وأخرجتم منى خلقاً لم أكن أحسنه ، ومنطقاً لم أنطق به ، فكفوا عنى السنتكم وعيكم وطعنكم على ولا تكم ، فإنى كففت عنكم من لو كان هو الذى يكلمكم لرضيت منه بدون منطقي هذا ، ألا فما تفقدون من حقكم ؟ والله ما قصرت عن بلوغ ما بلغ من كان قبلى ولم تكونوا تختلفون عليه . »

إذن فالأمر لم يكن من الأمور التى تتفق وجهات النظر على أنه حق أو على أنه غير حق ، كانت وجهات النظر فيه مختلفة ، وكان لكل واحد من أهل الفكر رأى فى المسألة ، وكان لهذا الرأى الذى يراه كل واحد وجه وجيه ، كان على - وقد وكله الثوار أن يناقش الخليفة ويعرض عليه شكواهم ويذكر له حججهم عليه - يرى أنه يجب أن يكون

ثم يبيع على بن أبي طالب^(١) - رضوان الله عليه - فاختلف الناس في أمره ،
 فمن بين منكر لإمامته ، ومن بين قاعدٍ عنه ، ومن بين قائل بإمامته ، معتقدين
 ولاية الأقاليم من أمثل الناس ديناً وخلقاً وأبدهم عن الشبهة ومظنة الشبهة ؛ وكان
 عثمان يرى أنه يكفي اختيار جماعة ممن اختارهم عمر الخليفة الذي قبله أو من أشباه
 من كان يختارهم عمر ، وقد ثبت أن عمر لم يتجر اختيار أمثل الناس ولا أفضلهم ،
 فإن سياسة الشعوب تحتاج إلى لباقة ودهاء وبقظة وقد لا تتوافر في أفضل الناس كل
 هذه الخلال ، وقد لا تتوافر في أفضل الناس أكثر هذه الخلال ، فلنترك إذن أفضل
 الناس إلى قوم أقل منهم فضلاً ومثالة إذا توافر في الأقل خصال يجب أن تتوافر في
 سواس الشعوب ، وقد كان عمر يفعل ذلك فلم ينسكرك أحد عليه فعله . ورأى على
 رضى الله عنه أن عمر قد كان يفعل ذلك ولكنه كان يسد النقص بدوام مراقبة
 الولاية والبحث عنهم ، وبشدة محاسنته إياهم عما يكون منهم ، فيظل أمرهم معه على ترقب
 ومحافة ، أما عثمان رضى الله عنه فلم يكن يشتد على ولاته ، ولم يكن ليحاسبهم حساب
 عمر ، فأمن الولاية جانه واستلانوه ، فظهر أثر نقصهم في أنفسهم ، ويعترف عثمان
 بذلك ويعلم بأنه ابن العريكة سهل الخلق مأمون الجانب . والحق أن عثمان رضى
 الله تعالى عنه كان رجلاً شديد الحياء شديد الوقار ، وكان يتهيب لوقاره وحياته
 وشيخوخته أن يشتد على الولاية ، وكان لبعض أقربائه مطامع ، وكانت ببعضهم حاجة ،
 فكان ذوو المطامع منهم يحتالون عليه ، وكان ذوو الحاجة منهم يرفقونه عليهم باحتياجهم
 وكان هو من جانبه لا يرى أن في مواساة هؤلاء وهؤلاء بأسناد عمل من أعمال الدولة
 إليهم إنما ولا حرجاً ، لأنهم إن يأخذوا من مال الدولة شيئاً إلا وهم يقومون لها بكفاء
 ما يأخذونه منها ، ولم يكن ليسى الظن بهم ، شأن الرجل الصالح الذى يظن كل
 الناس على غراره وشاكلته ، ومن هنا جاء الهم ووقع عليه البلاء ، ولا حول ولا قوة
 إلا بالله العلى العظيم .

(١) هو على بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ، القرشي ،
 الهاشمي ، أبو الحسين ، وابن عم النبي صلى الله عليه وسلم ، وزوج ابنته فاطمة
 الزهراء ، وأبو السبطيين ، وليس للرسول عقب إلا من أولاده ، وهو أول الناس
 إسلاماً في قول كثير من أهل العلم ، ولقد قبل البعثة بعشر سنين ، فربى في حجر
 النبي صلى الله عليه وسلم وكفاته ، ولم يفارقه ، وشهد معه المشاهد كلها ، وكار لواء

لخلافته ، وهذا اختلاف بين الناس إلى اليوم^(١) .

للمهاجرين في يده في أكثر للشاهد ، ولم يشهد غزوة تبوك ، وقد قال له النبي صلى الله عليه وسلم حين رآه حزين لتخلفه عنها « ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى » ولما آخى النبي صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين والأنصار قال لعلي « أنت أخي » وكان مشهوداً له بالشجاعة والفروسية والإقدام ، وهو واحد من الستة الذين عهد إليهم عمر ، وقد عرض عليه عبد الرحمن بن عوف أن يختاره للخلافة ، وشرط عليه شروطاً لم يقبل بعضها ، فمدل عنه إلى عثمان ، رضى الله عنهم أجمعين .

(١) ولي أمير المؤمنين أبو السبطين علي بن أبي طالب الخلافة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الفتنة التي انتهت نيرانها ، واشتعل أوارها ، ثم كان من بعض آثارها أن قتل الخليفة السابق عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه ، ولم تصف الأيام لعلي كرم الله وجهه ، فإنه ما انعقدت له البيعة في أعناق المسلمين بمن انعقدت به بيعة الخلفاء الثلاثة الذين سبقوه ، ورأى أن طاعة المسلمين إياه واجبة له في أعناقهم كما وحببت عليهم طاعة من سبقه ، حتى انتقض عليه الناس : انتقض عليه في المدينة جماعة تزعمهم طاعة بن عبيد الله والزبير بن العوام ، وانتقض عليه أهل الشام نزاعاً واليهام معاوية بن أبي سفيان الأموي قريب عثمان بن عفان ووالى الشام في أيامه ، فأما طلحة والزبير فانضمت إليهم أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق ، وكانت عائشة في أخريات أيام عثمان قد فارقت المدينة ، وذهبت إلى مكة ، ثم بدا لها أن تعود إلى المدينة ، فلما كانت بسرف لقيها رجل من أخوالها من بني ليث يقال له عبيد بن أبي سلة ، وهو ابن أم كلاب ، فقالت له : ما وراءك ؟ قال : قتل عثمان ، قالت : ثم صنعوا ماذا ؟ قال : اجتمعوا على بيعة علي ، فقالت : ليت هذه انطبقت على هذه إن تم الأمر لصاحبك ، ردوني ردوني ، فانصرفت إلى مكة وهي تقول : قتل والله عثمان مظلوماً والله لا طابن بدمه ، فقال لها : ولم ! والله إن أول من أزال حرفه لأنت ، وافسد كنت تقولين : اقتلوا نبلاً فقد كفر ، فقالت : إنهم استتابوه ثم قتلوه ، وقد قلت وقالوا ، وقولي الأخير خير من قولي الأولى ، ثم رجعت إلى مكة فاجتمع الناس حولها ، فقالت لهم : أيها الناس ، إن القوغاء من أهل الأنصار وأهل المياه ، وعبيد أهل المدينة اجتمعوا على هذا الرجل المقتول ظلاً بالأمس ، ونقموا عليه استعمال من حدثت منه ، وقد استعمل أمثالهم من كان قبله ، فلما لم يجدوا حجة ولا عذراً بادروا

بالعدوان فسفكوا الدم الحرام واستحلوا البلد الحرام والشهر الحرام ، وأخذوا المال الحرام ؛ والله لأصعب من عثمان خير من طباق الأرض أمثالهم ، والله لو أن الذي اعتدوا به عليه كان ذنباً لحلص منه كما يحلص الذهب من خبثه أو الثوب من درنه - وكان من أثر اجتماع طلحة والزبير وأم المؤمنين موقعة الجمل المعروفة ، ثم كان من أثر انتفاض معاوية وأهل الشام موقعة صفين المعروفة في التاريخ أيضاً ، وما أتى بعقبها من ثورة الخوارج على أمير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه وتكفير بعضهم إياه بدعوى أنه حكم الرجال ، فكانت بين علي وبينهم حروب النهروان ، وهكذا بقيت الحال مضطربة لا استقرار لها حتى قتل عبد الرحمن بن ملجم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، رضي الله تعالى عنه .

ويختلف أهل النحل في أمر علي رضي الله تعالى عنه اختلافاً كثيراً ، ويغلو بعضهم في تقديسه غلوا لا قصد فيه ، ويغلو بعضهم في الوقعة به غلوا لا قصد فيه ، وبين هذا الغلو وذاك الغلو مراتب كثيرة يقول بكل واحدة منها فرقة من الفرق ، ويقف أهل السنة والجماعة من هذه المسألة موقف القصد الذي لا غلو فيه ولا تفريط ، في حق علي وحق غيره من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنهم عائشة وطلحة والزبير ومعاوية وعمرو بن العاص الذين خرجوا على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، رضي الله تعالى عنهم أجمعين .

فأما أهل السنة والجماعة فيذهبون إلى أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اتفقوا في سقيفة بني ساعدة على خلافة أبي بكر فصحت خلافته ، ثم اتفقوا على خلافة عمر بعد أن عينه أبو بكر فصحت خلافته ، ثم اتفقوا بعد الشورى على عثمان بن عفان رضي الله عنه فصحت خلافته ، ثم اتفقوا بعد مقتل عثمان على علي رضي الله عنه فصحت خلافته ، والأربعة مترتبون في الفضل على ترتيبهم في الإمامة ، وقالوا : لا نقول في عائشة وطلحة والزبير إلا أنهم رجعوا عن الخطأ ، وطلحة والزبير من العشرة المبشرين بالجنة ، ولا نقول في معاوية وعمرو بن العاص إلا أنهما بغيا على الإمام الحق الثابتة إمامته باختيار المسلمين ، وأن علياً قاتلتهما وأصحابهما مقاتلة الإمام الحق لأهل البغي ، فأما أهل النهروان فهم الثائرة المارقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية كما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم عنهم ، ويؤكدون أن علياً رضي الله تعالى عنه كان على الحق في جميع أحواله ، وأنه كان يدور مع الحق حيث دار .

وذهب جماعة من الكرامية إلى أن علياً ومعاوية كانا إمامين محققين في وقت واحد ، وكان واجبا على أتباع كل واحد منهما طاعة أميره ، وذلك بناء على أصلهم الذي أصلوه لأنفسهم . وحاصله أنه يجوز عقد البيعة لإمامين في قطرين ، وراوا تصويب معاوية فيما استبد به من الأحكام الشرعية ، وهم مع ذلك يذهبون إلى اتهام علي رضي الله عنه فيما صبر عليه مما جرى على عثمان رضي الله تعالى عنه ، يرون أن سكوته عن قمع تلك الفتنة التي أدت إلى قتل الخليفة دليل على رضاه عنها .

قال أبو للظفر الإسفرائيني « ولو كان الأمر كما قالوا لوجب أن يكون كل واحد من معاوية وعلي ظالماً في مقابلة صاحبه ، لأن من زاحم إماماً عادلاً محقاً كان مبطلاً ظالماً » اهـ .

وذهب الخوارج إلى أن علياً رضي الله تعالى عنه كان على الحق ، ثم أخطأ في التحكيم ، لأنه حكم الرجال مع أنه لا حكم إلا لله ، ولم يقفوا عند حدود التخطئة ، بل قالوا : كفر على بذلك ، ولعنوه ، وألجئوا الناس إلى لعنه ، بل إن منهم قوماً جاوزت سخافة عقولهم الحد فزعموا أن الله تعالى أنزل في حق علي رضي الله تعالى عنه ، قوله سبحانه : (ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ويشهد الله على ما في قلبه وهو ألد الخصام) وهؤلاء صوبوا فعل عبد الرحمن بن ملجم قاتل علي ، وزعموا أن الله تعالى أنزل في حق ابن ملجم - لعنه الله - قوله سبحانه : (ومن الناس من يشرى نفسه ابتغاء مرضات الله) وفي ذلك يقول عمران بن حطان أحد شيوخ الخوارج وزهادهم :

يا ضرية من تقى ما أراد بها إلا ليبلغ من ذى العرش رضوانا
إني لأذكره يوماً فأحسبه أوفى البرية عند الله ميزانا
وهم مخطئون في كل ما ذهبوا إليه من ذلك من عدة وجوه :

أما أولاً فلأنه لم يقبل خدعة التحكيم التي اخترعها عمرو بن العاص ، بل كان شديد الحرس على أن يبقى أصحابه في صفوف القتال حتى يدعن لهم أهل الشام وزعمائهم ، فكان هؤلاء الذين خرجوا عليه فيما بعدهم الذين ألزموه أن يقبل التحكيم ، حتى قالوا له : لئن لم تقبل لنصنع بك مثل صنيعنا بعثمان ، فلما جاء الأمر

إلى اختيار الحكم عرض عليهم على أن يذهب هو بنفسه لأنه يعرف دهاء الحكم الذي اختاره أهل الشام . فقالوا : كيف تكون أنت الحصم والحكم ؟ فذكر لهم عبد الله ابن العباس ، فلم يقبلوا واعترضوا على هذا بأنه ابن عمه فهو لا يكون خالياً من التحيز ثم هو عدنانى وعمرو عدنانى ، ويجب أن يكون بين الحكيمين قعطائى واختاروا أبا موسى الأشعرى ، وحاول أمير المؤمنين أن يثبتهم عن أبى موسى فلم يقبلوا ، فكان قبول مبدأ التحكيم منهم ، وكان اختيار شخص الحكم منهم .
وأما ثانياً فلأن تحكيم الرجال جائز ، كيف وقد حكم النبي صلى الله عليه وسلم سعد بن معاذ فى بنى قريظة ؟ .

وذهب أكثر الشيعة إلى أن الخلافة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت لعلى منذ انتقل الرسول إلى الرفيق الأعلى بالنص من النبي عليه ، قالوا : ايست الإمامة قضية مصلحة تناط باختيار العامة فينتصب الإمام بتنصيبهم ، بل هى من أمهات الأمور ، وهى ركن من أركان الدين لا ينبغي أن يظن ظان أن الرسول صلى الله عليه وسلم أممته أو أغفله أو فوضه إلى العامة أو أرسله إرسالاً ، ويؤمنون - مع هذا - أن خروج الخلافة عنه كان ظلماً من غيره له أو تقيّة من عنده ، ويرون ثبوت العصبة الاثمة ، وأنه لا يجوز أن تقع من أحدهم كبيرة أو صغيرة ، وأنه يجب على الناس أن يتولوا الإمام المنصوص عليه قولاً وفعلًا وأن يتبرأوا ممن ظلمه أو خرج عليه قولاً وفعلًا أيضاً ، ومن الغلاة منهم من يكفر الصحابة جميعاً لأنهم تركوا بيعة على وبايعوا أبا بكر على ما ذكرنا من قبل ، ومنهم من يكفر القائلين يكفر الصحابة بسبب ما ذكرنا ، ولهم اختلافات كثيرة فى الإمامة بعد على ، وليس من شأننا أن نتعرض لها الآن ، لأن الغرض الآن منحصر فى بيان أقاويل أهل النحل فى على توليا وتبرؤاً وإفراطاً وتفریطاً وقصدًا ، وقد يتكرر ذلك مع ما سيذكره المؤلف وما سندكره تبعاً له فى تفصيلات مقالات الفرق ، لسكتنا لا نبألى هذا التكرار إذ كنت لا تجده هناك مجتمعاً بعضه مع بعض ، ولا تجده فى هذه المسألة بخصوصها .

وذهب الحسين عبد الله بن سبأ ، الذى كان يهودياً فأسلم ليكيد الاسلام ، وقد قدمنا بعض شأنه فى الحديث عن اختلاف الناس فى شأن عثمان بن عفان رضى الله عنه ، فى على بن أبى طالب كرم الله وجهه ، مذاهب مختلفة ، فأنت تراه أول الأمر يزعم للناس أنه رأى فى التوراة أن لسكل نبي وصياً ، وأن علياً وصى محمد صلى الله

عليه وسلم ، وأنه خير الأوصياء ، كما أن محمداً خير الأنبياء ، ثم تجده بعد ذلك يفلو في
على رضى الله عنه فيزعم أنه نبى ، ثم يتجاوز ذلك القدر إلى غلو شنيع فيزعم أن علياً
إله ويدعو إلى ذلك قوماً من غواة الكوفة فيتبعونه على ضلالتهم هذه ، ويرتفع أمرهم
إلى على رضى الله عنه فيأمر من حوله بإحراقهم ، وتحفر لجماعة منهم حفرتان ثم يحرقون
فيهما ، حتى يقول في ذلك بعض الشعراء :

لترم بي الحوادث حيث شاءت إذا لم ترم بي في الحفرتين
فإذا قتل على رضى الله عنه زعم ابن سبأ - لعنه الله - أن الذى قتل ليس هو
علياً ، ولكن علياً صعد إلى السماء كما صعد إليها عيسى بن مريم صلوات الله وسلامه
عليه ، وقال لمن حوله : كما كذبت اليهود والنصارى في دعواها قتل عيسى ، كذلك
كذبت النواصب والخوارج في دعواها قتل على ، وإنما رأت اليهود والنصارى شخصاً
مصلوباً شبه لهم أنه عيسى ، كذلك القائلون بقتل على ، رأوا قتيلاً يشبه علياً فظنوا أنه
على ، وعلى في الحقيقة عنده قد صعد إلى السماء ، وسينزل إلى الدنيا ثم ينتقم من أعدائه ،
وزعم بعض هؤلاء الخلق أن علياً في السحاب ، وأن الرعد صوته ، والبرق سوطه ،
ومن سمع من هؤلاء صوت الرعد قال : عليك السلام يا أمير المؤمنين ، وفي هؤلاء
يقول أحد الشعراء :

برئت من الخوارج لست منهم من الغزال منهم وابن باب
ومن قوم إذا ذكروا علياً يردون السلام على السحاب

وقد روى عن عامر بن شراحيل الشعبي - وهو من كبار التابعين ، توفي في عام
١٠٤ من الهجرة - أنه قيل لابن سبأ هذا : إن علياً قد قتل ، فقال : إن جثمتونا
بدماعه في صرة لم نصدق بموته ، إنه لا يموت حتى ينزل من السماء ويملك الأرض
بمخايفها . وهذه الطائفة تزعم أن المهدي المنتظر هو على دون غيره . ومن ابن سبأ
هذا تشعبت أصناف الغلاة من الرافضة ، وعنه أخذوا القول بأن الأئمة يحل فيهم جزء
إلهي ، كما سنذكره .

وقد رد عبد القاهر البغدادي مقالة ابن سبأ في على وقتله بقوله : « إن كان
مقتول عبد الرحمن بن ملجم شيطاناً تصور للناس في صورة على ، فلم لعنتم ابن ملجم ؟
وهلا مدحتموه لأن قاتل الشيطان محمود على فعله غير مذموم به ١٩ وكيف تصح

ثم حدث الاختلاف في أيام علي في أمر طلحة^(١) والزبير^(٢) - رضوان الله

دعواكم أن الرعد صوت علي والبرق سوطه ، وقد كان صوت الرعد مسموعا والبرق محسوساً في زمن الفلاسفة قبل زمان الإسلام ، ولهذاذكروا الرعد والبرق في كتبهم واختلفوا في علمهما ١٢ .

ومن الذين غلوا في علي رضي الله تعالى عنه بيان بن سميان النهدي ، وهو رأس فرقة تنسب إليه اسمها البيانية ، زعم - خذله الله ١ - أن جزءاً إلهياً حل في علي واحمد بحسبه ، وأنه كان يعلم الغيب ، لأنه أخبر عن الملاحم وصح خبره ، وبه كان يحارب الكفار وله النصرة والظفر ، وبه قلع باب خير . وربما يظهر في بعض الأحيان ، وقال في تفسير قوله تعالى : (هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام) : أراد به علياً فهو الذي يأتي في ظل الغمام . والرعد صوته ، والبرق تبسمه ثم اتخذ هذه الدعوى الباطلة سلباً يخرق به نفسه ، فادعى أن الجزء الإلهي قد انتقل إليه بنوع من التناسخ ، ولذلك استعق أن يكون إماماً وخليفة . وكتب إلى محمد بن علي بن الحسين يدعوه إلى نفسه ، وكان فيما كتب به إليه « أسلم تسلم وترتق في سلم ، فإنك لا تدري حيث يجهل الله النبوة » فأمر محمد الباقر رسوله أن يأكل القرطاس الذي جاء به ، فأكله فمات في الحال . وقد اجتمعت طائفة من البله والحقى على بيان هذا ودانوا بمذهبه ، ثم كان أن قتله خالد بن عبد الله القسري ، فذهب يهوى في النار إلى يوم القيامة ، نعوذ بالله تعالى من الحزى والحذلان ونسأله السداد والتوفيق والرعاية ١ .

(١) هو طاحه بن عبيد الله بن عثمان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة ابن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر ، القرشي ، التيمي ، أبو محمد ، أحد العشرة الذين بشرهم النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة ، وأحد ثمانية سبقوا إلى الإسلام ، وأحد الحسة الذين أسلموا على يدى أبي بكر ، وأحد الستة الذين عهد إليهم عمر بن الخطاب وكان عند موقعة بدر في تجارة في الشام ، فلما كتب الله النصر لرسوله وللمسلمين ضرب له بسهمه كأحد الحاضرين ، وشهد أحداً وأبلى فيها بلاء حسناً ، ووقى النبي صلى الله عليه وسلم بنفسه ، واتقى النيل عنه بيده حتى شلت أسبعه ، وقال له النبي صلى الله عليه وسلم يوم غزوة ذي قرد « ما أنت يا طلحة إلا فياض » فبذلك كان يقال له : طلحة الفياض .

(٢) هو الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب ،

عليهما ! - وحرَّبهما إياه ، وفي قتال مُعاوية ^(١) إياه ، وصار على مُعاوية إلى صَفَيْنَ ^(٢) ، وقاتله على حتى انكسرت سيوف الفريقين ونصلت راحهم وذهبت

القرشي ، الأسدی ، أبو عبد الله ، حواري رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أمه عمة النبي صفية بنت عبد المطلب ، وأبوه أخو خديجة أم المؤمنين ، والزيير أحد العشرة للشهود لهم بالجنة ، وأحد الستة الذين عهد إليهم عمر ، وكانت أمه صفية تكنيه أبا الطاهر ، وهي كنية أخيها الزبير بن عبد المطلب ، ولكنه اكتفى بابنه عبد الله بن الزبير ، أسلم وله ثمان سنين ، وقيل : كان له اثنتا عشرة سنة ، وكان عمه يعلقه في حصير ويدخن عليه ليرجع إلى دين آبائه ، فيقول : لا أكفر أبداً ، وقد هاجر المجرئين هجرة الحبشة وهجرة المدينة ، وفيه يقول حسان بن ثابت الأنصاري رضى الله عنه :

أقام على عهد النبي وهديه حواريه ، والقول بالفعل يعدل
فما مثله فيهم ، ولا كان قبله وليس يكون الدهر مادام يذبل

وقته عمرو بن جرموز - وهو رجل من بني تميم - غدرا ، وهو منصرف عن وقعة الجمل ، يمكن يقال له : وادى السباع .

(١) هو معاوية بن أبي سفيان - واسم أبي سفيان صخر - بن حرب بن أمية ابن عبد شمس بن عبد مناف ، القرشي ، الأموي ، ولد قبل البعثة بخمس سنين ، وقيل : بسبع ، وقيل : بثلاث عشرة ، والأول أشهر ، وكان من الكتبة الحسبة الفصحاء ، وكان حليماً وقوراً ، والمشهور أنه أسلم عام الفتح هو وأبوه ، وحكى الواقدي أنه أسلم بعد الحديبية ، وكنتم إسلامه حتى أظهره عام الفتح ، وقد ولاه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب الشام بعد أخيه يزيد بن أبي سفيان ، وأقره عثمان على ولايته ، ولما قتل عثمان لم يبايع علياً ، ثم حاربه واستقل بالشام ، ثم أضاف إليها مصر ، ثم تسمى بالخلافة بعد التحكيم ، ثم خلص له الأمر بعد أن استنزل الحسن بن علي بن أبي طالب واجتمع عليه الناس حتى سمى العام الذي حدث فيه ذلك عام الجماعة ، وقال ابن إسحاق : عاش معاوية عشرين سنة أميراً ، وعشرين سنة خليفة ، وفي العبارة بعض النجوز ، وكانوا يسمونه « كسرى العرب » وأخته أم حبيبة بنت أبي سفيان إحدى أمهات للمؤمنين .

(٢) صفين - بكسر الصاد وكسر الفاء مشددة ، بزنة سبعين - موضع بقرب

قَوَامِهِمْ، وَجَنَحُوا عَلَى الرُّكْبِ، فَوَمَّ بِمَنْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ لِعُمَيْرِ بْنِ الْعَاصِ^(٩): يَا عُمَيْرُ، أَلَمْ تَزْعَمْ أَنَّكَ لَمْ تَقْعُ فِي أَمْرِ فَطَمَحٍ فَأَرَدْتَ الْخُرُوجَ مِنْهُ إِلَّا

الركة على شاطئ الفرات من الجانب الغربي، وفيه وقعت الحرب بين علي ومعاوية في سنة سبع وثلاثين في غرة صفر، وقتل في هذه الحرب كثير من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم: منهم ممن كان مع طي حصة وعشرون بدرية، وكانت مدة المقام بصفين مائة يوم وعشرة أيام، وكانت عدة الوقائع تسعين وقعة، وفي إحداها قتل عبيد الله بن عمر بن الخطاب فرثاه كعب بن جعيل بقوله:

ألا إنما تبيكي العيون لفارس	بصفين أجلت خيله وهو واقف
فأضحي عبيد الله بالقاع مسلما	تخرج دما منه العروق النواظف
يوم وتعلوه سبائب من دم	كلاح في جيب القميص الكتائف
وقد ضربت حول ابن عم نينا	من الموت شهباء للماكب شارف

(٩) هو عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم بن سعيد - بضم السين - بن سهم ابن عمرو بن هيصم بن كعب بن أوى، القرشي، السهمي، يكنى أبا عبد الله وأبا محمد، أسلم قبل الفتح في سنة ثمان، وقيل: أسلم بين الحديبية وخيبر، وذكر الواقدي أن إسلامه كان على يد النجاشي بالحبشة، وحكى الزبير بن بكار أن رجلا سأل عمرو بن العاص: ما الذي أبطأ بك عن الإسلام وأنت أنت بعقلك؟ فقال: إنا كنا مع قوم لهم علينا تقدم، فلما بعث النبي صلى الله عليه وسلم أنكروا عليه فلذنا بهم، فلما ذهبوا وصار الأمر إلينا نظرنا وتدبرنا فإذا حق بين، فوقع في قلبي الإسلام، في كلام طويل. ولما أسلم كان الرسول صلوات الله وسلامه عليه يقربه ويدنيه لمعرفته وشجاعته، وقد ولاء غزاة ذات السلاسل، وإمده بأبي بكر وعمر وأبي عبيدة بن الجراح، ثم استعمله على عمان، وانتقل النبي إلى الرفيق الأعلى وعمرو على عمان، وكان من أمراء الأجناد في الجهاد بأرض الشام أيام عمر بن الخطاب، وهو الذي افتتح قنسرين، وصالح أهل حلب ومنبج وأنطاكية، وولاه عمر فلسطين، وكان العرب يمدونه بالمضلات، وما كان يقع في حرج إلا وجد نفسه المخلص منه، وهو فاتح مصر وواليها أيام عمر بن الخطاب، وصدرأ من خلافة عثمان، ثم عزله عثمان بعبد الله بن أبي السرح، ثم لم يزل عمرو بغير إمرة حتى كانت

خرجت ؟ قال : بلى ا قال : فما المخرج مما نزل ؟ قال له عمرو بن العاص : فلى عليك
ألا تخرج مصر من يدى ما بقيت ؟ قال : لك ذلك ، ولك به عهد الله وميثاقه ،
قال : فأمر بالمصاحف فترفع ، ثم يقول أهل الشام لأهل العراق : يا أهل العراق
كتاب الله بيننا وبينكم ، البقية البقية ، فإنه إن أجابك إلى ما تريد خالفه
أصحابه ، وإن خالفك خالفه أصحابه ، وكان عمرو بن العاص فى رأيه الذى أشار به
كأنه ينظر إلى الغيب من وراء حجاب رقيق ، فأمر معاوية أصحابه برفع المصاحف
وبما أشار به عليه عمرو بن العاص ، ففعلوا ذلك ، فاضطرب أهل العراق على -
رضوان الله عليه ! - وأبوا عليه إلا التحكيم ، وأن يبعث على حكاماً ويبعث
معاوية حكاماً ، فأجابهم على إلى ذلك بعد امتناع أهل العراق عليه ألا يجيبهم إليه
فلما أجاب على إلى ذلك ، بعث معاوية وأهل الشام عمرو بن العاص حكاماً ،
وبعث على وأهل العراق أبا موسى^(١) حكاماً ، وأخذ بعضهم على بعض اليهود

الفتنة فأنحاز إلى معاوية ودبر الأمر معه ، ثم كان أحد الحكيمين ، ثم جهزه معاوية
بجيش وصيره إلى مصر فوليا لمعاوية من صفر سنة ثمان وثلاثين إلى أن مات سنة
ثلاث وأربعين بعد أن عمر تسعين سنة .

(١) أبو موسى : اسمه عبد الله بن قيس بن سليم بن حصار بن حرب بن
عامر بن غنم بن بكر بن عامر ، الأشعري ، وكان قد سكن الرملة وحالف سعيد بن
العاص ، ثم أسلم وهاجر إلى الحبشة ، وقال قوم : رجع إلى بلاد قومه ولم يذهب إلى
الحبشة ، وقدم المدينة بعد فتح خيبر ، وقد استعمله النبى صلى الله عليه وسلم على
بعض بلاد اليمن كزييد وعدن وأعمالها ، واستعمله عمر بن الخطاب على البصرة بعد
المغيرة بن شعبة ، فافتتح الأهواز ثم أصبهان ، واستعمله عثمان على الكوفة ، ثم كان
أحد الحكيمين بعد وفات صفين ، اختاره أصحاب على بن أبى طالب ، على كره من
على ، وكان على لا يراه كفتاً لعمرو بن العاص الداهية ، وكان يرى أن يوجه فى
مكانه عبد الله بن العباس ، ولكن قدر الله غالب . ثم لما غدر به عمرو بن العاص
اعتزل الفريقين ، وكان أبو موسى ديناً صالحاً ورعاً ، شهد له بالنزاهة الثامة عمر بن

والمواثيق - اختلف أصحابُ عليّ عليه ، وقالوا : قال الله تعالى : (فَقاتِلُوا التي تَبَنِي حتى تَفِي ، إلى أمرِ الله)^(١) ولم يقل ما كنوم ، وهم البغاة ، فإن عدتْ إلى قتالهم وأقررت على نفسك بالكفر إذ أجبتهم إلى التحكيم^(٢) وإلا نابذناك وقاتلناك ، فقال علي - رضوان الله عليه ! - قد أبيتُ عليكم في أول الأمر فأينتم إلا إجابتهم إلى ما سألوا ، فأجبتناهم وأعطيناهم اليهودَ والمواثيقَ ، وليس يسوغ لنا القدرُ ؛ فأبَوْا إلا خلعه وإكفاره بالتحكيم ، وخرجوا عليه ، فسُمُوا خوارج ، لأنهم خرجوا على عليّ بن أبي طالب - رضوان الله عليه ! وصار اختلافاً إلى اليوم وسندُ كراويل الخوارج بعد هذا الموضع من كتابنا .

الخطاب - وهو الذي لا يروقه غير الأمائل - حتى كتب في وصيته : لا يقر لي عامل أكثر من سنة ، وأقروا الأشعرى أرج سنين ، وكان عمر إذا رآه قال له : ذكرنا ربنا يا أبا موسى ، فتلو القرآن ، وكان حسن الصوت بترتيل القرآن ، وفي الصحيح للرفوع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لقد أوتى أبو موسى مزماراً من مزامير آل داود » وكان عثمان النهدي يقول : ما سمعت صوت منج ولا ربط ولا ناي أحسن من صوت أبي موسى الأشعرى .

(١) من سورة الحجرات من الآية ٩ .

(٢) حذف جواب الشرط للعلم به ، وتقدير الكلام « إن عدت إلى قتالهم ، وأقررت على نفسك بالكفر إذ أجبتهم إلى التحكيم ؛ اتبعناك وصرفنا معك » مثلاً .

هذا ذكر الاختلاف

أهبات الفرق :

اختلف المسلمون عشرة أصناف^(١) : الشيع ، والخوارج ، والمرجئة ، والمعتزلة ، والجهمية ، والضرارية ، والحسينية ، والبيكرية ، والمامية ، وأصحاب الحديث ، والكلائية أصحاب عبد الله بن كلاب القطان .

الشيع ثلاثة أصناف :

فالشيع ثلاثة أصناف ، وإنما قيل لهم الشيعة لأنهم شابعوا علياً رضوان الله عليه ، ويقدمونه على سائر^(٢) أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(١) هكذا وقع في أصول الكتاب ، وأنت إذا عدت الأسماء التي ذكرت وجدتتها أحد عشر اسماً .

(٢) قال أبو سعيد نشوان الجبيري في الحور العين : وكانت الشيعة الذين شابعوا علياً عليه السلام على قتال طلحة والزبير وعائشة ومعاوية والخوارج ، في حياة علي عليه السلام ، ثلاث فرق : الأولى : فرقة منهم - وهم الجمهور الأعظم الكثير - يرون إمامة أبي بكر وعمر ، وعثمان إلى أن غير السيرة وأحدث الأحداث ، والثانية : فرقة منهم أقل من أولئك عدداً ، يرون الإمام بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر ثم عمر ثم علياً ، ولا يرون لعثمان إمامة ، وقال أيمن بن خريم :

له في رقاب الناس عهد - دويعة - عهد أبي حفص وعهد أبي بكر

وحكي الجاحظ أنه كان في الصدر الأول لا يسمى شيعياً إلا من قدم علياً على عثمان ، ولذلك قيل : شيعي وعثماني ؛ فالشيعي : من قدم علياً على عثمان ، والعثماني : من قدم عثمان على علي ، وكان واصل بن عطاء ينسب إلى الشيع في ذلك الزمان ؛ لأنه كان يقدم علياً على عثمان ، والثانية : فرقة منهم يسيرة العدد جداً ، يرون علياً أولى بالإمامة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويرون إمامة أبي بكر وعمر كانت من الناس على وجه الرأي والمشورة ، ويصوبونهم في رأيهم ، ولا يخطئونهم ، إلا أنهم

غالية الشيعة خمس عشرة فرقة :

فمنهم « الغالية » وإنما سُموا الغالية لأنهم غلّوا في عليّ وقالوا فيه قولاً عظيماً ،
وهم خمس عشرة فرقة :

البيانية :

(١) فالفرقة الأولى منهم « البَيَّانِيَّة » أصحاب « بَيَّان بن سَمعان التيمي » (١) .

يقولون : إن إمامة علي كانت أصوب وأصلح . اه المقصود منه . ومن هذا الكلام تعلم أن أكثر الشيعة لا يقدمون علياً على سائر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإنما يفضلونه على عثمان ، وليس تفضيلهم إياه على عثمان مطلقاً مجعماً عليه ، بل إن أكثرهم يرونه أفضل من عثمان بعد أن غير عثمان السيرة وأحدث الأحداث ، وهذا يخالف ما ذكره المؤلف في هذا الموضع على جهة الإطلاق ، من غير تقييد بفريق منهم أو بحالة دون حالة أو نحو ذلك ، وقد ذكرنا فيما سبق مقالتهم في الإمامة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فارجع إلى حديثنا المستفيض عن ذلك في مواضع متعددة ، وبخاصة ما ذكرناه في ص ٥٨ وما بعدها من هذا الجزء .

(١) يقع هذا الاسم « بيان بن سَمعان الهندي » في الملل والنحل ، ويقع « بيان ابن سَمعان الجعفي الهندي » في شرح المواقف وفي الفرق بين الفرق ، وكل ذلك صحيح ، ولكنه يقع في اعتقادات فرق المسلمين للفخر الرازي « بنان بن إسماعيل الهندي » محرقاً في كل كلمة من كلماته . وبيان بن سَمعان : بمحرق ظهر بالعراق في أوائل القرن الثاني من الهجرة ، وادعى أول أمره أن جزءاً إلهياً حل في علي بن أبي طالب ، ثم انتقل عنه إلى ابنه محمد بن الحنفية ، ثم انتقل عنه إلى ابنه أبي هاشم ابن محمد ، ثم انتقل هذا الجزء الإلهي بعد أبي هاشم إلى بيان بن سَمعان نفسه ، ثم تضاعفت محرقته وزاد هوسه فادعى لنفسه النبوة ، وزعم - قبحه الله - أنه نسخ بعض شريعة محمد صلى الله عليه وسلم ، وكتب إلى أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين يدعوهُ إلى الإيمان به ، ومما جاء في كتابه إليه « أسلم تسلم ، وترتق في سلم ، وتنج وتنعم ، فألك لا تدرى أين يجعل الله النبوة والرسالة ، وما على الرسول إلا البلاغ » فلما بلغ الكتاب أبا جعفر أمر رسول بيان إليه أن يأكل الكتاب ، فلما وصل الكتاب إلى جوته حتى مات . وما زال بيان هذا بمحرق على الناس حتى وصل خبره

يقولون : إن الله عز وجل على صورة الإنسان ، وإنه يَهْلِكُ كله إلا وجهه ،
وادعى « بيان » أنه يدعو الزُّهْرَةَ فتُجِيبُه ، وأنه يفعل ذلك بالاسم الأعظم ،
قتله خالد بن عبد الله القسري ، وحكى عنهم أن كثيراً منهم يثبت لبيان بن
سمعان النبوة .

ويزعم كثير من البَيَّانِيَّة أن أبا هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية نصر على
إمامة بيان بن سمعان ، ونصَّبه إماماً .

الجناحيَّة :

(٢) والفرقة الثانية منهم أصحاب « عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر
ذي الجناحين » (١) .

يزعمون أن عبد الله بن معاوية كان يدعى أن العلم يَنْبُتُ في قلبه كما تنبت
الكُثْمَاءُ والمُشْبُ ، وأن الأرواح تناسخت ، وأن روح الله جل اسمه كانت في
آدم ثم تناسخت حتى صارت فيه .

قال : وزعم أنه رب ، وأنه نبي ، فعبَّده شيعته ، وهم يكفرون بالقيامة ،
ويدعون أن الدنيا لا تَمُتُ ، ويستحلون المَيْتَةَ والخمر وغيرهما من المحارم ،

= إلى خالد بن عبد الله القسري ، فأخذه ، وقتله وصلبه (انظر التبصير ٧٢ ، والفرق
بين الفرق ٢٨ و ١٣٨ و ١٤٥ والحدود العينية ١٦١ و ٢٦٠ والمثل والنعل
للشهرستاني ٢٤٦/١ وشرح المواثق ٨ / ٢٨٥ واعتقادات فرق المسلمين للرازي ٥٧
ثم انظر التاريخ الكامل لابن الأثير ٨٢/٥) .

(١) هذه الفرقة تسمى « الجناحية » بفتح الجيم والنون جميعاً - نسبة إلى الجناح
الذي يطير به الطائر ، وذلك لأن جعفر بن أبي طالب - رضى الله عنه - وهو جد
عبد الله بن معاوية هذا - يلقب كما أشار إليه المؤلف بذى الجناحين ، ويقال له أيضاً
« جعفر الطيار » (وانظر التبصير ٧٣ ، والفرق بين الفرق ١٥٠ ، واعتقادات فرق
المسلمين للرازي ٥٩ وللواثق ٨ / ٣٨٦) .

ويتأولون قول الله عز وجل (٥ : ٩٣) : (ليس على الذين آمنوا و عملوا الصالحات جناح فيما طعموا إذا ما اتقوا وآمنوا)^(١).

الحريية :

(٣) والفرقة الثالثة [منهم] أصحاب عبد الله بن عمرو بن حرب^(٢) ، وهم يُسمّون « الحرّبيّة » .

يزعمون أن روح أبي هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية^(٣) تحوّلت فيه ، وأن أبا هاشم نصّ على إمامته .

(١) وهؤلاء - لهم الله ١ - لا يرون وجوب الصلاة والصوم والزكاة والحج وغيرها من الطاعات ، ويزعمون أن المراد بأسماء هذه العبادات جماعة من أهل البيت أوجب الله تعالى على الناس مواليتهم وستر أسمائهم وكفى عنهم بأسماء هذه العبادات ، ويدعون أن عبد الله بن معاوية الذي ينتسبون إليه لم يمت ، وأنه حي في جبل أصبهان ، وأنه لا يزال حياً حتى يخرج إليهم ، والذي أثبتته التاريخ أن عبد الله هذا خرج على الأمويين بالكوفة في عهد مروان بن محمد آخر بني أمية ، واجتمع حوله خلائق ، فبرز إليهم أمير الكوفة يومئذ ، فقاتلهم ، ثم طلبوا الأمان لأنفسهم ولعبد الله ، فأعطاهموه ، فتوجه عبد الله إلى الدائن وعبر دجلة ، وغلب على حلوان وما يقاربها ، ثم توجه إلى بلاد العجم فغلب على همدان والري وأصبهان ، وبقي على ذلك مدة ، وكان أبو مسلم الخراساني داعية العباسيين قد قويت شوكته ، فسار إلى عبد الله بن معاوية وشيعته ، فقتله ، ثم أظهر الدعوة العباسية (انظر التبصير ٧٣ والفرق بين الفرق ١٣٨ و ١٥٠ و ١٥٤ و ١٦٣ ثم انظر الفخرى ١٦٢) .

(٢) عبد الله بن عمرو بن حرب الكندي : كان أول الأمر على دين الشيعة (أصحاب بيان بن سميان النهدي) في الحلول ، ثم زعم أن روح الإله انتقلت من أبي هاشم بن الحنفية إلى عبد الله بن حرب هذا ، لعنه الله ! (وانظر التبصير ٧٣ والفرق بين الفرق ١٤٩ والخور العين ١٦٠) .

(٣) الحنفية أم محمد بن علي بن أبي طالب هي خولة بنت جعفر بن قيس بن سلمة ابن ثعلبة بن يربوع بن ثعلبة بن الدؤل بن حنيفة بن لجيم ، يقال : كانت من سبي اليمامة

المفسرية :

(٤) والفرقة الرابعة منهم « للغيرة » أصحاب الغيرة بن سعيد^(١) .
يزعمون أنه كان يقول : إنه نبي^٢ ، وإنه يعلم اسم الله الأكبر ، وإن معبودهم

الذين سيأم خالد بن الوليد رضى الله عنه في حروب الردة ، وصارت إلى على ؛ رضى الله عنه ، ويقال : بل كانت سندية سوداء ، وكانت أمة لبني حنيفة ، ولم تكن منهم (وانظر وفیات الأعيان لابن خلكان ٣/٣١٠ بتحقيقنا) .

(١) نحن أمام هذه الفرقة في حال غير مستقرة ولا ثابتة على البحث الدقيق ، فاسم الذى تنسب إليه ونسبته وتفصيل مقالته ، في كل ذلك تجد خلافا ؛ فبينما يذكر البغدادي في الفرق بين الفرق والإسفرائيني في التبصير أنها تنسب إلى الغيرة بن سعيد المجلى (الفرق ٣٦ و ١٣٨ و ١٤٦ والتبصير ٧٠ و ٧٣) تجد نشوان الحميري في الحور العين (١٣٨) يسميه الغيرة بن سعد المجلى ، وتجد الشهرستاني في الملل والنحل (٢٤٩/١) يسميه الغيرة بن سعيد البجلي ، وابن حزم في الفصل (١١٤/٢) يسميه الغيرة بن أبي سعيد مولى بني بجيلة ، ويفعل أبو الحسن الملقب في التنبية (١٥٢) ذكر من تنسب إليه هذه الفرقة وإن يكن قد ذكر نحلها ونصلها ، فإذا نحن تجاوزنا هذا الاختلاف واعتمدنا أنه « الغيرة بن سعيد » لوقوعه على هذه الصورة في أكثر كتب المقالات ، وفي كتب التاريخ أيضا (انظر مثلا الكامل لابن الأثير ٨٢/٥ والنجوم الزاهرة ٢٨٢/١) وجدنا خلافا لا نستطيع إقراره ولا شيئا منه في ذكر مقالة هذه الفرقة ، فبينما يذكر المؤلف ما تراه عن أمره أتباعه بانتظار محمد بن عبد الله بن الحسن بن علي بن أبي طالب ، ويفصل نشوان هذا الموضوع بعض التفصيل فيقول : إن هذه الفرقة كانت تقول « إن الإمام بعد أبي جعفر محمد بن علي الباقر هو الغيرة » ، وإن أبا جعفر أوصى إليه . فهم يأتمون به إلى أن يظهر المهدي ، والمهدي عندهم هو محمد بن عبد الله بن الحسن ، المعروف بالنفس الزكية ، فلما أظهر الغيرة هذا القول رثت منه الجعفرية « ثم ذكر بعض مقالاتهم بنفس عبارة المؤلف ههنا ، وقال في ختام كلامه » وبلغ خالد بن عبد الله القسري خبرة (يريد خبر المعيرة) قفلة وصلبه ، فاستأمت الغيرة بعده جابرا الجمعي ، فمات جابر ، فادعى وصيته بكر الأعور المهجري الفئات ، فاستأموه ، ثم هجوموا منه على الكذب ، فخلعوه ، وانصرفوا عنه إلى عبد الله بن

المغيرة ، فنصبوه إماما ، فأكل عبد الله أموالهم » انتهى كلامه بحروفه بعد إصلاح تحريفات وردت فيه ، وتجد الإسفرايين يقول في التبصير « المغيرة : أتباع المغيرة بن سعيد السجلى ، وكان في الابتداء يدعى موالاة الإمامية ، وكان يقول بإمامة محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ، وكان يستدل بما يروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن المهدي يوافق اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي ، وكان المغيرة يقول : إن هذا محمد بن عبد الله ، والنبي صلى الله عليه وسلم محمد بن عبد الله ، فلما استقام له التقدم بين الروافض ادعى السوء لنفسه » ثم يقول بعد كلام « ولما رفع خبره إلى خالد بن عبد الله القسرى صلبه ، وتعرف أتباعه اليوم بمحمدية الروافض ، لقوله بإمامة محمد بن عبد الله » انتهى ، وقبل أن نذكر لك شيئا عن توقفنا في مقالة هذه الفرقة نذكر لك ما قاله المؤرخون عن المغيرة بن سعيد هذا ، قال أبو الحسن في النجوم الزاهرة (٢٨٣/١) : « وفي سنة تسع عشرة ومائة خرج المغيرة بن سعيد بالكوفة ، وكان ساحرا ممتسعا ، فحكي عنه الأعمش أنه كان يقول : لو أراد علي بن أبي طالب أن يحيي عادا وثمودا وقرونا بين ذلك كثيرا لفعل ، وبلغ خالد بن عبد الله القسرى خبره ، فأرسل إليه ، فجاء به ، وأمر خالد بالنار والنقط ، وأحرقه ومن كان معه » انتهى ، وقال ابن الأثير في تاريخه الكامل (٨٢/٥) في حوادث سنة ١١٩ « في هذه السنة خرج المغيرة بن سعيد وبيان (بن سمان النهدي) في ستة نفر . وكانوا يسمون الوصفاء ، وكان المغيرة ساحرا ، وكان يقول : لو أردت أن أحيي عادا وثمودا وقرونا بين ذلك كثيرا لفعلت ، وبلغ خالد بن عبد الله القسرى خروجهم يظهر الكوفة وهو يخطب فقال : أطعموني ماء ، فقال يحيى بن نوفل في ذلك :

أخالد ، لا جزاك الله خيرا	وأبر في حرامك من أمير
وكنيت لدى المغيرة عبد سوء	تبول من الخافة للزئير
وقلت لما أصابك : أطعموني	شرابا ، ثم بليت على السرير
لأعلاج ثمانية وشيخ	كبير السن ليس بذى نصير

فأرسل خالد ، فأخدمه ، وأمر بسريره فأخرج إلى المسجد الجامع ، وأمر بالقصب والنقط فأحضر ، فأحرقهم ، وأرسل إلى مالك بن أعين الجرمي فسأله ، فصدقه .

فتركه . وكان رأى المغيرة التجسيم ، يقول : إن الله على رأسه تاج ، وإن أعضائه على عدد حروف الهجاء ، ويقول مالا ينطق به لسان ، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا . ويقول : إن الله تعالى لما أراد أن يخلق الخلق تكلم باسمه الأعظم ، فطار ، فوقع على تاجه ، ثم كتب بأصبعه على كتفه أعمال عبادته من المعاصي والطاعات ، فلما رأى للمعاصي ارفض عرقا ، فاجتمع من عرقه بحران : أحدهما ملح ، ظلم ، والآخر عذب نير ، ثم اطلع في البحر فرأى ظله ، فذهب ليأخذه فطار ، فأدركه ، فقلع عني ذلك الظل وعقته ، فخلق من عينيه الشمس وسماه أخرى ، وخلق من البحر للملح الكفار ومن البحر العذب للمؤمنين ، وكان يقول بالإلهية على ، وتكفير أبي بكر وعمر وسائر الصحابة لإلّا من ثبت مع على ، وكان يقول : إن الأنبياء لم يختلفوا في شيء من الشرائع ، وكان يقول بتحريم ماء الفرات وكل نهر أو عين أو بئر وقعت فيه نجاسة ، وكان يخرج إلى المقبرة فيسكلم فرى أمثال الجراد على القبور ، وجاء للمغيرة إلى محمد الباقر فقال له : أقرر أنك تعلم الغيب حق أجبي لك العراق ، فنهزه وطرده ، وجاء إلى ابنه جعفر بن محمد الصادق فقال له مثل ذلك ، فقال : أعوذ بالله ، وكان الشعبي يقول للمغيرة : ما فعل الإمام ؟ فيقول : أنهزأ به ؟ فيقول : لا ، إنما أهزأ بك « انتهى .

قال أبو أحمد غفر الله تعالى له ولوالديه : فأنت ترى أن للمغيرة هذا تارة يدعى النبوة ، وتارة شيعيا يدعو إلى للهدى للتتظر ، وتارة يقول عن نفسه : لو شئت أن أحيي عادا وثمودا وقرونا بين ذلك كثيرا لعلمت ، وتارة يدعى هذه القدرة لعلي بن أبي طالب ، ثم إن المؤرخين أطبقوا على وفاة للمغيرة محروقا على يد خالد بن عبد الله القسري في سنة ١١٩ ، وهم يذكرون أن محمد بن عبد الله بن الحسن المعروف بالنفس الزكية مات في سنة ١٤٥ من الهجرة أي بعد للمغيرة بست وعشرين سنة . وفي هذه السنة نفسها مات أخوه إبراهيم بن عبد الله بن الحسن وأبوهما عبد الله بن الحسن المعروف بالحر ، أما محمد بن عبد الله فقتل في مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأما إبراهيم بن عبد الله أخوه فقتل بالبصرة ، قتلها عيسى بن موسى الهاشمي ، وأما أبوهما عبد الله فمات في سجن أبي جعفر المنصور ، فهل ترى أن يقول المغيرة بإقامة رجل ، ويأمر أتباعه بانتظار خروجه ، ويروج أمره على الناس باسمه ،

رجل من نور على رأسه تاج ، وله من الأعضاء والخلق مثل ما للرجل ، وله جوف وقلب تنبّع منه الحكمة ، وإن حروف « أبى جاد » على عدد أعضائه .
 قالوا : والألف موضع قدمه لا عوجاجها ، وذكر الهاء ^(١) فقال : لو رأيتم موضعها منه لرأيتم أمراً عظيماً ، يُعرض لهم بالمعصية ، وبأنه قد رآه ، لعنه الله !
 وزعم أنه يُخفي الموتى بالاسم الأعظم ، وأراهم أشياء من النيران والخراب .
 وذكر لهم كيف ابتداء الله الخلق ، فزعم أن الله - جل اسمه ! - كان وحده لا شيء معه ، فلما أراد أن يخلق الأشياء تكلم باسمه الأعظم ، فطار فوق رأسه التاج ، قال

ثم لا يجعل من أن يدعى النبوة لنفسه وذلك الرجل حى باق ، والذي يرجع عندنا تصحيحاً لكلام هؤلاء الأعلام أن المغيرة بن سعيد ما كان ينتسب بمقالته إلى أحد من العلويين بهينه ، لا إلى محمد بن عبد الله ولا إلى غيره ، وإنما كان يدعو إلى المهدي المنتظر ، من غير أن يتعرض لذكر شخص ولا اسم ، ولم تكن دعوته هذه صادرة عن قلبه ، ولسكنه يخال بها ويمخرق من طريقها على الناس ليقبوه ، وهو في نفسه يضر ما ظهر عليه فيما بعد : ثم لما مات صرف بعض أتباعه هذه الدعوة إلى محمد بن عبد الله بن الحسن ، أو يكون هو في بادئ الأمر رافضاً غالباً ثم خرج على الرفض وادعى ما ادعاه من النبوة والتجسيم ، ولم يكن له ولا لأتباعه من بعده صلة بأحد من العلويين ، ويؤيد ذلك أمران : الأول أن الإسفراييني يقول في التبصير في العبارة التي ذكرناها لك في صدر هذا الكلام : « وكان في الابتداء يدعى موالاته الإمامية » ثم يقول « فلما استقام له التقدم بين الروافض ادعى النبوة لنفسه » الأمر الثاني : أن هؤلاء الأعلام لم يتفقوا على واحد من العلويين كانت صلة المغيرة أو دعوته به ، فتارة يذكرون محمد بن عبد الله بن الحسن ، وتارة يذكرون محمداً الباقر ، وتارة يذكرون جعفر بن محمد ، وهذا - إن صح - يبين أنه كان يستغل اسم العلويين بصفة عامة ليروج دعوته على ضفاف العقول والنوكى عن لا يقيم الله لهم يوم القيامة وزناً ، والله أعلم .

(١) ذكر في الحور العين « الصاد » مكان « الهاء » قال : « فقال . لو رأيتم موضع الصاد منه لرأيتم أمراً عظيماً ، يعرض لهم بالمعصية » .

وذلك قوله (١: ٨٧): (سبح اسم ربك الأعلى) قال: ثم كتب بأصبعه على كفه أعمال العباد من المعاصي والطاعات، ففضب من المعاصي، ففَرَّقَ، فاجتمع من عرقه بحرّان: أحدهما مالح مظلم، والآخر قَبْرٌ عذب، ثم اطلَّع في البحر فأبصر ظله فذهب لياخذه، فطار، فانزع عَيْنَ ظله، فخلق منها شمساً، وتحقَّ ذلك الظل، وقال: لا ينبغي أن يكون معي إله غيري، ثم خلق الخلق كله من البحرين، فخلق الكفار من البحر المالح المظلم، وخلق المؤمنين من النَّيِّرِ العذب، وخلق ظلال الناس، فكان أول مَنْ خلق منها محمداً صلى الله عليه وسلم، قال: وذلك قوله (٨١: ٣٤): (قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين) ثم أرسل محمداً إلى الناس كافة، وهو ظلٌّ، ثم عَرَضَ^(٢) على السَّمَوَاتِ أن يمنن على بن أبي طالب رضوان الله عليه، فأَبَيْنَ، ثم على الأرض والجبال فأَبَيْنَ، ثم على الناس كلهم، فقام عمر بن الخطاب إلى أبي بكر فأمره أن يَتَحَمَّلَ مَنْعَهُ، وأن يَغْدِرَ بِهِ، ففعل ذلك أبو بكر، وذلك قوله (٧٢: ٣٣): (إنا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ) قال: وقال عمر: أنا أَعِينُكَ عَلَى عَلِيٍّ لِتَجْعَلَ لِي الْخِلَافَةَ بَعْدَكَ، وذلك قوله (٥٩: ١٦): (كمثل الشيطان إذا قال للإنسان اكْفُرْ) والشيطان عنده: عمر، وزعم أن الأرض تنشق عن الموتى فيرجعون إلى الدنيا، فبلغ خبره خالد بن عبد الله فقتله.

قال: وكان «جابر الجعفي» من أصحابه، وأنزله أصحاب المغيرة بمنزلة المغيرة، ومات جابر، وادَّعى وصيته بكرُّ الأعمور المجرى القَتَاتِ، فصَيَّرُوهُ إِمَاماً، وقالوا: إنه لا يموت، فأكل أموالهم.

وكان المغيرة يأمرهم بانتظار محمد بن عبد الله بن الحسن [بن الحسن] بن علي بن

(٢) قد رأيت في كلام ابن الأثير الذي أترناه لك في الحديث عن مقالة هذه الطائفة ما قد يناقض هذا الكلام، وذلك حيث يقول: «وكان يقول بإلهية علي، وتكفير أبي بكر وعمر وسائر الصحابة إلا من ثبت مع علي».

أبي طالب ، وذكر لهم أن جبريل وميكائيل — عليهما السلام — بيّعاياه بين الرثاكن والمقام ، وَيُخَيِّ لِه سَبْعَةَ عَشَرَ رَجُلًا يُعْطَى كُلُّ رَجُلٍ مِنْهُمْ كَذَا وَكَذَا حَرْقًا مِنَ الْأَسْمِ الْأَعْظَمِ ؛ فَيَهْزَمُونَ الْجِيُوشَ ، وَيَمْلِكُونَ الْأَرْضَ ، فَلَمَّا خَرَجَ مُحَمَّدٌ وَقَتْلُ قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ الْمَغِيرَةِ : لَمْ يَكُنِ الْخَارِجُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، وَإِنَّمَا كَانَ شَيْطَانًا تَمَثَّلَ فِي صُورَتِهِ^(١) ، وَإِنْ مُحَمَّدًا سَيُخْرِجُ وَيَمْلِكُ عَلَى مَا قَالَ الْمَغِيرَةُ ، وَبَرَى بَعْضُهُمْ مِنَ الْمَغِيرَةِ .

المنصورية :

(٥) والفرقة الخامسة منهم « المنصورية » أصحاب « أبي منصور^(٢) » .

(١) قال البغدادي : « وقال أصحابنا لهذه الفرقة : إن أجزتم أن يكون المقتول بالمدينة غير محمد بن عبد الله بن الحسن ، وأجزتم أن يكون المقتول هنا شيطاناً تصور للناس في صورة محمد بن عبد الله ، فأجيزوا أن يكون المقتول بكر بلاء غير الحسين بن علي بن أبي طالب وأصحابه ، وإنما كانوا شياطين تصوروا للناس بصورة الحسين وأصحابه وانتظروا حيناً كما انتظرتهم محمد بن عبد الله ، أو انتظروا علياً كما انتظرته السبئية منكم ، وهذا ما لا اتصال لهم عنه » انتهى ، قال أبو أحمد : وهذا الكلام يستقيم على اعتبار أن أصحاب هذه النحلة كانوا — بعد وفاة المغيرة الذي لم يقتل إلا بعد أن ادعى النبوة — يقولون بانتظار محمد بن عبد الله بن الحسن ، وهو أحد فرضين ذكرناهما في الكلام السابق .

(٢) أبو منصور العجلي : رجل من عبد القيس ، كان يسكن الكوفة وله فيها دار ، وكان آمياً لا يقرأ ، ونشأ بالبادية ، فلما مات أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين ادعى أبو منصور أن أبا جعفر فوض إليه أمره وجعله وصيه من بعده ، ثم تجاوز ذلك فادعى لنفسه أنه نبي ورسول ، وأن جبريل يأتيه بالوحي من عند الله عز وجل ، وزعم أن الله تعالى أرسل محمداً صلى الله عليه وسلم بالتنزيل ، وأرسله هو بالتأويل ، واستمرت فتنة هذا المخترق الضال حتى وقف يوسف بن عمر الثقفي ابن عم الحاج الثقفي على عوراته ، فأخذه وصلبه ، ثم قام من بعده الحسين بن أبي منصور ، فتناً وادعى مرتبة أبيه ، فأخذ وأنى به إلى المهدي العباسي ، فأقر أمامه بما نسب إليه ،

يزعمون أن الإمام بعد أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي «أبو منصور» وأن أبا منصور قال : آلُ محمد هم السماء ، والشيمة هم الأرض ، وأنه هو الكسف^(١) الساطق (٥٢ : ٤٤) من بني هاشم ، وأبو منصور هذا رجل من بني عجل ، وزعم أبو منصور أنه عرج به إلى السماء فمسح مبعوده رأسه بيده ، ثم قال له : أي بُنيّ اذهب قبلّ عني ، ثم نُزِلَ به إلى الأرض ، ويمينُ أصحابه إذا حلفوا أن يقولوا : لا والكلمة ، وزعم أن عيسى أولُ مَنْ خَلَقَ الله من خلقه ، ثم عليٌّ ، وأن رُسُلَ الله سبحانه لا تنقطع أبداً ، وكفر بالجنة والنار ، وزعم أن الجنة رَجُلٌ ، وأن النار رجل ، واستحلّ النساء والحارم ، وأحلّ ذلك لأصحابه ، وزعم أن لَيْتَةً والدمّ ولحم الخنزير والخمر والميسر وغير ذلك من المحارم حلالٌ ، وقال : لم يحرم الله ذلك علينا ، ولا حرم شيئاً تقوى به أنفسنا ، وإنما هذه الأشياء أسماء رجال حرم الله سبحانه ولايتهم ، وتأول في ذلك قوله تعالى (٩٣ : ٥) : (ليس على الذين آمنوا و عملوا الصالحات جناحٌ فيما طعموا) وأسقط الفرائض ، وقال : هي أسماء رجال أوجب الله ولايتهم ، واستحلّ خنق المنافقين وأخذ أموالهم ، فأخذ يوسف بن عمر الثقي^(٢) وإلى العراق في أيام بني أمية فقتله .

فقتله ، وصلبه ، وأخذ منه مالا عظيما ، وطلب أصحابه ، فأخذ منهم جماعة فقتلهم وصلبهم .

(١) في الملل والنحل « زعم العجلي أن عليا هو الكسف الساطق من السماء وربما قال الكسف الساطق من السماء هو الله عز وجل » انتهى ، وهو يعني قوله تعالى من سورة الطور : (وإن يروا كسفا من السماء ساقطا يقولوا سحاب مركوم) وأين الآية بما يقولون ؟ وأين الثريا من يد المتناول ؟

(٢) يوسف بن عمر الثقي : هو أبو يعقوب يوسف بن عمر بن محمد بن أبي عقيل ابن مسعود الثقي ، كان يوسف رجلا حسن القراءة فصيحاً ، وكان جواداً ، وكان - مع ذلك - أحمق ، سيء الخلق والسيرة ، تياها ، معجبا بنفسه ، ولأه هشام بن عبد الملك بن مروان اليماني في سنة ست ومائة ، ثم ولأه العراق سنة عشرين ومائة ،

الخطابية :

(٦) والفرقة السادسة منهم « الخطابية » أصحاب « أبي الخطاب بن أبي زينب^(١) » :

وهم خمس فرق ، كلهم يزعمون أن الأئمة أنبياء محدثون ، ورسل الله وحججه

فاستخلف على اليمن ابنه الصلت بن يوسف ، ولما ولي يزيد بن الوليد الخلافة حبسه ، وبقي في الحبس إلى أن قتل في سنة سبع وعشرين ومائة ، وكان الذي تولى قتله يزيد ابن خالد بن عبد الله القسري ، قتله انتقاماً لأبيه خالد ، وكان أبو يعقوب قد قتل خالد حين ولي العراق مكانه ، وليعقوب هذا ترجمة وافية في ابن خلكان (انظر الترجمة رقم ٨١٤ في الجزء ٦ ص ٩٨ بتحقيقنا)

(١) أبو الخطاب بن أبي زينب : سماه في الحور العين (١٦٦) محمد بن أبي زينب وقال : « إنه مولى لبني أسد » ، ويكنى أبا الظبيان ، وأبا إسماعيل ، أيضاً ، وقد ذكر في دائرة المعارف للبستاني (١ / ٤٨٣) نقلاً عن ابن الأثير ما نصه : « لما فشا دين الإسلام في الناس وقامت له أعداء ينتظرون استئصاله بالقوة ، فلم يقدروا ، أخذت الأعداء تستعمل الحيل في ذلك ، فيموهون بالأحاديث الكاذبة ، ويوقعون الشكوك بين الناس في الدين الإسلامي ، وهم منظاهرون به لدى الجمهور ، وكان أول من قام بذلك أبو الخطاب محمد بن أبي زينب مولى بني أسد وأبو شاكر ميمون بن ديسان صاحب كتاب الميزان في نصرة الزندقة ، وكان يقول هو وأصحابه : إن لكل شيء من العبادات باطناً ، وإن الله سبحانه لم يوجب على أوليائه ومن عرف الأئمة والأبواب صلاة ولا زكاة ، ولا غير ذلك ، ولا حرم عليهم شيئاً ، وأباح لهم زواج الأمهات والأخوات ، وإعما هذه قيود العامة ساقطة عن الخاصة ، فكانوا يستميلون العامة ، وتفرقت أصحابهم في البلاد ، وأظهروا الزهد والعبادة لكي يغروا الناس بذلك ، ثم قتل أبو الخطاب بن أبي زينب وجماعة من أصحابه بالكوفة . وكان أصحابه قالوا له : إنا نخاف الجند ، فقال لهم : إن أسلحتهم لا تعمل فيكم ، فلما ابتدأوا في ضرب أعناقهم قال له أصحابه : ألم تقل إن سيوفهم لا تعمل فينا ؟ فقال : إذا كان قد بدا لله فما حيلتي ؟ وتفرقت هذه الطائفة في البلاد وتعلموا الشعبذة ، والتارتجات والنجوم والكيمياء ، فكانوا يحتملون على كل قوم بما ينفق عندهم » وفي خطط

على خلقه لا يزال منهم رسولان : واحد ناطق ، والآخر صامت ، فالناطق محمد صلى الله عليه وسلم ، والصامتُ علي بن أبي طالب ، فهم في الأرض اليوم طاعتهم مُفْتَرَضَةٌ على جميع الخلق ، يَمْلِكُونَ ما كان وما هو كائن ، وزعموا أن أبا الخطاب نبيٌّ ، وأن أولئك الرسل فَرَضُوا عليهم طاعة أبي الخطاب ، وقالوا : الأئمة آلهة ، وقالوا في أنفسهم مثل ذلك ، وقالوا : وَلَدُ الْحُسَيْنِ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاءُهُ ، ثم قالوا ذلك في أنفسهم ، وتأولوا قول الله تعالى (٣٨ : ٧٢) (فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوْحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ) قالوا : فهو آدم ومحن ولده ، وعبدوا أبا الخطاب ، وزعموا أنه إله ، وزعموا أن جعفر بن محمد إلههم أيضًا ، إلا أن أبا الخطاب

المقريزي (٢ / ٣٥٢ يولاق) ما نصه : « والفرقة الثالثة الخطائية أتباع أبي الخطاب محمد بن أبي ثور ، وقيل محمد بن أبي يزيد (كذا) الأجدع ، ومذهبه انقلو في جعفر الصادق ، وهو أيضا من المشبهة ، وأتباعه خمسون فرقة ، وكلهم متفقون على أن الأئمة مثل علي وأولاده كلهم أنبياء ، وأنه لا بد من رسولين لكل أمة : أحدهما ناطق ، والآخر صامت ، فكان محمد ناطقا ، وعلي صامتا ، وأن جعفر بن محمد الصادق كان نبيا ، ثم انتقلت النبوة إلى أبي الخطاب الأجدع ، وجوزوا كلهم شهادة الزور لمواقفهم ، وزعموا أنهم عالمون بما هو كائن إلى يوم القيامة ، وقالت للعمرية منهم : الإمام بعد أبي الخطاب رجل اسمه معمر ، وزعموا أن الدنيا لا تنقضي ، وأن الجنة هي ما يصيبه الإنسان من الخير في الدنيا ، والنار ضد ذلك ، وأباحوا شرب الخمر والزنى وسائر المحرمات ، ودانوا بترك الصلاة ، وقالوا بالتناسخ ، وأن أقتاس لا يموتون ، وزعموا أن كل مؤمن يوحى إليه ، وأن منهم من هو خير من جبريل - إلخ ما ذكره المؤلف ههنا من حماقاتهم » (وانظر مع ذلك : الحور العين ١٦٦ ، والتبصير للأسفرايين ٧٣ واعتقادات فرق المسلمين ٥٨ والفرق بين الفرق في المواضع المنصوص عليها في النهرس وخاصة ١٥٠ والملل والنحل للشهرستاني (١ / ٣٠٠) وقال في دائرة المعارف الإسلامية (١ / ٣٣٦) : « ولا تعرف شيئا آخر عن تفاصيل حياته سوى أن عيسى بن موسى وإلى الكوفة من قبل العباسيين قتله في عام ١٤٣ هـ » ١

أعظم منه ، وأعظم من عليّ ، وخرج أبو الخطاب على أبي جعفر ، فقتله عيسى بن موسى في سَبْخَةِ الكوفة ، وهم يتدبّرون بشهادة الزور لمواقبيهم .

المعمرية :

(٧) والفرقة الثانية من « الخطابية » وهي الفرقة السابعة من « النالية » : يزعمون ان الإمام بعد أبي الخطاب رجل يقال له « معمر » ، وَعَبَدُوهُ كَمَا عَبَدُوا أبا الخطاب ، وزعموا أن الدنيا لا تَفْنَى ، وأن الجنة ما يُصِيبُ النَّاسَ من الخير والنعمة والعافية ، وان النار ما يصيب الناس من خلاف ذلك ، وقالوا بالتناسخ ، وأنهم لا يموتون ، ولكن يُرْفَعُونَ بأبدانهم إلى الملكوت ، وتوضع للناس أجساد شبه أجسادهم ، واستحلوا الخمر والزنا ، واستحلوا سائر المحرمات ، ودانوا بترك الصلاة ، وهم يُسَمَّونَ « المعمرية » ويقال : إنهم يسمون « اليعمرية »^(١).

البزيفية :

(٨) والفرقة الثالثة من « الخطابية » ، وهي الثامنة من النالية ، يقال لهم « البزيفية » أصحاب « بزيع بن موسى »^(٢) :

يزعمون أن جعفر بن محمد هو الله ، وأنه ليس بالذي يَرَوْنَ ، وأنه تشبّه للناس بهذه الصورة ، وزعموا أن كل ما يحدث في قلوبهم وَخَى ، وأن كل مؤمن يوحى إليه ، وتأوّلوا في ذلك قول الله تعالى (١٤٥ : ٣) : (وما كان لنفس أن تموت إلا بإذن الله) أى يوحى من الله ، وقوله (١٦ : ٦٨) : (وَأَوْحَى

(١) في نسخة « اليعمرية » .

(٢) وقع اسمه « بزيع » بالباء الموحدة بعدها زاي وآخره غين معجمة في أصل هذا الكتاب ، وفي الفرق بين الفرق ، وفي الملل والنحل للشهرستاني . وفي خطط القريري في المواضع التي نبهنا عليها في الكلام السابق ، ولكنه وقع في التبصير « ربيع » براء مهمله في أوله بعدها باء موحدة وآخره عين مهمله .

ربك إلى النحل) و (٥ : ١١١) : (وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْخَوَارِجِ) وزعموا أن منهم من هو خَيْرٌ من جبريل وميكائيل ومحمد ، وزعموا أنه لا يموت منهم أحد ، وأن أحدهم إذا بلغت عبادته رُفِعَ إلى الملكوت ، وادّعوا مُعَايَنَةَ أمواتهم ، وزعموا أنهم يرونهم بكرة وعشية .
المعيرية :

(٩) والفرقة الرابعة من « الخطابية » ، وهي التاسعة من الغالية ، يقال لهم « المعيرية » أصحاب « عمير بن بيان العجلي » :

وهذه الفرقة تكذب من قال منهم إنهم لا يموتون ، ويؤمنون أنهم يموتون ، ولا يزال خلف منهم في الأرض أئمة أنبياء ، وعبدوا جعفرًا كما عبده « اليغمريون » وزعموا أنه ربهم ، وقد كانوا ضربوا خيمة في كناسة^(١) الكوفة ثم اجتمعوا إلى عبادة جعفر ، فأخذ يزيد بن عمر بن هيرة « عمير بن البيان » فقتله في الكناسة المفضلية :

(١٠) والفرقة الخامسة من « الخطابية » ، وهي العاشرة من الغالية ، يقال لهم « المفضلية » لأن رئيسهم كان صيرفيًا يقال له « المفضل » :

يقولون برؤية جعفر ، كما قال غيرهم من أصناف الخطابية ، وانتحلوا النبوة والرسالة ، وإنما خالفوا في البراءة من « أبي الخطاب » لأن جعفرًا أظهر البراءة منه . فجميع من أخرج الأمر من بني هاشم من الإمامية الذين يقولون بالفص على عليّ وادّعى الأمر لنفسه ستة : عبد الله بن عمرو بن حرب الكندي ، وبيان بن سميان التميمي ، والمغيرة بن سعيد ، وأبو منصور ، والحسن بن أبي منصور ، وأبو الخطاب الأسدي ، وزعم أبو الخطاب أنه أفضل من بني هاشم .

(١) الكناسة - بضم الكاف وفتح النون مخففة - محل من محلات الكوفة ، وفي هذه المحلة أوقع يوسف بن عمر الثقفي (تقدمت ترجمته) يزيد بن علي بن الحسين ابن علي بن أبي طالب - عليه السلام - كما يقولون .

وقد قال في عصرنا هذا قائلون بالهوية سلمان الفارسي^(١) .

(١) سلمان الفارسي : هو أبو عبد الله ، ويقال له : سلمان بن الإسلام ، وسلمان الخير ، وقال ابن حبان : من زعم أن سلمان الخير شخص آخر غير سلمان الفارسي وهم . وأصل سلمان الفارسي من رامهرمز ، ويقال : بل أصله من أصبهان ، وكان قد سمع بأن النبي صلى الله عليه وسلم سييمت ، فخرج في طلب ذلك ، فوقع في الأسر في قصة طويلة حكها ابن هشام في السيرة ، ويبيع في المدينة ، فاشتغل بالرق حتى كان أول ما شهده مع النبي صلى الله عليه وسلم من الغزوات غزوة الخندق ، وشهد معه بقية المشاهد ، وحضر فتوح العراق ، وولى الدائن ، وقال ابن عبد البر : يقال : إنه شهد غزوة بدر . وكان عالماً زاهداً ، روى عنه كعب بن عجرة ، وأنس ، وابن عباس ، وأبو سعيد ، وغيرهم من الصحابة ، وروى عنه من التابعين : أبو عثمان النهدي ، وطارق بن شهاب ، وسعيد بن وهب ، وآخرون بعدهم ، قيل : كان اسمه « مابه » بكسر الهمزة للوحدة - ابن بود ، قاله ابن منده بسنده ، وساق له نسباً ، وقيل : كان اسمه بهنود ، ويقال : إنه أدرك عيسى بن مريم ، وقيل : بل أدرك وصي عيسى ، ورويت قصته من طرق كثيرة من أصحابها ما أخرجه أحمد من حديثه نفسه ، وأخرجها الحاكم من وجه آخر عنه أيضاً ، وأخرجه الحاكم من حديث بريدة ، وعلق البخاري طرفاً منها ، وفي سياق قصته في إسلامه اختلاف يتصر الجمع فيه ، وروى البخاري في صحيحه عن سلمان أنه تناول بضعة عشر سيدا ، قال الذهبي : وجدت الأقوال في سنة كله دالة على أنه جاوز للثلاثين وخمسين ، والاختلاف إنما هو في الزائد ، قال : ثم رجعت عن ذلك ، وظهر لي أنه ما زاد على الثمانين : قلت : لم يذكر مستنده في ذلك ، وأظنه أخذه من شهود سلمان الفتوح بعد النبي صلى الله عليه وسلم وتزوجه امرأة من كندة ، وغير ذلك مما يدل على بقاء بعض النشاط ، لكن إن ثبت ما ذكرناه يكون ذلك من خوارق العادات في حقه ، وما للنازع من ذلك ؟ فقد روى أبو الشيخ في طبقات الإصبهانيين من طريق العباس بن يزيد ، قال : أهل العلم يقولون : عاش سلمان ثلثمائة وخمسين سنة ، فأما مائتان وخمسون فلا يشكون فيها ، قال أبو ربيعة الإيادي عن ابن أبي بريدة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله يحب من أحببني أربعة » فذكره فيهم . وقال سلمان بن المغيرة عن حميد بن هلال :

وفي النساك من الصوفية من يقول بالحلل ، وان الباري يحل في الأشخاص وأنه جائز أن يحل في إنسان وسبع وغير ذلك من الأشخاص^(١).

آخى النبي صلى الله عليه وسلم بين أبي الدرداء وسلمان ، ونحوه في البخاري من حديث أبي جعيفة في قصته ، ووقع في هذه القصة « فقال النبي صلى الله عليه وسلم لأبي الدرداء: سلمان أقره منك » ومات سلمان سنة ست وثلاثين ، في قول أبي عبيد ، أو سبع في قول خليفة ، وروى عبد الرزاق عن جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس : دخل ابن مسعود على سلمان عند الموت ، فهذا يدل على أنه مات قبل ابن مسعود ، ومات ابن مسعود قبل سنة أربع وثلاثين ، فكان سلمان مات سنة ثلاث أو سنة ثنتين ، وكان سلمان إذا خرج عطاؤه تصدق به ، وكان يفسج الخوص ، ويأكل من كسب يده (انظر الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر ١ / ٦٠ وانظر سيرة ابن هشام بتحقيقنا ١ / ٢٣٣ - ٢ / ١٢٦ - ٣ / ٢٤٠ وكامل ابن الأثير ٣ / ١٢٣) .

(١) أكثر العلماء على أن أبا مغيث الحسين بن منصور ، المعروف بالحلاج ، الزاهد الصوفي للثهور ، للتوفي قتيلا سنة تسع وثلاثمائة من الهجرة - كان يقول بالحلل ، وكفروه بذلك ، وحكم علماء عصره بكفره ، وبأنه حلال الدم ، وقتل بقتوهم ، ومن الألفاظ التي اشتهرت عنه قوله « أنا الحق » وقوله « ما في الجبة إلا الله » ويرى إمام الحرمين أبو العالي عبد الملك بن محمد الجويني أن أبا مغيث الحلاج وأبا طاهر سليمان بن أبي سعيد الحسن بن بهرام القرمطي كانا من قوم اتفقوا على قلب نظام الدولة وتواصوا بالدأب ومواصلة السعي لذلك ، وذهب القرمطي إلى أكناف الأحساء لذلك ، قال « وارتاد الحلاج قطر بغداد ، فحكم عليه صاحبها بالهلكة ، والقصور عن درك الأمانة ، لبعدها أهل العراق عن الانخداع » أما حجة الإسلام الغزالي - وهو من تلاميذ إمام الحرمين الجويني - فقد عقد في كتابه « مشكاة الأنوار » فصلا طويلا بين فيه حال الحلاج ، واعتذر عن الألفاظ التي كانت تصدر عنه ، وحملها كلها على محامل حسنة وتأولها ، وقال : هذا من فرط المحبة ، وشدة الوجد ، وجعل هذا الكلام مثل قول القائل :

أنا من أهوى ، ومن أهوى أنا نحن روحان حللنا بدنا

(٦ - مقالات ١)

وأصحاب هذه المقالة إذا رأوا شيئاً يستحسنونه قالوا : لا نَدْرِي لعلَّ اللهَ حالٌ فيه ، ومالوا إلى أطراح الشرائع ، وزعموا أن الإنسان ليس عليه فَرَضٌ ، ولا يلزمه عبادة ، إذا وصل إلى معبوده^(١) .

(١١) والصنف الحادى عشر من أصناف الغالية يزعمون أن روح القدس هو

فإذا أبصرتنى أبصرته وإذا أبصرته أبصرتنا
والحلاج هو صاحب البيت المشهور الذى يجرى على قول المجبرة ، وهو قوله :
لقاء فى اليم مكتوفاً وقال له : إياك إياك أن تبذل بالياء
(وانظر الترجمة رقم ١٨١ من كتاب وفيات الأعيان ، وأنباء أبناء الزمان ،
لقاضى القضاة ابن خلكان ١ / ٤٠٥ بتحقيقنا) .

(١) كنا نسمع أن رجلاً يدعى التصوف يرى أن العبد إذا وصل إلى درجة اليقين سقطت عنه التكاليف الشرعية ، ويحتج لذلك بقوله تعالى : (واعبد ربك حتى يأتيك اليقين) وهذا خطأ فى رأى وفى الاستدلال جميعاً ، فإنه ما من أحد يزعم لنفسه أنه بلغ من اليقين بربه والاتصال به أكثر مما بلغه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما نقل أحد — ولا نقلاً كاذباً — أنه صلى الله عليه وسلم ترك عبادة ربه منذ فرضت عليه إلى أن انتقل إلى الرفيق الأعلى ، واليقين الذى فى الآية الكريمة ليس هو اليقين المقابل للشك والوهم والظن وما معها ، وإنما هو — على ما أجمع عليه من يصح إجماعه من لفيرين ورواة السنة الموثوق بنقلهم — الموت . قال أبو حيان : « والجمهور على أن المراد باليقين الموت : أى ما دمت حياً فلا تخل بالعبادة ، وهو تفسير ابن عمر ومجاهد والحسن وقتادة وابن زيد ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم فى عثمان ابن مظعون عند موته : أما هو فقد رأى اليقين ، ويروى : فقد جاءه اليقين ، وليس اليقين من أسماء الموت ، وإنما العلم به يقين لا يمتري فيه عاقل ، فيسمى يقيناً بحوزة : أى بأنك الأمر اليقين علمه ووقوعه . . . وحكمة جعل اليقين غاية للأمر بالعبادة أنه يقتضى ديمومة العبادة ما دام حياً ، بخلاف الأمر بالعبادة من غير ذكر الغاية ، لأنه يكون مطلقاً ، فيكون مطيعاً بالمرّة الواحدة ، والمقصود : أنه لا يفارق العبادة حتى يموت » اه كلامه .

الله عز وجل ، كانت في النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم في علي ، ثم في الحسن ، ثم في الحسين ، ثم في علي بن الحسين ، ثم في محمد بن علي ، ثم في جعفر بن محمد ابن علي ، ثم في موسى بن جعفر ، ثم في علي بن موسى بن جعفر ، ثم في محمد ابن علي بن موسى ، ثم في علي بن محمد بن علي بن موسى ، ثم في الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى ، ثم في محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن علي ، وهؤلاء آلهة عندهم ، كل واحد منهم إله على التناسخ ، والإله عندهم يدخل في الهياكل .

(١٢) والصنف الثاني عشر من أصناف الغالية يزعمون أن علياً هو الله ، وَيُكَذِّبُونَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَيَشْتُمُونَهُ ، ويقولون : إن علياً وجه به ليبتن أمره ، فادعى الأمر لنفسه .

الشريعية :

(١٣) والصنف الثالث عشر من أصناف الغالية هم أصحاب « الشيعي »^(١) . يزعمون أن الله حل في خمسة أشخاص : في النبي ، وفي علي^(٢) ، وفي الحسن^(٣) ،

(١) انظر الفرق بين الفرق (١٥٣ و ١٥٥) .

(٢) انظر ترجمته في ص ٥٤ من هذا الجزء .

(٣) الحسن : هو سبط الرسول صلى الله عليه وسلم ، وريحاته : أمير المؤمنين أبو محمد الحسن بن علي بن أبي طالب ، أمه فاطمة الزهراء بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولد في منتصف شهر رمضان سنة ثلاث من الهجرة - وقيل : في شعبان منها ، وقيل : ولد سنة أربع ، وقيل : ولد سنة خمس ، والأول أصح - ولما قتل عبد الرحمن بن ملجم للرازي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه بايع أهل العراق ابنه الحسن بن علي ، فسار إلى أهل الشام ، وفي مقدمته قيس بن سعد في اثني عشر ألفاً ، يسمون شرطة الجيش ، فنزل قيس بن سعد بمسكن من الأنبار ونزل الحسن للدائن ، فنادى مناد في عسكر الحسن : ألا إن قيس بن سعد قتل ،

وفي الحسين^(١)، وفي فاطمة^(٢)؛ فهؤلاء آلهة عندهم.

فوقع الانتهاب في العسكر ، حتى انتهوا فسطاط الحسن ، وطمع رجل من بني أسد بنخبر ، فدعا عمرو بن سلة الأرسبي ، وأرسله إلى معاوية يشترط عليه شروطاً ، وبعت معاوية عبد الرحمن بن سمرة وعبد الله بن عامر ، فأعطيا الحسن ما أراد ، فجاء له معاوية من منبج إلى مسكن ، فدخل الكوفة جميعاً ، فنزل الحسن القصر ، ونزل معاوية النخيلة ، وأجرى عليه معاوية في كل سنة ألف ألف درهم ، وعاش الحسن بعد ذلك عشر سنين ، ومات في سنة تسع وأربعين في قول الواقدي ، وقيل : مات في سنة خمسين ، وقيل : مات في سنة إحدى وخمسين ، وقال الهيثم بن عدي : مات في سنة أربع وأربعين ، وقال ابن منده : مات في سنة تسع وأربعين ، ويقال : إنه مات مسموماً ، ويحدث ابن منده بسنده عن عمير بن إسحاق ، أنه قال : دخلت أنا وصاحب لي على الحسن بن علي ، فقال الحسن لهما : لقد لفظت طائفة من كبدى ، وإنى قد سقيت السم مرارا ، فلم أسق مثل هذا ، وأنا الحسين بن علي فسأله عن سقاء السم ، فأبى أن يخبره ، رضى الله تعالى عنه .

(١) الحسين : هو ثاني السبطين الشريفين ، أبو عبد الله الحسين بن علي بن أبي طالب ، أمه فاطمة الزهراء ، سيدة نساء العالمين ، ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولد في شعبان سنة أربع من الهجرة ، وقيل : سنة ست ، وقيل : سنة سبع ، وكانت إقامة الحسين مع أبيه في المدينة ، ثم خرج معه إلى الكوفة ، فشهد الجبل وصفين ، ثم شهد معه قتال الخوارج إلى أن قتل أبوه ، ثم كان مع أخيه الحسن إلى أن سلم الحسن الأمر إلى معاوية على ما ذكرناه قريباً ، فتحول الحسين مع أخيه الحسن إلى المدينة ، واستمر بها إلى أن مات معاوية ، فخرج إلى مكة ، ثم أتته كتب أهل العراق بأنهم قد ياجوه بعد موت معاوية ، فأرسل إليهم ابن عمه مسلم بن عقيل ابن أبي طالب ، فأخذ يبعثهم ، وأرسل إليه ، يطلب منه التوجه إليهم ، ثم كان من قتله بكر بلاء ما كان ، قال الزبير بن بكار . قتل الحسين يوم عاشوراء سنة إحدى وستين ، وشذ من قال غير ذلك .

(٢) فاطمة : هي بنت إمام المتقين ، ورسول رب العالمين ، إلى الناس أجمعين ، سيدنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم ، كانت تكنى أم أبيها ، وتلقب

وليس بخاص أصحاب الشريعة على النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يقولون عنه ما حكيناه عن الصنف الذي ذكرناه قبلهم .

وقالوا : لهذه الأشخاص الخمسة التي حل فيها الإله خمسة أصداد ، فالأصداد : أبو بكر^(١) ، وعمر^(٢) ، وعثمان^(٣) : ومعاوية^(٤) ، وعمر بن العاص^(٥) ، واقتروا في الأصداد على مقاتلين : فزعم بعضهم أن الأصداد محودة ، لأنه لا يعرف فضل الأشخاص الخمسة إلا بأصدادها^(٦) ، فهي محودة من هذا الوجه ، وزعم بعضهم أن الأصداد مذمومة ، وأنها لا تحمد بحال من الأحوال .

الزهاء ، وكانت أصغر بنات النبي وأحبهن إليه ، قال الواقدي : ولدت فاطمة والكعبة تبنى ، والنبي صلى الله عليه وسلم ابن خمس وثلاثين سنة ، وقيل : ولدت لإحدى وأربعين من ميلاده صلى الله عليه وسلم ، وتزوجها على بن أبي طالب في أوائل المحرم سنة اثنتين من الهجرة بعد زواج النبي صلى الله عليه وسلم بعائشة بأربعة أشهر ، وانقطع نسل الرسول الأكرم صلى الله عليه وسلم إلا من فاطمة ، وقد ثبت في الصحيح أن فاطمة عاشت بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ستة أشهر ، ويروى الحميدي أنها بقيت بعده ثلاثة أشهر ، وقيل : خمسة وتسعين يوماً ، وقيل : ثمانية أشهر . قال الواقدي : توفيت فاطمة ليلة الثلاثاء ثلاث خلون من شهر رمضان سنة إحدى عشرة ، رضى الله تبارك وتعالى عنها .

(١) انظر ترجمته في ص ٤٠ من هذا الجزء .

(٢) انظر ترجمته في ص ٤٠ من هذا الجزء .

(٣) انظر ترجمته في ص ٤٩ من هذا الجزء .

(٤) انظر ترجمته في ص ٦١ من هذا الجزء .

(٥) انظر ترجمته في ص ٦٢ من هذا الجزء .

(٦) هذا من نحو قول الشاعر :

والوجه مثل الصبح مبيض والشعر مثل الليل مسود

ضدان لما استجمعا حسنا والضد يظهر حسنه الضد

وقول الآخر ، وهو أبو الطيب المتنبي :

ونديمهم وبهم عرفنا فضله وبضدها تميز الأشياء

وحكى أن الشريبي كان يزعم أن الباري - جل جلاله ! - محل فيه .
الخميرية :

وحكى أن فرقة من الرافضة يقال لهم « الخميرية » أصحاب « الخميري »^(١) ،
يقولون : إن الباري كان حالاً في « الخميري » .

السبئية :

(١٤) والصف الرابع عشر من أصناف الغالية ، وهم « السبئية »^(٢)
أصحاب « عبد الله بن سبأ » .

يزعمون أن علياً لم يمت ، وأنه يرجع إلى الدنيا قبل يوم القيامة فيملأ الأرض
عدلاً كما ملئت جوراً ، وذكروا عنه أنه قال لعل عليه السلام : أنت أنت !
والسبئية يقولون بالرجعة ، وأن الأموات يرجعون إلى الدنيا ، وكان السيد
الخميري^(٣) يقول برجعة الأموات ، وفي ذلك يقول :

(١) نص البغدادى في الفرق بين الفرق (١٥٣) على أن الخميري من أتباع الشريبي
(٢) قال السيد الشريف الجرجاني في التعريفات (٧٩) : « السبئية : هم أصحاب
عبد الله بن سبأ ، قال لعل رضى الله عنه : أنت الإله حقاً ، فنفاه على إلى الدائن ،
وقال ابن سبأ : لم يمت على ، ولم يقتل ، وإنما قتل ابن ملجم شيطاناً تصور بصورة
على رضى الله عنه ! وعلى في السحاب ، والرعد صوته ، والبرق سوطه ، وإنه ينزل بعد
هذا إلى الأرض ويملاها عدلاً ، وهؤلاء يقولون عند سماع الرعد . وعليك السلام
يا أمير المؤمنين » اه كلامه . قال أبو أحمد غفر الله له ولوالديه ، ولا زلت أرى
أطفال القاهرة يحبرون وقت هطول الأمطار ، ويصيحون في جريهم : « يا بركة على
زود » ولا أدري من أين جاءهم هذا ، ولست أراه في غير القاهرة ، وانظر ما مضى
لنا ذكره في ص ٤٩ وما بعدها ، ثم انظر الفرق بين الفرق (١٥٤) ، وغيرها مما
نص عليه في الفهرس) والتبصير (٧١ و ٧٢) واعتقادات فرق المسلمين (٥٧)
والتنبيه لأبي الحسين الملقب (٢٥ و ١٤٨) والمثل والنحل للشهرستاني (٢٨٩ / ١)
والحور العين (١٥٤) وشرح ابن أبي الحديد على نهج البلاغة (٣٠٩ / ٢) .
(٣) السيد : لقب إسماعيل بن محمد بن يزيد بن ربيعة بن مفرغ ، وكنيته

أبو هاشم ، وجده يزيد بن ربيعة شاعر مشهور وهو الذي هجا زيادا وبنيه ، وتقام
عن آل حرب ، وجبسه عبيد الله بن زياد وعذبه ، ثم أطلقه معاوية في خبر طويل
مشهور ، وكان السيد أسمر ، تام الحلقة ، أشنب . ذا وفرة ، حسن الألفاظ ، وكان
مع ذلك أنثى الناس لبطين ، لا يقدّر أحد على الجلوس معه لثقل راحتهما ، وكان
الأصمعي يقول في حقه : ما أسلكه لطريق الفحول لولا مذهبه ! ولولا ما في شعره
ما قدمت عليه أحدا من طبقته ، وكان أبو عبيدة يقول : أضر الحديثين السيد الحميري
وبشار ، وعن مسعود بن بشر أن جماعة تذاكروا أمر السيد الحميري وأنه رجع عن
مذهبه في ابن الحنفية وقال بإمامة جعفر بن محمد ، فقال ابن الساجر راوية السيد :
والله ما رجع عن ذلك ، ولا القصائد الجعفرية إلا منعولة له قلت بعده ، وآخر عهدي
به قبل موته بثلاث - وقد سمع رجلا يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لمي
عليه السلام : « إنه سيولد لك ولد بعدى وقد نحلته اسمي وكنتي » - فقال في ذلك ،
وهي آخر قصيدة قالها :

أشأتك للنازل بعد هند وتربها ، وذات الدل دعد
وهي قصيدة طويلة ، ومنها :

ألم يلفك ، والأنباء تنمى مقال محمد فيما يؤدي
إلى ذى علمه الهادي على وخولة خادم في البيت تزدى
ألم تر أن خولة سوف تأتي بوارى الزند صافي الخيم نجد
يفوز بكنتي واسمى لأنى نحلتهما ، هو المهدي بعدى
يغيب عنهم حق يقولوا تضمنه بطيية بطن الحـد

وحدث من حضر السيد الحميري وقد احتضر أنه أنشد عند موته :

برئت إلى الإله من ابن أروى ومن دين الخوارج أجمعينا
ومن فعل ريب ومن فعل غداة دعا أمير المؤمنين

قال : ثم كان نفسه كانت حصة فسقطت . اهـ ، و « ابن أروى » هو ذو النورين
عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه ! وللسيد الحميري ترجمة طويلة في مطلع الجزء
السابع من الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني .

إلى يوم يوثب الناس فيه إلى دنياهم قبل الحساب

(١٥) والصنف الخامس عشر من أصناف الغالية : يزعمون أن الله عز وجل وكل الأمور وفوضها إلى محمد صلى الله عليه وسلم ، وأنه أقدره على خلق الدنيا ، خلقها ودبرها ، وأن الله سبحانه لم يخلق من ذلك شيئا ، ويقول ذلك كثير منهم في علي ، يزعمون أن الأئمة ينسخون الشرائع ، ويهبط عليهم الملائكة ، وتظهر عليهم الأعلام والمعجزات ، ويوحى إليهم

ومنهم من يسلم على السحاب ويقول إذا مرت سحابة به : إن عليا - رضوان الله عليه ! - فيها ، وفيهم يقول بعض الشعراء :

برئت من الخوارج لست منهم من الغزال منهم وابن باب^(١)
ومن قوم إذا ذكرُوا عليا يردون السلام على السحاب

• • •

الرافضة (الإمامية) أربع وعشرون فرقة :

والصنف الثاني من الأصناف الثلاثة التي [ذكرناها من] الشيعة يجمعها ثلاثة أصناف ، وهم « الرافضة » .

(١) الغزال : لقب لقوا به واصل بن عطاء ، وهو أبو حذيفة واصل بن عطاء مولى بني ضبة - وقيل : مولى بني مخزوم - أحد شيوخ العزلة ، وتوفي سنة إحدى وثمانين ومائة (ابن خلكان الترجمة رقم ٧٣٩ في ٥ / ٦٠ وما بعدها بتحقيقنا) وابن باب : هو عمرو بن عبيد بن باب ، أبو عثمان ، مولى بني عقيل آل عرادة بن ربوع ابن مالك ، متكلم ، زاهد ، وفيه يقول أبو جعفر للنصور الخليفة العباسي :

كلكم يمشي رويد كلكم يطلب سيد

غير عمرو بن عبيد

وتوفي عمرو بن عبيد في عام أربعة وأربعين ومائة ، وله ترجمة في ابن خلكان (انظر الترجمة رقم ٤٧٦ في ٣ / ١٣٠ وما بعدها بتحقيقنا) .

وإنما سموا رافضة لِرَفْضِهِمْ إِمَامَةَ أَبِي بَكْرٍ وَعَمْرٌ^(١) .

وَمُ يُجَمِّعُونَ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَصٌّ عَلَى اسْتَخْلَافِ عَلَى بْنِ أَبِي طَالِبٍ بِاسْمِهِ ، وَأَظْهَرَ ذَلِكَ وَأَعْلَنَهُ ، وَأَنَّ أَكْثَرَ الصَّحَابَةِ ضَلُّوا بِتَرْكِهِمُ الْاِقْتِدَاءَ بِهِ بِمَدْوَقَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَنَّ الْإِمَامَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا بِنَصٍّ وَتَوْقِيفٍ ، وَأَنَّهَا قَرَابَةٌ ، وَأَنَّهُ جَائِزٌ لِلْإِمَامِ فِي حَالِ التَّقِيَّةِ^(٢) أَنْ يَقُولَ : إِنَّهُ لَيْسَ بِإِمَامٍ ، وَأَبْطَلُوا جَمِيعًا الْاجْتِهَادَ فِي الْأَحْكَامِ ، وَزَعَمُوا أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَكُونُ إِلَّا أَفْضَلَ النَّاسِ ، وَزَعَمُوا أَنَّ عَلِيًّا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - كَانَ مُصِيبًا فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ ، وَأَنَّهُ لَمْ يَخْطِءْ فِي شَيْءٍ مِنْ أُمُورِ الدِّينِ ، إِلَّا « السَّكَاكِينِ » أَصْحَابَ « أَبِي كَامِلٍ » فَانْهَمُ أَكْفَرُوا النَّاسَ بِتَرْكِ الْاِقْتِدَاءِ بِهِ ، وَأَكْفَرُوا عَلِيًّا بِتَرْكِ الطَّلَبِ ، وَأَنْكَرُوا الْخُرُوجَ عَلَى أُمَّةِ الْجَوَرِ ، وَقَالُوا : لَيْسَ بِجُوزِ ذَلِكَ دُونَ الْإِمَامِ الْمَنْصُوصِ عَلَى إِمَامَتِهِ ، وَهُمْ سَوَى « السَّكَاكِينِ » أَرْبَعٌ وَعِشْرُونَ فِرْقَةً ، وَهُمْ يُدْعَوْنَ « الْإِمَامِيَّة » لِقَوْلِهِمْ بِالنَّصِّ عَلَى إِمَامَةِ عَلَى بْنِ أَبِي طَالِبٍ .

(١) وَيُقَالُ : إِنَّمَا سَمُوا الرِّوَافِضَ لِكَوْنِهِمْ رَفَضُوا الدِّينَ ، وَقَالَ الرَّازِي (٥٢) :

لَأَنَّ زَيْدَ بْنَ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ خَرَجَ عَلَى هِشَامِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ ، فَطَعَنَ عَسْكَرُهُ فِي أَبِي بَكْرٍ ، فَغَضِبُوا مِنْ ذَلِكَ ، فَرَفَضُوهُ ، وَلَمْ يَبْقَ مَعَهُ إِلَّا مَاتَا فَارِسٌ ، فَقَالَ لَهُمْ زَيْدٌ : رَفَضْتُمُونِي ؟ قَالُوا : نَعَمْ ، فَبَقِيَ عَلَيْهِمْ هَذَا الْاسْمُ .

(٢) قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي كِتَابِ مَنْهَاجِ السَّنَةِ (١ / ١٥٩ بَوَالِق) : وَالتَّفَاقُ وَالزُّنْدَقَةُ

فِي الرِّافِضَةِ أَكْثَرُ مِنْهُ فِي سَائِرِ الطَّوَائِفِ ، بَلْ لَا يَدُلُّ لِكُلِّ مِنْهُمْ مِنْ شُعْبَةٍ تَفَاقٌ ، فَإِنَّ أَسَاسَ التَّفَاقِ الَّذِي بَنَى عَلَيْهِ هُوَ الْكَذِبُ ، وَأَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ بِلِسَانِهِ مَا لَيْسَ فِي قَلْبِهِ كَمَا أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ النَّاقِثِينَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ ، وَالرِّافِضَةُ تَجْعَلُ هَذَا مِنْ أَصُولِ دِينِهَا ، وَتَسْمِيهِ « التَّقِيَّة » وَتَحْكِي هَذَا عَنْ أَعْمَةِ أَهْلِ الْبَيْتِ - بِرَأْمِ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ - حَتَّى يَحْكُوا عَنْ جَعْفَرِ الصَّادِقِ أَنَّهُ قَالَ : التَّقِيَّةُ دِينِي وَدِينُ آبَائِي ، وَقَدْ نَزَّ اللَّهُ لِلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ وَغَيْرِهِمْ عَنْ ذَلِكَ ، بَلْ كَانُوا مِنْ أَعْظَمِ النَّاسِ

القطعية :

(١) فالفرقة الأولى منهم ، وهم « القطعية »^(١) ، وإنما سموا « قطعية » لأنهم قَطَعُوا على موت « موسى بن جعفر بن محمد بن علي » وهم جمهور الشيعة . يزعمون أن النبي صلى الله عليه وسلم نصَّ على إمامة علي بن أبي طالب ، واستخلفه بعده بعينه ، واسمه ، وأن علياً نصَّ على إمامة ابنه الحسن بن علي ، وأن الحسن بن علي نصَّ على إمامة أخيه الحسين بن علي ، وأن الحسين بن علي نصَّ على إمامة ابنه علي بن الحسين ، وأن علي بن الحسين نصَّ على إمامة ابنه محمد بن علي ، وأن محمد بن علي نصَّ على إمامة ابنه جعفر بن محمد ، وأن جعفر بن محمد نصَّ على إمامة ابنه موسى بن جعفر ، وأن موسى بن جعفر نصَّ على إمامة ابنه علي بن موسى ، وأن علي بن موسى نصَّ على إمامة ابنه محمد بن علي ، وأن محمد بن علي بن موسى نصَّ على إمامة ابنه علي بن محمد بن علي بن موسى ،

صدقا وتحقيقا للإيمان ، وكان دينهم التقوى ، لا التقية ، وقول الله تعالى (إلا أن تتقوا منهم تقاة) إنما هو الأمر بالانقضاء من الكفار ، لا الأمر بالنفاق والكذب ، اهـ ، ولل كلام بقية في الرد عليهم . لا نرى الإطالة بذكرها هنا ، فارجع إليها إن شئت في اللوضع الذي دللناك عليه ،

(١) ذكر الإسفرايني في التبصير (٣٣) أن هذه الفرقة تسمى « الاثني عشرية » أيضاً ، لأنهم ادعوا أن الإمام المنتظر هو الثاني عشر من أولاد علي بن أبي طالب ، وذكر نشوان الحميري في الحور العين : أن من القطعية هشام بن الحكم . وأنه كان يقول : إن الله شيء جسم ، لا طويل ولا عريض ، نور من الأنوار . إلى آخر ما ذكر من حماقة (ص ١٤٨) ، وسرد البغدادي في الفرق بين الفرق (١٩) يدل على أن الاثني عشرية والحشامية غير القطعية ، وقد ذكر أن الحشامية تنسب إلى هشام ابن الحكم ، أو إلى هشام بن سالم الجواليقي ، وكذلك فعل في سرد الإمامية من الرافضة (٣٤ و ٤٠) ، وانظر مع ذلك اعتقادات فرق المسلمين (٥٤) والتنبية لأبي الحسين للطلي (٣٨) .

وأن علي بن محمد بن علي بن موسى نص على إمامة ابنه الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى ، وهو الذي كان بسمامرا^(١) ، وأن الحسن بن علي نص على إمامة ابنه محمد بن الحسن بن علي ، وهو الغائب المنتظر عندهم الذي يدعون أنه يظهر فيملاً الأرض عدلاً بعد أن ملئت ظلماً وجوراً .

الكيسانية :

(٢) والفرقة الثانية منهم ، وهم « الكيسانية »^(٢) ، وهي إحدى عشرة فرقة وإنما سموا « كيسانية » لأن « المختار » الذي خرج وطلب بدم الحسين بن علي ودعاً إلى « محمد بن الحنفية » كان يقال له « كيسان »^(٣) ويقال : إنه مولى لى ابن أبي طالب^(٤) رضوان الله عليه !

(١) سامرا : لغة في « سر من رأى » وهي مدينة كانت بين بغداد وتكريت على شرق دجلة ، قال ياقوت : « وقد خربت ، وفيها لغات : سامراء - معدود - وسامرا - مقصور - وسرمن رأى - مهموز - وسرمن را » ، وانظر مع ذلك وفيات الأعيان لابن خلكان (١ / ٢٣ و ١٥٦ بتحقيقنا) .

(٢) سماها أبو الحسين اللطى في التنبية « المختارية » نسبة إلى المختار بن أبي عبيد وانظره (٢٩ و ١٥٢) وجعل الرازي في اعتقادات فرق المسلمين (٦٢) الكيسانية تفرق فرقا ، منها المختارية أتباع المختار بن أبي عبيد ، وكذلك صاحب اللؤلؤ والنحل (١ / ٢٣٥ وما بعدها) وانظر التبصير (١٨) والفرق بين الفرق (٢٦) والخور العين (١٥٧) وانظر التنبية (١٤٨ و ١٥٢) .

(٣) انظر في مبدأ أمر المختار بن أبي عبيد الفرق بين الفرق (٢٩ وما بعدها) .
(٤) هذه الفرقة تقول : إن سبب إمامة محمد بن الحنفية ليس النص عن سببه عليه ، ولكن الاستدلال ، ووجه الاستدلال عندهم أن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - دفع الراية إلى ابنه محمد في يوم الجمل وقال له :

اطعنهم طعن أبيك محمد لا خير في حرب إذا لم توقد

• بالشرقي والقنا للسرد •

والفرقة التي بعدها تعد إعطاء الراية نصا عليه .

(٢) والفرقة الأولى من الكيسانية — وهي الثانية من الرافضة — يزعمون أن علي بن أبي طالب نصّ على إمامة ابنه محمد بن الحنفية ، لأنه دَفَعَ إليه الراية بالبصرة .

(٣) والفرقة الثالثة من الرافضة — وهي الثانية من الكيسانية — يزعمون أن علي بن أبي طالب نصّ على إمامة ابنه الحسن بن علي ، وأن الحسن بن علي نصّ على إمامة أخيه الحسين بن علي ، وأن الحسين بن علي نصّ على إمامة أخيه محمد بن علي وهو « محمد بن الحنفية » .
الكربية :

(٤) والفرقة الرابعة من الرافضة — وهي الثالثة من الكيسانية — وهي « الكربية » أصحاب « أبي كرب الضريّر » .

يزعمون أن « محمد بن الحنفية » حى بجبال رَضَوَى ، أسد عن يمينه ونمر عن شماله يحفظانه ، يأتيه رزقه غدوة وعشيّة إلى وقت خروجه ، وزعموا أن السبب الذى من أجله صبر على هذه الحال أن يكون مُنْقِيّاً عن الخلق أن الله تعالى فيه تدبيراً لا يعلمه غيره ، ومن القائلين بهذا القول « كَثِيرُ » الشاعر^(٢) ، وفى ذلك يقول :

(١) هو كثير بن عبد الرحمن بن أبي جمعة بن الأسود بن عامر بن عويمر بن عمارق ، وقيل فى سرد آبائه غير ذلك ، كان ينسب نفسه فى قريش ، ويقال : هو أزدي من قحطان ، وهو شاعر حجازي من شعراء الدولة الأموية ، يكنى أبا صخر ، واشتهر بكثير عزة ، أضافوه إلى عزة بنت حميل بن حفص من بنى حاجب بن عمار وكنيتها أم عمرو ، وكثيراً ما يسميها « الحاجبية » ينسبها إلى الجد الأعلى ، وهو أحد عشاق العرب ، وكان يقول بقناسخ الأرواح ، وكان يدخل على عمة له يزورها فتكرمه وتطرح له وسادة يجلس عليها ، فقال لها يوماً : إنك والله ما تعرفينى ولا تكريمينى حق كرامتى ، فقالت له : بلى والله ، وإنى لأعرفك ، قال : فمن أنا ؟

ألا إن الأئمة من قرشي ولآة الحق أربعة سواه
 على والثلاثة من ينسبهم الأسباط ليس بهم خفاه
 فسبط سبط إيمان وبر وسبط غيبته كزبلاء
 وسبط لا يذوق الموت حتى يقود الخيل يقدمها اللواء
 تغيّب لا يرى فيهم زماناً برضوى عنده عسل وماء

(٥) والفرقة الخامسة من الرافضة - وهي الرابعة من الكيسانية - يزعمون أن « محمد بن الحنفية » إنما جعل بحال رضى^(١) عقوبة لركونه إلى عبد الملك ابن مروان ، وبئسته إياه .

قالت : فلان بن فلان ، وابن فلانة ، وجعلت تمدح أباه وأمه ، فقال : قد علمت أنك لا تعرفينى ، قالت : فمن أنت ؟ قال : أنا يونس بن متى ، وكان يقول بالرجعة ، روى أنه دخل عليه عبد الله بن حسن بن حسن بن على بن أبى طالب - رضى الله عنه - فى مرضه الذى مات فيه ، فقال له كثير : أبشر ، فكأنك بى بعد أربعين ليلة قد طلعت عليك على فرس عتيق ، فقال له عبد الله بن حسن رضى الله عنه : مالك ؟ عليك لعنة الله ! فوالله لئن مت لا أشهدك ، ووالله لا أعودك ولا أكلك أبداً وكان كثير شيعياً غالباً فى التشيع ، وكان يأتى ولد الحسن بن الحسن بن على - رضى الله عنهم - إذا أخذ عطاءه فيهب لهم الدراهم ويقول : بأبى الأنبياء الصغار ، وكان عمر ابن عبد العزيز - رضى الله عنه - يقول : إني لأعرف صالح بن هاشم من فاسدم يحب كثير ، من أحبه منهم فهو فاسد ، ومن أبغضه فهو صالح ، ذلك لأن كثيراً كان خشيياً يؤمن بالرجعة (انظر الأغاني ٨ / ١٥ ووفيات الأعيان لابن خلكان الترجمة رقم ٥١٩ فى الجزء ٣ / ٣٦٥ بتحقيقنا) وخزانة الأدب للبغدادى (٢ / ٢٧٦) وطبقات الشعراء لابن سلام (١٨٤) والشعر والشعراء لابن قتيبة (١ / ٤٨٠) ومعاهد التنصيص (٢ / ١٣٦ بتحقيقنا) .

(١) رضى - بفتح أوله وسكون ثانيه - جبل بالمدينة ، وقال عرام بن الأصمغ : رضى جبل ، وهو من ينبع على مسيرة يوم ، ومن المدينة على سبع مراحل يمامه طريق مكة وميأسره طريق البرراء لمن كان مصعداً إلى مكة ، وهو على ليلتين من

(٦) والفرقة السادسة من الرافضة - وهي الخامسة من الكيسانية - يزعمون أن « محمد بن الحنفية » مات ، وأن الإمام بعده ابنه « أبو هاشم عبد الله بن محمد ابن الحنفية » .

(٧)

(٨) والفرقة الثامنة من الرافضة - وهي السابعة من الكيسانية - يزعمون أن الإمام بعد أبي هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية ابن أخيه الحسن بن محمد ابن الحنفية ، وأن أبا هاشم أوصى إليه ، ثم أوصى الحسن إلى ابنه « علي بن الحسن » ، وهلك علي ولم يعقب ، فهم ينتظرون رجعة محمد بن الحنفية ، ويقولون : إنه يرجع ويملك ، فهم اليوم في التيه ، لا إمام لهم ، إلى أن يرجع إليهم محمد بن الحنفية في زعمهم .

(٩) والفرقة التاسعة من الرافضة - وهي الثامنة من الكيسانية - يزعمون أن الإمام بعد أبي هاشم « محمد بن علي بن عبد الله بن العباس » . قالوا : وذلك أن أبا هاشم مات بأرض الشراة^(١) منصرفه من الشام ، فأوصى

البحر ، وقال أبو زيد : وقرب ينبع جبل رضوى ، وهو جبل منيف ذو شعاب وأودية ، وأخبرني من طاف في شعابه أن به مياه كثيرة وأشجارا ، وهو الجبل الذي يزعم الكيسانية أن محمد بن الحنفية به مقيم حتى يرزق ، ومن رضوى يقطع حجر المسن ويحمل إلى الدنيا كلها ، وبقرية فيما بينه وبين ديار جهينة مما يلي البحر ديار للحسينيين ، حذرت بيوت الشعر التي يسكنونها نحو من سبعمائة بيت ، وهم بادية مثل الأعراب ينتقلون في اللبائ والمراعى ، لا يميز بينهم وبين بادية الأعراب خلق ولا خلق ، وتصل ديارهم مما يلي الشرق بودان (انظر معجم البلدان لياقوت ٤ / ٢٦٠) .

(١) الشراة - بفتح الشين - صقع يلاذ الشام بين دمشق ومدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، ومن بعض نواحيه القرية المعروفة بالحيمة التي كان يسكنها ولد علي بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب في أيام بني مروان (ياقوت ٥ / ٢٤٧) .

هناك إلى « محمد بن علي بن عبد الله بن العباس »^(١) ، وأوصى محمد بن علي إلى ابنه « إبراهيم بن محمد » ، ثم أوصى إبراهيم بن محمد إلى « أبي العباس » ثم أفضت الخلافة إلى « أبي جعفر » المنصور ، بوصية بعضهم إلى بعض .

(١) هو أبو عبد الله محمد بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم ، الهاشمي ، وهو والد أبي جعفر المنصور ، وأبي العباس السفاح الخلفيتين العباسيين .

يقال: ولد محمد بن علي في سنة ستين للهجرة ، ويقال : ولد في سنة اثنتين وستين ، وتوفي في سنة ست وعشرين ومائة ، وقيل : في سنة اثنتين وعشرين ومائة ، وفيها ولد للهدى بن أبي جعفر المنصور ، وهو والده هارون الرشيد ، وقيل : بل توفي محمد ابن علي بن عبد الله في سنة خمس وعشرين ومائة ، وذكر الطبري أن وفاته كانت في سنة ست وعشرين ومائة ، وكان سبب انتقال الأمر إلى محمد بن علي بن عبد الله أن الأمر انتقل بعد محمد بن الحنفية إلى ولده أبي هاشم ، وكان أبو هاشم عظيم القدر ، وكانت الشيعة تتولاه ، فحضرته الوفاة بالشام في سنة ثمان وتسعين للهجرة ، ولا عقب له ، فأوصى إلى محمد بن علي المذكور ، وقال له : أنت صاحب هذا الأمر ، وهو في ولدك ، ودفع إليه كتبه ، وصرف الشيعة نحوه ، ولما حضرت محمدا المذكور الوفاة بالشام أوصى إلى ولده إبراهيم المعروف بالإمام ، فلما ظهر أبو مسلم الخراساني بخراسان ، دعا الناس إلى مبايعة إبراهيم بن محمد المذكور ، فلذلك قيل له « الإمام » وكان نصر بن سيار نائب مروان بن محمد ، آخر ملوك بني أمية ، يومئذ بخراسان ، فكتب إلى مروان يعلمه بظهور أبي مسلم ودعوته لبني العباس ، فكتب مروان إلى نائبه بدمشق بأن يحضر إبراهيم بن محمد من الحيمة موثوقا ، فأحضره وحمله إليه ، وحبسه مروان بن محمد بمدينة حران ، فتحقق أن مروان يقتله ، فأوصى إلى أخيه السفاح ، وهو أول من ولي الخلافة من أولاد العباس ، وبقي إبراهيم في الحبس شهرين ومات وقيل : قتل (انظر الترجمة رقم ٥٤٠ في وفيات الأعيان ٣ / ٣٢٦ بتحقيقنا ، ثم انظر التراجم ٣٩٨ و ٥٣١) .

الراوندية :

ثم رجع بعض هؤلاء عن هذا القول ، وزعموا أن النبي صلى الله عليه وسلم نص على « العباس بن عبد المطلب » ونصبه إماماً ، ثم نص العباس على إمامة ابنه « عبد الله » ، ونص عبد الله على إمامة ابنه « علي بن عبد الله » ، ثم ساقوا الإمامة إلى أن انتهوا بها إلى أبي جعفر المنصور ، وهؤلاء هم « الراوندية »^(١).

الرزامية ، والأبو مسلمية :

وافترقت هذه الفرقة في أمر « أبي مسلم »^(٢) على مائتين : فزعمت فرقة منهم تدعى « الرزامية » أصحاب رجل يقال له « رزام »^(٣) أن أبا مسلم قتل ، وقالت فرقة أخرى يقال لها « أبو مسلمية » : إن أبا مسلم حي لم يمت ، ويحكى عنهم استعمال لما لم يحلل لهم أسلافهم .

الحربية * :

(١٠) والفرقة العاشرة من الرافضة - وهي الحربية أصحاب « عبد الله بن عمرو

(١) سمى الرازي في اعتقادات فرق المسلمين (٦٣) متبوع هذه الفرقة أبا هريرة

الراوندي .

(٢) أبو مسلم : هو عبد الرحمن بن مسلم ، وقيل : عثمان ، الحراساني ، القائم بالدعوة إلى العباسيين ، وقيل : هو إبراهيم بن يسار بن سدوس ، من ولد يزر جهم ابن البختكان الفارسي ، يقال : إن إبراهيم الإمام قال له : غير اسمك فما يتم لنا الأمر حتى تغير اسمك ، فسمى نفسه عبد الرحمن ، كانت له اليد الطولى في إقامة دولة العباسيين ثم قتل أبو جعفر المنصور في شعبان سنة سبع وثلاثين ومائة ، وقيل : سنة ست وثلاثين وقيل . سنة أربعين ، برومية البدائن ، وهي بلدة بالقرب من الأنبار على دجلة بالجانب الشرقى معودة من مدائن كسرى (انظر الترجمة رقم ٣٤٥ في وفيات الأعيان لابن خلكان ٣٢٤/٢ بتحقيقنا) .

(٣) انظر الفرق بين الفرق (١٥٥) واللعل والنعل للشهرستاني (٢٤٧/١)

ابن حرب «^(١) — وهي التاسعة من الكينسية .

يزعمون أن أبا هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية نصّب « عبد الله بن عمرو ابن حرب » إماماً ، وتحولت روح أبي هاشم فيه ، ثم وقفوا على كذب عبد الله بن عمرو بن حرب فصاروا إلى المدينة يلتمسون إماماً فلقوا « عبد الله ابن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب » ، فدعاهم إلى أن يأتوا به ، فاستجابوا له ، ودانوا بإمامته ، وادّعوا له الوصية ، وافترقوا في أمر عبد الله ابن معاوية ثلاث فرق :

فرعت فرقة منهم أنه قد مات .

وزعت فرقة منهم أخرى أنه بجبال أصفهان ، وأنه لم يمت ، ولا يموت حتى يقرّد بنواصي الخيل إلى رجل من بني هاشم .

وزعت فرقة أخرى أنه حي بجبال أصفهان لم يمت ، ولا يموت حتى يلى أمور الناس ، وهو المهدي الذي بشر به النبي صلى الله عليه وسلم .

البيان :

(١١) والصنف الحادي عشر من الرافضة ، وهي « البيان » ، أصحاب « بيان

ابن سمعان التميمي »^(٢) ، وهو الصنف العاشر من الكينسية .

يزعمون أن أبا هاشم أوصى إلى « بيان بن سمعان التميمي » وأنه لم يكن له أن يوصى بها [إلى] عقبه .

(١٢) والصنف الثاني عشر من الرافضة ، وهو الحادي عشر من الكينسية .

يزعمون أن الإمام بعد أبي هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية « علي بن الحسين ابن علي بن أبي طالب » .

(١) انظر ص ٦٨ من هذا الجزء .

(٢) انظر ص ٦٦ من هذا الجزء .

المغيرة :

(١٣) والصف الثالث عشر من الرافضة ، وهم الذين يسوقون النص من النبي صلى الله عليه وسلم على إمامة علي ، حتى ينتهوا [بها] إلى « علي بن الحسين » وهم « المغيرة » أصحاب « المغيرة بن سعيد »^(١) .

يزعمون أن الإمام بعد علي بن الحسين ابنه « محمد بن علي بن الحسين » أبو جعفر « وأن أبا جعفر أوصى إلى « المغيرة بن سعيد » فهم بأنتمون به إلى أن يخرج المهدي ، والمهدي - فيما زعموا - هو « محمد بن عبد الله بن الحسن [بن الحسن] ابن علي بن أبي طالب » رضوان الله عليهم ! وزعموا أنه حتى مقيم بجبال ناحية الحاجر^(٢) ، وأنه لا يزال مقبياً هناك إلى أوان خروجه .

وإذا قلنا عن صف « إنهم يسوقون الإمامة إلى علي بن الحسين » فإنما نغني الذين يقولون : إن النبي صلى الله عليه وسلم نصّ على إمامة « علي » وإن علياً نصّ على إمامة « الحسن » وإن الحسن نصّ على إمامة « الحسين » وإن الحسين نصّ على إمامة « علي بن الحسين » .

(١٤) والصف الرابع عشر من الرافضة يسوقون الإمامة من علي بن أبي طالب حتى ينتهوا بها إلى « علي بن الحسين » ثم يزعمون أن الإمام بعد علي ابن الحسين « أبو جعفر محمد بن علي » وأن الإمام بعد أبي جعفر « محمد بن عبد الله ابن الحسن » الخارج بالمدينة ، وزعموا أنه المهدي ، وأنكروا إمامة المغيرة ابن سعيد .

(١٥) والصف الخامس عشر من الرافضة يسوقون الإمامة من علي حتى ينتهوا بها إلى « علي بن الحسين » ، وزعمون أن علي بن الحسين نصّ على إمامة

(١) انظر ص ٦٩ وما بعدها من هذا الجزء .

(٢) الحاجر : موضع قبل معدن النقرة ، قاله ياقوت .

« أبي جعفر محمد بن علي » وأنّ أبا جعفر محمد بن علي أوصى إلى « أبي منصور »
ثم اختلفوا فرقتين :

الحسينية :

فرقة يقال لها « الحسينية » يزعمون أن أبا منصور أوصى إلى ابنه « الحسين
ابن أبي منصور » وهو الإمام بعده :

المحمدية :

وفرقة أخرى يقال لها « المحمدية » مالت إلى تثبيت أمر « محمد بن عبد الله
ابن الحسن » وإلى القول بإمامته ، وقالوا : إنّما أوصى أبو جعفر إلى أبي منصور
دون بني هاشم ، كما أوصى موسى صلى الله عليه إلى يوشع بن نون^(١) ، دون
ولده ، ودون ولد هرون ، ثم إنّ الأمر بعد « أبي منصور » راجع إلى ولد علي ،
كما رجع الأمر بعد يوشع بن نون إلى ولد هرون .

قالوا : وإنّما أوصى موسى عليه السلام إلى يوشع بن نون^(١) دون ولده ودون
ولد هرون لثلا يكون بين البطين اختلاف ، فيكون يوشع هو الذي يدل على
صاحب الأمر ، فسكذلك أبو جعفر أوصى إلى أبي منصور ، وزعموا أن أبا
منصور قال : إنّما أنا مُستودع ، وليس لي أن أضعها في غيري ، ولكن القائم
هو محمد بن عبد الله .

(١) يوشع بن نون : هو يوشع - بضم الياء وفتح الشين - بن نون بن عازر
ابن شوتالخ بن راباذ بن باحث بن العاذ بن يارذ بن شوتالخ بن إفرائيم بن يوسف ،
عليه السلام . وهو صاحب موسى صلى الله عليه وسلم وفتاه الذي ردت له الشمس ،
وهو ينزل من موسى عليه السلام في بني إسرائيل منزلة أمير المؤمنين علي بن
أبي طالب رضي الله عنه من سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الإسلام
(انظر تاج العروس للزبيدي «وشع» وانظر نهاية الأرب مطلع الجزء الرابع عشر)

الناوسية :

(١٦) والصنف السادس عَشَرَ من الرافضة : يسوقون الإمامة إلى « أبي جعفر محمد بن علي » وأن أبا جعفر نصّ على إمامة « جعفر بن محمد » وأن جعفر ابن محمد حيٌّ لم يمُت ، ولا يموت حتى يظهر أمره ، وهو القائم المهدي . وهذه الفرقة تسمى « الناوسية » لقبوا برئيس لهم يقال له « عجلان بن ناوس » من أهل البصرة^(١) .

(١٧) والصنف السابع سَشَرَ من الرافضة : يزعمون أن جعفر بن محمد مات ، وأن الإمام بعد جعفر ابنه « إسماعيل » وأنكروا أن يكون إسماعيل مات في حياة أبيه ، وقالوا : لا يموت حتى يملك ؛ لأن أباة قد كان يخبره أنه وصيّه والإمام بعده .

القرامطة :

(١٨) والصنف الثامن عَشَرَ من الرافضة ، وهم القرامطة^(١) .

(١) انظر الفرق بين الفرق (١٩ و ٣٤ و ٣٨) واعتقاد فرق المسلمين قرازي (٥٣) وفيه « الناموسية » تحريف ؛ والخور العين (١٦٢) واللل والنحل للشهرستاني (١ / ٢٧٣) قال : « أتباع رجل يقال له ناوس ، وقيل : نسبوا إلى قرية ناووسا » ١٠١ . وفي ياقوت « ناووس الظبية : موضع قرب همدان ، ذكره ابن الفقيه ، وله قصة في خرافات الفرس » ١٠١ وفيه « للناووسة : من قرى هيت ، لها ذكر في الفتوح مع ألوس » ١٠١ .

(١) انظر الفرق بين الفرق (١٧٣) وانظر حديثا مستفيضا عن نشأة القرامطة وأول أمرهم في وفيات الأعيان (١ / ٤٥٩ بتحقيقنا ، ثم انظر ٣ / ٤٥٩ منه) وفي اللوضع الأخير مانصه « والقرامطة : نسبتهم إلى رجل من سواد الكوفة يقال له « فرمط » - بكسر القاف وسكون الراء وكسر الميم وبعدها طاء مهملة - ولهم مذهب مذموم ، وكانوا قد ظهروا في سنة إحدى وعشرين ومائتين في خلافة المعتضد بالله ، وطالت أيامهم وعظمت شوكتهم وأحافوا السيل واستولوا على بلاد كثيرة ، وأخبارهم مستقصاة =

يزعمون أن النبي صلى الله عليه وسلم نصّ عليّ « علي بن أبي طالب » ، وأن عليّاً نصّ عليّ إمامة ابنه « الحسن » ، وأن الحسن بن علي نصّ عليّ إمامة أخيه « الحسين بن علي » ، وأن الحسين بن علي نصّ عليّ إمامة ابنه « علي بن الحسين » وأن علي بن الحسين نصّ عليّ إمامة ابنه « محمد بن علي » ، ونصّ محمد بن عليّ عليّ إمامة ابنه « جعفر » ، ونصّ جعفر عليّ إمامة ابن ابنه « محمد ابن إسماعيل » ، وزعموا أن « محمد بن إسماعيل » حتّى إلى اليوم ، لم يموت ، ولا يموت حتّى يملك الأرض ، وأنه هو المهدي الذي تقدمت البشارة به ، واحتجوا في ذلك بأخبار رَوَوْها عن أسلافهم ، يخبرون فيها أن سبع الأئمة قائمهم .

المباركية :

(١٩) والصنف التاسع عشر من الرافضة : يسوقون الإمامة من علي بن أبي طالب علي سبيل ما حكينا عن القرامطة ، حتّى ينتهوا [بها] إلى « جعفر بن محمد » يزعمون أن جعفر بن محمد جعلها لإسماعيل ابنه ، دون سائر ولده ، فلما مات إسماعيل في حياة أبيه صارت في ابنه « محمد بن إسماعيل » .

وهذا الصنف يدعون « المباركية »^(١) نسبة إلى رئيس لهم يقال له « المبارك » وزعموا أن محمد بن إسماعيل قد مات ، وأنها في ولده من بعده .

السميطية :

(٢٠) والصنف العشرون من الرافضة : يسوقون الإمامة من عليّ علي

= في التواريخ « اه . وانظر التاريخ الكامل لابن الأثير في مواضع كثيرة أولها حوادث سنة ثمان وسبعين ومائتين ، وانظر التنبيه لأبي الحسين اللطفي (٢٦) .
(١) انظر الحور العين (١٦٢) والفرق بين الفرق (٤٠) والملاح والنحل للشهرستاني (١ / ٢٧٩) .

ما حكينا عن تقدمهم ، حتى يذهبوا بها إلى « جعفر بن محمد » ، ويزعمون أن الإمام بعد جعفر « محمد بن جعفر » ثم هي في ولده من بعده ، وهم « السميطة » نسبوا إلى رئيس لهم يقال له « يحيى بن أبي سميط »^(١) .
العمارية (الفطحية) :

(٢١) والصنف الحادى والعشرون من الرافضة : يسوقون الإمامة من على إلى « جعفر بن محمد » على ما حكينا عن تقدم شرحنا لقوله آنفاً ، ويزعمون أن الإمام بعد جعفر ابنه « عبد الله بن جعفر » ، وكان أكبر من خلف من ولده ، وهي في ولده .

وأصحاب هذه المقالة يدعون « العمارية » نسبوا إلى رئيس لهم يعرف^(٢) « بعمار » ويدعون « الفطحية » لأن « عبد الله بن جعفر » كان أفتح الرجلين^(٣) ، وأهل هذه المقالة يرجعون إلى كثير .
الزرارية (القيمية) :

فأما « زرارة »^(٤) فإن جماعة من « العمارية » تدعى أنه كان على مقالاتها ،

(١) وقع في الملل والنحل (١ / ٢٧٤) والفرق بين الفرق (٣٩) « يحيى بن سميط » - بالشين المعجمة في أوله وياء قبل آخره - ووقع في الخور العين (١٦٣) « يحيى بن أبي سميط » - بغير ياء - وفي اعتقادات فرق المسلمين (٥٤) « الشعطية » (٢) انظر الفرق بين الفرق (٣٩) ولعل عماراً هذا هو عمار بن موسى الساباطى فقد كان من الفطحية وله كتاب كبير معتمد عندهم ، وانظر أيضاً الملل والنحل (١ / ٢٧٤) (٣) يقال « رجل أفتح الرجل » و « رجل أقدع الرجل » وذلك إذا عوجت رجله حتى ينقلب قدمها إلى إنسيها ، وقيل : هو أن يكون سيره على ظهر قدمه ، وقيل : هو أن يرتفع أخمص قدمه حتى لو وطىء عصفوراً ما آذاه ، وقيل : هو أن تعوج مفاصله كأنها زالت عن مواضعها .

(٤) زرارة : هو زرارة بن أعين ، وزرارة لقبه ، واسمه عبد ربه ، وكنيته أبو الحسن ، يقال : كان على مذهب الأنطحية (العمارية) القائلين بإمامة عبد الله بن جعفر ،

وأنه لم يرجع عنها . وزعم بعضهم أنه رَجَعَ عن ذلك حين سأل « عبد الله بن جعفر » عن مسائل لم يجد عنده جوابها ، وصار إلى الائتام بموسى بن جعفر ابن محمد .

وأصحاب « زرارة » يدعون « الزرارية » ويدعون « التميمية »^(١) .

الواقفة (المظورة) :

(٢٣) والصنف الثانى والعشرون من الرافضة : يسوقون الإمامة حتى ينتهوا بها إلى « جعفر بن محمد » ويزعمون أن جعفر بن محمد نص على إمامة ابنه « موسى ابن جعفر » وأن موسى بن جعفر حتى لم يموت ، ولا يموت حتى يملك شرق الأرض وغربها ، حتى يملأ الأرض عدلاً وقسطاً كما ملئت ظلماً وجوراً .

وهذا الصنف يُدْعَوْنَ « الواقفة » لأنهم وَقَفُوا على « موسى بن جعفر » ولم يجاوزوه إلى غيره .

وبعض مخالفي هذه الفرقة يدعوه « المَظُورَة » وذلك أن رجلاً منهم ناظر « يونس بن عبد الرحمن » — ويونس من الفطمية الذين قطعوا على موسى بن جعفر — فقال له يونس : أتم أهْوَنُ عَلَى من الكلاب المظورة ، فلزمهم هذا التبرُّز^(٢) .

ثم انتقل إلى مذهب اللوسوية ، وله بدعة سيذكرها المؤلف ، ويقال : إنه رجع عن التشيع (وانظر الفرق بين الفرق ١٩ و ٤٣ و ١٢١ و ٢٠١ والمثل والنحل ١/٢٧٥ وفهرست ابن التديم ٣٠٨ م) .

(١) وقع هذا اللقب في الأصل هنا « التميمية » وسيأتى في (ص ١١٠) « التيمية » وكذلك هو في منهاج السنة (١ / ٢٠٧) نقلاً عن هذه الابارة من كلام المؤلف .

(٢) انظر فرق الشيعة (٨١) والمثل والنحل للشهرستاني (١ / ٢٧٧) .

الموسائية (الفضلية) :

والقائلون بإمامة « موسى بن جعفر » يدعون « الموسائية »^(١) لقولهم بإمامة « موسى بن جعفر » ، ويدعون « الفضلية » ؛ لأنهم نسبوا إلى رئيس لم يقال له « الفضل بن عمر » ، وكان ذا قدرٍ فيهم .

وفرقة [من] « الموسائية » وقفوا في أمر موسى بن جعفر فقالوا : لا ندرى أمات أم لم يمت ، إلا أنا مُقيمون على إمامته حتى يَصِحَ لنا أمر غيره ، وإن وضحت لنا إمامة غيره كما وضحت لنا إمامته قلنا بذلك وانقذنا له .

وقد ذكرنا قول « القطمية » الذين قطعوا على موت « موسى بن جعفر » في أول ذكرنا لأقاويل الرافضة ، وشرحنا ذلك وبيناه .

(٢٣) والصنف الثالث والمشرؤون من الرافضة : يسوقون الإمامة من على إلى « موسى بن جعفر » كما حكينا من قول المتقدمين ، غير أنهم يقولون : إن موسى ابن جعفر نص على إمامة ابنه « أحمد بن موسى بن جعفر » .

(٢٤) والصنف الرابع والمشرؤون من الرافضة : يزعمون أن النبي صلى الله عليه وسلم نص على « علي » ، وأن علياً نص على « الحسن بن علي » ثم انتهت الإمامة إلى « محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر » ، كما حكينا عن أول فرقة من الرافضة ، يزعمون أن « محمد بن الحسن » بعده إمام هو القائم الذي يظهر فيملاً الدنيا عدلاً ، ويقمعُ الظلم^(٢) ، والأولون

(١) هكذا وقع في أصول هذا الكتاب ، والصواب عربية في النسبة إلى موسى أن يقال « موسوية » وكذلك كل اسم آخره ألف رابعة وثاني الكلمة ما كن نحو حبل ومرى وعلقي ، تقول : حبلوى ، ومرموى ، وعلقوى . وقد وقع على الصواب في الملل والنحل (١ / ٢٧٥) وفي الفرق بين الفرق (١٩ و٣٤ و٣٩ و٤٠ و٤٣) (٢) قمع الظلم - من باب فتح - أى ردع أهله وقهرهم وأذلهم ، وأصل هذه اللادة

قالوا : إن « محمد بن الحسن » هو القائم الذي يظهر فيملاً الدنيا عدلاً كما ملئت ظلمًا وجوراً .

واختلفت الروافض القائلون بإمامة « محمد بن علي بن موسى بن جعفر » لتقارب سنه ضرباً من الاختلاف آخر ، وذلك أن أباه توفي وهو ابن ثمانى سنين - وقال بعضهم : بل توفي وله أربع سنين - هل كان في تلك الحال إماماً واجب الطاعة ؟ على مقاتلين :

فزعم بعضهم أنه كان في تلك الحال إماماً واجب الطاعة ، عالمًا بما يعلمه الأئمة من الأحكام وجميع أمور الدنيا ، يجب الائتمام والافتداء به ، كما وجب الائتمام والافتداء بسائر الأئمة من قبله .

وزعم بعضهم أنه كان في تلك الحال إماماً على معنى أن الأمر كان فيه ، وله دون الناس ، وعلى أنه لا يصلح لذلك الموضع في ذلك الوقت أحد غيره ، وأما أن يكون اجتمع فيه في تلك الحال ما اجتمع في غيره من الأئمة المتقدمين فلا ، وزعموا أنه لم يكن يجوز في تلك الحال أن يؤمهم ، ولكن الذي يتولى الصلاة لهم وينفذ أحكامهم في ذلك الوقت غيره من أهل الفقه والدين والصلاح ، إلى أن يبلغ المبلغ الذي يصلح هذا فيه .

تم الكلام في الغلاة والإمامية

قولهم « فمع فلان فلانا » إذا ضربه بالقمعة ، وهى - بكسر اللام وسكون القاف - خشبة يضرب بها الإنسان على رأسه ليذل وينقاد ، أو عمود من الحديد ، أو شيء كالحصن يضرب به رأس الفيل .

قول الروافض في التجسيم

واختلفت الروافض أصحاب الإمامة في التجسيم ، وهم ست فرق :
المشامية :

- (١) فالفرقة الأولى « المشامية » أصحاب « هشام بن الحكم الرافضى »^(١) .
يزعمون أن معبودهم جسمٌ ، وله نهايةٌ وحدٌ ، طويلٌ عريضٌ عميقٌ ، طوله
مثل عرضه ، وعرضه مثل عمقه ، لا يوفى بعضه على بعض^(٢) ، ولم يعينوا طولاً غير
الطويل ، وإنما قالوا : « طوله مثل عرضه » على المجاز ، دون التحقيق ، وزعموا
أنه نورٌ ساطعٌ ، له قدرٌ من الأقدار في مكان دون مكان ، كالسبيكة الصافية ،
يتلألأ كاللؤلؤة المستديرة من جميع جوانبها ، ذو لون وطعم ورائحة ومجسمة ،
لونه هو طعمه ، وطعمه هو رائحته ، ورائحته هي مجسّمته ، وهو نفسه لون ، ولم
يعينوا لوناً ولا طمماً هو غيره ، وزعموا أنه هو اللون ، وهو الطعم ، وأنه قد كان
لا في مكان ، ثم حدث المكان بأن تحرك الباري فحدث المكان بحركته فكان
فيه ، وزعم أن المكان هو العرش
وذكر « أبو الهذيل »^(٣) في بعض كتبه أن هشام بن الحكم قال له : إن

(١) انظر ما ذكرناه في الهامشة رقم ١ في ص ٩٠ من هذا الجزء ، وانظر منهاج
السنة الحمديّة لابن تيمية (١ / ٢٠٣) .

(٢) في منهاج السنة « لا يوفى بعضه عن بعض ، وزعموا أنه نور ساطع » بإسقاط
ما بينهما .

(١) أبو الهذيل : هو محمد بن الهذيل بن عبد الله بن مكحول ، العبدى ، المعروف
بالعلاف ، المتكلم ، كان شيخ البصريين في الاعتزال ، ومن أكبر علمائهم ، وهو
صاحب المقالات في مذهبهم ، وهو مولى عبد القيس ، وكان حسن الجدال ، قوى الحجة
كثير الاستعمال الأدلة والإلزامات ، ولد سنة إحدى وثلاثين ومائة - وقيل : سنة

ربه جسم ذاهب جاء ، فيتحرك تارة ، ويسكن أخرى ، ويقعد مرة ، ويقوم أخرى وإنه طويل عريض عميق ، لأن ما لم يكن كذلك دخل في حد التلاشي ، قال : فقلت له : فأيهما أعظم إلهك أو هذا الجبل ؟ وأومأت إلى أبي قبيس^(١) ، قال : فقال : هذا الجبل يوفي عليه ، أى هو أعظم منه .

وذكر أيضاً « ابن الراوندى »^(٢) أن هشام بن الحكم كان يقول : إن بين إلهي وبين الأجسام تشابهاً من جهة من الجهات ، لولا ذلك ما دلت عليه . وحكى عنه خلاف هذا أنه كان يقول : إنه جسم [ذ] و أبعاد [. . .] لا يشبهها ولا تشبهه .

وحكى « الجاحظ »^(٣) عن هشام بن الحكم في بعض كتبه أنه كان يزعم

أربع ، وقيل : سنة خمس ، وثلاثين ومائة - وتوفى سنة خمس وثلاثين ومائتين وقال المسعودي : سنة سبع وعشرين ومائتين ، وقال الخطيب البغدادي : سنة ست وعشرين ومائتين (انظر الترجمة رقم ٥٧٨ في وفيات الأعيان ٣/ ٣٩٦ بتحقيقنا) .
(١) أبو قبيس - بضم القاف وفتح الباء ، على صيغة التصغير - جبل مشرف على مسجد مكة .

(٢) ابن الراوندى : أبو الحسين أحمد بن يحيى بن إسحاق ، له مقاله في علم الكلام وله من الكتب المصنفة نحو من مائة وأربعة عشر كتاباً منها كتاب « فضيحة العزلة » ونسبته إلى راوند - بفتح الراء والواو وبينهما ألف ، وسكون النون ، وبعدها دال مهملة - وهى قرية من قرى قاسان بنواحي أصبهان ، وتوفى سنة خمس وأربعين ومائتين برجة مالك بن طوق ، وقيل . توفى بعداد ، وتقدير عمره أربعون سنة (انظر الترجمة رقم ٣٤ في وفيات الأعيان لابن خلكان ١/ ٧٨ بتحقيقنا) وكتاب « فضيحة للعزلة » هو الذى ألف أبو الحسن عبد الرحيم بن محمد بن عثمان الخياط المعتزلى المتوفى في آخر القرن الثالث كتاب « الانتصار والرد على ابن الراوندى للملحد » في الرد عليه .

(٣) الجاحظ : هو إمام الكتاب عمرو بن بحر بن محبوب ، الكنانى ، البصرى

أن الله جل وعز إنما يعلم ما تحت الثرى بالشعاع المتصل منه الذاهب في عمق الأرض ، ولولا ملاسته لما وراء ما هناك لما درى ما هناك ، وزعم أن بعضه يشوب وهو شعاعه ، وأن الشوب مُحَال عَلَى بعضه ، ولو زعم هشام أن الله تعالى يعلم ما تحت الثرى بغير اتصال ولا خبر ولا قياس كان قد ترك تعلقه بالمشاهدة وقال بالحق .

وذكر عن « هشام » أنه قال في ربه في عام واحد خمسة أقاويل : زعم مرة أنه كالبلورة ، وزعم مرة أنه كالسبيكة ، وزعم مرة أنه غير صورة ، وزعم مرة أنه - بشير نفسه - سبعة أشبار ، ثم رجع عن ذلك وقال : هو جسم كالأجسام .

وزعم « الورعاق » أن بعض أصحاب هشام أجابه مرة إلى أن الله عز وجل عَلَى العرش مماسٌ له ، وأنه لا يفضل عن العرش ، ولا يفضل العرش عنه^(١) .

(٢) والفرقة الثانية من الرافضة : يزعمون أن ربهم ليس بصورة ، ولا كالأجسام وإلّا يذهبون في قولهم « إنه جسم » إلى أنه موجود ، ولا يثبتون الباري ذا أجزاء مؤتلفة وأبعاد متلاصقة ، يزعمون أن الله عز وجل على العرش مستو بلا مُمَاسَّة ولا كَيْف .

(٣) والفرقة الثالثة من الرافضة : يزعمون أن ربهم على صورة الإنسان ، ويمتنعون أن يكون جسماً .

كاتب العربية الفحل ، وشيخ كل من حل قلماً ، وهو من التكلمين ، وله نحلة ينتمي إليها خلق ، وهي معدودة في أصناف المعتزلة ، وتوفى بالبصرة في سنة خمس وخمسين ومائتين وقد نيف على تسعين سنة (انظر الترجمة رقم ٤٧٩ في وفيات الأعيان لابن خلكان ٣ / ١٤٠ بتحقيقنا) .

(٢) انظر الفرق بين الفرق (١٩ و ٤٠ و ٤٢ و ٧٩ و ٨٤ و ١٣٩) .

المشامية أيضاً :

(٤) والفرقة الرابعة من الرافضة : « المشامية » ، أصحاب « هشام بن سالم الجواليقي »^(١).

يزعمون أن ربهم على صورة الإنسان ، وينسكرون أن يكون لحماً ودماً ، ويقولون : هو نور ساطع يتلألأ بياضاً ، وأنه ذو حواس خمس كحواس الإنسان ، له يد ورجل وأنف وأذن وعين وفم ، وأنه يسمع بغير ما يبصر به ، وكذلك سائر حواسه متغايرة عندهم .

وحكى « أبو عيسى الوراق » أن هشام بن سالم كان يزعم أن لربه « وَفَرَةً »^(٢) سوداء ، وأن ذلك نور أسود .

(٥) والفرقة الخامسة [من الرافضة] : يزعمون أن رب العالمين ضياء خالص ونورٌ بحتٌ ، وهو كالصباح الذي من حيث ما جمته يلقاك بأمر واحد ، وليس بذى صورة ولا أعضاء ولا اختلاف في الأجزاء ، وأفكروا أن يكون على صورة الإنسان ، أو على صورة شيء من الحيوان .

(٦) والفرقة السادسة من الرافضة : يزعمون أن ربهم ليس بجسم ، ولا بصورة ولا يشبه الأشياء ، ولا يتحرك ولا يسكن ، ولا يماس . وقالوا في التوحيد بقول المعتزلة والخوارج .

وهؤلاء قوم من متأخريهم ، فأما أوائلهم فإنهم كانوا يقولون ما حكينا عنهم من التشبيه .

(١) انظر الفرق بين الفرق (١٩ و ٤٠ و ٤٤ و ١٣٩)

(٢) الوفرة - بفتح الواو وسكون الفاء - الشعر الذي يجتمع على رأس الإنسان ، أو ما سال على الأذنين منه ، أو ما جاوز شحمة الأذن ، أخزى الله هشام بن سالم وأبعده ١١ .

قول الرافضة في حلة العرش

واختلفت الرافضة في حلة العرش : هل يحملون العرش أم يحملون الباري عز وجل ؟ وهم فرقتان :
اليونسية :

فرقة يقال لها « اليونسية » أصحاب « يونس بن عبد الرحمن القمي »^(١) مولى آل يقطين ، يزعمون أن الحلة يحملون الباري ، واحتج يونس في أن الحلة تطيق حمله ، وشبههم بالكركي^(٢) ، وأن رجله تحملانه وهما دقيقتان .
وقالت فرقة أخرى : إن الحلة تحمل العرش ، والباري يستحيل أن يكون محمولا .

واختلفت الروافض : هل يوصف الباري بالقدرة على أن يظلم أم لا ؟ فأبى ذلك قوم ، وأجازه آخرون .

واختلفت الروافض في القول إن الله سبحانه عالم حتى قادر سميع بصير إله .
وهم تسع فرق :
الزرارية (التيمية) :

(١) فالفرقة الأولى منهم « الزرارية » أصحاب « زُرَّارة بن أعين الرافضي »^(٣)

(١) انظر الفرق بين الفرق (١٩ و ٤٣ و ١٣٩) .

(٢) الكركي - يضم الكاف الأولى وسكون الراء بعدها كاف مكسورة فياء مشددة ، بزنة الكرسي - طائر يقرب من الوز ، أبت من الذنب ، رمادي اللون ، في خده لمعات سود ، قليل اللحم ، صلب العظم ، دقيق الرجلين طويلهما ، يأوى إلى الماء أحيانا ، وجمعه كراكي .

(٣) انظر ص ١٠٣ من هذا الجزء ، وانظر منهاج السنة المحمدية لابن تيمية

يزعمون أن الله لم يزل غير سميع ولا عليم ولا بصير ، حتى خلق ذلك لنفسه ،
وهم يُسمّون « التَّيْمِيَّة »^(١) ورئيسهم زرارة بن أعين .

السبائية :

(٢) والفرقة الثانية منهم « السبائية » أصحاب « عبد الرحمن بن سبابة » .
يقتنون في هذه المعاني ، ويزعمون أن القول فيها ما يقول جعفر ، كأنما قوله
ما كان ، ولا يُصوّبون في هذه الأشياء قولا .

(٣) والفرقة الثالثة منهم : يزعمون أن الله عز وجل لا يوصف بأنه لم يزل إلها
قادراً ولا سمياً بصيراً حتى يحدث الأشياء ؛ لأن الأشياء التي كانت قبل أن تكون
ليست بشيء ، ولن يجوز أن يوصف بالقدرة لا على شيء ، وبالعلم لا بشيء .

وكل الروافض ، إلا شذمة قليلة ، يزعمون أنه يريد الشيء ثم يبدو له فيه^(٢) .

(٤) والفرقة الرابعة من الروافض : يزعمون أن الله لم يزل لاهياً ثم صار حياً
أصحاب شيطان الطاق :

(٥) والفرقة الخامسة من الروافض ، وهم أصحاب^(٣) « شيطان الطاق » .

يزعمون أن الله عالم في نفسه ليس بجاهل ، ولكنه إنما يعلم الأشياء إذا قدرها
وأرادها ، فأما قبل أن يُقدّرَها ويريدها فمحال أن يعلمها ، لا لأنه ليس بعالم ،

(١) في الأصل هنا « وهم يسمون التيمية » مخالفاً لما سبق في ص ١٠٣ ولما في
منهاج السنة (٢٠٧ / ١) نقلاً عن عبارة المؤلف .

(٢) يبدو له : أي يظهر له وجه المصلحة بعد خفائه عليه فيغير رأيه ، ولعنهم الله
وقبحهم وانظر تعريفات الخرجاني (٢٩) .

(٣) شيطان الطاق : لقب لقبوا به أبا جعفر محمد بن النعمان ، الأحول ، والشيمة
تلقبه « مؤمن الطاق » وإضافته إلى سوق في طاق الهامل بالكوفة كان يجلس بها
للصرف ، وانظر لللل والنعل للشهرستاني (٣١٣ / ١) والفرق بين الفرق (٤٤)
والانتصار (٦ و ٥٨ و ١٧٧) وفهرست ابن النديم (١٧٦ و ٢٥٠ م) .

ولكن الشيء لا يكون شيئاً حتى يقدره ويثبتته بالتقدير ، والتقدير عندهم الإرادة .

المشامية أيضاً :

(٦) والفرقة السادسة من الراضية أصحاب « هشام بن الحكم » .

زعمون أنه محال أن يكون الله لم يزل عالماً بالأشياء بنفسه ، وأنه إنما يعلم الأشياء بعد أن لم يكن بها عالماً ، وأنه يعلمها بعلم ، وأن العلم صفة له ، ليست هي هو ولا غيره ولا بعضه ، فيجوز أن يقال : العلم مُحَدَّث ، أو قديم ؛ لأنه صفة ، والصفة لا توصف .

قال : ولو كان لم يزل عالماً لكانت المعلومات لم تزل ؛ لأنه لا يصح عالم إلا بمعلوم موجود ، قال : ولو كان عالماً بما يفعله عباده لم يصح المحنة والاختبار . وقال هشام في سائر صفات الله عز وجل ، كقدرته وحياته وسمعه وبصره وإرادته : إنها صفات لله ، لا هي الله ولا غير الله .

وقد اختلف عنه في القدرة والحياة : فمن الناس من يحكى عنه أنه كان يزعم أن الباري لم يزل حياً قادراً ، ومنهم من ينكر أن يكون قال ذلك .

(٧) والفرقة السابعة من الراضية لا يزعمون أن الباري عالم في نفسه ، كما قال شيطان الطاق ولكنهم يزعمون أن الله عز وجل لا يعلم الشيء حتى يؤثر أثره ، والتأثير عندهم الإرادة ؛ فإذا أراد الشيء علمه ، وإذا لم يرد له لم يعلمه ، ومعنى أراد عندهم أنه تحرك حركة هي إرادة ، فإذا تحرك علم الشيء ، وإلا لم يتحرك الوصف له بأنه عالم به ، وزعموا أنه لا يوصف بالعلم بما لا يكون .

(٨) والفرقة الثامنة من الراضية يقولون : إن معنى أن الله يعلم أنه يفعل ؛ فإن قيل لهم : أتقولون إن الله لم يزل عالماً بنفسه ؟ اختلفوا ، فمنهم من يقول : لم يزل لا يعلم بنفسه حتى فعل العلم ، لأنه قد كان ولما يفعل ، ومنهم من يقول : لم يزل يعلم بنفسه ، فإن قيل لهم : فلم يزل يفعل ؟ قالوا : نعم ، ولا نقول بقدم الفعل .

ومن الرافضة من يزعم أن الله يعلم ما يكون قبل أن يكون ، إلا أعمال العباد فإنه لا يعلمها إلا في حال كونها .

(٩) والفرقة التاسعة من الرافضة : يزعمون أن الله لم يزل عالماً حياً قادراً ، ويميلون إلى نفي التشبيه ، ولا يقولون بحدوث العلم ، ولا بما حكيناه من التجسيم وسائر ما أخبرنا به من التشبيه عنهم .

قول الرافضة في جواز البداء على الله تعالى

وافترقت الرافضة : هل الباري يجوز أن يبدؤ له إذا أراد شيئاً أم لا ؟
على ثلاث مقالات :

(١) فالفرقة الأولى منهم يقولون : إن الله تبدؤ له البداءات ، وإنه يريد أن يفعل الشيء في وقت من الأوقات ثم لا يحدّثه لما يحدث له من البداء ، وإنه إذا أمر بشريعة ثم نسخها فإنما ذلك لأنه بدّأه فيها ، وإن ما علم أنه يكون ولم يُطلع عليه أحداً من خلقه فجائز عليه [البداء] فيه ، وما أطلع عليه عباده فلا يجوز عليه البداء فيه .

(٢) والفرقة الثانية [منهم] يزعمون أنه جائز على الله البداء فيما علم أنه يكون حتى لا يكون ، وجوزوا ذلك فيما أطلع عليه عباده ، وأنه لا يكون ، كما جوزوه فيما لم يُطلع عليه عباده .

(٣) والفرقة الثالثة منهم يزعمون أنه لا يجوز على الله عز وجل البداء ، ويمنفون ذلك عنه تعالى .

قول الرافضة في القرآن

واختلفت الروافض في القرآن .

وهم فرقتان :

(١) فالفرقة الأولى منهم « هشام بن الحكم » وأصحابه .

يزعمون أن القرآن لا خالق ولا مخلوق ، وزاد بمض من يُخبر على القالات في الحكاية عن هشام ، فزعم أنه كان يقول : لا خالق ولا مخلوق ، ولا يقال أيضاً : غير مخلوق ، لأنه صفة ، والصفة لا توصف .

وحكى « زرقان » عن هشام بن الحكم أنه قال : القرآن على ضربين : إن كنت تريد المسبوع قد خلق عز وجل الصوت المقطع ، وهو رسم القرآن ، فأما القرآن فهو فعل الله مثل العلم والحركة ، لا هو هو ولا غيره .

(٢) والفرقة الثانية منهم : يزعمون أنه مخلوق مُحَدَّث ، لم يكن ثم كان ، كما تزعم المعتزلة والخوارج ، لو هؤلاء قوم من المتأخرين منهم .

قول الرافضة في أعمال العباد

واختلفت الرافضة في أعمال العباد : هل هي مخلوقة ؟

وهم ثلاث فرق :

(١) فالفرقة الأولى منهم ، وهو « هشام بن الحكم » : يزعمون أن أعمال العباد مخلوقة لله ، وحكى « جعفر بن حرب » عن هشام بن الحكم أنه كان يقول : إن أفعال الإنسان اختيار له من وجه ، اضطرار من وجه ، اختيار من جهة أنه أرادها واكتسبها ، واضطرار من جهة أنها لا تكون منه إلا عند حدوث السبب المهيّج عليها .

(٢) والفرقة الثانية منهم : يزعمون أنه لا جبر ، كما قال الجهمي ، ولا تفويض

كما قالت المعتزلة ، لأن الرواية عن الأئمة - زعموا - جاءت بذلك ، ولم يتكلفوا أن يقولوا في أعمال العباد : هل هي مخلوقة أم لا شيئاً ؟
(٣) والفرقة الثالثة منهم : يزعمون أن أعمال العباد غير مخلوقة لله ، وهذا قول قوم يقولون بالاعتزال والإمامة .

قول الرافضة في إرادة الله

واختلفت الروافض في إرادة الله سبحانه .

وهم أربع فرق :

(١) فالفرقة الأولى منهم أصحاب « هشام بن الحكم » و « هشام الجواليقي » يزعمون أن إرادة الله عز وجل حركة ، وهي مَنَعِي ، لا هي الله ولا هي غيره ، وأنها صفة لله ليست غيره ، وذلك أنهم يزعمون أن الله إذا أراد الشيء تحرك ، فكان ما أراد ، تعالى عن ذلك !

(٢) والفرقة الثانية منهم « أبو مالك الحضرمي » و « علي بن ميثم »^(١) وَمَنْ تابهم .

يزعمون أن إرادة الله غيره ، وهي حركة لله كما قال هشام ، إلا أن هؤلاء خالفوه ، فزعموا أن الإرادة حركة ، وأنها غير الله ، بها يتحرك .

(٣) والفرقة الثالثة منهم ، وهم القائلون بالاعتزال والإمامة .

يزعمون أن إرادة الله ليست بحركة ، فمنهم من أثبتها غير المراد فيقول : إنها

(١) علي بن ميثم : هو علي بن إسماعيل بن شعيب بن ميثم بن يحيى النخعي ، وسماه ابن حزم علي بن ميثم الصابوني ، وله ترجمة في فهرس ابن النديم (١٧٥ ل ٢٤٩ م) وانظر الانتصار في الرد على ابن الراوندي (١٤٢٩ و ١٧٧) ووقع في منهاج السنة نقلا عن هذا الكتاب (٢٠٨ / ١) « علي بن ميثم » وهو تحريف .

مخلوقة لله لا بإرادة ، ومنهم من يقول : إرادة الله سبحانه لتكوين الشيء هو الشيء ، وإرادته لأفعال العباد هي أمره بإيأم بالفعل ، وهي غير فعلهم ، وهم يأتون أن يكون الله سبحانه أراد المعاصي فكانت .

(٤) والفرقة الرابعة منهم يقولون : لا نقول قبل الفعل : إن الله أراد ، فإذا فعلت الطاعة قلنا : أرادها ، وإذا فعلت المعصية فهو كاره لها غير محب لها .

قول الرافضة في الاستطاعة

واختلفت الروافض في الاستطاعة .

وهم أربع فرق :

(١) فالفرقة الأولى منهم أصحاب « هشام بن الحكم » :

يزعمون أن الاستطاعة خمسة أشياء : الصحة ، وتخلية الشؤون ، والمدة في الوقت ، والآلة التي بها يكون الفعل ، كاليد التي يكون بها اللطم والفأس التي تكون بها التجارة والإبرة التي تكون بها الخياطة وما أشبه ذلك من الآلات ، والسبب الوارد المهيّج الذي من أجله يكون الفعل ، فإذا اجتمعت هذه الأشياء كان الفعل واقعاً ؛ فمن الاستطاعة ما هو قبل الفعل موجود ، ومنها ما لا يوجد إلا في حال الفعل ، وهو السبب ، وزعم أن الفعل لا يكون إلا بالسبب الحادث ، فإذا وجد ذلك السبب وأحدثه الله كان الفعل لا محالة ، وأن الموجب للفعل هو السبب ، وما سوى ذلك من الاستطاعة لا يوجبه .

(٢) والفرقة الثانية منهم « زرارة بن أعين » و « عبيد بن زرارة » و « محمد ابن حكيم » و « عبد الله بن بكير » و « هشام بن سالم الجواليقي » و « حميد ابن رباح (؟) » و « شيطان الطاق » .

يزعمون أن الاستطاعة قبل الفعل ، وهي الصّعة ، وبها يستطيع المستطيع ، فكل صحيح مستطيع .

وكان « شيطان الطاق » يقول : لا يكون الفعل إلا أن يشاء الله .
 وحكى عن « هشام بن سالم » أن الاستطاعة جسم ، وهي بمعنى الاستطيع .
 ومن الرافضة من يقول : الاستطاعة كل ما لا يُنال الفعل إلا به ، وذلك كله
 قبل الفعل ، والقائل بهذا « هشام بن جرول » .
 (٣) والفرقة الثالثة منهم أصحاب « أبي مالك الحضرمي » .
 يزعمون أن الإنسان مستطيعٌ للفعل في حال الفعل ، وأنه يستطيعه لا باستطاعة
 في غيره .
 وحكى « زرقان » عنه أنه كان يزعم أن الاستطاعة قبل الفعل للفعل ولتركه .
 (٤) والفرقة الرابعة منهم : يزعمون أن الإنسان إن كان قادراً بآلات وجِدَّةٍ
 فهو قادر من وجه ، وغير قادر من وجه .

قول الروافض في أعمال الإنسان والحيوان

واختلفت الروافض في أفعال الناس والحيوان : هل هي أشياء أم ليست
 بأشياء ؟ وهل هي أجسام أم لا ؟
 وهم ثلاث فرق :

(١) فالفرقة الأولى [منهم] « الهشامية » أصحاب « هشام بن الحكم » .
 يزعمون أن الأفعال صفاتٌ للفاعلين ، ليست هي هم ولا غيرهم ، وأنها ليست
 بأجسام ولا أشياء .

وحكى عنه أنه قال : هي مَعَانٍ ، وليست بأشياء ولا أجسام ، وكذلك قوله
 في صفات الأجسام ، كالحركات والسكنات والإرادات والكراهات والكلام
 والطاعة والمعصية والكفر والإيمان ، فأما الألوان والطعوم والأرايح فكان
 يزعم أنها أجسام ، وأن لون الشيء هو طعمه ، وهو رائحته .
 وحكى « زرقان » عنه أنه قال : الحركة فعل ، والسكون ليس بفعل .

الجوابية :

(٢) والفرقة الثانية منهم : يزعمون أن حركات العباد وأفعالهم وسكناتهم ، أشياء ، وهى أجسام ، وأنه لا شيء إلا الأجسام ، وأن العباد يفعلون الأجسام ، وهذا قول « الجوابية »^(١) و « شيطان الطاق » .

(٣) والفرقة الثالثة منهم ، وهم القائلون بالاعتزال والإمامة ، يقولون فى ذلك كأقويل المعتزلة ، ويختلفون فيه كاختلافهم :

فمنهم قوم يزعمون أن أفعال الإنسان وسائر الحيوان أعراض ، وكذلك قولهم فى الألوان والطعوم والأرايح والأصوات وسائر صفات الأجسام .

وسندكر اختلاف المعتزلة فى ذلك عند ذكرنا أقاويل المعتزلة ، فلهذه العلة لم نَسْتَقْصِ أقاويل المعتزلة فى هذا الموضع من كتابنا ، إذ كنا إنما نحكى فى هذا الموضع أقاويل الشيعة دون غيرهم .

قول الروافض فى التولد

واختلفت الروافض فيما يتولد عن فعل الإنسان : هل هو فعله ؟ وهل يحدث الفاعل فعلا فى غيره أو لا يحدث الفعل إلا فى نفسه ؟
وهم فرقتان :

(١) فالفرقة الأولى منهم : يزعمون أن الفاعل لا يفعل فى غيره فعلا ، ولا يفعل إلا فى نفسه ، ولا يُتَبَيَّنُ الإنسان فاعلا لما يتولد عن فعله ، كالألم المتولد عن الضربة ، واللذة التى تحدث عند الأكل وسائر التولدات .

(٢) والفرقة الثانية منهم ، وهم القائلون بالاعتزال والنص على على بن

(١) منسوبون إلى هشام بن سالم الجوالقي ، وفى خطط القرطبي (٢ / ٣٤٨)
هشام بن سالم الجوالقي ، وسامم الجولقية .

أبى طالب : يزعمون أن الفاعل منا يُحْدِثُ الفعل في غيره ، وأن ما يتولد عن فعله كالآلم المتولد عن الضربة ، والصوت المتولد عن اصطكاك الحجريين ، وذهاب السهم المتولد عن الرمية - فعل لمن تولد ذلك عن فعله .

قول الروافض في الرجعة

واختلفت الروافض في رجعة الأموات إلى الدنيا قبل يوم القيامة .
وهم فرقتان :

(١) فالفرقة الأولى منهم : يزعمون أن الأموات يرجعون إلى الدنيا قبل يوم الحساب ، وهذا قول الأكثر منهم ، وزعموا أنه لم يكن في بنى إسرائيل شيء إلا ويكون في هذه الأمة مثله ، وأن الله سبحانه قد أحيا قومًا من بنى إسرائيل بعد الموت ، فكذلك يحيى الأموات [في هذه الأمة] ويردم إلى الدنيا قبل يوم القيامة .

(٢) والفرقة الثانية منهم ، وهم أهل الفلو : ينكرون القيامة والآخرة ، ويقولون : ليس قيامة ، ولا آخرة ، وإنما هي أرواح تنسخ في الصور : فمن كان محسنًا جُوزِيَ : بأن يُنْقَلَ رُوحُهُ إلى جسد لا يلحقه [فيه] ضرر ولا ألم ، ومن كان مسيئًا جُوزِيَ : بأن يُنْقَلَ رُوحُهُ إلى أجساد يلحق الروح في كونه فيها الضرر والألم ، وليس شيء غير ذلك ، وأن الدنيا لا تزال أبدًا هكذا .

قول الروافض في القرآن : هل زيد أو نقص منه ؟

واختلفت الروافض في القرآن : هل زيد فيه أو نُقص منه ؟
وهم ثلاث فرق ^(١) :

(١) فالفرقة الأولى منهم : يزعمون أن القرآن قد نُقص منه ، وأما الزيادة

(١) سقط ذكر الفرقة الثانية من هذه الفرق .

فذلك غير جائز أن يكون قد كان ، وكذلك لا يجوز أن يكون قد غيّر منه شيء عما كان عليه ، فأما ذهاب كثير منه فقد ذهب كثير منه ، والإمام يحيط علماً به .

(٢) [.....] .

(٣) والفرقة الثالثة منهم ، وهم القائلون بالاعتزال والإمامة : يزعمون أن القرآن ما نُقِصَ منه ، ولا زيد فيه ، وأنه على ما أنزل الله تعالى على نبيه عليه الصلاة والسلام ، لم يُغَيَّر ولم يُبدَل ، ولا زال عما كان عليه .

قول الروافض في الأئمة

هل يجوز أن يكونوا أفضل من الأنبياء ؟

واختلفت الروافض في الأئمة : هل يجوز أن يكونوا أفضل من الأنبياء أم لا يجوز ذلك ؟
وهم ثلاث فرق :

(١) فالفرقة الأولى منهم : يزعمون أن الأئمة لا يكونون أفضل من الأنبياء ، بل الأنبياء أفضل منهم ، غير أن بعض هؤلاء جَوَّزوا أن يكون الأئمة أفضل من الملائكة .

(٢) والفرقة الثانية منهم : يزعمون أن الأئمة أفضل من الأنبياء والملائكة ، وأنه لا يكون أحد أفضل من الأئمة ، وهذا قول طوائف منهم .

(٣) والفرقة الثالثة منهم ، وهم القائلون بالاعتزال والإمامة : يزعمون أن الملائكة والأنبياء أفضل من الأئمة ، ولا يجوز أن يكون الأئمة أفضل من الأنبياء والملائكة .

قول الروافض في جواز المعصية على الرسول

واختلفت الروافض في الرسول عليه الصلاة والسلام : هل يجوز عليه أن يعصى أم لا ؟
وهم فرقتان :

(١) فالفرقة الأولى منهم : يزعمون أن الرسول - صلى الله عليه وسلم ! - جاز عليه أن يعصى الله ، وأن النبي قد عصى في أخذ الفداء يوم بدر ، فأما الأئمة فلا يجوز ذلك عليهم ، لأن الرسول إذا عصى فالوحي يأتيه من قبل الله ، والأئمة لا يوحى إليهم ، ولا تهبط الملائكة عليهم ، وهم معصومون ، فلا يجوز عليهم أن يسهوا ، ولا يغلطوا ، وإن جاز على الرسول العصيان ، والقائل بهذا القول « هشام بن الحكم » .

(٢) والفرقة الثانية منهم : يزعمون أنه لا يجوز على الرسول - عليه الصلاة والسلام ! - أن يعصى الله - عز وجل ! - ولا يجوز ذلك على الأئمة ، لأنهم جميعاً حُجِّجُ الله ، وهم معصومون من الزلل ، ولو جاز عليهم التهو واعتقاد المعاصي وركوبها لكانوا قد ساءوا المأمومين في جواز ذلك عليهم ، كما جاز على المأمومين ، ولم يكن المأمومون أخوَجَ إلى الأئمة من الأئمة لو كان ذلك جائزاً عليهم جميعاً .

قول الروافض في الأئمة : هل يسع جهلهم ؟

واختلفت الروافض في الأئمة : هل يسع جهلهم ؟ وهل الواجب عرفانهم فقط أم الواجب عرفانهم والقيام بالشرائع التي جاء بها الرسول صلى الله عليه وسلم ؟
وهم أربع فرق :

(١) فالفرقة الأولى منهم : يزعمون أن معرفة الأئمة واجبة ، وأن القيام

بالشرائع التي جاء بها الرسول واجب ، وأن من جهل الإمام مات ميتة جاهليّة .

(٢) والفرقة النافية منهم : يزعمون أن معرفة الإمام إذا أدركها الإنسان لم تلزمه شريعة ، ولم تجب عليه فريضة ، وإنما على الناس أن يعرفوا الأئمة فقط ، فإذا عرفوهم فلا شيء عليهم .
اليعفرورية :

(٣) والفرقة الثالثة منهم ، وهم « اليعفرورية » : يزعمون أنه قد بسع جهل الأئمة ، وهم بذلك لا مؤمنون ولا كافرون .
(٤) والفرقة الرابعة منهم يقولون في القدر بقول المعتزلة : إن المعارف ضرورة ، ويفارقون اليعفرورية في جهل الأئمة ، ولا يستحلون الخصومة في الدين ، واليعفرورية أيضاً لا تستحلها .

قول الروافض في علم الإمام

واختلفت الروافض في الإمام : هل يعلم كل شيء أم لا ؟
وهم فرقتان :

(١) فالفرقة الأولى منهم : يزعمون أن الإمام يعلم كل ما كان وكل ما يكون ، ولا يخرج شيء عن علمه من أمر الدين ولا من أمر الدنيا .
وزعم هؤلاء أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان كاتباً ، ويعرف الكتابة وسائر اللغات .

(٢) والفرقة الثانية منهم : يزعمون أن الإمام يعلم كل أمور الأحكام والشريعة ، وإن لم يحيط بكل شيء علماً ؛ لأنه القَيِّمُ بالشرائع والحفاظ لها ، ولما يحتاج الناس إليه ، فأما ما لا يحتاجون إليه فقد يجوز أن لا يعلمه الإمام .

قول الروافض في ظهور الأعلام على الأئمة

واختلفت الروافض في الأئمة : هل يجوز أن تظهر عليهم الأعلام أم لا ؟
وهم أربع فرق :

(١) فالفرقة الأولى منهم : يزعمون أن الأئمة تظهر عليهم الأعلام والمعجزات ، كما تظهر على الرُّسل ، لأنهم حُجَّجُ الله سبحانه وتعالى ، كما أن الرسل حُجَّجُ الله ، ولم يميزوا هُيُوطَ الملائكة بالوحي عليهم .

(٢) والفرقة الثانية منهم : يزعمون أن الأعلام تظهر عليهم ، وتهبط الملائكة بالوحي عليهم ، ولا يجوز أن ينسخوا الشرائع ، ولا يبدلوها ، ولا يغيروها .

(٣) والفرقة الثالثة منهم : يزعمون أن الأعلام تظهر عليهم ، وتهبط الملائكة بالوحي عليهم ، ويجوز أن ينسخوا الشرائع ، ويبدلوها ، ويغيروها .

(٤) والفرقة الرابعة [منهم] : يزعمون أن الأعلام لا تظهر إلا على الرُّسل ، وكذلك الملائكة لا تهبط إلا عليهم بالوحي ، ولا يجوز أن ينسخ الله سبحانه شريعته على ألسنتهم ، بل إنما يحفظون شرائع الرسل ، ويقومون بها .

قول الروافض في النظر والقياس

واختلفت الروافض في النظر والقياس .

وهم ثمان فرق :

(١) فالفرقة الأولى منهم^(١) ، وهم جمهورهم : يزعمون أن المعارف كلها اضطرار وأن الخلق جميعاً مضطرون ، وأن النظر والقياس لا يؤدِّيَان إلى علم ، وما تعبد الله العباد بهما .

(٢) والفرقة الثانية منهم ، وهم أصحاب « شيطان الطاق » : يزعمون أن المعارف كلها اضطرار ، وقد يجوز أن يمنعه الله سبحانه بعض الخلق ، فإذا منعها بعض الخلق وأعطاهما بعضهم كلفهم الإقرار مع منعه إياهم المعرفة .

(١) عبارته عن الفرقين الثانية والثالثة واحدة .

(٣) والفرقة الثالثة منهم ، وهم أصحاب « أبي مالك الحضرمي » : يزعمون أن المعارف كلها اضطرار ، وقد يجوز أن يمنحها الله بعض الخلق ، فإذا منعه الله بعض الخلق وأعطاهها بعضهم كلفهم الإقرار مع منعه إياهم المعرفة .

(٤) والفرقة الرابعة منهم أصحاب « هشام بن الحكم » : يزعمون أن المعارف كلها اضطرار بإيجاب الخلقة ، وأنها لا تقع إلا بعد النظر والاستدلال ، يعنون بما لا يقع منها إلا بعد النظر والاستدلال العلم بالله عز وجل .

(٥) والفرقة الخامسة منهم : يزعمون أن المعارف ليس كلها اضطراراً ، والمعرفة بالله يجوز أن تكون كسباً ، ويجوز أن تكون اضطراراً ، وإن كانت كسباً أو اضطراراً فليس يجوز الأمر بها على وجه من الوجوه ، وهذا قول « الحسن ابن موسى » .

(٦) والفرقة السادسة منهم : يزعمون أن النظر والقياس يؤدیان إلى العلم بالله ، وأن العقل حجة إذا جاءت الرسل ، فأما قبل مجيئهم فليست للعقول دلالة^(١) ما لم يكن سنة بيّنة ، واعتلوا بقول الله عز وجل (١٧ : ١٥) (وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا) .

(٧) والفرقة السابعة منهم : يقولون بتصحيح النظر والقياس ، وأنهما يؤدیان إلى العلم ، وأن العقول حجة في التوحيد ، قبل مجيء الرسل ، وبعد مجيئهم .

(٨) والفرقة الثامنة منهم : يزعمون أن العقول لا تدل على شيء قبل مجيء الرسل ، ولا بعد مجيئهم ، وأنه لا يُعلم شيء من الدين ، ولا يلزم فرض ، إلا بقول الرسل والأئمة ، وأن الإمام هو الحجة بعد الرسول - عليه السلام ! - لا حجة على الخلق غيره .

(١) في س « فليست العقول دلالة » .

وقالت الروافض بأجمعها بنى اجتهاد الرأى فى الأحكام وإنكاره .

قول الروافض فى النسخ

واختلفت الروافض فى النسخ والنسوخ : هل يقع ذلك فى الأخبار أم لا ؟
وهم فرقتان :

(١) فالفرقة الأولى منهم : يزعمون أن النسخ قد يجوز أن يقع فى الأخبار
فيخبر الله سبحانه أن شيئاً يكون ثم لا يكون ، وهذا قول أكثر أئمتهم
وأسلافهم .

(٢) والفرقة الثانية منهم : يزعمون أنه لا يجوز وقوع النسخ فى الأخبار ،
وأن يخبر الله سبحانه أن شيئاً يكون ثم لا يكون ، لأن ذلك يؤجّب التكذيب
فى أحد الخبرين .

قول الروافض فى الإيمان

واختلفت الروافض فى الإيمان ما هو ؟ وفى الأسماء .
وهم ثلاث فرق :

(١) فالفرقة الأولى منهم ، وهم جمهور الرافضة : يزعمون أن الإيمان هو
الإقرار بالله وبرسوله ، وبالإمام ، وبجميع ما جاء من عندهم ، فأما المعرفة بذلك
فضرورة عندهم ، فإذا أقر وعرف فهو مؤمن مسلم ، وإذا أقر ولم يعرف فهو
مسلم وليس بمؤمن .

رأى ابن جبرويه :

(٢) والفرقة الثانية منهم ، وهم قوم من متأخريهم من أهل زماننا هذا :
يزعمون أن الإيمان جميع الطاعات ، وأن الكفر جميع المعاصى ، ويثبتون

الوعيد ، ويزعمون أن المتأولين الذين خالفوا الحق بتأويلهم كفار ، وهذا قول « ابن جبرويه » .

رأى على بن ميثم :

(٣) والفرقة الثالثة منهم أصحاب « على بن ميثم » : يزعمون أن الإيمان اسم للمعرفة والإقرار ولسائر الطاعات ، فمن جاء بذلك كله كان مستكمل الإيمان ، ومن ترك شيئاً مما افترض الله عليه غير جاحد له فليس بمؤمن ، ولكن يسمى فاسقاً ، وهو من أهل الملة ، تحمل مناكحته ، وموارثته ، ولا يكفرون المتأولين .

قولهم في الوعيد

واختلفت الروافض في الوعيد .

وهم فرقتان :

(١) فالفرقة الأولى منهم يشبهون الوعيد على مخالفهم ، ويقولون : إنهم يمدَّبون ولا يقولون بإثبات الوعيد فيمن قال بقولهم ، ويزعمون أن الله سبحانه يَدْخِلُهم الجنة ، وإن أدخلهم النارَ أخرجهم منها ، ورووا في أمتهم أن ما كان بين الله وبين الشيعة من المعاصي سألوا الله فيهم فصفح عنهم ، وما كان بين الشيعة وبين الأئمة تجلوزوا عنه ، وما كان بين الشيعة وبين الناس من المظالم شَفَعُوا لهم إليهم حتى يصفحوا عنهم .

(٢) والفرقة الثانية منهم : يذهبون إلى إثبات الوعيد ، وأن الله عز وجل يمدب كل مرتكب الكبائر ، من أهل مقاتلهم كان أو من غير أهل مقاتلهم ، ويخْلُدُهم في النار .

قولهم في خلق الشيء

واختلفت الروافض في خلق الشيء : أهو الشيء أو غيره ؟
وهم فرقتان :

(١) فالفرقة الأولى منهم أصحاب « هشام بن الحكم » : يزعمون أن خلق الشيء صفة للشيء ، لا هو الشيء ولا هو غيره ؛ لأنه صفة للشيء ، والصفة لا توصف ، وكذلك زعموا أن البقاء صفة للباقي ، لا هي هو ولا غيره ، وكذلك الفناء صفة للفاني ، لا هي هو ولا هي غيره .

(٢) والفرقة الثانية منهم : يزعمون أن الخلق هو المخلوق ، وأن الباقي يبقى لا يفناء ، وأن الفاني يفنى لا يفناء .

قول الرافضة في تعذيب الأطفال

واختلفت الروافض في عذاب الأطفال في الآخرة .
وهم فرقتان :

(١) فالفرقة الأولى منهم : يزعمون أن الأطفال جائز أن يعذبهم الله ، وجائز أن يغفر عنهم ، كل ذلك له أن يفعل .

(٢) والفرقة الثانية — وهم أصحاب « هشام بن الحكم » فيما حكى « زرقة » عنه ، فإن لم يكن هشام بن الحكم قاله فمن يقوله اليوم كثير — يزعمون أنه لا يجوز أن يعذب الله سبحانه الأطفال ، بل هم في الجنة .

قولهم في ألم الأطفال في الدنيا

واختلفت الروافض في ألم الأطفال في الدنيا .
وهم ثلاث فرق :

- (١) فالفرقة الأولى منهم : يزعمون أن الأطفال يألمون في الدنيا ، وأن إبلاهم فعل الله بإيجاب الخلقة ، لأن الله خلقهم خلقة يألمون إذا قطعوا أو ضربوا .
- (٢) والفرقة الثانية منهم : يزعمون أن الأطفال يألمون في الدنيا ، وأن الألم الذي يحل فيهم فعل الله لا بإيجاب الخلقة ، ولكن باختراع ذلك فيهم ، وكذلك قولهم في سائر المتولدات ، كالصوت الحادث عند الاصطكاك ، وذهاب الحجر الحادث عند دفعتنا للحجر ، وما أشبه ذلك .
- (٣) والفرقة الثالثة منهم ، وهم القائلون بالإمامة والاعتزال : يزعمون أن الآلام التي تحمل في الأطفال منها ما هو فعل الله ، ومنها ما هو فعل لغيره ، وأن ما يفعله من الألم فإما يفعله اختراعاً لا لسبب يوجب .



وأجمعت الروافض على تصويب علي رضوان الله عليه في حربته من حارب ، وتخطئة من حارب علياً .

قول الروافض فيمن حارب علياً

واختلفت الروافض في محارب علياً .

وهم فرقتان :

(١) فالفرقة الأولى منهم يقولون بإكفار من حارب علياً وتضليله ، ويشهدون بذلك على طلحة والزبير ومعاوية بن أبي سفيان ، وكذلك يقولون فيمن ترك الائتمام به بعد الرسول عليه السلام .

(٢) والفرقة الثانية منهم : يزعمون أن من حارب علياً فاسق ، ليس بكافر ؛ إلا أن يكون حارب علياً عناداً للرسول صلى الله عليه وسلم ، ورداً عليه ، فهم كفار ؛ وكذلك يقولون في ترك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الائتمام

بعل بن أبي طالب بعده : إنهم إن كانوا تركوا الائتام به عناداً للرسول ورداً عليه فهم كفار ، وإن كانوا تركوا ذلك لا على طريق العناد والتكذيب للرسول صلى الله عليه وسلم والرد عليه فسَّءوا ولم يكفروا .

قول الروافض في التحكيم

واختلفت الروافض في التحكيم :

وهم فرقتان :

(١) فالفرقة الأولى منهم : يزعمون أن علياً إنما حكم للثقيَّة^(١) ، وأنه مُصِيبٌ في تحكيمه للثقية ، وأن الثقية تَسْمَعُ إذا خاف على نفسه .

واعتلوا في ذلك بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في ثقية في أول الإسلام يكلم الدين .

(٢) والفرقة الثانية منهم : يزعمون أن التحكيم صوابٌ على أى وجه فقَّله ، على الثقية أو على غير الثقية .

قولهم في جواز الخروج قبل ظهور الإمام

وأجمعت الخوارج على إبطال الخروج وإنكار السيف ولو قتلت ، حتى يظهر لها الإمام ، وحتى يأمرها بذلك .

واعتلت في ذلك بأن النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يأمره الله عز وجل بالقتال كان محرماً على أصحابه أن يقاتلوا .

(١) انظر الهامشة رقم ٢ في ص ٨٩ من هذا الجزء .

قولهم في الصلاة خلف مخالفيهم

وأجمعوا على أنه لا تجوز الصلاة خلف الفاسقين ، وإما يصلون خلف الفاسقين
تقية ، ثم يُعيدون صلاتهم .

قولهم في سبائ نساء مخالفيهم

واختلفت الروافض في سبائ نساء مخالفيهم ، وأخذ أموالهم إذا أمكنهم ذلك .
وهم فرقتان :

(١) فالفرقة الأولى منهم : يستحلون ذلك ، ويستحبونه ، ويستحلون سائر
المحظورات ، ويتأولون قول الله عز وجل (٥ : ٩٣) (ليس على الذين آمنوا
وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا إذا ما اتقوا وآمنوا وعملوا الصالحات) وقوله
(٧ : ٣٢) : (قل : من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق ؟
قل : هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة) .

(٢) والفرقة الثانية منهم : يحرمون سبائ نساء مخالفيهم وأخذ أموالهم بغير حق ،
ولا يبيحون المحظورات ولا يستحلونها .

قولهم في الجزء الذي لا يتجزأ

واختلفوا في الجزء الذي لا يتجزأ

وهم فرقتان :

(١) فالفرقة الأولى منهم : يزعمون أن الجزء يتجزأ أبداً ، ولا جزء إلا وله
جزء ، وليس لذلك آخر إلا من جهة المساحة ، وأن لمساحة الجسم آخر ، وليس
لأجزائه آخر من باب التجزؤ ، والقاتل بهذا القول « هشام بن الحكم » وغيره
من الروافض .

(٢) والفرقة الثانية منهم يقولون : إن لأجزاء الجسم غاية من باب التجزؤ ، وله أجزاء معدودة لها كلٌ وجميعٌ ، ولو رفع الباري كل اجتماع في الجسم لبقيت أجزاءه لا اجتماع فيها ، ولا يحتمل كل جزء منها التجزؤ .

قولهم في حقيقة الجسم

واختلفت الروافض في الجسم ما هو ؟

وهم ثلاث فرق :

(١) فالفرقة الأولى منهم : يزعمون أن الجسم هو الطويل العريض العميق ، ولا يكون شيء موجوداً إلا ما كان جسماً طويلاً عريضاً عميقاً ، وأنكروا الأعراض ، وزعموا أن معنى الجسم الطويل العريض العميق أنه شيء موجود ، وأن الباري لما كان شيئاً موجوداً كان جسماً .

(٢) والفرقة الثانية منهم : يزعمون أن حقيقة الجسم أنه مؤلفٌ مركبٌ مجتمعٌ وأن الباري عز وجل لما لم يكن مؤلفاً مجتمعاً لم يكن جسماً .

(٣) والفرقة الثالثة منهم : يزعمون أن حقيقة الجسم أنه يحتمل الأعراض ، وأن أقل قليل الأجسام جزء لا يتجزأ ، وأن الباري لما لم يحتمل الأعراض لم يكن جسماً .

قولهم في المداخلة

واختلفت الروافض في المداخلة .

وهم فرقتان :

(١) فالفرقة الأولى منهم « الهشامية » ، وهم — فيما حكى « زرقان » عن هشام — يقولون بالمداخلة ، ويثبتون كون الجسمين اللطيفين في مكان واحد ،

كالحرارة واللون ، ولست أحقق ما حكى زرقان من ذلك كما حكاه .
 (٢) والفرقة الثانية منهم : ينكرون المداخلة ، ويحيلون كَوْنَ جسمين في مكان واحد ، ويؤمنون أن الجسمين يتجاوران ويتماسَّان ، فأما أن يتداخلا حتى يكون جَيِّزاً واحداً فذلك محال .

قولهم في حقيقة الإنسان

واختلفت الروافض في الإنسان : ما هو؟

وهم أربع فرق^(١) :

(١) فالفرقة الأولى منهم يزعمون أن الإنسان اسم لِمَعْنَيْنِ : لبدن ، وروح فالبدن مَوَاتٌ ، والروح هي الفاعلة الدِّرَآكةُ الحساسة ، وهي تورُّ من الأنوار ، هكذا حكى « زرقان » عن « هشام بن الحكم » .

(٢) والفرقة الثانية منهم : يزعمون أن الإنسان جزء لا يتجزأ ، ويحيلون أن يكون الإنسان أكثر من جزء ؛ لأنه لو كان أكثر من جزء لجاز أن يحلَّ في أحد الجزأين إيمانٌ . وفي الآخر كفر ، فيكون مؤمناً وكافراً في حال واحد ، وذلك محال .

وقد ذهب من أهل زماننا قوم من « النظامية » الذين يزعمون أن الإنسان هو الروح إلى [قول] الروافض .

وذهب أيضاً قوم من يميل إلى قول « أبي الهذيل » إن الإنسان هو هذا الجسم المرئي إلى القول بالإمامة والرفض .

(١) المذكور قول فرقتين من الرافضة ، وقد ذكر فرقتين من المعتزلة في هذه

قولهم في الطفرة

واختلفت الروافض في الطفرة .

وهم فرقتان :

(١) فالفرقة الأولى منهم أصحاب « هشام بن الحكم » فيما حكاه « زرقان » يقولون : إنَّ الجسم يكون في مكان ، ثم يصير إلى المكان الثالث من غير أن يمر بالثاني .

(٢) والفرقة الثانية منهم ينكرون ذلك ، ويميلون أن يكون الجسم في مكان ثم يصير إلى مكان ثالث من غير أن يمر بالمكان الثاني .

آراء في أمور مختلفة لهشام بن الحكم

وهذه حكاية مذاهب « لهشام » في أشياء من لطيف الكلام :

(١) كان هشام يقول : إن الجن مأمورون ومتهيون ، لأنه قال (٣٣ : ٥٥) (يا معشر الجن والإنس إن استطعتم . . . الآية) ، وقال (٣٤ : ٥٤) : (فبأى آلاء ربكما تكذبان) .

(٢) وكان يقول في وسواس الشيطان : إن الله سبحانه يقول (١٢٤ : ٤ و ٥) : (من شر الوسواس الخناس ، الذي يوسوس في صدور الناس) قال : فعلنا أنه يوسوس ، وليس يدخل أبدان الناس ، ولكن قد يجوز أن يكون الله سبحانه قد جعل الجوَّ أداة للشيطان يصل بها إلى القلب ، من غير أن يدخل فيه .

قال : ويعلم ما يحدث في القلب ، وليس ذلك بغيث ؛ لأن الله سبحانه قد جعل عليه دليلاً ، مثل ذلك أن بشير الرجل إلى الرجل أن أنبئ أو أذير ، فيعلم

ما يريد ، فكذلك إذا فعل الإنسان فعلاً يريد شيئاً من البرّ عرف الشيطان ذلك بالدليل ، فينهى الإنسان عنه .

(٣) وقال هشام في الملائكة : إنهم مأمورون منهئون ، لقول الله عز وجل (٢٩ : ٢١) : (ومن يقل منهم إني إله من دونه فذلك نجزيه جهنم) ، وقال (٥٠ : ١٦) : (يخافون ربهم من فوقهم ، ويفعلون ما يؤمرون) .

(٤) وكان هشام يقول في الزلازل : إن الله سبحانه خلق الأرض من طبائع مختلفة يمسك بعضها بعضاً ، فإذا ضعفت طبيعة منها غلبت الأخرى فكانت الزلزلة ، وإن ضعفت أشدّ من ذلك كان الخسف .

(٥) وكان يقول في السحر : إنه خديعة ومخاريق^(١) ، ولا يجوز أن يقلب الساحر إنساناً حماراً ، أو العصا حية .

وحكى عنه « زرقان » أنه كان يميز المشى على الماء لغير نبيّ ، ولا يجوز أن تظهر الأعلام على غير نبيّ .

(٦) وكان يقول في المطر : جائز أن يكون ماء يضرّعه الله ثم يطره على الناس وجائز أن يكون الله يخرّعه في الجو ثم يطره ، وكان يزعم أن الجو جسم رقيق .

رجال الرافضة ومؤلفو كتبهم

« هشام بن الحكم » وهو قطعيّ ، و « علي بن منصور » و « ويونس بن

(١) تقول « مخرق الرجل مخرقة » تريد موه وكذب ، والأصل في هذه المادة « المخرق » بزنة المفتاح - وهو من لعب الصبيان ، خرقه تقتل ويضرب بعضهم بعضاً بها ، وقال عمرو بن كلثوم :

كأن سيوفنا فينا وفيهم مخاريق بأيدي لاعبين

عبد الرحمن القتي « و » السكاك « و » أبو الأحوص داود بن راشد البصري « .
ومن رُوَاة الحديث : « الفضل بن شاذان » و « الحسين بن أشكيب »
و « الحسين بن سعيد » .
وقد اتعلمهم « أبو عيسى الوراق » و « ابن الراوندي » وألفا لهم كتباً
في الإمامة .
والنشيغ غالب على أهل قم^(١) ، وبلاد إدريس بن إدريس وهي طنجة^(٢) ،
وما والاها ، والكوفة .



وحكى « سليمان بن جرير الزيدى » أن فرقة من الإمامية تزعم أن الأمر بعد
النبي صلى الله عليه وسلم إلى علي بن أبي طالب يصنع بالإمامة ما أحب : إن شاء
جعلها لنفسه ، وإن ولّاها غيره كان ذلك جائزاً إن كان ذلك عدلاً ، وله في
ذلك النيابة إذا نقي ، والتسليم إن شاء ورضى .
وأن فرقة أخرى قالت : إن الدين كله في يدى علي بن أبي طالب ، وإنه يسند
إليه ، وأوجبوا قطع الشهادة على سيرته ، وأن الإمامة بعده في جماعة أهل
البيت ، غير أنهم خالفوا الفرقة الأولى في شيئين :

(١) قم - بالضم والتشديد - مدينة أول من مصرها طلحة بن الأحوص
الأشعري . وأهلها كلهم شيعة إمامية ، وأصل ذلك أن سعد بن عبد الله بن سعد بن مالك
ابن عامر الأشعري كان قد ربي بالكوفة ، فانتقل منها إلى قم ، وكان إمامياً ، وهو
الذى نقل التشيع إلى أهلها ، فلا يوجد بها سقى قط « قاله ياقوت في معجم البلدان .

(٢) « طنجة - بفتح الطاء وسكون النون - مدينة أزيلية ، آبارها ظاهرة ، بناؤها
بالحجارة ، قائمة على البحر ، والمدينة العامرة الآن على ميل من البحر ، وليس لها
سور ، وهي على ظهر الجبل ، وماؤها في قناة يجري إليهم من موضع لا يعرفون منبعه
على الحقيقة ، وهي خصبة ، وبين طنجة وسبتة مسيره يوم واحد » اهـ عن ياقوت

أحدهما - أنهم يزعمون أن علياً تولى أبا بكر وعمر على الصلوة وسلم يبيعتهما .
والآخر - أنهم لا يثبتون العصمة لجماعة أهل البيت كما يثبت أولئك ،
ولكنهم يَرَجُونَ ذلك لهم ، وأن يصيروا جميعاً إلى ثواب الله ورحمته .

الزيدية من الشيعة :

والصنف الثالث من الأَصْناف الثلاثة التي ذكرناها أن الشيعة يجمعها ثلاثة
أصناف ، وهم « الزيدية » .

وإنما سُمُّوا « زيدية » لتنسكهم بقول « زيد بن علي بن الحسين بن علي بن
أبي طالب »^(١) .

وكان زيد بن علي يُباع له بالكوفة في أيام هشام بن عبد الملك^(٢) ، وكان

(١) زيد : هو زيد بن علي بن الحسين السبط بن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب
- رضي الله عنهم - ويكنى زيد بأبي الحسين ، وأم زيد أم ولد كان المختار بن أبي عبيد
الثقي قد أهداها إلى علي بن الحسين بن علي ، فولدت لعلي : زيدا هذا ، وعمر بن علي ،
وعلي بن علي ، وخديجة بنت علي ، وقد قال خصيب الواشي : كنت إذا رأيت زيد
ابن علي رأيت أسرار النور في وجهه ، وكان المرجئة وأهل النك لا يعدلون زيد
أحداً ، وقد ذكر ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة (٣١٥/١) السبب في خروج
زيد ، وذكر أقوالاً متعددة في هذه المسألة ابن الأثير في تاريخه الكامل (٩٠/٥ بولاق)
وانظر - مع ذلك - مقاتل الطالبين لأبي الفرج الأصبهاني (١٢٧) ومروج الذهب
للسعدي (٣١٨/٣ بتحقيقنا) .

(٢) هشام : هو أبو الوليد هشام بن عبد الملك بن مروان بن الحكم ، وأمه
عائشة بنت هشام بن إسماعيل بن هشام بن الوليد بن المغيرة المخزومي ، وكانت ولادته
عام قتل مصعب بن الزبير سنة اثنتين وسبعين ، فمات أبوه منصوراً وسمته أمه باسم
أبيها هشام بن إسماعيل ، فلم ينكر عبد الملك ذلك ، وولى هشام الخلافة سنة خمس
ومائة ، أتمه الخلافة وهو بالرصافة ، وأتاه البريد بالخلع والقضيب وسلم عليه بالخلافة ،

أمير الكوفة يوسف بن عمر الثقفي^(١)، وكان زيد بن علي يُفضّل علي بن أبي طالب على سائر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويتولى أبا بكر وعمر ، ويرى الخروج على أئمة الجور ، فلما ظهر في الكوفة في أصحابه الذين بايعوه سمع من بعضهم الطعن على أبي بكر وعمر ، فأنكر ذلك على مَنْ سمعه منه ، ففترق عنه الذين بايعوه ، فقال لهم : « رفضتموني » فيقال : إنهم سُمّوا الرافضة لقول زيد لهم : « رفضتموني » وبقي في شِرْدِمة ، فقاتل يوسف بن عمر ، فقتل ، ودفن ليلاً ، وكان معه نصر بن خزيمة العبسي ، ثم إنه ظهر على قبره ، فنبشَ وصلب عرياناً ، وله قصة يطول سرُّدُها ، ولو ذكرناها لطلّ بذكرها الكتاب .

ثم خرج ابنه « يحيى بن زيد »^(١) بعده في أيام الوليد بن يزيد بن

فركب من الرصافة حتى أتى دمشق ، وتوفي هشام في عام خمس وعشرين ومائة بالرصافة ، وانظر تاريخ الكامل لابن الأثير (٥ / ٥٠ بولاق) ومروج الذهب (٣ / ٢١٦ بتحقيقنا) .

(١) قد مضت ترجمته في (ص ٧٥ من هذا الجزء) .

(٢) قال المسعودي في مروج الذهب (٢ / ٢٢٥) : « ظهر في أيام الوليد بن يزيد يحيى بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب - عليهم السلام - بالجوزجان من بلاد خراسان ، منكرًا للظلم وما عم الناس من الجور ، فسير إليه نصر بن ميار سلم بن أحوز المازني ، فقتل يحيى في المعركة بقرية يقال لها أرعونة ، ودفن هنالك ، وقبره مشهور مزور إلى هذه الغاية ، وايحيى وقائع كثيرة ، وقتل في المعركة بسهم أصابه في صدغه ، فولى أصحابه عنه يومئذ ، وأخذ رأسه فحمل إلى الوليد ، وصلب جسده بالجوزجان ، فلم يزل مصلوباً إلى أن خرج أبو مسلم صاحب الدولة العباسية ، فقتل أبو مسلم سلم بن أحوز ، وأُزيل جثة يحيى ، فصلى عليها في جماعة أصحابه ، ودفنت هناك ، وأظهر أهل خراسان النباحة على يحيى بن زيد سبعة أيام في سائر أعمالها في حال أمنهم على أنفسهم من سلطان بني أمية ، ولم يولد في تلك السنة بخراسان مولود إلا وسمى يحيى أو زيد لما داخل أهل خراسان من الجزع والحزن عليه ،

عبد الملك^(١)، فوجه إليه نصر بن سيار^(٢) صاحب خراسان بصاحب شرطته سلم
ابن أخوز المازني فقتله.

وكان ظهور يحيى في آخر سنة خمس وعشرين ، وقيل : في أول سنة ست وعشرين
ومائة ، وكان يحيى يوم قتل يكتر من التمثل بقول الخنساء :
نهين النفوس وهون النفوس يوم الكربة أوفى بها
وانظر مع ذلك كامل ابن الأثير (١٠٧ / ٥ بولاق) .

(١) الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان بن الحكم ، وقد بويج الوليد
ابن يزيد في اليوم الذي توفي فيه هشام بن عبد الملك ، وهو يوم الأربعاء است خلون
من شهر ربيع الآخر سنة خمس وعشرين ومائة ، ثم قتل بالبصرة يوم الخميس للثلاثين
بقيتنا من جمادى الآخرة سنة ست وعشرين ومائة ، فكانت ولايته سنة وشهرين
و اثنين وعشرين يوما ، وقتل وهو ابن أربعين سنة (انظر مروج الذهب للمسعودي
٢٢٤ / ٣ بتحقيقنا ، طبعة ثانية ، وكامل ابن الأثير ١٠٤ / ٥ بولاق ، ومعجم البلدان
لياقوت ٨٧ / ٢) .

(٢) نصر بن سيار بن رافع ، من بني جندع بن ليث بن كنانة ، وهم رهط عبيد
ابن عمير بن قتادة الليثي ، وكان سيار بن رافع مع مصعب بن الزبير ، فسرق عينة ،
فقطع عبد الرحمن بن سمرة يده ، فكان يقال له الأقطع ، وكان ابنه نصر يكنى أبا
الليث ، ولده هشام بن عبد الملك خراسان فلم يزل واليا عليها عشر سنين حتى وقعت
الفتنة ، فخرج يريد العراق فمات بالطريق ، بناحية ساوة . وهو صاحب الأبيات التي
بحث بها إلى مروان بن محمد آخر ملوك بني أمية حين ظهر أبو مسلم الخراساني يدعو
أول الأمر لإبراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس ، وهذه الأبيات هي قوله :

أرى بين الرماد وميض نار ويوشك أن يكون له ضرام
فإن النار بالعودين تدكي وإن الحرب أولها الكلام
أقول من التعجب : ليت شعري أيقاظ أمية أم نيام ؟
فإن يك قومنا أضحوأ نياما فقل : قوموا فقد حان القيام

وانظر (معارف ابن قتيبة ١٨٠ ومروج الذهب ٢ / ٢٥٥ وما بعدها ، وكامل

ابن الأثير ٥ / ٧٩ ، ٩٤ ، ٩٩ ، ١٠٧ ، ١١٩ ، ١٥٣)

وقال يحيى بن زيد فى أبيه زيد لما قتل بالكوفة :

خليفة عني بالمدينة بلغا بنى هاشم أهل النهى والتجارب
فحتى متى مروان يقتل منكم خياركم والدهر جم العجائب
وحتى متى ترضون بالخسف منهم ؟

وكنتم أباة الخسف عند التجارب

لكل قتيل معشر يطلبونه وليس لزيد بالعراقي طالب

وقال « دُعيل الخزاعي »^(١) يرثى يحيى بن زيد :

قبور بكوفان ، وأخرى بطيبة وأخرى بفتح نالها صلواتي^(٢)
وأخرى بأرض الجوزجان نجلها وأخرى بياخرا لدى الفرباب^(٣)

(١) ستأتى قريبا ترجمته عند كلام المؤلف على مقتل الحسين السبط بن أمير المؤمنين

على بن أبى طالب .

(٢) كوفان : أراد الكوفة ، وبها قتل أمير المؤمنين على بن أبى طالب ، وجماعة

من أهل البيت ، وطيبة - بفتح الطاء وسكون الياء - هى مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وفيها قتل أيضا جماعة من أهل البيت منهم محمد بن عبد الله بن الحسن

الذى قتله عيسى بن موسى الهاشمي (وانظر ص ٧١ من هذا الجزء) وفتح - بفتح

الفاء وتشديد الحاء العجعة - واد بمكة ، وفيه قتل أبو عبد الله الحسين بن على بن

الحسن بن الحسن بن الحسين بن على بن أبى طالب ، وكان قد خرج يدعو إلى نفسه

فى ذى القعدة سنة ١٦٩ وبإيعه جماعة من العلويين بالخلافة بالمدينة ، وخرج إلى مكة

فلما كان يفتح لقيته جيوش بنى العباس وعليهم العباس بن محمد بن على بن عبد الله بن

العباس ، فالتقوا يوم التروية من سنة ١٦٩ ، فبذلوا له الأمان ، فقال : الأمان أريد ،

فيقال : إن مباركاً التركى رشقه بسهم فمات ، وحمل رأسه إلى الهادى ، وقتلوا جماعة

من عسكره وأهل بيته ، فبقى قتلاهم ثلاثة أيام حتى أكلتهم السباع ، ولهذا يقال :

لم تكن مصيبة بعد كربلاء التى قتل فيها أبو عبد الله الحسين السبط أشد وأجع من

فتح (انظر معجم البلدان فى مواد هذا البحث) .

(٣) الجوزجان : اسم كورة واسعة من كور بلخ بخراسان ، وبها قتل يحيى بن

يعنى بالقبور التى بأرض الجوزجان « يحيى بن زيد » ومن قتل معه .
والزيدية ست فرق ^(١) :

الجارودية :

(١) فمنهم « الجارودية » أصحاب « أبى الجارود » ^(٢) .

زيد بن طلى بن الحسين بن على بن أبى طالب ، وباخمر : موضع بين الكوفة وواسط ،
وهو إلى الكوفة أقرب ، وفيه كانت الوقعة بين أصحاب أبى جعفر المنصور وإبراهيم
ابن عبد الله بن الحسن بن على بن أبى طالب ، وقتل إبراهيم هناك ، قتيبة ثمة يزار ،
والغربات : جمع غربة - بالتحريك - وهى عند أهل الحجاز شجرة ضخمة شاكّة
خضراء يتخذ منها القطران ، وأهل بغداد لا يعرفون الغرب إلا شجر الخلاف (انظر
معجم البلدان) .

(١) قال المسعودى فى مروج الذهب (٢٢٠ / ٣) : « وقد ذكر جماعة من
مصنفي كتب المقالات والآراء والديانات ، كابى عيسى محمد بن هارون الوراق وغيره ،
أن الزيدية كانت فى عصرهم ثمان فرق : أولها الفرقة المعروفة بالجارودية ، وهم
أصحاب أبى الجارود زياد بن المنذر العبدى ، وذهبوا إلى أن الإمامة مقصورة فى ولد
الحسن والحسين دون غيرهما ، ثم الفرقة الثانية المعروفة بالمرثدية ، ثم الفرقة الثالثة
المعروفة بالأبرقية ، ثم الفرقة الرابعة المعروفة باليعقوبية ، وهم أصحاب يعقوب بن على
الكوفى ، ثم الفرقة الخامسة المعروفة بالعميمية (خ بالعقبه ، وكلاهما تحريف ، وانظر
ص ١٤٥ الآتية) ثم الفرقة السادسة المعروفة بالأبتريه ، وهم أصحاب كثير الأبتروالحسن
ابن صالح بن يحيى (بن حى) ثم الفرقة السابعة المعروفة بالجريه ، وهم أصحاب
سليمان بن جرير ، ثم الفرقة الثامنة المعروفة بالجمانية ، وهم أصحاب محمد بن اليمان
الكوفى » اهـ المقصود منه ، وفيه أولا تسمية الفرق كلها ، وثانيا أنه زاد فرقتين على
على ما ذكره المؤلف .

(٢) قال السيد المرتضى فى التاج (٢١٨ / ٢) : « والجارودية : فرقة من الزيدية
من الشيعة نسبت إلى أبى الجارود زياد بن أبى زياد (والمسعودى سباه زياد بن المنذر
العبدى) وأبو الجارود هو الذى سباه الإمام الباقر سرخوبا وفسره بأنه شيطان
يسكن البحر » اهـ المقصود منه ، وقال الخرجى فى الخلاصة (١٣٦) : « زياد

وإنما سموا « جَارُودِيَّة » لأنهم قالوا بقول « أبي الجارود » .

يزعمون أن النبي — صلى الله عليه وسلم ! — نصَّ على « علي بن أبي طالب » بالوصف لا بالتسمية ، فكان هو الإمام مِنْ بعده ، وأن الناس ضلوا وكفروا بتركهم الاقتداء به بعد الرسول صلى الله عليه وسلم ، ثم « الحسن » من بعد علي هو الإمام ، ثم « الحسين » هو الإمام من بعد الحسن .

وافترقت الجارودية فرقتين :

فرقة زعمت أن علياً نص على إمامة « الحسن » وأن الحسن نص على إمامة « الحسين » ثم هي شوري في ولد الحسن وولد الحسين ، فمن خرج منهم يدعو إلى سبيل ربه ، وكان عالماً فاضلاً فهو الإمام .

وفرقة زعمت أن النبي صلى الله عليه وسلم نص على « الحسن » بعد علي ، وعلى « الحسين » بعد الحسن ، ليقوم واحد بعد واحد .

وافترقت الجارودية في نوع آخر ثلاث فرق :

فرقة زعمت أن « محمد بن عبد الله بن الحسن »^(١) لم يمت وأنه يخرج ويغلب .
وفرقة أخرى زعمت أن « محمد بن القاسم »^(٢) صاحب الطالِقَانِ حي لم يمت ، وأنه يخرج ويغلب .

ابن النذر الحميداني ، أو النهدي ، أبو الجارود ، الأعمى ، الكوفي ، رأس الجارودية ، مبتدع ضال ، كذبه ابن معين ، وقال ابن حبان : يضع « اهـ وانظر (خطط المقرئ ٢/٢٥٢ بولاق ، والفرق ١٥ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٣١٦ والمثل والنحل ١/٢٥٥) .

(١) انظر ص ٧١ والهامشة رقم ٢ في ص ١٣٩ من هذا الجزء .

(٢) هو محمد بن القاسم بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب وأمه صفية بنت موسى بن عمر بن علي بن الحسين ، ويكنى أبا جعفر ، وكانت العامة تلقبه الصوفي ؛ لأنه كان يدين لبس الثياب من الصوف الأبيض ، وكان من أهل العلم

وفرقه قالت مثل ذلك في « يحيى بن عمر »^(١) صاحب الكوفة .

والفقه والدين والزهد ، وكان يذهب إلى القول بالعدل والتوحيد ، ويرى رأى الزيدية الجارودية . خرج في أيام المعتصم بالطالقان ، فأخذه عبد الله بن طاهر ، ووجه به إلى المعتصم بعد وقائع كانت بينه وبينه ، فحبس - فيما ذكر - بسامرا عند مسرور الخادم ، في حبس ضيق ، ثم حول إلى موضع آخر ، وأجرى عليه طعام ، ووكل به قوم يحفظونه ، فلما كان ليلة الفطر واشتغل الناس بالعيد والتهنئة (وذلك في سنة ٢١٩) هرب من الحبس ليلا ، دلى إليه جبل من كوة كانت في أعلى البيت يدخل منها الضوء ، فلما أصبحوا أتوه بالطعام فلم يجدوه ، ولم يعثر له بعدها على أثر (انظر السكامل لابن الأثير ١٦٢/٦ بولاق) وقد توزع في محمد بن القاسم هذا : فمن قائل يقول : إنه قتل بالسهم ، ومنهم من يقول : إن ناسا من شيعة من الطالقان أتوا البستان الذي حبس فيه فتأتوا للخدمة فيه من غرس وزراعة ، واتخذوا سلام من الخبال واللبود ، ونقبوا الأزج وأخرجوه فذهبوا به ، فلم يعرف له خبر إلى هذه الغاية ، وقد انتقاد إلى إمامته خلق كثير من الزيدية ، ومنهم خلق كثير يزعمون أن محمدا لم يمت وأنه حي يرزق ، وأنه يخرج فيماؤها عدلا كما ملئت جورا ، وأنه مهدي هذه الأمة ، وأكثر هؤلاء بناحية الكوفة وجبال طبرستان وكثير من بلاد خراسان ، وقول هؤلاء في محمد بن القاسم نحو قول رافضة الكيسانية في محمد بن الحنفية ونحو قول الواقفية في موسى بن أبي جعفر وهم المطورة (وانظر مروج الذهب للمسعودي ٥٣/٤ بتحقيقنا) .

(١) هو أبو الحسن يحيى بن عمر بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي ابن أبي طالب ، أمه فاطمة بنت الحسين بن عبد الله بن إسماعيل بن عبد الله بن جعفر ابن أبي طالب ، كان رجلا فارسا شجاعا شديد البدن مجتمعا القاب بعيدا من رفق الشباب وما يعاب به مثله ، وكان قد خرج في أيام المتوكل إلى خراسان ، فرده عبد الله بن طاهر ، فأمر المتوكل بتسليمه إلى عمر بن الفرج الرخبي ، فلم إليه ، فكلمه بكلام فيه بعض الغلظة ، فرد عليه يحيى وشتمه ، فشكا ذلك إلى المتوكل ، فأمر به فضرب دررا ، ثم حبسه في دار الفتح بن خاقان ، فمكث على ذلك مدة ، ثم أطلق ، فمضى إلى بغداد ، فلم يزل بها حينما حتى خرج إلى الكوفة ، فدعا إلى الرضا من آل محمد صلى الله عليه وسلم ، وأظهر العدل وحسن السيرة بها ، فندب له أحمد

السلمانية :

(٢) والفرقة الثانية من الزيدية « السلمانية »^(١) أصحاب « سليمان بن جرير الزيدى »^(٢).

يزعمون أن الإمامة شُوري ، وأنها تصلحُ بعقد رجلين من خيار المسلمين ، وأنها قد تصلح في الفضول وإن كان الفاضل أفضل في كل حال ، ويشبتون إمامة الشيخين أبي بكر وعمر .

وحكى « زُرْقَان » عن سليمان بن جرير أنه كان يزعم أن بيعة أبي بكر وعمر خطأ لا يستحقان عليها اسم الفسق من قبل التأويل ، وأن الأمة قد تركت الأصلح في بيعتهم إياهما .

وكان سليمان بن جرير يُقدِّم على عثمان ويكفره عند الأحداث التي نُقِمَتْ عليه ، ويزعم أنه قد ثبت عنده أن علي بن أبي طالب لا يضل ، ولا تقوم عليه شهادة عادلة بضلالة ، ولا يوجب علم هذه النكته على العامة ، إذ كان إنما تجب هذه النكته من طريق الروايات الصحيحة عنده .

ابن عبد الله بن طاهر ابن عمه الحسين بن إسماعيل وضم إليه جماعة من القواد ، فلما اتقى الجمعان لم يزل يحى يقاتل حتى قتل ، وكان خروجه الآخر في سنة ثمان وأربعين ومائتين في عهد المستعين بالله ، وقيل : في سنة خمسين ومائتين (وانظر مروج الذهب للمسعودي ١٤٧/٤ بتحقيقنا ، وكامل ابن الأثير ٢٣/٧ بولاق) .

(١) بسمها بعض المؤلفين « الجبرية » (انظر خطط المقرئ ٣٥٢/٢) وسماها في التبصير (ص ١٧) وفي الملل والنحل (٣٥٩/١) السلمانية كما سماها المؤلف ، ونص في الفرق بين الفرق (ص ٤٢) على أن كلا من الاصمين يقال .

(٢) وقع في خطط المقرئ دون ما عداه (سليم بن جرير)

البترية :

(٣) والفرقة الثالثة من الزيدية « البُترية » أصحاب « الحسن بن صالح بن حى »^(١) وأصحاب « كثير النراء » .

وإنما سموا « بُترية » لأن « كثيراً » كان يلقب بالأبتر .

يزعمون أن علياً أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأولام بالإمامة ، وأنَّ بيعة أبى بكر وعمر ليست بخطأ لأن علياً ترك ذلك لها ، ويقفون فى عثمان وفى قتلته ، ولا يقدمون عليه با كفار .

ويشكرون رجمة الأموات إلى الدنيا ، ولا يرونَ لعلَى - كرم الله وجهه - إمامة إلا حين بويج .

(١) قال ابن النديم فى الفهرست (٢٥٣) : « ولد الحسن بن صالح بن حى سنة مائة ، ومات متخفياً سنة ثمان وستين ومائة ، وكان من كبار الشيعة الزيدية وعظماهم وعلمائهم ، وكان فقهاً متسكماً ، وله من الكتب : كتاب التوحيد ، كتاب إمامة ولد طلى من فاطمة ، كتاب الجامع فى الفقه ، وللحسن أخوان : أحدهما على بن صالح ، والآخر صالح بن صالح ، هؤلاء على مذهب أخيهما الحسن ، وكان طلى متسكماً ، قال محمد بن إسحاق : أكثر علماء المحدثين زيدية ، وكذلك قوم من الفقهاء المحدثين مثل سفيان بن عيينة وسفيان الثورى وحلة المحدثين « اهـ بحروقه ، ومن التخريف ما وقع فى خطط القرزى (٣٥٢/٢) حيث جاء فيه « ومنهم البترية أصحاب الحسن ابن صالح بن كثير الأبتر » اهـ ، وأحسب أصل العبارة « أصحاب الحسن بن صالح وكثير الأبتر » ومن أعجب العجب ما وقع فى القاموس وشرحه « والأبتر لقب المغيرة ابن سعد ، والبترية من الزيدية - بالضم - تنسب إليه ، وضبطه الحافظ بالفتح » اهـ والمغيرة بن سعد رافضى ليس من الزيدية فى قليل ولا كثير ، وجعل صاحب الملل والنحل (٢٦١/١) هذه الفرقة فرقتين : إحداهما الصالحية ، وهم أتباع الحسن ابن صالح بن حى . وثانيتهما البترية أصحاب كثير النواء ، ولكنه نص على أن مقالتهما واحدة .

وقد حُكي أن « الحسن بن صالح بن حي » كان يتبرأ من عثمان - رضوان الله عليه ! - يعذ الأحداث التي نُقِمت عليه .

النعيمية :

(٤) والفرقة الرابعة من الزيدية « النعيمية » ^(١) أصحاب « نعيم بن البيمان » ^(٢) .

يزعمون أن علياً كان مستحقاً للإمامة ، وأنه أفضل الناس بعد رسول الله - صلى الله عليه وسلم ! - وأن الأمة ليست بمخطئة خطأ إنهم في أن وَلَّتْ أبا بكر وعمر - رضوان الله عليهما ! - ولكنها مخطئة خطأً بيناً في ترك الأفضل ، وتبرءوا من عثمان ، ومن مُحارب علي ، وشهدوا عليه بالكفر .

(٥) والفرقة الخامسة من الزيدية : يتبرءون من أبي بكر وعمر ، ولا ينكرون رجعة الأموات قبل يوم القيامة .

اليقوبية :

(٦) والفرقة السادسة من الزيدية يتولون أبا بكر وعمر ، ولا يتبرءون ممن برىء منهما ، وينكرون رجعة الأموات ، ويتبرءون ممن دان بها ، وهم اليقوبية أصحاب رجل يدعى « يعقوب » .

(١) وقع هذا الاسم في مروج الذهب « النعيمية » وفي نسخة منه « العقبية » وكلاهما تحريف (وانظر عبارته التي أثرتها لك في ص ١٤٠ من هذا الجزء) .

(٢) لعل هذه الفرقة هي التي سماها للسعودي « البيمانية » وذكر أنها منسوبة إلى محمد بن البيمان ، ولم أعثر على ترجمة لنعيم بن البيمان ولا لمحمد بن البيمان فيما بين يدي الآن من المراجع

قول الزيدية في الباري عز وجل

واختلفت الزيدية في الباري عز وجل : أيقال إنه شيء أم لا ؟
وهم فرقتان :

(١) فالفرقة الأولى منهم — وهم جمهور الزيدية — يزعمون أن الباري عز وجل شيء لا كالأشياء ولا تشبه الأشياء .

(٢) والفرقة الثانية منهم لا يقولون إن الباري شيء ، فإن قيل لهم أفنتقلون « إنه ليس بشيء » ؟ قالوا : لا يقول إنه ليس بشيء .

قولهم في الأسماء والصفات

واختلفت الزيدية في الأسماء والصفات
وهم فرقتان :

(١) فالفرقة الأولى منهم : أصحاب « سليمان بن جرير الزيدي » .

يزعمون أن الباري عالم بعلم لا هو ولا غيره ، وأن علمه شيء ، قادر بقدره لا هي ولا غيره ، وأن قدرته شيء ، وكذلك قولهم في سائر صفات النفس ، كالحياة والسمع والبصر ، وسائر صفات الذات ، ولا يقولون : إن الصفات أشياء .

ويقولون : وجه الله هو الله ، يزعمون أن الله - سبحانه - لم يزل مريداً ، وأنه لم يزل كارهاً للمعاصي ولأن يُعصى ، وأن الإرادة للشيء هي الكراهة لظده ، وكذلك لم يزل راضياً ، ولم يزل ساخطاً ، وسخطه على الكافرين هو رضاه بتعذيبهم ، ورضاه بتعذيبهم هو سخطه عليهم ، ورضا الله عن المؤمنين هو أن لا يعذبهم ، وسخطه أن يعذبهم هو رضاه أن يغفر لهم ، وقالوا : ولا نقول سخطه على الكافرين هو رضاه عن المؤمنين .

(٢) والفرقة الثانية منهم : يزعمون أن الباري عز وجل عالم قادرٌ مسميعٌ بصيرٌ بغير علم وحياة وقدرة وسمع وبصر ، وكذلك قولهم في سائر صفات الذات ، ويمنعون أن يقولوا : لم يزل الباري مريداً ، ولم يزل كارهاً ، ولم يزل راضياً ، ولم يزل ساخطاً .

قول الزيدية في قدرة الباري

على الظلم والكذب

واختلفت الزيدية في الباري عز وجل : هل يوصف بالقدرة على أن يظلم ويكذب ؟
وهم فرقتان :

(١) فالفرقة الأولى منهم : أصحاب « سليمان بن جرير الزيدي » . يزعمون أن الباري لا يوصف بالقدرة على أن يظلم ويحور ، ولا يقال « لا يقدر » ؛ لأنه يستحيل أن يظلم ويكذب ، وأحالوا قول القائل « يقدر الله على أن يظلم ويكذب » وأحالوا سؤاله .
وكان سليمان بن جرير يجيب عن قول القائل « يقدر الله على ما علم أنه لا يفعله » ؟ أن هذا الكلام له وجهان : إن كان السائل يعنى ما علمه أنه لا يفعله مما جاء الخبر بأنه لا يفعله ، فلا يجوز القول « يقدر عليه » ، ولا « لا يقدر عليه » ، لأن القول بذلك محال ، وأما ما لم يأت به خبر فإن كان مما في العقول دفعه فإن الله عز وجل لا يوصف به ، وإن من وصفه به محيل ، فالجواب في ذلك مثل الجواب فيما جاء الخبر بأنه لا يكون ، وأما ما لم يأت به خبر وليس في العقول ما يدفعه ، فإن القول « إنه يقدر على ذلك » جائز ، وإنما جاز القول في ذلك لجهلنا بالمغيب فيه ، ولأنه ليس في عقولنا ما يدفعه ، وإنما قد رأينا مثله مخلوقاً .

(٢) والفرقة الثانية منهم : يزعمون أنَّ الباري، عز وجل يوصف بالقدرة على أن يظلم ويكذب ، ولا يظلم ولا يكذب ، وأنه قادر على ما علم وأخبر أنه لا يفعله أن يفعله .

قول الزيدية في خلق الأعمال

واختلفت الزيدية في خلق الأعمال .

وهم فرقتان :

(١) فالفرقة الأولى منهم : يزعمون أن أعمال العباد مخلوقة لله ، خلقها وأبدعها واختراعها بعد أن لم تكن ، فهي محدثة له مخترعة .

(٢) والفرقة الثانية منهم : يزعمون أنها غير مخلوقة لله ، ولا محدثة له مخترعة ، وإنما هي كسب لا إباد أخذتوها واختراعوها وأبدعوها وفعلوها .

قول الزيدية في الاستطاعة

واختلفت الزيدية في الاستطاعة .

وهم ثلاث فرق :

(١) فالفرقة الأولى منهم : يزعمون أن الاستطاعة مع الفعل ، والأمر قبل الفعل ، والشئ الذي يفعل به الإيمان هو الذي يفعل به الكفر ، وهذا قول بعض الزيدية .

(٢) والفرقة الثانية منهم : يزعمون أن الاستطاعة قبل الفعل ، وهي مع الفعل مشغولة بالفعل في حال الفعل ، وإنما يستطيع الفعل إذا فعله ، وهكذا حكى بعض المتكلمين عن « سليمان بن جرير » .

وقرأت في كتاب لسليمان بن جرير أن الاستطاعة بعض المستطيع ، وأن الاستطاعة مجاورة [له] ممازجة كمازجة الدهنين .

(٣) والفرقة الثالثة منهم : يزعمون أن الاستطاعة قبل الفعل ، وأن الأمر قبل الفعل ، وأنه لا يوصف الإنسان بأنه مستطيع للشيء قادر عليه في حال كونه .

قول الزيدية في الإيمان والكفر

واختلفت الزيدية في الإيمان والكفر .

وهم فرقتان :

- (١) فالفرقة الأولى منهم : يزعمون أن الإيمان المعرفة والإقرار واجتناب ما جاء فيه الوعيد ، وجعلوا مواجهة ما فيه الوعيد كفراً ، ليس بشرك ولا جُحُود ، بل هو كفرٌ نعمة ، وكذلك قولهم في المتأولين إذا قالوا قولاً هو عصيان وفسق .
- (٢) والفرقة الثانية منهم : يزعمون أن الإيمان جميع الطاعات ، وليس ارتكاب كل ما جاء فيه الوعيد كفراً ، وهذا قول قوم من متأخريهم ، فأما جمهورهم وأوائلهم فقولهم القول الأول .

قول الزيدية في مرتكب الكبيرة

وأجمعت الزيدية أن أصحاب الكبائر كلهم مُمَدَّبُونَ في النار خالدون فيها ، مخلدون أبداً ، لا يُخْرَجُونَ منها ولا يُغَيَّبُونَ عنها .

وأجمعوا جميعاً على تصويب علي بن أبي طالب في حربه ، وعلى تخطيطته ، من خالفه .

قولهم في اجتهاد الرأي

واختلفت الزيدية في اجتهاد الرأي :

وهم فرقتان :

- (١) فالفرقة الأولى منهم : يزعمون أن اجتهاد الرأي جائز في الأحكام .
- (٢) والفرقة الثانية منهم : ينكرون ذلك ، وينكرون الاجتهاد في الأحكام .

قولهم في تحكيم على

وأجمعت الزيدية أن علياً كان مصيباً في تحكيمه الحكمين ، وأنه إنما حكم لما خاف على عسكره الفساد ، وكان الأمر عنده بيننا واضحا ، فنظر للمسلمين ليتألفهم ، وإنما أمرها أن يحكما بكتاب الله عز وجل ، نخالفا ، فهما اللذان أخطأ ، وأصاب هو .

قولهم في الخروج على الأئمة

وفي الصلاة خلف مخالفهم

والزيدية بأجمعها ، ترى السيف والعرض على أئمة الجور وإزالة الظلم وإقامة الحق .

وهي بأجمعها لا ترى الصلاة خلف الفاجر ، ولا تراها إلا خلف من ليس بفاسق .

وأجمعت الروافض والزيدية على تفضيل عليٍّ على سائر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعلى أنه ليس بعد النبي صلى الله عليه وسلم أفضل منه .

ذكر من خرج من آل البيت

هذا ذكر من خرج من آل النبي صلى الله عليه وسلم :
مقتل الحسين بن علي :

(١) خرج «الحسين بن علي بن أبي طالب»^(١) رضى الله عنه منكراً على يزيد ابن معاوية ما أظهر من ظلمه ، فقتل بكر بلاء - رضوان الله عليه ! - وحديثه

(١) قد مضت ترجمته في ص ٨٤ من هذا الجزء .

مشهور ، وقتله عمر بن سعد ، وكان الذي أنفذ لحاربه عبيدُ الله بن زياد ، وحمل رأسُ الحسين إلى يزيد بن معاوية ، فلما وضع بين يديه نسكت ثنياه - التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبلها - بقضيبه ، وحمل إليه بنو الحسين وبناته وسائر نسائه على الأفتاب ، فهنّ بقتل الذكور ، فكشف عن عاناتهم ينظر إليهم : هل أنبتوا أم لا ؟ ثم منّ عليهم .

وقُتل مع الحسين من آل النبي صلى الله عليه وسلم ابنه « علي الأكبر » ومن ولد أخيه الحسن « عبدُ الله بن الحسن » و « القاسمُ بن الحسن » و « أبو بكر ابن الحسن » ومن إخوته « العباسُ بن علي » و « عبدُ الله بن علي » و « جعفر ابن علي » و « عثمانُ بن علي » و « أبو بكر بن علي » و « محمدُ بن علي » وهو محمد الأصغر ، ومن ولد جعفر بن أبي طالب « محمد بن عبد الله بن جعفر » و « عون بن عبد الله » ومن ولد عقيل « عبدُ الله بن عقيل » وقُتل « مسلمُ بن عقيل » بالكوفة ، و « عبدُ الرحمن بن عقيل » و « جعفر بن عقيل » و « عبدُ الله ابن مسلم بن عقيل » .

وفي قتل الحسين يقول « ابن أبي رمح الخزاعي »^(١) :

وإن قَتِيلَ الطَّفِّ من آلِ هاشمٍ أذلَّ رقاباً من قريشٍ فذاتِ
مزرت على أبياتِ آلِ محمدٍ فلم أرها أمثالها يومَ حُلَّتِ
فلا يبعد الله الديارَ وأهلها وإن أصبحت من أهلها قد تَحَلَّتِ^(٢)

(١) نسبها ياقوت (٥٢/٦) إلى أبي دهل الجمعي ، واسم أبي دهل وهب ابن زمة بن أسد من بني جمح ، وأمه من هذيل ، ونسبها أبو الفرج الأصبهاني في مقاتل الطالبين (١٢١) وابن عساكر في تاريخه (المختصر ٣٤٢/٤) والمسعودي (مروج الذهب ٧٤/٣) إلى سليمان بن قفة ، ونسبها ابن الأثير (الكامل ٤٠٤/٤ بولاق) إلى التيمي تيم بن مرة .

(٢) في المصادر التي ذكرناها * وإن أصبحت منهم برغمي تحلت *

وكانوا رجاء ثم أعادوا رزية
لم تر أن الأرض أمنت مريضة
لقد عظمت تلك الرزايا وجأت
لفقد حسين والبلاد اقشعرت
وفي ذلك يقول « منصور النمرى » (١) :

متى يشفيك دممك من هُمُولٍ وَيَبْرُدُ ما بقلبك من غَلِيلٍ ؟
ألا يا ربّ ذى حَزَنٍ تَعَانَى بصير فاستراح إلى القَوِيلِ
قتيلٌ ما قَتِيلُ بنى زيادٍ ألا بأبى ونفسٍ من قَتِيلِ
عدت بيضُ الصفايح والعوالي بأبدى كلّ ذى نَسَبٍ دَخِيلِ
جنودٌ ضلالةٍ بهم استدلّت على إسلام أبناء الجهولِ
غدا يلوّاهم عمرُ بنُ سعدٍ فأوردهم على شربٍ وبِيلِ
معاشر أودعت أيامُ بدرٍ صدورهم وديعاتِ التبولِ

(١) هو منصور بن الزرقان بن مسلة ، النمرى ، الربعى ، من النمر بن قاسط
ثم من ربيعة بن زرار ، من شعراء الدولة العباسية ، من أهل الجزيرة ، وهو تلميذ
كثوم بن عمرو الغتابى ، وراويته ، وعنه أخذ ، ومن بحره استقى ، وبمذهبه تشبه ،
أوصله الغتابى إلى الرشيد ، حظى عنده ، وعرف مذهب الرشيد فى الشعر وإرادته
أن يصل مدحه إياه بنفى الإمامة عن ولد على بن أبى طالب والطعن عليهم ، وعلم
مغزاه فى ذلك لما كان يبلغه من تقديم مروان بن أبى حفصة وتفضيله إياه على الشعراء
فى الجواز ، فسلك مذهب مروان فى ذلك ، ونحا نحوه ، ولم يصرح بالهجاء والسب
كما كان يفعل مروان ، ولكنه حام ولم يقع ، وأوماً ولم يحقق ، لأنه كان يتشيع ،
وكان مروان شديد العداوة لآل أبى طالب ، وكان ينطق عن نية قوية يقصد بها
طلب الدنيا فلا يبقى ولا يذر (انظر الأغاني لأبى الفرج الأصبهاني) وإن يكن
منصور قال هذه الأبيات التى رواها المؤلف فهو قد قالها متأخراً بعد الحادثة بزمن ،
وقد قال أبو الفرج فى مقاتل الطالبين بعد أن روى أبيات سليمان بن قتة السابقة :
« وقد رنى الحسين بن على - صلوات الله عليه - جماعة من متأخرى الشعراء
استغنى عن ذكرهم فى هذا الموضع كراهية الإطالة ، وأما من تقدم فما وقع إليا شيء
رثى به . وكانت الشعراء لا تقدم على ذلك ، بحانة من بنى أمية ، وخشية منهم » اهـ .

أَرِيقَ دَمِ الْحُسَيْنِ فَلَمْ يُرَاعُوا وَفِي الْأَحْيَاءِ أَمْوَاتُ الْمَقُولِ
وَالْقَصِيدَةُ طَوِيلَةٌ .

وَفِي ذَلِكَ قَالَ « دَعْبِل » ^(١) :

قُبُورٌ بِكُوفَانٍ ، وَأُخْرَى بِطَيِّبَةٍ وَأُخْرَى بِفَخٍّ نَالَهَا صَلَوَاتِي
وَأُخْرَى بِأَرْضِ الْجُوزْجَانِ مَحَلِّهَا وَأُخْرَى بِبَاخَرَا لَدَى الْقَرَبَاتِ
فَأَمَّا الْمِیْضَاتُ الَّتِي لَسْتُ وَاصِفًا مِبَالِغَهَا مِنِّي بِسُكْنِهِ صِفَاتِ
قُبُورٍ لَدَى النَّهْرَيْنِ مِنْ أَرْضِ كَرْبَلَا مُرْسَمُهُمْ مِنْهَا بِشَطِّ فِرَاتِ

(٢) ثُمَّ خَرَجَ « زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ » ^(٢) - رَضَوَانِ
اللَّهِ عَلَيْهِمْ ! - بِالسُّكُوفَةِ عَلَى هِشَامِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ ، وَوَالِيِ الْعِرَاقِ يَوْمَئِذٍ يُوسُفُ بْنُ
عَمْرِ الثَّقَفِيِّ ، فَقَتَلَ بِالْمَرْكَةِ [وَدُفِنَ] فَعَلِمَ بِهِ يُونُسُ بْنُ عَمْرِ ، فَغَبَشَهُ ، وَصَلَبَهُ ،
ثُمَّ كَتَبَ هِشَامُ بِأَمْرِ بَأْنٍ يُحْرَقُ ، فَأُحْرِقَ ، وَنُسِفَ رَمَادُهُ فِي الْفِرَاتِ .
وَقَالَ فِي ذَلِكَ بِحِجِّي بْنِ زَيْدٍ :

لِكُلِّ قَتِيلٍ مَعْشَرٌ يَطْلُبُونَهُ وَلَيْسَ لَزِيدٍ بِالْعِرَاقَيْنِ طَالِبٌ

(٣) ثُمَّ خَرَجَ « بِحِجِّي بْنُ زَيْدٍ » ^(٣) بِأَرْضِ الْجُوزْجَانِ عَلَى الْوَلِيدِ بْنِ

(١) هُوَ أَبُو عَلِيٍّ دَعْبِلُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ رَزِينَ بْنِ سُلَيْمَانَ ، الْحِزَاعِيُّ ، وَقِيلَ فِي نَسَبِهِ
غَيْرُ ذَلِكَ ، وَقِيلَ : إِنَّ اسْمَهُ الْحُسَيْنُ ، وَقِيلَ : عَبْدُ الرَّحْمَنِ ، وَقِيلَ : مُحَمَّدٌ ، وَكَانَ
شَاعِرًا مَجِيدًا ، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ بِذِيهِ اللَّسَانُ ، مَوْلَعًا بِالْهَجْوِ وَالْحُطِّ مِنْ أَقْدَارِ النَّاسِ ،
وَهَجَا الْخُلَفَاءَ فَمِنْ دُونِهِمْ ، وَطَالَ عَمْرُهُ فَكَانَ يَقُولُ : لِي خَمْسُونَ سَنَةً أَحْمَلُ خَشْبَتِي
عَلَى كَتِفِي أَدُورُ عَلَى مَنْ يَصْلُبُنِي عَلَيْهَا فَمَا أَجِدُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ ، وَكَانَتْ وَلَادَةُ دَعْبِلِ
فِي سَنَةِ ثَمَانٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةٍ ، وَتَوَفَّى سَنَةَ سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ (انْظُرِ التَّرْجُمَةَ
رَقْمَ ٢١٣ فِي ابْنِ خُلَسَّانَ ٣٤/٢ بِتَحْقِيقِنَا) ثُمَّ انْظُرْ بَعْدَ ذَلِكَ (ص ١٣٩ مِنْ
هَذَا الْجُزْءِ) .

(٢) انْظُرِ الْهَامِشَةَ رَقْمَ ١ فِي ص ١٣٦ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ .

(٣) انْظُرِ الْهَامِشَةَ رَقْمَ ١ فِي ص ١٣٧ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ .

يزيد بن عبد الملك ، فوجّه نصر بن سيار الليثي صاحب خراسان إلى يحيى بن زيد « سلم بن أخوَز المازني » ، فحارب يحيى بن زيد ، فقتل في المعركة ، ودفن في بعض الجبانات .

محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن :

(٤) ثم خرج « محمد بن عبد الله ^(١) » بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب « بالمدينة » ، وبويع له في الآفاق ، فبعث إليه أبو جعفر المنصور بعيسى بن موسى ومحمد بن قنطبة ، فحارب محمد حتى قتل . ومات تحت المهدم أبوه « عبد الله بن الحسن بن الحسن » و « علي بن الحسن بن الحسن » . وقتل بسببه رجال من أهل بيته ، ووجّه محمد بن عبد الله أخاه « إدريس بن عبد الله » إلى المغرب ، ولولده هناك مملكة .

إبراهيم بن عبد الله بن الحسن بن الحسن :

(٥) ثم خرج بعد محمد بن عبد الله أخوه « إبراهيم ^(٢) » بن عبد الله بن الحسن ابن الحسن بن علي بن أبي طالب « بالبصرة » ، فغلب عليها وعلى الأهواز وعلى فارس وأكثر السواد ، وشخص عن البصرة في المعزلة وغيرهم من الزيدية يريد محاربة المنصور ومعه « عيسى بن زيد بن علي » ، فبعث إليه أبو جعفر بعيسى بن موسى وسعيد بن سلم ، فحاربهما إبراهيم حتى قتل ، وقتلت المعزلة بين يديه .

الحسين بن علي بن الحسن بن الحسن بن الحسن :

(٦) ثم خرج « الحسين بن علي بن الحسن ^(٣) » بن الحسن [بن الحسن] بن علي بن أبي طالب « ، والتقوا بفتح ، وبايعه الناس ، وعسكر بفتح على ستة أميال

(١) انظر الهامشة رقم ٣ في ص ٦٨ من هذا الجزء ، وما بعدها .

(٢) انظر ص ٧١ والهامشة رقم ٢ في ص ١٣٩ .

(٣) انظر الهامشة رقم ٢ في ص ١٣٩ من هذا الجزء .

من مكة ، فخرج إليه عيسى بن موسى في أربعة آلاف ، فقتل الحسين وأكثرت
من معه ، ولم يحسر أحداً أن يدفنهم ، حتى أكلت السباع بعضهم ، وقتل
مع الحسين صاحب فخ وبسببه رجال من أهل بيته ، وفي قتيل فخ يقول
صاحب البصرة :

هاج التذكر للـفـؤاد سقاماً ونفى اللثام فما أحس مناما
منع الرقاد جفون عيني عصابة قتلوا بمنعرج الحجون كراما
يحيى بن عبد الله :

(٨) ثم خرج « يحيى بن عبد الله »^(١) بن الحسن بن الحسن بن علي « علي
أبي جعفر ، وصار إلى الديلم ، ثم قتل .
محمد بن جعفر بن يحيى :

(٨) ثم خرج بتاهرت^(٢) السفلى « محمد بن جعفر بن يحيى بن عبد الله بن

(١) هو أبو الحسن يحيى بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب
- عليهم السلام - وأمه قرية بنت عبد الله ، وكان حسن المذهب والهدى مقدما في
أهل بيته بعيدا عما يعاب على مثله ، وقد روى الحديث ، وأكثر الرواية عن جعفر بن
محمد ، وروى عن أبيه وعن أخيه محمد ، وعن أبان بن تغلب ، وروى عنه بكار بن
زياد ويحيى بن مساور وعمرو بن حماد ، وكان قصيرا آدم ، حسن الوجه والجسم تعرف
سلالة الأنبياء في وجهه ، وأوصى إليه جعفر بن محمد لما حضرته الوفاة ، وقول المؤلف
« خرج على أبي جعفر » ليس مستقيما ، فإنه خرج على هارون الرشيد ، وذلك أنه كان
مع أصحاب فخ ، فلما قتلوا استرمدة يحول في البلدان ويطلب موضعا يلجأ إليه ، وعلم
الفضل بن يحيى بمكانه في بعض النواحي ، فأمره بالانتقال عنه ، وقصد الديلم ، وكتب
له مفسورا ألا يتعرض إليه أحد ، فمضى متسكرا حتى أتى الديلم ، وبلغ الرشيد خبره
وهو في بعض الطريق ، فولى الفضل بن يحيى نواحي للشرق وأمره بالخروج إلى يحيى ،
فذهب الفضل واحتال حتى أقدم يحيى معه على الرشيد ، ثم كان إطلاق سراحه على يد
الفضل بعض أسباب نكبة الرشيد باليرامية (انظر مقاتل الطالبين ٤٦٣ وما بعدها) .
(٢) تاهرت - بفتح الهاء وسكون الراء ، وفي آخره تاء - اسم لمدينتين متقابلتين

الحسن » ، فقلبَ عليها ، وصارت في أيديهم ^(١)

محمد بن إبراهيم بن إسماعيل :

(٩) ثم خرج بالكوفة في أيام المأمون « محمد بن ^(٢) إبراهيم بن إسماعيل بن

بأقصى للغرب يقال لإحداها تاهرت القديمة وللأخرى تاهرت الحديثة ، بينهما وبين
للسيلة ست مراحل (معجم البلدان لياقوت ٣/ ٣٥٤) .

(١) الذي خرج إلى بلاد المغرب واستولى عليها هو إدريس بن عبد الله بن الحسن
ابن الحسن بن علي بن أبي طالب ، وكان قد أفلت من وقعة فجع ومنعه مولى له يقال له
راشد ، فخرج به في جملة حاج مصر وإفريقية إلى أن تهيأت لها فرصة دخلا فيها بلاد
البربر عند قاس وطنجة فأقاما بها ، واستجابات البربر لإدريس ، ولما بلغ الرشيد أمره
اغتم لذلك غما شديدا ، فدبر له من ذهب إليه قسمه ، فيقال : إن الذي سمع هو سليمان
ابن جرير أحد متكلمي الزيدية ، ويقال : بل الذي سمع الشيخ مولى المهدي ، وكان
طبيياً ، وارجع إلى حديث المؤلف عن خروج محمد بن عبد الله بن الحسن (ص ١٥٤)
(٢) كان سبب خروج محمد بن إبراهيم بن إسماعيل - وهو ابن طباطبا - أن

رجلا اسمه نصر بن شبيب كان قد قدم حاجا ، وكان متشيعاً حسن للذهب ، فلما ورد
للدبنة سأل عن بقايا أهل البيت ، فدل على محمد بن إبراهيم لأنه كان يقارب الناس
ويكلمهم في هذا الشأن ، فأتاه نصر بن شبيب ، وما زال به إلى أن أجابه إلى الخروج ،
وتواعدا على اللقاء بالجزيرة ، ولما انصرف الحاج خرج محمد بن إبراهيم في نفر من
شيعة وأصحابه حتى قدموا على نصر بن شبيب للوعد ، فجمع نصر أهله وعشيرته وأخبرهم
وعرض عليهم معاونته ، فأجاب بعضهم وامتنع عليه بعض ، ففترت عزيمة نصر وضعفت
فنيته ، فمضى محمد بن إبراهيم راجعاً إلى الحجاز ، فلقى في طريقه أبا السرايا وهو
السري بن منصور أحد بني ربيعة بن ذهل بن شيبان ، وكان أبو السرايا قد خالف
السلطان ونايذنه وعاث في نواحي السواد ثم صار إلى تلك الناحية فأقام بها خوفاً على
نفسه ، وكان علوى الرأي ذا مذهب في التشيع ، فدعاه محمد بن إبراهيم إلى نفسه ،
فأجابه وسر بذلك وقال له : انحدر إلى الفرات حتى أوافي على ظهر الكوفة ، وما زال
محمد بن إبراهيم يتأهب لأمره ويدعو من يثق به إلى ما يراى حتى اجتمع له بشر كثير ،
وعم في ذلك ينتظرون أبا السرايا ، وأقبل أبو السرايا لموعده ، وخرج محمد بن إبراهيم

إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي « ودعا إليه « أبو السرايا » ، والمأمونُ
بخراسان ، وأنفذ « زيد بن موسى بن جعفر بن محمد » داعيةً له إلى البصرة ،
ثم مات بعد أربعة أشهر من خروجه ، ودُفن بالكوفة .

محمد بن محمد بن زيد بن علي :

(١٠) نخرج بعده مع أبي السرايا « محمد بن محمد بن زيد بن علي بن الحسين
ابن علي بن أبي طالب » فهزم زهير بن المسيب ، وهزم عبدوس [بن محمد] بن
[أبي] خالد ، وقتله ، ثم توجه إليه هرثمة بن أعين فهزمه ، وهرب مع السرايا ،
فأخذوا في طريق خراسان ، فوجه بهما إلى الحسن بن سهل ، فقتل أبا السرايا ،
وأظهر بعد ذلك موت محمد ، ويقال : إنه حمل إلى المأمون وهو بمرّو ،
فأت هناك .

إبراهيم بن موسى بن جعفر :

(١١) وخرج باليمن والمأمونُ بخراسان « إبراهيم بن موسى بن جعفر بن محمد
ابن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب »^(١) داعيةً لمحمد بن إبراهيم بن إسماعيل

وأظهر نفسه وبرز إلى ظهر الكوفة ثم دخل الكوفة وخطب الناس فأقبلوا على بيعته ،
ثم كان ما تكلمت كتب التاريخ ببيانته ، ومات محمد بن إبراهيم وأوصى إلى أبي
السرايا (انظر مقاتل الطالبين ص ٥١٨ - ٥٢٦) .

(١) هو إبراهيم بن موسى السكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين
العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، رضى الله عنهم أجمعين ، وإبراهيم هذا أخو
علي الرضا الذي كان للمأمون العباسي بن هارون الرشيد قد جعله ولي عهده من بعده ،
وكتب بذلك إلى الآفاق ، وبسبب هذا ثارت ثائرة العباسيين على المأمون وقرروا فيها
بينهم خلعة ، وولوا إبراهيم بن للهدى مكانه ، فلم يتم أمره وهرب واختفى ، وإبراهيم
ابن موسى السكاظم كان مع أبي السرايا ، فعقد له أبو السرايا على اليمن بعد موت محمد
ابن إبراهيم ، فلما ذهب إبراهيم بن موسى إلى اليمن أذعن له أهلها بالطاعة بعد وقعة

صاحب أبي السرايا ، فوجه إليه المأمون جيشاً ، فهزمه ، وصار إلى العراق ، فأمنه المأمون .

(١٢) وخرج بعد دخول المأمون بغداد أبو جعفر^(١) « إبراهيم بن موسى بن جعفر بن محمد (؟) » فوجه إليه المأمون دينار بن عبد الله ، فصار إلى دينار في الأمان ، وقدم به على المأمون ، فمات .

محمد بن القاسم :

(١٣) وخرج « محمد بن القاسم »^(٢) من ولد الحسين بن علي ، بخراسان ،

كانت بينهم يسيرة اللدة ، وقال ابن الأثير في الكامل (١١٤ / ٦ بولاق) : « وفي هذه السنة (سنة ٢٠٠) ظهر إبراهيم بن موسى بن جعفر بن محمد وكان بمكة ، فلما بلغه خبر أبي السرايا وما كان منه سار إلى اليمن وبها إسحاق بن موسى بن عيسى بن محمد بن علي ابن عبد الله بن عباس عاملاً للمأمون ، فلما بلغه قرب إبراهيم من صنعاء سار منها نحو مكة ، فأتى الشاش ، فمسكر بها ، واجتمع بها إليه جماعة من أهل مكة هربوا من العلويين ، واستولى إبراهيم على اليمن ، وكان يسمى الجزار ؛ لكثرة من قتل باليمن وسبي وأخذ الأموال » هـ ، وانظر مع ذلك مقاتل الطالبين (٥٣٤) وكامل ابن الأثير في غير ما تقدم ذكره (١١٦ / ٦) .

(١) هكذا في أصول هذا الكتاب ، وليس بشيء ، وقد عثرت في النجوم الزاهرة (١٨٣ / ٢) في حوادث سنة ٢٠٧ على ما يأتي : « وفي هذه السنة خرج عبد الرحمن ابن أحمد بن عبد الله بن محمد بن عمر بن أبي طالب ، يبلادك من اليمن ، يدعو إلى الرضى من آل محمد صلى الله عليه وسلم ، وكان خروجه من سوء سيرة عامل اليمن ، فبايعه خلق ، فوجه المأمون لحربه دينار بن عبد الله ، وكتب معه بأمانته ، فخرج دينار ، ثم سار إلى اليمن حتى قرب من عبد الرحمن المذكور ، وبعث إليه بأمانته فقبله ، وعاد مع دينار إلى المأمون » اهـ ويظهر أن ما وقع بأصل الكتاب من تحريف النسخ فإن إبراهيم بن موسى بن جعفر قد تقدم الكلام على خروجه قبل هذا مباشرة ، وانظر كامل ابن الأثير (١٤٠ / ٦) .

(٢) عو أبو جعفر محمد بن القاسم بن علي بن عمر بن الحسين البسط بن علي بن

ببلدة يقال لها طالقان ، في خلافة المعتصم ، فوجه إليه عبد الله بن طاهر - وهو على خراسان - جيشاً ، فانهزم محمد ، ثم قدر عليه عبد الله بن طاهر ، فحمله إلى المعتصم فحبسه معه في قصره ، فاختلف الناس في أمره : فمن قائل يقول : هرب ، ومن قائل يقول : مات ، ومن الزيدية من يزعم أنه حي ، وأنه سيخرج .

محمد بن جعفر بن محمد بن علي :

(١٤) وخرج « محمد بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي »^(١) بمكة ، وكان يلقب بديباجة ؛ الحسن وجهه ، داعيةً لمحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم ، فلما مات محمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم دعا لنفسه ، فوجه

أبي طالب ، وأمه صفية بنت موسى بن عمر بن علي بن الحسين بن علي ، وقد تقدم ذكره في (ص ١٤١ من هذا الجزء) (وانظر - مع ما عددنا هناك من للراجع - مقاتل الطالبين (٥٧٧) وكامل ابن الأثير (١٦٢/٦) وتاريخ الطبري في أحداث سنة ٢٢٩ من الهجرة ، والنجوم الزاهرة (٢٣٠ / ٢) .

(٢) هو أبو جعفر محمد بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب وأمه أم ولد ، وكان شيخاً وادعاً محبباً ، مفارقاً لما عليه كثير من أهل بيته ، وكان يروى العلم عن أبيه جعفر بن محمد ، وكان الناس يكتبون عنه ، وكان يظهر ممتاً وزهداً وأمر المؤمنين آل أبي طالب بخراسان أن يركبوا مع غيره من آل أبي طالب فأبوا أن يركبوا إلا معه ، فلما رأى إصرارهم أقرمهم ، وكان سبب خروجه أن رجلاً في أيام أبي السرايا قد كتب كتاباً يسب فيه فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وجميع أهل البيت ، وكان محمد بن جعفر معتزلاً تلك الأمور لم يدخل في شيء منها ، فجاءه الطالبون فقرأوا عليه الكتاب ، فلم يرد عليهم جواباً حتى دخل بيته ، فخرج عليهم وقد لبس الدرع وتقلد السيف ، ودعا إلى نفسه ، وتسمى بالخلافة ، وهو يتمثل :

لم أكن من جناتها علم الله - - - ، وإنى بحرها اليوم صال

وانظر مقاتل الطالبين (٥٣٧ وما بعدها) وتاريخ بغداد (١١٣/٢ وما بعدها) وتاريخ الطبري في حوادث سنة ٢٠٠ وكامل ابن الأثير (١١٥/٦) .

إليه المأمون عيسى الجلودى ، فظفر به ، فحمله إلى المأمون ببغداد ، ثم أخرجه معه ، فمات بمرجان .

الأفطس :

(١٥) وخرج « الأفطس » ^(١) بالمدينة داعية لمحمد بن إبراهيم بن إسماعيل ، فلما مات محمد بن إبراهيم دعا إلى نفسه .

على بن محمد بن عيسى :

(١٦) وخرج « على بن محمد بن عيسى بن زيد بن على بن الحسين بن على ابن أبي طالب » بعده فى خلافة المعتصم ^(٢) ، فقتله بنو مرة بن عامر .

الحسن بن زيد بن الحسن بن على :

(١٧) ثم خرج « الحسن بن زيد بن الحسن بن على بن أبي طالب » بطبرستان ،

(١) هو الحسين بن الحسن ، وكان خروجه فى سنة مائتين ، وفى هذه السنة فى الحرم نزع كسوة الكعبة وكساها كسوة أخرى أنقذها أبو السرايا من الكوفة من القز ، وتتبع ودائع بنى العباس وأتباعهم وأخذها وأخذ أموال الناس ، فهرب الناس منه ، فلما بلغه قتل أبى السرايا ، ورأى تغير الناس لسوء سيرة أصحابه ؛ أنى هو وأصحابه إلى محمد بن جعفر بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب ، فلم يزل به حتى أجابه (انظر كامل ابن الأثير ١١٥/٦ وتاريخ الطبرى ٣٣٢/١٠ مصر) .

(٢) لم يذكر أبو الفرج فى مقاتل الطالبين على بن محمد [بن أحمد] بن عيسى ابن زيد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب فيمن خرج من الطالبين فى أيام للمعتصم ، ولا وجدته على هذا الوجه فى مرجع من مراجع التاريخ التى بين يدي على كثرتها ، وإنما ذكر فيمن خرج أيام للمعتصم من الطالبين : محمد بن القاسم بن على بن عمر بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب ، وعبد الله بن الحسين بن عبد الله بن إسماعيل بن عبد الله بن جعفر بن أبى طالب ، وذكر على بن محمد بن أحمد بن عيسى ابن زيد فيمن خرج أيام للمعتصم ، وقد سقط اسم « أحمد » جد على هذا من أصل هذا الكتاب كما ترى .

في سنة خمسين ومائتين^(١) ، والعامل بها سليمان بن عبد الله بن طاهر ، فغلب عليها وعلى جرجان بعد حروب كثيرة ، ثم خلف من بعده « محمد بن زيد »^(٢) أخوه ، ثم قتل محمد بن زيد بعد محاربة كانت بينه وبين محمد بن هارون .

السكوكي :

(١٨) وخرج بقزوين « السكوكي »^(٣) ، وهو من ولد الأرقط ، واسمه

(١) ذكر ابن الأثير في الكامل (١٣/٧) أنه خرج في سنة خمسين ومائتين يحيى بن عمر بن يحيى بن الحسن بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، وكنيته أبو الحسين ، وأمه فاطمة بنت الحسين بن عبد الله بن إسماعيل بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ، وقد ذكر سبب خروجه ، وما حدث منه وله ، وذكر أيضاً أنه خرج في هذه السنة الحسن بن زيد بن محمد بن إسماعيل بن زيد بن الحسن بن الحسين ابن علي بن أبي طالب ، بطبرستان ، فانشره (١٣/٧) وما بعدها) ثم انظر تاريخ الطبري (١١ / ٨٧ و ٩٠) وما ذكرناه تدرك أن جملة من الأسماء سقطت من هذا الكتاب في نسب الحسن بن زيد الخارج في عام ٢٥٠ .

(٢) ذكر ابن الأثير في الكامل (١٤٩/٧) في حوادث سنة سبعين ومائتين قال : « وفي هذه السنة توفي الحسن بن زيد العلوي صاحب طبرستان في رجب ، وكانت ولايته تسع عشرة سنة وثمانية أشهر وستة أيام ، وولي مكانه أخوه محمد بن زيد ، وكان الحسن جواداً ، امتدحه رجل فأعطاه عشرة آلاف درهم ، وكان متواضعا لله تعالى ، حكى عنه أن شاعراً مدحه فقال :

« الله فرد وابن زيد فرد »

فقال : بفيك الجبر يا كذاب ، هلا قلت :

« الله فرد وابن زيد عبد »

ثم نزل عن مكانه وخر ساجداً لله تعالى ، والصق خده بالتراب ، وحرّم الشعر اهـ وانظر بعد ذلك الكامل أيضاً (١٥ / ١٥٦ و ١٧٩ و ١٨٤ و ١٨٨)

(٣) سمى أبو الفرج في مقاتل الطالبين السكوكي « الحسين بن أحمد بن محمد

الحسين بن أحمد بن إسماعيل « من ولد الحسين بن علي بن أبي طالب ، فقتل عليها ثم هزمه بعض الأتراك .

يحيى بن عمر بن يحيى :

(١٩) وخرج بالكوفة أيام المستعين « أبو الحسين يحيى بن عمر* [بن يحيى]^(١) ابن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب « فوجه إليه الحسين ابن إسماعيل يأمر محمد بن عبد الله بن طاهر ، فقتل أبا الحسين الحمزي :

(٢٠) وخرج أيام المستعين أيضاً « الحمزي [الحسين] بن محمد بن حمزة^(٢) بن

الأرقط بن عبد الله بن علي بن الحسين ، وقال : « قتله الحسن بن زيد ، وكان قد بلغه أنه يريد خلافه ، وأنه قد اجتمع وعبيد الله بن الحسن بن جعفر بن عبيد الله بن الحسين ابن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، فدعا بهما وأغلظ لهما ، فردا عليه ، فأمر بهما فديست بطونهما ، ثم ألغاهما في بركة ، فماتا جميعاً ، ثم أخرجنا فالتقيا في سرداب ، فلم يزالا فيه حتى دخل الصفار البلد فأخرجهما ودفنهما » ١ هـ . وقد ذكره ابن الأثير في حوادث سنة ٢٥١ (٨/٧ هـ) وقال ما نصه : « وفيما ظهر الحسين بن أحمد بن إسماعيل ابن محمد بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الأرقط بن محمد بن علي بن الحسين بن علي ، المعروف بالسكوكي ، بناحية قزوين وزنجان ، فطردا عمال طاهر منها » ١ هـ ، ووقع في أصول الكتاب « واسمه الحسن بن أحمد » .

(١) قد ذكرنا عن ابن الأثير والطبري أن يحيى بن عمر بن يحيى خرج سنة خمسين ومائتين .

(٢) هو الحسين بن محمد بن حمزة بن عبد الله بن الحسين بن علي بن الحسين ابن علي بن أبي طالب ، ويعرف بالحرون ، خرج بالكوفة بعد يحيى بن عمر ، فوجه إليه المستعين مزاحم بن خاقان في عسكر عظيم ، فلما قارب الكوفة خرج الحسين الحرون عنها ، وخالفه الطريق حتى صار إلى سر من رأى ، وقد بويع المعتز ، فبايع له ، وانصرف مزاحم عن الكوفة ، فمكث الحسين الحرون مدة ثم هرب ، وأراد

عبد الله « من ولد الحسين بن علي ، فظفر به ، وأخذ وحبس ، إلى أن أطلقه المعتد .

ابن الأفتس :

(٢١) وخرج بسواد الكوفة أيام فتنة المستعين ابن الأفتس .

إسماعيل بن يوسف بن إبراهيم :

(٢٢) وخرج بسواد المدينة مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم سنة خمسين

ومائتين « إسماعيل بن يوسف بن إبراهيم »^(١) ، من ولد الحسن بن علي ، فقلب

الحروج ثانية ، فرد وحبس بضع عشرة سنة ، فأطلقه المعتد بعد ذلك في سنة ثمان وستين ومائتين ، فخرج أيضاً بسواد الكوفة ، فعاث وأفسد ، فظفر به في آخر سنة تسع وستين ومائتين ، فحمل إلى الموفق ، فحبسه بواسط ، فمكث في محبسه سنة سبعين وإحدى وسبعين ، ثم توفي ، فأمر الموفق بدفنه والصلاة عليه ؛ ولم يكن ممن يحمي مذهبهم في خروجه ففسوق خبره . ولقد رأيت جماعة من الكوفيين يعيرون من خرج معه بذلك ويسبونونه به (انظر مقاتل الطالبين لأبي الفرج الأصبهاني ٥٦٥) .

(١) قال ابن الأثير في الكامل في أثناء ذكر حوادث سنة إحدى وخمسين ومائتين

(٥٨ / ٧) ما نصه : « وفيها ظهر إسماعيل بن يوسف بن إبراهيم بن عبد الله بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، بمكة ، فهرب جعفر ، وانتهب إسماعيل منزله ومنازل أصحاب السلطان ، وقتل الجند وجماعة من أهل مكة ، وأخذ ما كان حمل لإصلاح القبر من المال وما في الكعبة وخزائنها من الذهب والفضة وغير ذلك ، وأخذ كسوة الكعبة ، وأخذ من الناس نحواً من مائتي ألف دينار ، وخرج منها بعد أن نهبا وأحرق بعضها في ربيع الأول بعد خمسين يوماً ، وسار إلى المدينة ، فتواري عاملها ، ثم رجع إسماعيل إلى مكة في رجب ، فحصرهم حتى تماوت أهلها جوعاً وعطشاً ، وبلغ الحبز ثلاثة أواق بدرهم ، واللحم رطل بأربعة دراهم ، وشربة ماء بثلاثة دراهم ، ولقي أهل مكة منه كل بلاء ، ثم سار إلى جدة بعد مقام سبعة وخمسين يوماً ، فحبس عن الناس الطعام ، وأخذ الأموال التي للتجار وأصحاب للراكب ، ثم وافى عرفة وبها محمد

وحسين ومائتين (وانظر كامل ابن الأثير (٨٥ / ٧) وذكر ابن الأثير في حوادث سنة خمس وخمسين ومائتين (٧٢ / ٧) مبدأ خروج صاحب الزنج حيث قال : « وفي شوال خرج في ثراب البصرة رجل ، وزعم أنه علي بن محمد بن أحمد بن عيسى بن زيد ابن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب - عليه السلام - وجمع الزنج الذين يسكنون السباخ ، وعبر دجلة ، ثم ذكر حديثاً طويلاً ، وانظر أيضاً (٨٤ / ٧) و ٨٦

مَقَالَةُ الْإِسْلَامِيِّينَ وَأَخْتِلَافُ الْمُصَلِّينَ

تأليف

شيخ أهل السنة والجماعة الإمام أبي الحسن علي بن اسماعيل
الأشعري
الترقي ٣٣٠ هـ

تحقيق

محمد محيي الدين عبد الحميد

المكتبة العصرية

مستبداء بيروت

مَقَالَةُ الْإِسْلَامِيِّينَ وَأَخْتِلَافُ الْمُصَلِّينَ

تأليف

شيخ أهل السنة والجماعة الإمام أبي الحسن علي بن اسماعيل
الأشعري
الترقي ٣٣٠ هـ

تحقيق

محمد محيي الدين عبد الحميد

المكتبة العصرية

مستبداء بيروت

عليها ، وتوفي لليلتين خلتا من ربيع الأول سنة اثنين وخمسين ومائتين ، وخلفه
أخوه بعده « محمد بن يوسف » فقطع الميرة على أهل المدينة ، وما زال على أمره
الأنذ حتى أتى الساحل بمكة بالمدينة ، فقتل خائفاً كثره أعداءه ، . . .

المقتول على الدكة :

(٢٥) وخرج بأرض الشام « للمقتول على الدكة » فظفر به للمكتفى بالله بعد
حروب ووقائع كانت .

• • •

تم كلامُ الرافضة ، والله ولي التوفيق
يتلوه كلام الخوارج ، وبالله نستعين

مقالات الخوارج^(١)

جماع رأى الخوارج :

أجمعت الخوارج على إكفار على بن أبي طالب - رضوان الله عليه -
أن يحكم ، وهم مختلفون : هل كفره شرك أم لا ؟

(١) يقال لهذه الطائفة « الخوارج ، والحرورية ، والنواصب ، والشراسة » فأما الخوارج فجمع خارج ، وهو الذى خلع طاعة الإمام الحق وأعلن عصيانه وألب عليه ، وعلماء الفقه الإسلامى يسمون من فعل ذلك وصارت له شوكة « الباغي » وجمعه « بغاة » وأما الحرورية فنسبة إلى حرورا ، وضبطه ياقوت بفتح الحاء والراء للمهملتين وجدهما واو ساكنة فألف ممدودة ، وقال : « قيل : هى قرية بظاهر الكوفة ، وقيل : موضع على ميلين منها نزل به الخوارج الذين خالفوا على بن أبى طالب رضى الله عنه ففسبوا إليها ، وقال ابن الأثير : حروراء كورة ، وقال أبو منصور : الحرورية منسوبون إلى موضع بظاهر الكوفة سببت إليه الحرورية من الخوارج ، وبها كان أول تحكيمهم واجتماعهم حين خالفوا عليا عليه السلام ، قال : ورأيت بالدهناء رملة وعثة يقال لها رملة حروراء » اهـ كلامه ، وقد وقع فى حديث عائشة رضى الله عنها أن معاذا بنت عبد الله اليدوية سألتها : أنتضى إحداثا الصلاة أيام محبضها ؟ فقالت عائشة : أحرورية أنت ؟ قد كانت إحداثا تحبض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم لا تؤمر بقضاء الصلاة (صحيح مسلم ١ / ١٨٢ الآستانة) وذكر شراح مسلم أن الحرورية يوجبون على الحائض إذا طهرت قضاء الصلاة ، وربما سموا فرقة من الخوارج بعينها « حرورية » وفى عبارة أبى منصور التى أثرها ياقوت فيما نقلناه عنه ما يؤيد ذلك (وانظر لتأييد ذلك خطط المقرئى ٢ / ٣٥٠) وأما النواصب فجمع ناصب ، وهو : الغالى فى بغض على بن أبى طالب ، وقد قال المقرئى (٢ / ٣٥٤) . « الفرقة العاشرة الخوارج ، ويقال لهم : النواصب ، والحرورية ، نسبة إلى حروراء موضع خرج فيه أولهم على رضى الله تعالى عنه ، وهم الغلاة فى حب أبى بكر وعمر وبغض على بن أبى طالب ، رضوان الله عليهم أجمعين ، ولا أجهل منهم ؛ فإنهم القاسطون

وأجمعوا على أن كل كبيرة كفر ، إلا « النجّدات » فإنها لا تقول ذلك .
 وأجمعوا على أن الله — سبحانه — يعذب أصحاب الكبار عذاباً دائماً ،
 إلا « النجّدات » أصحاب « نجدة »^(١) .
 وأول من أحدث الخلاف بينهم « نافع بن الأزرق الحنفي »^(٢) .

المارقون ، خرجوا على علي — رضى الله عنه — وانفصلوا عنه بالجمعة ، وتبرؤوا منه ،
 ومنهم من كان في زمنه ، وهم جماعة دون الناس أخبارهم ، وهم عشرون فرقة^١ .

وأما الشراة فهو بضم الشين مثل رماة وقضاة — جمع شار ، أما هم أنفسهم فإنهم
 يفسرون ذلك على أن الشاري الذي هو مفرد الشراة اسم فاعل من الشراء ، ويؤمنون
 أنهم سموا بذلك لأنهم باعوا أنفسهم لله تعالى على أن لهم الجنة ، يشيرون بذلك إلى قوله
 تعالى : (إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله
 فيقتلون ويقتلون) وأما غيرهم فإنهم يفسرون ذلك على أن الشاري اسم الفاعل من
 « شرى الشر — من باب رضى » إذا استطار وزاد وتفاقم ، وقالوا أيضاً « شرى الرجل ،
 كرضى » إذا غضب ولج في الخصومة وغيرها (وانظر صحاح الجوهري ش رى) .
 (١) منترحم نجدة الحرورى فيما يأتى ، إن شاء الله تعالى .

(٢) نافع بن الأزرق : هو أبو راشد نافع بن الأزرق بن قيس بن نهار بن إنسان
 ابن أصد بن صبرة بن ذهل بن الدؤل بن حنيفة ، خرج بالبصرة في أيام عبد الله بن الزبير
 (القرظي ٣٥٤/٢) وفي سنة خمس وستين اشتدت شوكة نافع لاشتغال أهل البصرة
 واختلافهم . وكثرت جموعه وأقبل نحو الجسر ، فبعث إليه عبد الله بن الحارث مسلم
 ابن عبيس بن كريز بن ربيعة ، فخرج مسلم إليه ، فدفعه عن أرض البصرة حتى بلغ
 دولا ب الأهواز ، فاقبلوا هناك ، وجعل مسلم بن عبيس على ميمنته الحجاج بن باب
 الحميري وعلى يسارته حارثة بن بدر الغدافي ، وجعل ابن الأزرق على ميمنته عبيدة بن
 هلال وعلى يسارته الزمن بن ماحوز النخعي ، واشتد قتالهم ، فقتل مسلم أمير البصرة ،
 وقتل نافع بن الأزرق أمير الخوارج في حمادى الآخرة ، فأمر أهل البصرة عليهم
 الحجاج بن باب الحميري ، وأمرت الخوارج عبد الله بن ماحوز النخعي ، واشتد قتالهم ،
 فقتل عبد الله والحجاج ، فأمر أهل البصرة عليهم ربيعة بن الأجرم النخعي ، وأمرت

والذي أخذته البراءة من القعدة^(١)، والحنة لمن قصد عسكره، وإكفار من لم يهاجر إليه.

الحوارج عبيد الله بن الماحوز النخعي، ثم عادوا فافتتلوا حق أمسوا وقد كره بعضهم بعضاً وملوا القتال، فبينما هم كذلك متواقفون متعاجزون إذ جاءت الحوارج سرية مستريحة لم تشهد القتال، فحملت على الناس من ناحية عبد القيس، فانهمزم الناس، وقتل أمير أهل البصرة ربيعة بعد أن قتل أيضاً دغفل بن حنظلة الشيباني النسابة، وأخذ الراية حارثة بن زيد، فقاتل ساعة، وقد ذهب الناس عنه، فقاتل، وحمى الناس، ومعه جماعة من أهل البصرة، ثم أقبل حتى نزل بالأهواز، وبلغ ذلك أهل البصرة فأفزعمهم. وبعث عبد الله بن الزبير الحارث بن أبي ربيعة، وعزل عبد الله بن الحارث، ثم كانت وقائع للهلبي بن أبي صبرة مع الحوارج (تاريخ الكامل لابن الأثير ٤ / ٨١ وما بعدها) ثم انظر حديثاً مستفيضاً عن الحوارج وقتالهم وبعض رجالهم، في شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد (١ / ٣٨٠ وما بعدها) وفي أثناء هذا الحديث كلمة عن نافع بن الأزرق (١ / ٣٨١).

(١) القعدة : جمع قاعد، وهم قوم يرون تزيين التحكيم، ووقع في شعر أبي نواس :

فَكَأَنِّي وَمَا أَزَيَّنُّ مِنْهَا قَعْدِيَّ يَزِينُ التحكماً
كُلَّ عَنْ جَمَلِهِ السَّلَاحَ إِلَى الْحَرْبِ

ب، فأوصى المطيق ألا يُقيم

وقال في تاج العروس : « والقعد محرّكة - جمع قاعد، كما قالوا : حارس وحرس وخادم وخدم، وفي بعض النسخ « القعدة » بالهاء - ومثله في الأساس، وعبارته « وهو من القعدة قوم من الحوارج قعدوا عن نصره على - كرم الله وجهه - ومقاتلته، ومن يرى رأيهم قعدى، كعربي وعرب وعجمي وعجم، وهم يرون التحكيم حقاً، غير أنهم قعدوا عن الخروج على الناس، وقال بعض مجان المحدثين فيمن بأبي أن يشرب الخمر وهو يستحسن شربها لغيره، فشبهه بالذي يرى التحكيم وقد قعد عنه فقال « وكأني وما أحسن منها ... البيت الأول من البيتين » اهـ.

ويقال : إن أول من أحدث هذا القول « عبد ربه الكبير »^(١).

ويقال : إن المبتدع لهذا القول رجلٌ كان يقال له « عبد الله بن الوضين » .
قالوا : وقد كان نافع خالفه في أول أمره ، وبرى منه ، فلما مات عبد الله صار نافع إلى قوله ، وزعم أن الحق كان في يده ، ولم يكفر نفسه بخلافه إياه حين خالفه ، ولا أكفر الذين خالفوا عبد الله قبل موته ، وأكفر من يخالفه فيما بعده .

و « الأزارقة » لا تتبرأ ممن تقدمها من سلفها من الخوارج في توليهم القعدة الذين لا يخرجون ، ولا تتبرأ أيضاً من سلفها من الخوارج في تركهم الكفار القعدة والحنة لمن هاجر إليهم ، ويقولون : هذا تبين لنا وخفى عليهم .

والأزارقة تقول : إن كل كبيرة كفر ، وإن الدار دار كفر ، يعنون دار مخالفهم ، وإن كل مرتكب معصية كبيرة ففي النار خالدًا مخلدًا ، ويكفرون عليًا - رضوان الله عليه - في التحكيم ، ويكفرون الحكمين : أبا موسى ، وعمرو بن العاص ، ويرون قتل الأطفال .

وكانت « الأزارقة » عَقَدَت الأمر « لِقَطَرِي بن الفُجَاءة »^(٢) وكان قطري

(١) سند كره شيئا عن عبد ربه الكبير فيما يلي ، إن شاء الله تعالى (انظر ص ١٧٢ من هذا الجزء) .

(٢) قطري بن الفجاءة : هو أبو نعام ، من بني حرقوص بن مازن بن مالك بن عمرو بن تميم ، خرج زمن مصعب ، فبقى عشرين سنة يقال ويسلم عليه بالخلافة فوجه إليه الحجاج بن يوسف الثقفي جيشاً بعد جيش ، وكان آخرهم سفيان بن الأبرد السكبي ، قتلته ، وكان التنول لذلك سورة بن أبحر الدارمي ، ولا عقب لقطري (للعارف لابن قتيبة ١٨١) ويدل على صولة قطري وشدة بأسه وخافة الناس منه ما جاء في شعر لسوار بن المضرب السعدي أحد بني سعد بن تميم ، وكان الحجاج بن يوسف قد ألزمه الخروج إلى قتال قطري ، فهرب ، وقال في ذلك :

إذا خرج في السرايا استخلف رجلاً من بني تميم على العسكر ، وكانت فيه فظاظة .

فشكت الأزارقة ذلك إليه ، فقال : لست أستخلفه بعد ، ثم إنه خرج في سرية وأصبح الناس في العسكر فصلى بهم ذلك الرجل الفجر فقالوا لقطرى :

أَقَانِي الْحَجَّاجُ إِنْ لَمْ أُزْرَ لَهُ دَرَابَ وَأَثْرُكَ عِنْدَ هَنْدٍ فَوَادِيَا
فَإِنْ كَانَ لَا يَرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي إِلَى قَطْرِي لَا إِخَالُكَ رَاضِيَا
انظر الكامل للبرد (٤٤٥ طبع مطبعة الحلبي) وقطرى بن الفجاءة هو القائل :
أَقُولُ لَهَا وَقَدْ طَارَتْ شَمَاعًا مِنَ الْأَبْطَالِ : وَيَمُحِّكَ لَا تُرَاعِي
فَإِنَّكَ لَوْ سَأَلْتَ بِقَلْبِهِ يَوْمَ عَلَى الْأَجَلِ الَّذِي لَكَ لَمْ تُطَاعِي
فَصَبْرًا فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا فَسَا نَيْلُ الْخُلُودِ بِمُسْتَطَاعِ
وَلَا ثَوْبُ الْبَقَاءِ بِثَوْبِ عِزٍّ فَيُطَاوَى عَنْ أَخِي الْخَلِجِ الْبِرَاعِ
سَبِيلُ الْمَوْتِ غَايَةُ كُلِّ حَيٍّ فَدَاعِيهِ لِأَهْلِ الْأَرْضِ دَاعِ
وَمَنْ لَا يُعْتَبِطُ يَسَامُ وَيَهْرَمُ وَتُسْلِمُهُ الْمَنُونُ إِلَى انْقِطَاعِ
وَمَا لِمَرْءٍ خَيْرٌ فِي حَيَاةٍ إِذَا مَا عُدَّ مِنْ سَقَطِ الْمَتَاعِ
(انظر شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١ / ٩٧ بتحقيقنا) وهو القائل أيضاً :

لَا يَرْكَئَنَّ أَحَدٌ إِلَى الْإِخْجَامِ يَوْمَ الْوَعَى ، مَتَخَوِّفًا لِلْحَامِ
فَلَقَدْ أَرَأَيْتُ لِلرَّمَاكِ دَرِبَةً مِنْ عَن يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي
حَتَّى خَضِبْتُ بِمَا تَحْدَرُ مِنْ دَرِي

أَكْنَفَ سَرَجِي ، أَوْ عِنَانِ لَجَامِي

ثم انصرفت وقد أصبت ولم أصب

جَدَعَ الْبَصِيرَةَ ، قَارِحَ الْإِقْدَامِ

(شرح التبريزي ١ / ١٣٠) وانظر شرح ابن أبي الحديد (١ / ٣٩٢) .

ألم تزعم أنك لا تستخلفه؟ وعاتبوه، وكان من الذين عاتبوه « عمرو القنا »^(١) و « عبيدة بن هلال »^(٢) و « عبد ربه الصغير »^(٣) و « عبد ربه الكبير » فقال

(١) عمرو القنا : رجل من بني سعد بن زيد مناة بن تميم ؛ وهو الذي يقول :
أَلَمْ تَرَ أَنَا مُدَّةُ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً

جَدِيبٌ ، وَأَعْدَاءُ الْكِتَابِ عَلَى خَفْضٍ
وله ذكر في حديث ابن أبي الحديد الذي أشرنا إليه ؛ وانظره (٤٠١ / ١) .
(٢) عبيدة بن هلال : من بني يشكر بن بكر بن وائل ، وهو الذي يقول
عن نفسه :

أَنَا ابْنُ خَيْرِ قَوْمِهِ هَلَالٍ شَيْخٌ عَلَى دِينِ أَبِي بِلَالٍ
وَذَاكَ دِينِي آخِرَ اللَّيَالِي

وقد مر في كلام ابن الأثير الذي أثرناه في الحديث عن نافع بن الأزرق (ص ١٦٨ من هذا الجزء) أن عبيدة بن هلال كان على ميمنة ابن الأزرق، وانظر مع ذلك ابن أبي الحديد (١ / ٢٩٢ و ٤٠١) .

(٣) قال ابن أبي الحديد (١ / ٤٠٣) في صدد خلاف القوم على قطرى وفي أثنائه ذكر لعبد ربه الصغير وعبد ربه الكبير : « ومن الخوارج عبد ربه الصغير أحد موالى قيس بن ثعلبة ، لما اختلفت الخوارج على قطرى بايعه منهم جمع كثير ، وكان قطرى قد عزم على أن يبايع للمقطر العبدى ويخلع نفسه ؛ فجعله أمير الجيش في الحرب قبل أن يعهد إليه بالخلافة ، فكرهه القوم وأبوه ، وقال صالح بن محراق عنهم وعن نفسه : ابغ لنا غير المقطر ، فقال لهم قطرى : إني أرى طول العهد قد غيركم ، وأنتم بعدد عدو ، فاتقوا الله وأقبلوا على شأنكم واستعدوا للاقاء القوم ، فقال صالح : إن الناس قبلنا قد سألوأعثمان بن عفان أن يعزل سعيد بن العاص عنهم ، ففعل ، ويجب على الإمام أن يعفى الرعية عما كرهت ، فأبى قطرى أن يعزل المقطر ، فقال له القوم . فإننا قد خلعتك وبايعنا عبد ربه الصغير ، وكان عبد ربه هذا معلم كتاب ، وكان عبد ربه الكبير بائع رمان ، وكلاهما من موالى قيس بن ثعلبة ، فانفصل إلى عبد ربه الصغير أكثر من شطرهم ، وجلبهم للموالى والمعجم ، وكان منهم هناك ثمانية

لهم : جثمتوني كفاراً خلال دماؤكم ؟ أقام « صالح بن مخراق » فلم يدع في القرآن موضع سجدة إلا قرأها وسجد ، ثم قال : أ كفاراً ترانا ؟ تب عما قلت ، فقال : يا هؤلاء ، إنما استفهمتكم ، فقالوا : لا بد من توبتك ، فغلموه ، وصار قطارى^١ إلى طبرستان ، فغلب عليها .

وكان سبب الخلاف الذي أحدثه « نافع » أن امرأة من أهل اليمن عربية ترى رأى الخوارج تزوجت رجلاً من الموالي على رأيها ، فقال لها أهل بيتها : فضحتنا ، فأنكرت ذلك ، فلما أتى زوجها قالت له : إن أهل بيتي وبنى عمى قد بلغهم أمرى وقد عيرونى ، وأنا خائفة أن أكره على تزويج بعضهم ، فاختر من إحدى ثلاث خصال : إما أن تهاجر إلى عسكر نافع حتى نكون مع المسلمين فى حوزم ودارهم ، وإما أن نخبأى حيث شئت ، وإما أن نخلى سبيلى ، نخلى سبيلها ، ثم إن أهل بيتها استكروها فزوجوها ابن عم لها لم يكن على رأيها ، فكتب بحضرتها بأمرها إلى نافع بن الأزرق يسألونه عن ذلك ، فقال رجل منهم : إنها لم يسمعها ما صنعت ولا وسع زوجها ما صنع ، من قبل هجرتهما ؛ لأنه كان ينبغي لها أن يلحقا بنا ؛ لأننا اليوم بمنزلة المهاجرين بالمدينة ، ولا يسمع أحداً من المسلمين التخلف عنا كما لم يسمع التخلف عنهم ، فتابعه على قوله ذلك نافع بن الأزرق وأهل عسكره ، إلا فقرأ يسيراً ، وبرثوا من أهل التقيية ، وأحدثوا أشياء : من ذلك أنهم حرّموا الرّجَم ، ومن ذلك أنهم قالوا : نشهد بالله أنه

آلاف ، وهم القراء ، ثم ندم صالح بن مخراق وقال لقطرى : هذه نفخة من نهخت الشيطان فأعفنا من المقطر وسر بنا إلى عدونا وعدوك ، فأبى قطرى إلا المقطر ، وحمل فتى من الثمراء على صالح بن مخراق فطعنه فأنفذه وأوجره الرمح ، فنشبت الحرب بينهم ، فتهابجوا ، ثم انحاز كل قوم إلى صاحبهم ، فلما كان الغد اجتمعوا فاقتلوا فأجلت الحرب عن ألفى قتيل « اه » ، وذكر بعد ذلك تمام قصة الحروب بينهم .

لا يكون في دار الهجرة ممن يُفأهر الإسلام إلا من رضى الله عنه ، واستحلوا
خَفر الأمانة التي أمر الله سبحانه بأدائها ، وقالوا : قوم مشركون لا ينبغي أن
تؤدّى الأمانة إليهم ، ولم يقيموا الحدود على مَنْ قَذَفَ الحصنين من الرجال ،
وأقاموها على من قذف الحصنات من النساء ، وقالوا : ما كَفَّ أحد يده عن القتال
منذ أنزل الله عز وجل البسْط إلا وهو كافر .

والأزارقة يَرَوْنَ أن أطفال المشركين في النار ، وأن حكمهم حكم آبائهم ،
وكذلك أطفال المؤمنين حكمهم حكم آبائهم .

وزعمت الأزارقة أن مَنْ أقام في دار الكفر فكافر لا يسه إلا الخروج .

قول النجدية

وهذا قولُ النَجْدِيَّةِ^(١) :

ثم خرج « نَجْدَةُ بن عامر الحنفي » من اليمامة في نفر من الناس ، وأقبل
إلى الأزارقة يريدُهم ، فاستقبلهم نفر من أهل عسكر نافع ، وأخبروه ومَنْ مَعَهُ
بأحداث نافع التي أحدثَهَا ، وأنهم بَرِثُوا منه ، وفارقوه عليها ، وأمروا نَجْدَةَ بالمقام
وبايعوه ، فمكث نَجْدَةُ زمانًا ، ثم إنه بعث بعثًا إلى أهل القطيف ، واستعمل
عليهم ابنه ، فقتلَ وسبَّ وغنم ، فأخذ ابن نَجْدَةَ وأصحابه عدَّة من نساءهم ففوتوا
كل واحدة منهم بقيمة على أنفسهم ، وقالوا : إن صارت قيمهن في حصَّتنا فذاك
وإن لم تُصِرْ أَدِينًا الفضل ، فمكحوهن قبل أن يقسمن ، وأكلوا من الغنائم
قبل أن تُقسَمَ ، ثم رجعوا إلى نَجْدَةَ فأخبروه بذلك ، فقال نَجْدَةُ : لم يَسْفِكْ
ما صنعتُم ، فقالوا : لم نعلم أنه لا يسعنا ، فعذرهم نَجْدَةُ بمجهالتهم ، فتابعه على ذلك

(١) في القريري (٣٥٤/٢) أنه يقال لهم « النجدات » ولا يقال لهم « النجدية »

كما عبر المؤلف عنهم من قبل ، للاحتراز عن انتساب إلى نَجْدَةَ ، وانظره في الموضع الذي
دللنا عليه .

أصحابه وعذروا بالجهالات ، إذا أخطأ الرجل في حكم من الأحكام من جهة الجهل ، وقالوا : الدين أمران : أحدهما معرفة الله ومعرفة رسله عليهم السلام وتحريم دماء المسلمين وأموالهم وتحريم الفُصْب والإفْرار بما جاء من عند الله جملة ، فهذا واجب وما سوى ذلك فالناس معذورون بجهالته حتى تقوم عليهم الحجة في جميع الحلال ، فمن استحل شيئاً من طريق الاجتهاد بما لعله مُحَرَّم فمعذور على حسب ما يقول الفقهاء من أهل الاجتهاد فيه .

قالوا : ومن خاف العذاب على المجتهد في الأحكام المخطئ قبل أن تقوم عليه الحجة فهو كافر .

قالوا : ومن ثقل عن هجرتهم فهو منافق .

وحكى عنهم أنهم استحلوا دماء أهل المقام وأموالهم في دار النقيّة ، وبرثوا من حرّمها ، وتولّوا أصحاب الحدود والجنايات من موافقيهم .

وقالوا : لا ندري لعل الله يعذب المؤمنين بذنوبهم ، فإن فعل فإنما يعذبهم في غير النار بقدر ذنوبهم ، ولا يخلدهم في العذاب ، ثم يدخلهم الجنة .

وزعموا أن من نظر نظرة صغيرة أو كذب كذبة صغيرة ثم أصرّ عليها فهو مُشْرِك ، وأن مَنْ زنى وسرق وشرب الخمر غير مُصِرٍّ فهو مسلم .

ويقال : إن أصحاب نجدة نَقَمُوا عليه أن رجلاً من بني وائل أشار عليه بقتل مَنْ تابعه من المكْرهين ، فأتته نجدة

وقم على نجدة « عطية »^(١) أنه أنقذه في غزو البر وغزو البحر ، ففضل من أنقذه في غزو البر ، ونقم عليه أصحابه أنه عطل حد الخمر ، ونقم النعماء ، وأعطى

(١) قال القرطبي : « عطية بن الأسود بعثته نجدة إلى سجستان ، فأظهر مذهبه بمرور ، فعرفت أصحابه بالعطوية » وذكر مذهبهم (٣٥٤ / ٢) :

مالك بن مسمع وأصحابه ، وحكم بالشفاعة ، وكاتب عبد الملك بن مروان فأعطاه الرضا ، واشترى بنت عثمان ، فاستتابه أصحابه ، ففعل .

ثم إن طائفة منهم ندموا على استنابته وقالوا له : إن استتابتنا إياك خطأ لأنك إمام ، وقد تبنا ، فإن تبت من توبتك واستنبت الذين استتابوك وإلا نابذناك ، فخرج إلى الناس ، فتاب من توبته ، فاختلف أصحابه : فطائفة منهم أكفروه على خله (١) .

ونقموا على نجدة أيضاً أنه فرّق الأموال بين الأغنياء ، وحرم ذوى الحاجة منهم ، فبرىء منه « أبو فديك »^(١) وكثير من أصحابه ، فوثب عليه أبو فديك فقتله ، وبويع له ، ثم إن أصحاب نجدة أنكروا ذلك على أبي فديك ، وتولوا نجدة ، وتبرؤوا من أبي فديك ، وكتب أبو فديك إلى « عطية بن الأسود » وهو عامل نجدة بالجور (؟) يخبره أنه أبصر ضلالة نجدة ، فقتله ، وأنه أحق بالخلافة منه ، فكتب عطية إلى أبي فديك أن يبيع له من قبله ، وأبى ذلك أبو فديك ، فبرىء كل واحد منهما من صاحبه ، وصارت الدار لأبي فديك ، وصاروا معه ، إلا من تولى نجدة ، فصاروا ثلاث فرق : « النجدية » و « العطوية » و « الفديكية » .

العطوية :

فأما « عطية بن الأسود الحنفي » وأصحابه الذين يسمون « العطوية » فإنه لم يحدث قولاً أكثر من أنه أنكر على نافع ما أحدثه من أقاويله ، ففارقه ، ثم أنكر على نجدة ما حكينا عنه ، ففارقه ، ومضى إلى سجستان .

(١) انظر - مع هذا - ما يأتي قريباً .

المجاردة وفرقها

ومن « العَطَوِيَّة » أصحابُ « عبدِ الكَرِيمِ بنِ عَجْرَد » وَيُسَمَّوْنَ « المجارِدة » وهم خمس عشرة فرقة :

(١) الفرقة الأولى منهم : يزعمون أنه يجب أن يدعى الطفلُ إذا بلغ ، وتجب البراءة منه قبل ذلك حتى يدعى إلى الإسلام ويصفه هو .
الميمونية :

(٢) والفرقة الثانية من المجارِدة « الميمونية » .

والذى تفردوا به القولُ بالقَدَرِ على مذهب المعتزلة ، وذلك أنهم يزعمون أن الله سبحانه فوّض الأعمال إلى العباد ، وجعل لهم الاستطاعة إلى كل ما كلفوا ، فهم يستطيعون الكفر والإيمان جميعاً ، وليس لله سبحانه وتعالى في أعمال العباد مشيئة ، وليست أعمال العباد مخلوقة لله ، فبرئت منه « المجردية » ، وسُموا « الميمونية » .

الخلفية :

(٣) والفرقة الثالثة من المجارِدة « الخَلْفِيَّة » أصحاب رجل يقال له « خَلْف »

فارقوا الميمونية في القول بالقدر ، وقالوا بالإثبات .
الجزية :

(٤) والفرقة الرابعة منهم « الجزية » أصحاب رجل يدعى « حمزة » .

نبتوا على قول الميمونية بالقدر ، وأنهم يرون قتال (٥) السلطان خاصة ومن رضى بحكمه ، فأما مَنْ أنكره فلا يرون قتله ، إلا إذا أعان عليهم ، أو طمّن في دينهم ، أو صار عوناً للسلطان أو دليلاً له .

وحكى « زرقان » أن « المجارِدة » أصحاب « حمزة » لا يَرَوْنَ قتل أهل القبلة ، ولا أخذ المال في السر حتى يبعث (٦) الحرب .

الشعيبية :

(هـ) والفرقة الخامسة من العجاردة « الشعيبية » [أصحاب شعيب] وهو رجل برىء من يمين ، ومن قوله ، فقال : إنه لا يستطيع أحد أن يعمل إلا ما شاء الله ، وإن أعمال العباد مخلوقة لله .

وكان سبب فرقة الشعيبية واليمونية أنه كان ليمين على شعيب مال ، فتقاضاه ، فقال له شعيب : أعطيكه إن شاء الله ، فقال ميمون : قد شاء الله أن تعطنيه الساعة ، فقال شعيب : لو شاء لم أقدر ألا أعطيكه ، فقال ميمون : فإن الله قد شاء ما أسر ، وما لم يأسر لم يشأ ، وما لم يشأ لم يأسر ؛ فتابع ناس ميمونا ، وتابع ناس شعيبا ، فكتبوا إلى عبد الكريم بن عجرّد - وهو في حبس خالد بن عبد الله البجلي - يعلونه قول ميمون وشعيب ؛ فكتب عبد الكريم : إنا نقول ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن ، ولا نلحق بالله سوءا ، فوصل الكتاب إليهم ، ومات عبد الكريم ، فادعى ميمون أنه قال بقوله حين قال « لا نلحق بالله سوءا » وقال شعيب : لا ، بل قال بقولي حيث قال : « ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن » فتولوا جميعا عبد الكريم ، وبرىء بعضهم من بعض .

وقال بعض الناس : إن عبد الكريم بن عجرّد وميمون الذي تنسب إليه الميمونية رجل من أهل بلخ .

وقال قوم : إن عبد الكريم كان من أصحاب « أبي أيوب » خالفه وفارقه في بيع الأمة .

وذكر « الكرايسى » في بعض كتبه أن العجاردة والميمونية يحيزون نكاح بنات البنين وبنات البنات وبنات [بنات] الإخوة وبنات بنى الإخوة ، ويقولون : إن الله حرّم البنات وبنات الإخوة وبنات الأخوات .

وحكى لنا عنهم ما لم نتحققه : أنهم يزعمون أن سورة يوسف ليست من القرآن

الخازمية من العجاردة:

(٦) والفرقة السادسة من العجاردة « الخازمية »

والذى تفردوا به أنهم قالوا فى القدر بالإثبات ، وبأن الولاية والعبادة صفتان لله عز وجل فى ذاته ، وأن الله يتولى العباد على ما هم صائرون إليه ، وإن كانوا فى أكثر أحوالهم مؤمنين .

المعلومية :

(٧) والفرقة السابعة من العجاردة — وهى الثانية من « الخازمية » —

ويدعون « المعلومية » .

والذى تفردوا به أنهم قالوا : مَنْ لم يعلم الله بجميع أسمائه فهو جاهل به ، وإن أفعال العباد ليست مخلوقة ، وإن الاستطاعة مع الفعل ، ولا يكون إلا ما شاء الله .

الجهولية :

(٨) والفرقة الثامنة من العجاردة - وهى الثالثة من الخازمية — « الجهولية »

ومن قولهم : إِنَّ مَنْ علم الله ببعض أسمائه فقد علمه ولم يحمله ، وقالوا بإثبات القدر .

الصلتية :

(٩) والفرقة التاسعة من العجاردة « الصلتية » أصحاب « عثمان بن

أبى الصلت » .

والذى تفرد به أنه قال : إذا استجاب لنا الرجل وأسلم توليناه ، وبرئنا من أطفاله ، لأنه ليس لهم إسلام حتى يذركوا فيدعون إلى الإسلام فيقبلونه .

الشمالية :

(١٠) والفرقة العاشرة من العجاردة « الشمالية »

يقولون : ليس لأطفال الكافرين ولا لأطفال المؤمنين ولاية ولا عداوة ولا براءة حتى يبلغوا فيدعونا إلى الإسلام فيقرؤا به أو ينكروه .
 وكان « ثعلبة » مع « عبد الكريم » يداً واحدة إلى أن اختلفا في أمر الطفل الأخنسية :

(١١) والفرقة الحادية عشرة من المجاردة — وهي الأولى من الثعلبية — يدعون « الأخنسية » .

يتوقفون عن جميع من في دار التقيّة من منتحلي الإسلام وأهل القبلة، إلا من قد عرفوا منه إيماناً فيتولونه عليه، أو كفراً فيتبرءون منه لأجله، ويحرمون الاغتيل والقتل في السر، وأن يُبدأ أحد من أهل البني من أهل القبلة بقتال حتى يدعى، إلا من عرفوه بعينه . فبرئت منهم « الثعلبية » وسموهم « الأخنسية » لأن الذي ردهم إلى قولهم رجل كان يقال له « الأخنس » .
 المعبدية :

(١٢) والفرقة الثانية عشرة من المجاردة — وهي الثانية من الثعلبية — « المعبدية » .

وبما تفردوا به أنهم رأوا أخذ زكاة أموال عبيدهم إذا استغنوا، وإعطاءهم من زكاتهم إذا افتقروا، ثم رأوا أن ذلك خطأ، ولم يتبرءوا ممن فعل ذلك، فقال لهم رجل يقال له « معبد » : إن كنتم لا تتبرءون ممن فعل ذلك فإننا لا ندعه فأقام على ذلك، وبرئت منه الثعلبية ومن أصحابه .
 الشيبانية :

(١٣) والفرقة الثالثة عشرة من المجاردة — وهي الثالثة من الثعلبية — « الشيبانية » أصحاب « شيبان بن سلمة » الخارج أيام أبي مسلم والمعين له .

ومن قصتهم أن شيبان بن سلمة لما أحدث أحداثاً من معاونة أبي مسلم وغير ذلك، برئت منه الخوارج، فلما قتل شيبان جاء قوم فذكروا توبته، فلم تقبل

الثعلبية منهم توبة شيبان ، وقالوا : إن أحداث شيبان كانت قتل المسلمين وأخذ أموالهم وضربهم ، فإن كنتم دفعتم من دار العلانية فإننا لا نقبل من القاتل في دار العلانية توبة حتى ينفو عنه ولي المقتول ، ولا نقبل توبة مَنْ ضرب المسلمين حتى يقص من نفسه أو يوهب ذلك له ، وحتى يرد أموالهم ، وشيبان لم يفعل شيئاً من ذلك ، فإن زعمتم أنكم قد دفعتم توبته من دار التقية فقد كذبتُمْ ، فإن أمره كان ظاهراً ، ودعوته كانت ظاهرة إلى أن قتل ، فقبل قوم منهم توبته فسمّوا « الشيبانية » .

ثم إن الشيبانية أحدثوا التشبيه لله بخلقه .
الزيادية :

وثبت قوم منهم على قول الثعلبية ، وهم أعظم أصحاب الثعلبية وجمهورهم ، فسمّوا « الزيادية » وذلك أن رجلاً منهم كان يسمى « زياد بن عبد الرحمن » كان فقيه الثعلبية ورئيسهم .

ثم إن « الشيبانية » الذين أجازوا توبته قالوا في الولاية والعدارة : إنهما صفتان لله ، من صفات الذات ، لا من صفات الفعل .
الرشيديّة العشرية :

(١٤) والفرقة الرابعة عشرة من المجاردة — وهي الرابعة من الثعلبية —

« الرشيديّة » .

ومما تفردوا به أنهم كانوا يؤدّونَ عِمَاسِقِي بالعيون والأنهار الجارية نصفَ العشر ، ثم رَحَمُوا عن ذلك وكتبوا إلى المسمى « زياد بن عبد الرحمن » فأجابهم ، ثم اتَّاهم فأعلمهم أن في ذلك العشر ، وأنه لا يجوز البراءة ممن غلط منهم في ذلك ، فقال رجل منهم يسمى « رُشَيْدًا » : إن كان يسمُّنا ألا نتبرأ منهم فإننا نعمل بالذي يعملون به ، وثبت هو ومن معه على الفعل ، فبرئت منهم الثعلبية وسمّوهم « العشريّة » .

المكرمية :

(١٥) والفرقة الخامسة عشر من العجاردة — وهي الخامسة من الثعلبية —
« المكرمية » أصحاب « أبي مكرم » .

ومما تفردوا به أنهم زعموا أن تارك الصلاة كافر، وليس هو من قبيل تركه الصلاة كفر، ولكن من قبيل جهله بالله، وكذلك قالوا في سائر الكبائر، وزعموا أن من أتى كبيرة فقد جهل الله سبحانه، وبذلك الجهالة كفر، لا بركوبه المعصية، وقالوا بالموافاة، وهي أن الله سبحانه إنما يتولى عباده ويعاديهم على ما هم صائرون إليه، لا على أعمالهم التي هم فيها، فبرئت منهم الثعلبية .

ومن قول « الثعلبية » في الأطفال أنهم يشتركون في عذاب آبائهم، وأنهم ركن من أركانهم، يريدون بذلك أنهم بعض مل أبعاضهم .

الفديكية :

ومن الخوارج « الفديكية » أصحاب « أبي فدك » .
ولا نعلم أنهم تفردوا بقول أكثر من إنكارهم على نافع ونجدة ما حكينا عنهم .

الصفرية من الخوارج :

ومن الخوارج « الصفرية » أصحاب « زياد بن الأصفر »، وهم لا يوافقون الأزارقة في عذاب الأطفال، فإنهم لا يميزون ذلك، ويقال : إن الصفرية نسبوا إلى « عبيدة » وكان ممن خالف نجدة ورجع من اليمامة، فلما كتب نجدة إلى أهل البصرة اجتمع عبيدة و « عبد الله بن إباح » فقرأوا كتابه فقال عبد الله بن إباح بما سئد كره من مذهبه، وقال عبيدة بجملة مذهب الخوارج : من أن مخالفهم مشركون، السيرة فيهم السيرة من أهل حرب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين حاربوه من المشركين .

وأصل قول الخوارج إنما هو قول الأزارقة والإباضية والصفورية والنجدية ،
وكل الأصناف سوى الأزارقة والإباضية والنجدية فإنما تفرعوا من الصفورية .

ومن الخوارج طائفة يقولون : ما كان من الأعمال عليه حدٌ واقع فلا يتعدى
بأهله الاسم الذي لزمهم به الحد ، وليس يكفر بشيء ليس أهله به كافرًا كالزنا
والقذف ، وهم قَدَفَةُ زُنَاةٌ ، وما كان من الأعمال ليس عليه حدٌ كترك الصلاة
والصيام فهو كافر ، وأزالوا اسم الإيمان في الوجهين جميعًا .

فرق الإباضية

ومن الخوارج « الإباضية » .

الحفصية :

(١) فالفرقة الأولى منهم يقال لهم « الحفصية » كان إمامهم « حفص بن
أبي المقدم »

زعم أن بين الشرك والإيمان معرفة الله وَحْدَهُ ، فمن عرف الله سبحانه ثم
كفر بما سواه من رسول أو جنة أو نار أو عمل بجميع الخبائث من قتل النفس
واستحلال الزنا وسائر ما حرم الله من فروج النساء فهو كافرٌ برىء من الشرك ،
وكذلك من اشتغل بسائر ما حرم الله سبحانه بما يؤكل ويشرب فهو كافرٌ برىء من
الشرك ، ومن جهل الله سبحانه وأنكره فهو مُشْرِكٌ ، فبرىء منه جُلُّ الإباضية
إلا من صدقة منهم ، وتناولوا في عثمان نحو ما تأولت الشيعة في أبي بكر وعمر ،
وزعم أن عليا هو الحيران الذي ذكره الله في القرآن (٧١:٦) (كالذي استهوته
الشياطين في الأرض حَيْرَانٌ ، له أصحابٌ يدعونه إلى الهدى اثنًا) وأن أصحابه
الذين يدعونه إلى الهدى أهلُ النهروان ، وزعم أن عليا هو الذي أنزل الله سبحانه
فيه (٢٠٤:٢) (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) وأن عبد الرحمن
ابن ملجم هو الذي أنزل الله فيه (٢٠٧:٢) : (وَمِنَ النَّاسِ مَن يُشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ

مرضاة الله) ثم قال بعد ذلك : الإيمان بالكتب والرسل متصل بتوحيد الله ، فمن كفر بذلك فقد أشرك بالله .
اليزيدية :

(٢) والفرقة الثانية منهم يسمون « اليزيدية » كان إمامهم « يزيد بن أنيسة » قالوا : تتولى المحكمة الأولى ، ونبرأ ممن كان بعد ذلك من أهل الأحداث ، وتتولى الإباضية كلها ، ويزعمون أنهم مسلمون كلهم ، إلا من بلغه قولنا فكذبه أو من خرج ، وخالفوا الحفصية في الإكفار والتشريك ، وقالوا بقول الجمهور . وحكى « يمان بن رباب » أن أصحاب يزيد بن أنيسة قالوا بالتشريك ، وتولى يزيد المحكمة الأولى قبل نافع ، وبريء ممن كان بعدهم ، وحرّم القتال على كل أحد بعد تفريقهم ، وثبت على ولاية الإباضية إلا من كذبه أو بلغه قوله فردّه .

وزعم أن الله سبحانه سيبعث رسولا من المعجم ، وينزل عليه كتابا من السماء يكتب في السماء ، وينزل عليه جملة واحدة ، فترك شريعة محمد ، ودان بشريعة غيرها ، وزعم أن ملة ذلك النبي الصابئة ، وليس هذه الصابئة التي عليها الناس اليوم ، وليس هم الصابئين الذين ذكرهم الله في القرآن ، ولم يأتوا بعد . وتولى من شهد لمحمد صلى الله عليه وسلم بالنبوة من أهل الكتاب ، وإن لم يدخلوا في دينه ولم يعملوا بشريعته ، وزعم أنهم بذلك مؤمنون .

ومن الإباضية من وقف فيه ، ومنهم من برىء منه ، وجأهم تبرأ منه .

(٣) والفرقة الثالثة من الإباضية أصحاب « حارث الإباضى » .

قالوا في القدر بقول المعتزلة ، وخالفوا فيه سائر الإباضية ، وزعموا أن الاستطاعة قبل الفعل .

وجمهور « الإباضية » يتولى المحكمة كلها ، إلا من خرج ، ويزعمون أن مخالفتهم من أهل الصلاة كفار ، وليسوا بمشركين ، حلال منّاحتهم وموارثهم ،

حلال غنيمة أموالهم من السلاح وَالْكَرَاع عند الحرب ، حرام ما وراء ذلك ،
وحرام قتلهم وَسَبْيهم في السر ، إِلَّا مَنْ دَعَا إِلَى الشَّرْكِ فِي دَارِ الْقِيَّةِ ودان به .
وزعموا أن الدار - يعنون دار مخالفيهم - دار توحيد ، إِلَّا عسكر السلطان
فإنه دار كفر ، يعني عندهم .

وَحَيْكِي عنهم أنهم أجازوا شهادة مخالفيهم على أوليائهم ، وَحَرَّمُوا الاستعراض
إذا خرجوا ، وَحَرَّمُوا دماء مخالفيهم حتى يدعوم إلى دينهم .
فبرئت الخوارج منهم على ذلك ، وقالوا : إن كل طاعة لإيمان ودين ، وإن
مرتكبي الكبائر موحدون وليسوا بمؤمنين .



(٤) والفرقة الرابعة منهم يقولون بطاعة لا يراد الله بها على مذهب
« أَبِي الْهَذِيل » ، ومعنى ذلك أن الإنسان قد يكون مطيعاً لله إذا فعل شيئاً
أمره الله به ، وإن لم يقصد الله بذلك الفعل ولا أراد به .
ثم اختلفوا في النفاق فصاروا ثلاث فرق :

(١) فالفرقة الأولى منهم يزعمون أن النفاق براءة من الشرك ، واحتجوا
في ذلك بقول الله عز وجل (٤ : ١٤٣) : (مَذْبُذِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ
وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ) .

(٢) والفرقة الثانية منهم يقولون : إن كل نفاق شرك ، لأنه يضاد التوحيد .
(٣) والفرقة الثالثة منهم يقولون : لسنا نزيل اسم النفاق عن موضعه ،
وهو دين القوم الذين عَنَاهُمُ اللهُ بهذا الاسم في ذلك الزمان ، ولا نسمي
غيرهم بالنفاق .

وقالوا : مَنْ سَرَقَ خَمْسَةَ دَرَاهِمَ فصاعداً قَطِيعٌ ، وقال القوم الذين زعموا أن
المنافق كافر وليس بمشرك : إن المنافقين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
كانوا موحدين ، وكانوا أصحاب كِبَارٍ .

يقالوا : كل شيء أمر الله به عباده فهو عام ليس بخاص ، وقد أمر الله به الكافر والمؤمن .

وقال قوم منهم : لا حجة لله على الخلق في التوحيد إلا بالخبر ، أو ما يقوم مقام الخبر من إشارة وإيماء .

وقال بعضهم : لا يجوز على الله أن يخلى عباده من التكليف لوحدانيته ومعرفته ، وأجاز بعضهم أن يخليهم من ذلك .

وقال بعضهم فيمن دخل في دين المسلمين : وجبت عليه الشرائع والأحكام ، وقَفَ على ذلك أو لم يقف ، سمعه أو لم يسمعه .

وقال بعضهم : لا يرسل الله نبياً إلا نصَّبَ دليلاً عليه ، ولا بد من أن يدل [عليه] واحداً .

وقال بعضهم : قد يجوز أن يبعث الله نبياً بلا دليل .

وقال بعضهم : من ورد عليه الخبر بأن الخمر قد حرمت وأن القبلة قد حُولت فعليه أن يعلم أن الذي أخبره مؤمن أو كافر ، وعليه أن يعلم ذلك بالخبر ، وليس عليه أن يعلم أن ذلك عليه بالخبر .

وقال بعضهم : من قال بلسانه « إن الله واحد » وعنى به المسيح ، فهو صادق في قوله ، مُشْرِكٌ بقلبه .

وقال بعضهم : ليس على الناس المشي إلى الصلاة والركوب إلى الحج ، ولا شيء من أسباب الطاعات التي يتوصل بها إليها ، وإنما عليهم فعلها بعينها فقط .

وقالوا جميعاً : إن الواجب أن يستتيبوا من خالفهم في تنزيل أو تأويل ، فإن تاب ، وإلا قُتِلَ ، كان ذلك الخلاف فيما يَسَعُ جهله أو فيما لا يسع جهله .

وقالوا : من زنى أو سرق أقيم عليه الحد ثم استتيب ، فإن تاب ، وإلا قُتِلَ .

وقال بعضهم : ليس من جحد الله وأنكره مشركاً ، حتى يجعل معه الهاً غيره .

وقال بعضهم : ذلك شرك ، وكل حَجَّد بأي جهة كان فهو شرك وكفر .

وقالوا : الإصرار على أى ذنب كان كفر .

وقالوا : العالمُ يَفْتَى كله إذا أفنى الله أهل التكليف ، ولا يجوز إلا ذلك ، لأنه إنما خلقه لهم ، فإذا أفناهم لم يكن لبقائه لهم معنى .

وقال بعضهم ، بل جُلُّهم : الاستطاعة والتكليف مع الفعل ، وإن الاستطاعة هي التخليّة .

وقال كثير منهم : ليس الاستطاعة هي التخليّة ، بل هي معنى في كونه كونه الفعل ، وبه يكون الفعل ، وإن الاستطاعة لا تبقى وقتين ، وإن استطاعة كل شيء غير استطاعة ضده ، وإن الله كلف العباد ما لا يقدرّون عليه لتركهم له لا لعجزهم عنه ، وإن قوة الطاعة توفيق وتسديد وفضل ونعمة وإحسان ولطف ، وإن استطاعة الكافر ضلال وخذلان وطَبَع وبلاء وشر ، وإن الله لو لطف للكافرين لآمنوا ، وإن عنده لطفاً لو فعله بهم لآمنوا طَوْعاً ، وإن الله لم ينظر لهم في حال خلقه إياهم ، ولا فعل بهم أصلح الأشياء لهم ، ولا فعل بهم صلاحاً في الدين ، وإنه أضاعهم وطَبَع على قلوبهم ، وهذا قول « يحيى بن كامل » و « محمد بن حرب » و « إدريس الإباضي » .

وكانوا يقولون في كثير من الإباضية : إن أعمال العباد مخلوقة ، وإن الله سبحانه لم يزل مريداً لما علم أنه يكون أن يكون ، ولما علم أنه لا يكون أن لا يكون ، وإنه مريد لما علم من طاعات العباد ومعاصيهم ، لا بأن أحب ذلك ، ولكن بمعنى أنه ليس بآبٍ عنه ولا بمُكرِّه عليه ، وسنشرح قولهم في سائر أبواب القدر إذا أخبرنا عن مذاهب الناس في القدر .

وكل الخوارج يقولون بخلق القرآن .

وقال جُلُّ الإباضية : قد يجوز أن يقع حُكْمَان مختلفان في الشيء الواحد من

وجهمين ؛ فمن ذلك أن رجلا لو دخل زرعاً بغير إذن صاحبه لسكان الله سبحانه قد نهاه عن الخروج منه ؛ لأن فيه فساد الزرع ، وقد أمره به ، لأنه ليس له .
وقال جُلُهم بالخاطر ، ولا يجوز أن يخلى الله عز وجل العباد البالغين منه .
وقالوا : ليس يجوز على شيء من الأعراض البقاء [إلا] إذا كان بعضا للجسم ، عند من يقول : إن الجسم أعراض مجتمعة ، وأكثرهم يقول : إنه أبعاد (١) للجسم .

وقالوا : إن الجزء الذي لا يتجزأ جسم على مذهب « الحسين » .
وقالوا : جزاء الله في العباد أكثر من تفضله ، وعافيته أكثر من ابتلائه ،
والثواب واجب بالاستحقاق ، والتفضل والابتلاء ابتداء
وقال بعضهم بتعليل الأثرية التي يسكر كثيرها إذا لم تكن الخمر بعينها ،
وحرّموا السكر ، وليس يتبعون المولى في الحرب إذا كان من أهل القبلة وكان
مؤحّداً ، ولا يقتلون امرأة ولا ذرية ، ويرون قتل المشبهة وسبيهم وغنيمة
أموالهم ، ويتبعون موليهم كما فعل أبو بكر بأهل الردة .
ويَدَّعون من السلف « جابر بن زيد » و « عكرمة » و « مجاهد »
و « عمرو بن دينار » .

وكان رجل من الإباضية يقال له « إبراهيم » أفى بأن بيع الإمام من مخالفهم
جائر ، فبرىء منه رجل يقال له « ميمون » ومن استحل ذلك ، ووقف قوم
منهم ، فلم يقولوا بتعليل ولا بتحريم ، وكتبوا يستفتون العلماء منهم في ذلك ،
فأفتوا بأن بيعهم حلال ، وهبتهم حلال في دار التقية ، ويستتاب أهل الوقف
من وقفهم في ولاية إبراهيم ومن أجاز ذلك ، وأن يستتاب ميمون من قوله ،
وأن يبرأوا من امرأة كانت معهم [كانت] وقفت فماتت قبل ورود الفتوى ،
وأن يستتاب إبراهيم من عذره لأهل الوقف في جحدهم الولاية عنه وهو مسلم

يظهر إسلامه ، وأن يُسْتَتَاب أهل الوقف من جَحْدِهِم البراءة عن ميمون وهو كافر يظهر كفره ، فأما الذين وَقَفُوا ولم يتوبوا من الوقف وثبتوا عليه فَسُئِلُوا « الواقعة » وبرئت الخوارج منهم ، وثبت إبراهيم على رأيه في التحليل لبيع الإمام من المخالفين ، وتاب ميمون .

والإباضية يقولون : إن جميع ما افترض الله سبحانه على خلقه إيمان ، وإن كل كبيرة فهي كفر نعمة ، لا كفر شرك ، وإن مرتكبي الكبائر في النار خالدون مخلدون فيها .

ووقف كثير من الإباضية في إبلام أطفال المشركين في الآخرة ؛ فجوزوا أن يؤلهم الله سبحانه في الآخرة على غير طريق الانتقام ، وجوزوا أن يدخلهم الجنة تفضلاً ، ومنهم من قال : إن الله — سبحانه ! — يؤلهم على طريق الإيجاب ، لا على طريق التجويز .

الضحاكية :

ثم رجع بنا القول إلى الإخبار عن الاختلاف في أمر المرأة : فافتقدت فرقة من « الواقعة » وهم « الضحاكية » فأجازوا أن يُزَوَّجُوا المرأة المسلمة عندهم من كفار قومهم في دار التقية ، كما يسمع الرجل منهم أن يتزوج المرأة الكافرة من قومهم في دار التقية ، فأما في دار العلانية — وقد جاز حكمهم فيها — فإنهم لا يستحلون ذلك فيها .

ومن « الضحاكية » فرقة وقفت فلم تبرا ممن فعله ، وقالوا : لا نعطي هذه المرأة المتزوجة من كفار قومنا شيئاً من حقوق المسلمين ، ولا نصلي عايتها إن ماتت ، ونقف فيها ، ومنهم من يرى منها .

واختلفوا في أصحاب الحدود : فمنهم من يرى منهم ، ومنهم من تولاهم ، ومنهم من وقف .

واختلف هؤلاء في أهل دار الكفر عندهم ؛ فمنهم من قال : هم عندنا كفار
إلا من عرفنا بإيمانه بعينه ، ومنهم من قال : هم أهل دار خلط ، فلا تتولى إلا من
عرفنا فيه إسلاماً ، رنقف فيمن لم نعرف إسلامه ، وتتولى بعض هؤلاء بعضاً
على اختلافهم ، وقالوا . الولاية تجمعنا ؛ فسموا « أصحاب النساء » وَتَمَّوْا مِنْ خَالِفِهِمْ
[من] الواقعة « أصحاب المرأة » .

وصارت « الواقعة » فرقتين :

فرقة تَوَلَّوْا النَّاكِحَةَ ، وفرقة ينسبون إلى « عبد الجبار بن سليمان » ، وهم
الذين يتبرأون من المرأة الناكحة من كفار قومهم .

وهذا خبر « عبد الجبار » الذي خطب إلى « ثعلبة » ابنته ، ثم شك في
بلوعها ، فسأل أمها عن ذلك ، حتى وقع الخلاف بين ثعلبة وعبد الكريم في
الأطفال ، فاختلفا بعد أن كانا متفقين .

فأما عبد الجبار الذي خطب إلى ثعلبة ابنته فسأل ثعلبة أن يُنمِّرها أربعة
آلاف درهم ، فأرسل الخاطب إلى أم الجارية مع امرأة يقال لها « أم سعيد »
يسأل : هل بلغت ابنتهم أم لا ؟ وقال : إن كانت قد بلغت وأقرت بالإسلام لم
أبال ما أمهرتها ؛ فلما نأفتم أم سعيد ذلك قالت : ابنتي مسلمة بلغت أم لم تبلغ ،
ولا تحتاج أن تُدْعَى إذا بلغت ، فرد مرة أخرى ذلك عليها ، ودخل ثعلبة على
تلك الحال فسمع تنازعهما ، فنهاهما عنه ، ثم دخل عبد الكريم بن عجزد وهما
على تلك الحال ، فأخبره ثعلبة الخبر ، فزعم عبد الكريم أنه يجب دعاؤها إذا
بلغت ، وتجب البراءة منها حتى تدعى إلى الإسلام ، فرد عليه ثعلبة ذلك ، وقال :
لا ، بل نثبت على ولايتها ، فإن لم تُدْعَ لم نعرف الإسلام ، فبرى . بعضهم من
بعض على ذلك .

البيهسية :

ومن الخوارج « البيهسية » أصحاب « أبي يهس »^(١) :
ومما أحدث أنه زعم أن ميموناً كفر حين حرّم بيع الملوكة في دار كفار
قومنا ، وحين برىء ممن استحل ذلك ، وكفر أهل الثبت حين لم يعرفوا كفر
ميمون وصواب إبراهيم . وأهل الثبت الواقعة - وكفر إبراهيم حين لم يتبرأ من
أهل الوقف لوقفهم في أمرهم وجحدهم الولاية عنه وجحدهم البراءة من ميمون ،
وذلك أن الوقف لا يسع على الأبدان ، ولكن يسع على الحكم بعينه ما لم يواقع
أحد من المسلمين ، وإذا واقع أحد من المسلمين لم يسع مَنْ حضر ذلك ألا يعرف
مَنْ أظهر الحق ودان به ، ومن أظهر الباطل ودان به .

وزعم أبو يهس أنه لا يُسَلِّمُ أحد حتى يقر بعرفة الله ومعرفة رسوله ومعرفة
ما جاء به محمد جلة ، والولاية لأولياء الله سبحانه ، والبراءة من أعداء الله ،
وما حرم الله سبحانه مما جاء فيه الوعيد فلا يسع الإنسان إلا علمه ومعرفة بعينه
وتفسيره ، ومنه ما ينبغي أن يعرفه باسمه ولا يبالي ألا يعرف تفسيره وعينه حتى
يُبْتَلَى به ، وعليه أن يقف عندما لا يعلم ، ولا يأتي شيئاً إلا يعلم ، فتابعه على ذلك
ناسٌ كثير من الخوارج ، وفارقه ناس كثير منهم ، فُسِّئُوا « البيهسية » وسمت
البيهسية مَنْ خالفهم من الخوارج « الواقعة » .

(١) قال ابن قتيبة في المعارف (٢٦٧) : « البيهسية من الخوارج ينسبون إلى
أبي يهس من بني سعد بن ضبة بن قيس ، واسمه هيصم بن جابر ، وكان عثمان بن
حيان والى المدينة قطع يديه ورجليه » وقال الشهرستاني في الملل والنحل : « وقد كان
الحجاج طلب أبا يهس في أيام الوليد ، فهرب إلى المدينة ، فطلبه بها عثمان بن حيان
المرى ، فظفر به وحبسه ، وكان يسامره ، إلى أن ورد كتاب الوليد بأن يقطع يديه
ورجليه ويقتله ، ففعل به ذلك » اهـ .

وقال غيره من الناس : قد يُسلم الإنسان بمعرفة وظيفته الدين ، وهي شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ، والإقرار بما جاء من عند الله جملة ، والولاية لأوليائه الله ، والبراءة من أعداء الله ، وإن لم يعرف ما سوى ذلك ؛ فهو مسلم حتى يتلى بالعمل ، فمن واقع شيئاً من الحرام مما جاء فيه الوعيد وهو لا يعلم أنه حرام فقد كفر ، ومن ترك شيئاً من كبير ما افترضه الله سبحانه عليه وهو لا يعلم فقد كفر ، فإن حضر أحد من أوليائه مُوَاقعة من واقع الحرام وهو لا يدري أحلال أم حرام أو اشتبه عليه وقف فيه ، فلم يتوَلَّه ولم يبرأ منه حتى يعرف أحلال رُكِّب أم حرام ، فبرئت منه البيهسية .

العوفية :

ومن « البيهسية » فرقة يقال لهم « العوفية » وهم فرقتان :
(١) فرقة تقول مَنْ رجع من دار هجرتهم ومن الجهاد إلى حال الفعود نبرأ منهم .

(٢) وفرقة تقول : لا نبرأ منهم ، لأنهم رجعوا إلى أمرٍ كان حلالاً لهم .
وكلا الفريقين من « العوفية » يقولون : إذا كفر الإمام فقد كفرت الرعية الغائب منهم والشاهد .

والبيهسية يبرأون منهم ، وهم جميعاً يتولون أبا بهس .

أصحاب شبيب النجراني

(الشيبية)

ومن « البيهسية » فرقة يقال لهم « أصحاب شبيب^(١) النجراني » يعرفون
« بأصحاب السؤال »

(١) قال البغدادي في الفرق بين الفرق (ص ٦٥) : « هؤلاء يعرفون بالشيبية لانسابهم إلى شبيب بن يزيد الشيباني للكنى بأبي الصحراري . ويعرفون بالصالحية

أيضاً لا تنسأهم إلى صالح بن مسرح الخارجي ، وكان شبيب بن يزيد الخارجي من أصحاب صالح ، ثم تولى بعده طي جنده « ١ هـ . وقال للقريري في الخطط (٣٥٥/٢) « الشيبية : أتباع شبيب بن يزيد بن أبي نعيم (وفي بعض المراجع « بن نعيم ») الخارج في خلافة عبد الملك بن مروان وصاحب الحروب العظيمة مع الحجاج بن يوسف الثقفي ، وهم على ما كانت عليه الحسكية الأولى ، إلا أنهم انفردوا عن الخوارج بجواز إمامة المرأة وخلافتها ، واستخلف شبيب هذا أمه غزالة (وفي كثير من الأصول أن غزالة زوج شبيب كما ستسمعه في كلام الذهبي) فدخلت الكوفة ، وقامت خطيبة ، وصلت الصبح بالمسجد الجامع ، فقرأت في الركعة الأولى بالبقرة ، وفي الثانية بآل عمران ، وأخبار شبيب طويلة « ١ هـ ، وغزالة هذه هي التي يقول فيها خزعة بن فاتك الأسدي :

أقامت غزالة سوق الضرار لأهل العراق حولاً قبيطاً
سمت للعراقين في جيشها فلاقى العراقان منها أطيظاً

وقال الذهبي في تاريخ الإسلام (١٦٠/٣) : « شبيب بن يزيد بن نعيم بن قيس ابن عمرو بن الصلت ، الشيباني الخارجي ، خرج بالموصل ، فبعث إليه الحجاج خمسة قواد فقتلهم واحداً بعد واحد ، ثم سار إلى الكوفة ، وقاتل الحجاج وحاصره ، وكانت امرأته غزالة من الشجاعة والفروسية بالموضع العظيم مثله ، هرب الحجاج منها فغيره بعض الناس بقوله :

أسد على وفي الحروب نامة فتخاء تنفر من صغير الصافر
هلا برزت إلى غزالة في الوغى بل كان قلبك في جناحي طائر

وكانت أمه جهيزة تشهد الحروب ، وقال بعضهم : رأيت شييا وقد دخل للمسجد وعليه جبة طيالة عليها نخط من آثار المطر ، وهو طويل أتمط جعد آدم ، فبقي المسجد يرج له ، ولد سنة ست وعشرين ، وغرق بدجيل سنة سبع وسبعين ، ويقال إنه أحضر إلى عبد الملك بن مروان رجل - وهو عتبان الحروري - فقال له عبد الملك : ألسن القائل :

والذى أبدعوه أنهم زعموا أن الرجل يكون مسلماً إذا شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ، وتولى أولياء الله ، وتبرا من أعدائه ، وأقر بما جامع من عند الله جملة ، وإن لم يعلم سائر ما افترض الله سبحانه عليه مما سوى ذلك أقرض هو أم لا ، فهو مسلم حتى يبتلى بالعمل به [فيسأل] .

وفارقوا « الواقعة » وقالوا فى أطفال المسلمين بقول « التعلبية » : إنهم مؤمنون أطفالا وبالغين حتى يكفروا ، وإن أطفال الكفار كفار أطفالا وبالغين حتى يؤمنوا ، وقالوا بقول المعتزلة فى القدر ، فبرئت منهم البيهسية .

وقال بعض « البيهسية : مَنْ واقع زنا لم نشهد عليه بالكفر حتى يرفع إلى الإمام أو الوالى ويحدّ ، فوافقهم على ذلك طائفة من الصُفْرىة ، إلا أنهم قالوا : نقف فيهم ، ولا نسميهم مؤمنين ولا كافرين .

وقالت طائفة من « البيهسية » : إذا كفر الإمام كفرت الرعية ، وقالت : الدار دار شرك ، وأهلها جميعاً مشركون ، وتركت الصلاة إلا خلف مَنْ

فإن يك منكم كان مروان وابنه وعمرو ، ومنكم هاشم وحبيب
فمنا حصين والبطين وقعب ومنا أمير المؤمنين شبيب
فقال : يا أمير المؤمنين إنما قلت « ومنا أمير المؤمنين » ونصبه على النداء ،
فاستحسن قوله وأطلقه . وجهزة : هى التى يضرب بها المثل فى الحق لأنها لما حملت
قالت : فى بطنى شيء ينقر ، فقيل : أحق من جهزة ، وروى عنها ما يدل على عدم
الحق ، فإن عمر بن شبة قال : حدثني خلاد بن يزيد الأرقط قال : كان شبيب ينمى
لأمه فيقال لها : قتل ، فلا تقبل ، فلما قيل لها إنه غرق قبلت ، وقالت : إني رأيت
حين ولدته أنه خرج منى شهاب نار ، فقلت أنه لا يطفئ إلا الماء : (وانظر - مع هذا -
معارف ابن قتيبة ص ١٨٠ وما تذكره فيما يلى (ص ١٩٦ و ١٩٧ و ٢٠٠) .

تعرف ، وذهبت إلى قتل أهل القبلة وأخذ الأموال ، واستحلت القتل والسبي على كل حال .

وقالت « البيهسية » : الناس مشركون بجهل الدين ، مشركون بمواقعة الذنوب ، وإن [كان ؟] ذنب لم يحكم الله فيه حكماً مغلظاً ، ولم يوقفنا على تغليظه فهو مغفور ، ولا يجوز أن يكون أخفى أحكامه عنا في ذنوبنا ، ولو جاز ذلك جاز في الشرك .

وقالوا : التائب في موضع الحدود وفي موضع القصاص والمقر على نفسه يلزمه الشرك إذا أقر من ذلك بشيء ، وهو كافر ، لأنه لا يحكم بشيء من الحدود والقصاص إلا على كل كافر يشهد عليه بالكفر عند الله .

وقال بعض « البيهسية » : السكر من كل شراب حلال موضوع عن سكر منه ، وكل ما كان في السكر من ترك الصلاة ، أو شتم الله سبحانه ، فهو موضوع لا حد فيه ولا حكم ، ولا يكفر أهله بشيء من ذلك ما داموا في سكرهم .
وقالوا : إن الشراب حلال الأصل ، ولم يأت فيه شيء من التحريم ، لافي قليله ، ولا في إكثاره أو في سكر .

أصحاب التفسير :

ومن « البيهسية » فرقة يسمون « أصحاب التفسير » كان صاحب بدعتهم رجل يدعى « الحكم بن مروان » من أهل الكوفة .
زعم أنه من شهد على المسلمين لم تجز شهادتهم إلا بتفسير الشهادة : كيف هي .

قال : ولو أن أربعة شهدوا على رجل منهم بالزنا لم تجز شهادتهم حتى يشهدوا كيف هو .

وهكذا قالوا في سائر الحدود ، فبرئت منهم « البيهسية » على ذلك وسموهم « أصحاب التفسير » .

وقالت « العوفية » من البيهسية : السكر كفر ، ولا يشهدون أنه كفر حتى يأتي معه غيره كترك الصلاة وما أشبه ذلك ، لأنهم يعلمون أن الشارب سكرًا إذا ضم إلى سكره غيره مما يدل على أنه سكران .

أصحاب صالح :
ومن الخوارج « أصحاب صالح »^(١) ولم يحدث صالح قولاً تفرّد به ، ويقال :
إنه كان صفرياً .

(١) ظاهر صنيع المصنف هنا وفيما يلي من كلامه أن صالحاً الذي تنسب إليه فرقة من الخوارج غير صالح بن مسرح التيمي ، لكن الذي ذكره من وقفنا على كلامه من الذين تركلوا عن الفرق أن الصالحية من الخوارج أتباع صالح بن مسرح التيمي ، وسيأتي لنا كلام على هذا في ص ٢٠٠ وكان صالح بن مسرح مخالفاً للأزارقة ، وقد قيل : إنه كان صفرياً ، وقيل : لم يكن صفرياً ولا أزرقياً ، وكان خروجه على بشر بن مروان في أيام ولايته على العراق من جهة أخيه عبد الملك بن مروان ، وبعث بشر إليه بالحارث بن عمير ، وذكر اللدائفي أن خروج صالح كان على الحجاج ابن يوسف ، وأن الحجاج بعث بالحارث بن عمير إلى قتاله ، وأن القتال وقع بين الفريقين على باب حصن جلولاء ، وانهزم صالح جريحاً ، فلما أشرف صالح على الموت قال لأصحابه : قد استخلفت عليكم شيب بن يزيد ، وأنا أعلم أن فيكم من هو أوفى منه ، ولكنه رجل شجاع مهيب في عدوكم ، فليعنه الفقيه منكم بفقهه ، وقال الذهبي في تاريخ الإسلام (٣ / ١٢١) : « وفي سنة ست وسبعين خرج صالح بن مسرح التيمي ، وكان صالحاً ناسكاً محبباً ، وكان بداراً والواصل ، وله أصحاب يقرئهم ويفقههم ويقص عليهم ، ولكنه يحط على الخليفةين عثمان وعلى ، كدأب الخوارج ، ويتبرأ منهما ويقول : تيسروا رحمكم الله لجهاد هذه الأحزاب التعزبية ، وللخروج من دار

ومن قول « الصُّفْرِيَّة » وأكثر الخوارج أن كل ذنب مُفْلَظٌ كفر ، وكل كفر شرك ، وكل شرك عبادة للشيطان .

وقالت « الفضلية » : لا يكفر عندنا ولا يعصى من قال بضربٍ من الحق الذى يكون من المسلمين وأراد به غير الله أو وجهه على غير ما يُوجَّه المسلمون عليه ، نحو قول القائل « لا إله إلا الله » يريد بها قول النصارى الذى لا إله إلا هو الذى له الولد والزوجة ، أو يريد صنما اتخذ إلهاً ، وكقول القائل « محمد رسول الله » وهو يريد غيره ممن قال : هو حى قائم ، وما أشبه ذلك من القول كله واعتقاد القلب والتوجه إلى غير الله عز وجل .

وحكى « البيان بن رباب الخارجى » أن قوماً من « الصُّفْرِيَّة » وافقوا بعض البيهسية على أن كل من واقع ذنباً عليه حرام (؟) لا يُشْهَدُ عليه بأنه كَفَرٌ حتى يرفع إلى السلطان ويُحَدَّ عليه ، فإذا حُدَّ عليه فهو كافر ، إلا أن البيهسية

الفناء إلى دار البقاء ، ولا تجزعوا من القتل فى الله ، فإن القتل أيسر من الموت ، والموت نازل بكم ، فلم يلبس أن أناه كتاب شبيب بن يزيد من الكوفة ، يقول فيه : أما بعد ، فإنك شيخ المسلمين ، ولن نعدل بك أحداً ، وقد دعوتنى فاستجبت لك ، وإن أردت تأخير ذلك أعلمتنى ، فإن الآجال غادية ورائحة ، ولا آمن أن تحترمنى للنية ولم أجاهد الظالمين ، فياله غبنا وياله فضلا متروكا ! جعلنا الله وإياك ممن يريد بعمله الله ورضوانه ١ . فرد عليه الجواب يحضه على الجوى . فجمع شبيب قومه منهم أخوه مصاد والمحلل بن وائل اليشكرى وإبراهيم بن بحر الحمصى والفضل بن عامر الدهلى ، وقدم على صالح وهو بدارا ، فتصمدوا مائة وعشرة أنفاس ، ثم وثبوا على خيل محمد ابن مروان فأخذوها ، وقويت شوكتهم ، وأخافوا المسلمين ٢ هـ . (وانظر - مع ما ذكرناه من المراجع - ما ذكرناه قريباً عن الشيبية ، ومعارف ابن قتيبة ١٨٠) .

لا يسمونهم مؤمنين ولا كافرين حتى يحكم عليهم ، وهذه الطاقة من الصُّفَرِيَّة
يثبتون لهم اسم الإيمان حتى تقام عليهم الحدود .

* * *

وحكى أن صنفاً من الخوارج تفرّدوا بقولٍ أحدثوه ، وهو قطعهم الشهادة
على أنفسهم ومن واقفهم أنهم من أهل الجنة من غير شرط ولا استثناء .

* * *

الحسينية :

وذكر أن صنفاً منهم يدهون « الحسينية » ، ورئيسهم رجل يعرف
« بأبي الحسين » .

يرون الدار دار حرب ، وأنه لا يجوز الإقدام على من فيها إلا بعد الحنة ،
ويقولون بالإرجاء في موافقيهم خاصة ، كما حكى عن « نجدة » ، ويقولون فيمن
خالقهم : إنهم بارتكاب الكبائر كفار مشركون .

* * *

الشمراخية :

وذكر « النّمان » أيضاً أن صاحب « الشمراخية » ، وهو « عبد الله بن
شمراح » ، كان يقول : إن دماء قومه حرام في السر ، حلال في العلانية ،
وإن قتل الأيوين حرام في دار التقية ودار الهجرة ، وإن كانا مخالفتين ، والخوارج
تبرأ منه .

* * *

ومن العلماء بالغة ، وهو من الخوارج « أبو عبيدة مَمَر بن المثنى »^(١) ،
وكان صُفْرِيّاً .

(١) أبو عبيدة : معمر بن المثنى ، التيمي ، تيم قریش ، مولاہم ، البصرى ،
التحوى ، الأخبارى ، اللغوى ، كان شعار الغريب أغلب عليه ، وأخبار العرب
وأيامها ، وكان - مع معرفته - لا يقيم البيت إذا أنشده حق يكسره ، وكان يخطئ
إذا قرأ القرآن الكريم نظراً ، وكان شموياً يكره العرب ، وألف في مثالبها كتباً

ومن شعرائهم « عمران بن حطان »^(١) وهو صُفْرِي .

أقدمه هارون الرشيد من البصرة إلى بغداد سنة ثمان وثمانين ومائة ، وقرأ عليه بها أشياء من كتبه ، وأسند الحديث إلى هشام بن عروة وغيره ، وروى عنه علي بن المغيرة الأثرم ، وأبو عبيد القاسم بن سلام ، وأبو عثمان المازني ، وأبو حاتم السعستاني ، وعمر بن شبة النخعي ، وغيرهم . وكان أبو عبيدة كثير الوقوع في أعراض الناس ، قال له بعض الناس : تقع في الناس فمن أبوك ؟ فقال : أخبرني أبي عن أبيه أنه كان يهودياً من أهل باجروان ، فمضى الرجل وتركه . وكان أبو عبيدة - مع ذلك أيضاً - جباهاً ، لم يكن بالبصرة أحد إلا وهو يتقيه ويداجيه ، وخرج أبو عبيدة إلى بلاد فارس قاصداً موسى بن عبد الرحمن الهلالي ، فلما قدم عليه قال لغلمانه : احترزوا من أبي عبيدة فإن كلامه كله دق ، ثم حضر الطعام فصب بعض الغلمان على ذيله مرقاة فقال له موسى : قد أصاب ثوبك مرق ، وأنا أعطيك بدله عشرة ثياب ، فقال أبو عبيدة : لا عليك ، فإن مرقك لا يؤذي ، يريد أنه لا دسم فيه ، ففطن موسى لما أراد وسكت . وكانت ولادة أبي عبيدة في سنة إحدى عشرة ومائة على الأصح ، وتوفي سنة تسع ومائتين بالبصرة ، وقيل : سنة إحدى عشرة ، أطعمه محمد بن القاسم بن سهل النوشجاني موزا فمات منه (انظر المعارف لابن قتيبة ٢٣٦ ثم انظر الترجمة رقم ٧٠٢ في وفيات الأعيان لابن خلكان ٣٢٢/٤ بتحقيقنا) .

(١) عمران بن حطان : سدوسي خارجي ، كان شاعر الخوارج ، وروى عن أبي موسى وعائشة رضي الله عنهما ! وكان عمران فصيحاً ، قبيح الشكل ، وكانت زوجته جميلة ، فدخل عليها يوماً وهي بزينة فأعجبته ، وعلمت منه ذلك ، فقالت : أبشر فإني وإياك في الجنة ، قال : ومن أين علمت ؟ قالت : لأنك أعطيت مني فشكرت ، وأنا ابتليت بمثلك فصبرت ، والصابر والشاكر في الجنة ، وعمران - قبحه الله ! - هو القائل في عبد الرحمن بن ملجم قاتل أمير المؤمنين أبي السبطين طي بن أبي طالب :

يا ضربة من نقي ما أراد بها
إني لأذكره يوماً فأحسبه
أكرم جهوم بطون الطير أقرهم
إلا ليبلغ من ذى العرش رضوانا
أوفى البرية عند الله ميزانا
لم يخلطوا دينهم بشياً وعدوانا

ومن مؤلفي كتبهم ومتكلميهم : « عبد الله بن يزيد » و « محمد بن حرب »
و « يحيى بن كامل » وهؤلاء « إباحية » ، و « الهيثم بن رباب » وكان ثعلبياً ،
ثم صار يهسياً ، و « سعيد بن هارون » وكان فيما أظن إباحياً .

والخوارج تدعى من السلف « أبا [الشعثاء جابر بن زيد » و « عكرمة »
و « إسماعيل بن سميع » و « أبا هارون العبدى » و « هبيرة بن مريم » .

ومن رجال الخوارج ممن لم يذكر أنه خرج ولا له مذهب يعرف به « صالح
ابن مسرح »^(١) و « داود » وكانا بتلاقيان ومحدثان مسائل يقع لها الخلاف

يريد بقوله « بطون الطير أفرهم » أنهم لا يموتون حتف أنوفهم ، ولكنهم
يموتون في المعارك والحروب فتأكل الطير أجسادهم . ومات عمران إلى غضب الله
ونقمته في سنة تسع وثمانين من الهجرة (وانظر الكامل للبرد ٢ / ١٠٨) .
(١) هذا كلام عجيب ، فإن كل الذين اطلعنا على كلامهم ممن كتب في المقالات
نسب الشيعية إلى رجلين أحدهما صالح بن مسرح ، وزاد بعضهم فذكر أن الشيعية
قد تسمى الصاحية نسبة إليه (وانظر ما ذكرناه عن شبيب بن يزيد في ص ١٩٣
١٩٤ وما ذكرناه عن صالح بن مسرح في ص ١٩٦) ولعل المؤلف ظن أن « صالحاً »
الذى تنسب إليه جماعة من الخوارج رجل آخر غير صالح بن مسرح ، أو لعله علم
ذلك ، ولذلك نجده ذكر أن « من الخوارج أصحاب صالح » ولم يذكر شيئاً من
نسب هذا الصالح (ص ١٩٦) ونجده هنا قد ذكر صالح بن مسرح وذكر أنه لم يحدث
قولاً . ونريد أن نعد ما ذكره هنا تكررنا لما ذكره في الموضع السابق ، لاتفاق
كلامه في الموضعين على أن المحدث عنه ليس له مذهب يعرف به خاصة ، ثم نقول :
إن قوله هنا « ممن لم يذكر أنه خرج » ليس بصواب : لأن صالح بن مسرح قد خرج
وحارب وأنخن جراحاً ومات بسبب هذه الجراح وأوصى إلى شبيب بن يزيد حين
كان موجود بنفسه ، على ما فصلناه فيما سبق ، وسيدكر للؤلف بعد هذا الكلام
مباشرة أن صالح بن مسرح حكم أحكاماً كانت سيئاً في رجوع بعض الخوارج عن
موالاته .

بين الخوارج ، ثم كانت لهما في آخر أيامهما خَرْجَةٌ ليست بالشهورة و « رباب السجستاني » [و] هو الذي أوقع الخلاف بين الخوارج في قتيل وُجِد في عسكر حتى قال بعضهم : إن حكم أهل العسكر حكم الكفار حتى يعلم أنه قتل بحق ، وقال بعضهم : بل هم مؤمنون حتى يعلم أنه قُتل بغير حق ، و « هارون الضعيف » وقد حُكي عنه إجازة تزويج نساء مخالفه ، وأحل مخالفه في هذا الباب محل أهل الكتاب .

الراجعة :

ومن الخوارج صنف يُسمّون « الراجعة » رَجَعُوا عن « صالح بن مسرح » وبرئوا منه لأحكام حكم بها .

وذلك أن بعض طلائع صالح أتاه فأعلمه أن فارساً على تل واقف ينظر إلى عسكره فوجه إليه رجلين من أصحابه ، فلما نظر إليهما الفارس ولى مدبراً ، فلحقاه ، فطمع أحدهما فصرعه ، ونزلاً ليقْتلاه ، فقال لهما : أنا رجل مسلم وأنا أخو رُبَيْع بن خراش ، وكان رُبَيْع بن خراش من رؤسائهم ، فكفّا عنه ، وقال له : هل يعرفك أحد في العسكر ؟ قال : نعم ، وسمى رجلين من أصحاب صالح يسمي أحدهما جبيراً ، والآخر الوليد ، فصار الفارسان به إلى عسكر صالح ، فأخبراهُ بخبره ، فدعا صالح جبيراً والوليد ، فسألها عنه ، فقالا : نعرفه بالخبيث والكفر ، ونعرف أنه أخو رُبَيْع ، وقد أخبرنا رُبَيْع بخبثه وعداوته للمسلمين ، فأمر صالح بضرب عنقه ، فقالت الراجعة : قتل رجلاً مسلماً قد ادعى الإسلام ، فبرئوا بذلك من صالح .

ومنها : أنه أتاه رجل من طلائعه فأخبره أن فارساً واقف على تل ينظر إلى العسكر بالليل ، فبعث أبا عمر وبزید بن خارجة ، فلما نظر الفارس إليهما ولى مدبراً ، فطمع أحدهما وضربه الآخر بالسيف ، ثم أتيا به صالحاً ، فدفعه صالح

إلى رجل من أصحابه وأوصاه به ، وقال : إذا كان بالغداة فأتينا به حتى نقف على جراحته ، وننظر أتصير إلى دية النفس أو إلى دية الأرض ، فذهب الرجل إلى منزله وأبانه عنده ، فلما نام الرجل الذي من أصحاب صالح قام الأسير فهرب من الليل ، فبرئت الراجعة من صالح ، وقالوا : لم يبرأ من جراحته ، وقد ادعى أنه ذنبى .

ومنها : أن رجلا من أصحابه يقال له صخر قال لرجل منهم : هذا عدو الله ، فلم يستتبه صالح من ذلك .

ومنها : أنه احتبس من الغنائم قرصا ، فكان أصحابه يقرعون إذا أرادوا ركوبه ، ويتنافسون في القتال عليه .

فاختلف أصحابه عند هذه الأشياء ، فبرئت منه فرقة فسُمِّيَتْ « الراجعة » ، وصَوَّبَ أَكْثَرُ الْخَوَارِجِ رَأْيَ صَالِحِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ ، ووقف « شبيب » في صالح بن أبي صالح والراجعة ، وقال : لا ندرى ما حكم به صالح كان حقا أو باطلا ، ويقال : إن أَكْثَرَ الرَّاجِعَةِ عَادُوا إِلَى قَوْلِ صَالِحٍ ، وَيُصَوِّبُونَهُ فِيمَا صَنَعَ .
فأما بعض الإباضية فيذهب إلى أن الذين برئوا من صالح كفروا ، وأن من وقف في كفرهم كفر ، وأحسنوا الظن بشبيب ، وقالوا : لم يكن مثله يُبْرَأُ مِنْهُ ، وقالوا : وبدل على ذلك أنه كان معه حتى قتل ، فهو عندهم على أصل إيمانه .

الشيبية (مرجئة الخوارج) :

ومنها فرقة يُسَمُّونَ « الشيبية » ، وذلك أن شبيبا وقف في صالح وفي الراجعة ، فقالوا : لا ندرى أحق ما حكم به صالح أم جور ، وحق ما شهدت به الراجعة أم جور ، فبرئت الخوارج منهم ، وسَمَّوْهُم « مرجئة الخوارج » .

وكان شبيب أصاب أموالاً بجرّ جَرَّاباً ، فقسمها ، وبقيت رَمَكَة ومنطقة وعمامة ، فقال لرجُل من أصحابه : اركب هذه الدابة حتى تقسمها ، وقال لآخر : اللبس هذه العمامة والمنطقة حتى تقسمها ، فبلغ [ذلك] أصحابه ، فخرج إليه سالم ابن أبي الجعد الأشجعي وابن دجاجة الحنفي ، فقالا : يا معشر المسلمين ، استقسم هذا الرجل بالأزلام (٥ : ٣) ، فقال شبيب : إنما كانت رَمَكَة ، وأُحْبِيت أن يركبها صاحبها يوماً أو يومين حتى تقسمها ، فقالوا : لِمَ أعطيت هذا منطقة وعمامة ، فلو استشهد وأخذ متاعه ؟ تَبَّ مما صنعت ! فكره ان يخنغ ، فقال : ما أرى موضع تَوْبَة ، فبرثوا منه فليس يتولاه خارجي فيما نعلم ، وهم يَرُجِنُون أمره^(١) ، ولا يكفرونه ، ولا يثبتون له الإيمان .

قول الخوارج في التوحيد

فأما التوحيد فإن قول الخوارج فيه كقول المعتزلة ، وسنشرح قول المعتزلة في التوحيد إذا صرنا إلى شرح مذاهب المعتزلة .

قولهم في القرآن

والخوارج جميعاً يقولون بخلق القرآن ، والإباضية تخالف المعتزلة في التوحيد في الإرادة فقط ؛ لأنهم يزعمون أن الله سبحانه لم يزل يريد أن يعلماته التي تكون أن تكون ، ولعلماته التي لا تكون ألا تكون . والمعتزلة إلا بشر بن المعتز ينكرون ذلك .

(١) يرجنون ، هنا ، أى يؤخرون ، وهو معنى لغوى للارجاء ، كما سنبينه في الفصل الآتي :

قولهم في القدر

فأما القَدَر فقد ذكرنا مَنْ يذهب فيه إلى قول المعتزلة من الخوارج ،
وذكرنا من يميل إلى الإثبات منهم .

قولهم في الوعيد

وأما الوعيد فقول المعتزلة فيه وقول الخوارج قول واحد ، لأنهم يقولون :
إن أهل الكبائر الذين يموتون على كبائرهم في النار خالدون فيها مخلدين ، غير أن
الخوارج يقولون : إن مرتكبي الكبائر ممن ينتحل الإسلام يمدبون عذاب
الكافرين ، والمعتزلة يقولون : إن عذابهم ليس كعذاب الكافرين .

قولهم في السيف

وأما السيف فإن الخوارج جميعاً تقول به وتراه ، إلا أن الإباضية لا ترى
اعتراض الناس بالسيف ، ولسكنهم يرون إزالة أئمة الجور ، ومنعهم أن يكونوا
أئمة بأي شيء قدروا عليه بالسيف أو بغير السيف .

فأما الوصف لله سبحانه بالقدره على أن يظلم فإن الخوارج جميعاً تنكر
ذلك .

قولهم في الخلفاء والامامة

والخوارج بأسرها يشبّهون إمامة أبي بكر وعمر ، وينكرونها إمامة عثمان
- رضوان الله عليهم - في وقت الأحداث التي تقع عليه من أجلها ، ويقولون
بإمامة علي قبل أن يحكم ، وينكرونها إمامته لما أجاب إلى التحكيم ، ويكفرون
معاوية وعمر بن العاص وأبا موسى الأشعري ، ويرون أن الإمامة في قريش
وغيرهم إذا كان القائم بها مستحقاً لذلك ، ولا يرون إمامة الجائر .

وحكى « زرقان » عن النجّدات أنهم يقولون . إنهم لا يحتاجون إلى إمام ، وإنما عليهم أن يعلموا كتاب (؟) الله سبحانه فيما بينهم .

قولهم في الأطفال

والنحوارج في الأطفال ثلاثة أقاويل :

(١) صنف منهم يزعمون أن أطفال المشركين حكمهم حكم آبائهم يُعَذَّبُونَ في النار ، وأن أطفال المؤمنين حكمهم حكم آبائهم . واختلف هذا الصنف في الآباء إذا انتقلوا بعد موت أطفالهم عن أديانهم ، فقال قائلون : ينتقلون إلى حكم آبائهم ، وقال قائلون : هم على الحال التي كان آبائهم عليها في حال موتهم ، لا ينتقلون باتباعهم .

(٢) وقال الصنف الثاني منهم : جائز أن يؤلم الله سبحانه في النار أطفال المشركين على غير المجازاة لهم ، وجائز ألا يؤلمهم ، وأطفال المؤمنين يلحقون بآبائهم لقول الله عز وجل (٥٢ : ٢١) : (والذين آمنوا واتبعتهم ذريتهم بإيمان ألحقنا بهم ذريّاتهم) .

(٣) وقال الصنف الثالث - وهم « القدرية » - : أطفال المشركين والمؤمنين في الجنة .

وحكى حاكٍ عن « الأخنسية » أنها تزوج النساء في نصبة الحرب ، وغير نصبة الحرب .

وحكى أيضاً أن الشمراخية والصفريّة تصلى خلف من لا تعرف .

وحكى أن البيهسية تقول بقتل أهل القبلة ، وأخذ الأموال ، وترك الصلاة إلا خلف من تعرف ، والشهادة على الدار بالكفر .

وحكى حاكٍ أن البدعية تقول مثل مقالة الأزارقة ، غير أنها تزعم أن الصلاة ركعتان بالفداء ، وركعتان بالعشي .

قولهم في اختلاف الرأي

واختلفت الخوارج في اجتهاد الرأي ، وهم صنفان :

- (١) فمنهم من يميز الاجتهاد في الأحكام ، كنجو النجيدات وغيرهم .
- (٢) ومنهم من ينكر ذلك ، ولا يقول إلا بظاهر القرآن ، وهم الأزارقة .

قولهم في التكليف قبل البعثة

وحكى حاكٍ عن الخوارج أنهم لا يرون على الناس فرضاً ما لم تأتهم الرسل وأن الفرائض تلزم بالرسل ، واعتلوا بقول الله عز وجل (١٧ : ١٥) : (وما كنا معذنين حتى نبعث رسولا) .

والخوارج لا يقولون بعذاب القبر ، ولا ترى أحداً يعذب في قبره .

قولهم في رزق الحرام

فأما القول في الباري : هل يرزق عباده الحرام إذا غلبوا عليه وأكلوه ؟ فإن من مال منهم إلى قول المعتزلة في القدر ينكر ذلك ، ومن قال منهم بالإثبات قال : إن الله يرزق عباده الحرام إذا غلبوا عليه وأكلوه .

ألقاب الخوارج

واللخوارح ألقاب : فمن ألقابهم الوصف لهم بأنهم (خوارج) ومن ألقابهم : (الحرورية) ومن ألقابهم (الشُّرأة) و (الحرارية) (؟) ومن ألقابهم (المارقة) ومن ألقابهم (الحكمة) .

وهم يَرْضُون بهذه الألقاب كلها ، إلا بالمارقة ، فإنهم ينكرون أن يكونوا مارقة من الدين كما يَمُرُق السهم من الرمية .
والسبب الذي سُمُوا له خوارج خروجهم على علي بن أبي طالب .
والذي له سُمُوا بحكمة إنكارهم الحكيم ، وقولهم : لا حكم إلا لله .
والذي له سُمُوا حرورية نزولهم بِمَحْرُورَاء في أول أمرهم .
والذي له سُمُوا شُرَاء قولهم : شَرَيْنَا أنفسنا في طاعة الله ، أي بِعْنَاهَا بالجنة .

والكُور التي الغالبُ عليها الخارجية : الجزيرة ، والموصل ، وُعْمَان ، وحضرموت ، ونَوَاح من نواحي المغرب ، ونواح من نواحي خُرَّاسَان ، وقد كان لرجل من الصفرية سلطان في موضع يقال له سِجِلْمَاسَة على طريق غانة .

ويقال : إن أول من حكمَ بصفين « عروة بن بلال بن مرداس (؟) »^(١)

(١) كذا وقع في الأصول ومنحققه لك بعد ، وقد اختلفت أقوال المتكلمين في اللغات فيمن كان أول المحكمة ، واضطربت الأعلام التي يذكرونها اضطرابا كثيرا أيضا ، فقد حكى ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة (١ / ٢٠٣) عن أبي هلال العسكري في كتاب الأوائيل « أن أول من قال « لا حكم إلا لله » عروة بن حدير (ويقال ابن جرير) ، قالها بصنّين ، وقيل : يزيد (وفي الأصل زيد) بن عاصم المحاربي قال : وكان أميرهم أول ما اعتزلوا ابن السكواء ، ثم بايعوا لعبد الله بن وهب الراسبي » اه ثم قال ابن أبي الحديد بعد كلام طويل : « قال أبو العباس (يريد محمد بن يزيد الثمالي المعروف بالبرد) : وقال قوم : أول من حكم عروة بن أدية (وفي بعض الأصول ابن أدينة) ، وأدية : جدة له جاهلية ، وهو عروة بن حدير (وفي بعض الأصول عروة ابن جرير) أحد بني ربيعة بن حنظلة ، وقال قوم : أول من حكم رجل من بني محارب ابن خصفة بن قيس بن عيلان يقال له : سعيد ، ولم يختلفوا في اجتماعهم على عبد الله بن

وهب الراسي ، وأنه امتنع عليهم ، وأوماً إلى غيره ، فلم يقتنعوا إلا به ، فكان إمام القوم ، وكان يوصف برأى ، وعروة بن حدير وهذا من نفر نجوا من حرب التهروان فلم يزل باقياً مدة أيام معاوية ، ثم جرى به إلى زياد بن أبيه ، فسأله عن أبي بكر وعمر ، فقال خيراً ، فقال له : فما تقول في أمير المؤمنين عثمان وفي أبي تراب ؟ فتولى عثمان ست سنين من خلافته ، ثم شهد عليه بالكفر ، فسأله زياد عن معاوية بن أبي سفيان ، فسبه سبا قبيحاً ، ثم سأله عن نفسه ، فقال له : أولئك لزنية ، وآخرك لدعوة ، وأنت بعد عاص لر بك ، فأمر به فضربت عنقه . وانظر الكامل للبرد (١١٦ / ٢) .
 وقال ابن أبي الحديد بعد كلام طويل : « وقال أبو العباس في الكامل : يقال : إن أول من لفظ بالحكومة ولم يشد بها رجل من بني سعد بن زيد مناة بن تميم بن مر ، من بني صريم ، يقال له : الحجاج بن عبد الله ، ويعرف بالبرك ، وهو الرجل الذي ضرب في آخر الأمر معاوية بن أبي سفيان على أليته ، وذلك أنه لما سمع بذكر الحكيم قال : أبحسكم أمير المؤمنين الرجال في دين الله ؟ لا حكم إلا لله ! فسمع سامع فقال : طعن والله فأنفذ ! قال أبو العباس : وأول من حكم بين الصفيين رجل من بني يشكر ابن بكر بن وائل ، كان في أول أمره من أصحاب علي عليه السلام ، فحمل على رجل منهم ، فقتله غيلة ، ثم مرق بين الصفيين يحكم ويحمل على أصحاب معاوية ، فكثروا فرجع إلى ناحية على عليه السلام ، فخرج إليه رجل من همدان فقتله ، فقال شاعر همدان :

وما كان أغنى اليشكري عن التي تصلى بها جراً من النار حاميا

غداة ينادى ، والرماح تنوشه ، خلعت عليا باديا ومعاويا

هـ (وانظر الكامل ١٢١ / ٢) والذي يرجح عندنا أن العبارة التي وردت في كلام المؤلف محرفة ، وأن أصلها « ويقال : إن أول من حكم بصفيين عروة بن حدير ، ويقال : بل أول من حكم أبو بلال وهو مرداس بن أدية ، ويقال : بل أول من حكم يزيد بن عاصم المحاربي » ويبدل على ذلك ما جاء في الكامل للبرد (١٠٨ / ٢) ونصه : « لما قتل أبو بلال - وهو مرداس بن أدية ، وأدية جدته (ويقال : هي أمه) وأبوه حدير ، وهو أحد بني ربيعة بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم - وفي أبي بلال

ويقال : بل أول من حكم « يزيد بن عاصم المحاربى » ويقال : بل رجل من سعد ابن زيد مائة من تميم^(١) ، ويقال : إن أول من تشرى رجل من بنى يشكر .

يقول عمران بن حطان :

لقد زاد الحياة إلى بقضا وحبا للخروج أبو بلال
ولو أنى علمت بأن حلقى كخف أبى بلال لم أبال
وفيه يقول أيضاً :

يا عين بكى لمرداس ومصرعه يارب مرداس اجلفى كمرداس
وعروة بن حدير : هو بنفسه عروة بن أدية ، وهو أخو مرداس بن أدية أبى بلال ويدل لذلك أن أبا العباس المبرد يذكر في نسب عروة نفس ما يذكره في نسب مرداس اسمع إليه يقول (١١٦/٢) : « ويقال فيما يروى من الأخبار : إن أول من حكم عروة بن أدية ، وأدية : جدة له جاهلية ، وهو عروة بن حدير ، أحد بنى ربيعة بن حنظلة » اهـ كلامه ، وقد صرح بهذا نصر بن مزاحم في وقعة صافين (ص ٥٨٨) قال : « وخرج عروة بن أدية أخو مرداس بن أدية التميمى ، فقال : اتحكوت الرجال فى أمر ؟ لا حكم إلا لله فأين قتلتنا يا أشعث ؟ ثم شد بسيفه ليضرب به الأشعث فأخطأه - إلخ » وقال ابن الأثير فى التاريخ الكامل (٢٢٠/٥) « وفى سنة ثمان وخمسين اشتد عبيد الله بن زياد على الخوارج ، فقتل منهم جماعة كثيرة ، منهم عروة بن أدية أخو أبى بلال مرداس بن أدية ، وأدية أمهما ، وأبوها حدير ، وهو تميمى » اهـ المراد منه ، ثم انظر فى التاريخ الكامل (٤١ / ٧) خبر مقتل أبى بلال مرداس بن حدير الحنظلى .

وجاء فى الملل والنحل للشهرستانى : « المحكمة الأولى : هم الذين خرجوا على أمير المؤمنين على - رضى الله عنه - حين جرى أمر الحكمين ، واجتمعوا بحروراء من ناحية الكوفة ، ورأسهم عبد الله بن الكواء ، وعتاب الأعور ، وعبد الله ابن وهب الراسى ، وعروة بن جرير (كذا) ويزيد بن عاصم المحاربى ، وحر قوص ابن زهير البجلي المعروف بذي النديبة » اهـ .

(١) هو الحجاج بن عبد الله الصرمى ، لللقب بالبرك ، أحد الخوارج الثلاثة الذين اتهموا على قتل على ومعاوية وعمرو بن العاص ، وهو الذى خرج لقتل معاوية ، فلم تصب ضربته منه مقتلاً .

وكان أمير الخوارج أول ما اعتزلوا « عبد الله بن الكواء » وأمير قتالهم « شبيب بن ربعي » ثم بايعوا « لعبد الله بن وهب الراسبي » لعشر بقين من شوال سنة سبع وثلاثين ، وكان رئيس الخوارج الذين أقبلوا من البصرة ليجتمعوا مع عبد الله بن وهب « مسعر بن فديك » وهو الذي استعرض من لقي هو وأصحابه وقتل عبد الله بن خطاب ، فبعض الخوارج يقولون : إن عبد الله بن وهب كان كارهاً لذلك كله ، وكذلك أصحابه ، وبعضهم يتأول لمسعر في قتل عبد الله ، ويقال : إنه سأله أن يحدثه عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم بما سمعه منه ، فحدثه بحديث في الفتن يوجب القعود عن الحروب وأن يكون الرجل عبد الله المقتول ، فتأولوا عليه أنه يدين بتخطئتهم في الخروج وتخطئة علي رضي الله عنه أيضاً ، واستحلوا بهذا دمه .

ولما قرب الأمر في محاربة علي بن أبي طالب « عبد الله بن وهب » استوحش كثير منهم من محاربه ، ففارق قوم منهم عبد الله بن وهب ، منهم « جويرية ابن فادع » ؟ فارقه في ثلثائة ، ومنهم « مسعر بن فديك » انصرف إلى البصرة في مائتين ، ويقال : بل صار إلى راية أبي أيوب الأنصاري ، وهو إذ ذلك مع علي بن أبي طالب ، ومنهم « فروة بن نوفل الأشجعي » فارقه في خمسمائة ، ومنهم « عبد الله الطائي » رجع إلى الكوفة في ثلثائة ، ويقال : بل لحق براية أبي أيوب الأنصاري ، ومنهم « سالم بن ربيعة » فارقه في ثمانية عشر ، ويقال : بل لحق براية أبي أيوب الأنصاري ، ومنهم « أبو مريم السعدي » فارقه في مائتين ، ويقال : بل لحق براية أبي أيوب الأنصاري ، ومنهم « أشرس بن عوف » نزل الدسكرة في مائتين .

وذكر المدائني أن قوماً من الخوارج قد كانوا خرجوا مع علي رضوان الله عليه لقتال أهل الشام ، فلما قصد علي أهل النهر اعتزلوا فصاروا إلى النخيلة

فأقاموا بها ، وكان مقتل « عبد الله بن وهب الراسي » وأصحابه لسمع خَلَوْن من صفر سنة ثمان وثلاثين .

وخرج^(١) على عليّ في حياته من الخوارج بعد عبد الله بن وهب الراسي

(١) قد ذكر ابن الأثير في كتابه الكامل كل ما ذكره المؤلف هنا إلى آخر هذا الفصل ، وفيما ذكره ابن الأثير زيادة تفصيل مع الاختلاف في ضبط الأعلام ، ولهذا آثرنا أن نحكيه لك هنا ، قال : « لما قتل أهل الثروان خرج أشرس بن عوف الشيباني على بالسكر في مائتين ، ثم سار إلى الأنبار ، فوجه إليه على الأبرش بن حسان في ثلثائة ، فواقعه أشرس في ربيع الآخر (وفي كلام لاؤلف ربيع الأول) سنة ثمان وثلاثين . . . ثم خرج هلال بن علفة من تيم الرباب ومعه أخوه مجالد ، فأتى ما سبذان ، فوجه إليه على معقل بن قيس الرياحي فقتله وقتل أصحابه ، وهم أكثر من مائتين ، وكان قتلهم في جمادى الأولى سنة ثمان وثلاثين ثم خرج الأشهب بن بشر ، وقيل : الأشعب ، وهو من بجيلة ، في مائة وثمانين رجلا ، فأتى للمركة التي أصيب فيها هلال وأصحابه ، فصلى عليهم ودفن من قدر عليه منهم ، فوجه إليهم على جارية بن قدامة السعدي وقيل : حجر بن عدى - فأقبل إليهم الأشهب ، فاقتلا بجرجرايا من أرض جوصي ، فقتل الأشهب وأصحابه في جمادى الآخرة سنة ثمان وثلاثين .

ثم خرج سعيد (وفي كلام المؤلف هنا سعد) بن قفل التيمي ، من تيم الله بن ثعلبة ، في رجب ، بالبندنجين ، ومعه مائتا رجل ، فأتى درزجان - وهي من للدائن على فرسخين - فخرج إليهم سعد بن مسعود ، فقتلهم في رجب سنة ثمان وثلاثين . ثم خرج أبو مريم السعدي التيمي ، فأتى شهرزور وأكثر من معه إلى الوالي ، وقيل : لم يكن معه من العرب غير ستة نفر هو أحدهم ، واجتمع معه مائتا رجل ، وقيل : أربعائة ، وعاد حتى نزل على خمسة فراسخ من الكوفة ، فأرسل إليه على يدعوه إلى بيعته ودخول الكوفة ، فلم يفعل ، وقال : ليس بيننا غير الحرب ، فبعث إليه على شريح بن هاني ، في سبعمائة ، فحمل الخوارج على شريح وأصحابه ، فأنكشفتوا وبقى شريح في مائتين ، فأنحاز إلى قرية ، فترجع إليه بعض أصحابه ودخل الباقون الكوفة فخرج على نفسه وقدم بين يديه جاريه بن قدامة السعدي ، فدعاهم جارية إلى طاعة

« أشرس بن عوف » فمَرَّح إليه على جيشاً ، فقتل بالأنبار هو وأصحابه في شهر ربيع الأول من سنة ثمان وثلاثين .

ثم خرج « ابن عُلَقة التيمي » فوجه إليه على « معقل بن قيس الرياحي » فقتله وأصحابه بمَا بَدَّان ، في جمادى الأولى من هذه السنة .

ثم خرج « الأشهب بن بشر » فوجه إليه على جارية بن قدامة ، فقتل الأشهب وأصحابه بجرَّجَرَايا في جمادى الآخرة من هذه السنة .

وخرج رجل من الخوارج يقال له « سعد » على « علي » رضي الله عنه ، فكتب على « إلى سعد بن مسعود الثقفي ، وهو على المدائن ، فخرج إليه سعد فقتله وأصحابه في رجب من هذه السنة .

ثم خرج « أبو مريم السعدي » فوجه إليه على « شريح بن هاني » ، وقد صاروا من الكوفة على فرسخين ، ثم أفض إليهم جارية بن قدامة السعدي ، فقتل أبا مريم وأصحابه إلا خمسين رجلاً سألوا الأمان ، وذلك في شهر رمضان من هذه السنة .

ثم قتل علي رضوان الله عليه ، ولو ذكرنا مَنْ خرج من الخوارج [بعده] لطال الكتاب .

آخر مقالات الخوارج

على وحذرهم القتل ، فلم يجيبوا ، فلحقهم على أيضا فدعاهم فأبوا عليه وعلى أصحابه ، فقتلهم أصحاب على ولم يسلم منهم غير خمسين رجلاً استأمنوا فأمهم ، وكان في الخوارج أربعون رجلاً جرحى فأمر على بإدخالهم الكوفة ومداداتهم حتى برئوا ، وكان قتلهم في شهر رمضان سنة ثمان وثلاثين ، وكانوا من أشجع من قاتل من الخوارج ولجرائتهم قاربوا الكوفة هاهنا كلام ابن الأثير (الكامل ١٦٢/٣)

أول مقالات المرجئة

بسم الله الرحمن الرحيم

ذكر اختلاف المرجئة^(١)

اختلافهم في الإيمان :

اختلفت المرجئة في الإيمان ما هو ، وم اثنتا عشرة فرقة :

(١) فالفرقة الأولى منهم يزعمون أن الإيمان بالله هو المعرفة بالله وبرسله وبجميع ما جاء من عند الله فقط ، وأن ما سوى المعرفة من الإقرار باللسان والخضوع بالقلب

(١) نريد أن نبين لك في هذا الموضع أن كلمة « المرجئة » اسم فاعل من الإرجاء وإن الإرجاء يأتي في العربية على معنيين : الأول التأخير ، تقول « أرجأت كذا » تريد أخرته ، وفي القرآن الكريم في قصة موسى عليه السلام (قالوا أرجه وأخاه وابعت في الدائن حاشربن) أرادوا أخره وأمهله . والمعنى الثاني للإرجاء : إعطاء الرجاء ، تقول « أرجيت فلانا » تريد أنك أعطيت الرجاء ، والهمزة في آخر « الإرجاء » على المعنى الأول أصلية ، وعلى المعنى الثاني متقلبة عن حرف العلة ، ثم نقول : إنه يجوز أن تكون تسمية هذه الفرقة بالمرجئة مأخوذة من المعنى الأول لأنهم كانوا يؤخرون العمل عن النية وحقد القلب ، ويجوز أن تكون مأخوذة من المعنى الثاني لأنهم كانوا يقولون : لا تضر مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة ، فقد كانوا يعطون المؤمن العاصي الرجاء في ثواب الله ، ثم اعلم أن من الناس من يقول : الإرجاء تأخير حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة ، فلا يقضى عليه في الدنيا بحكم ما ، وعلى هذا التفسير تكون المرجئة فرقة مقابلة للوعيدية ، ومن الناس من يقول : الإرجاء تأخير على بن أبي طالب - رضى الله عنه - عن الدرجة الأولى إلى الدرجة الرابعة ، وعلى هذا تكون المرجئة فرقة مقابلة للشيعية . ثم اعلم أن المرجئة على أربعة أصناف : مرجئة الخوارج ، ومرجئة القدريية ، ومرجئة الجبرية ، والمرجئة الخالصة ، والكلام هنا في الأخيرة .

والحجة لله ولرسوله ، والتعظيم [لها] ، والحواف منهما ، والعمل بالجوارح ،
فليس بإيمان .

الجهمية :

وزعموا أن الكفر بالله هو الجهل به ، وهذا قول يُحكى عن « جهم بن
صفوان » .

وزعمت الجهمية أن الإنسان إذا أتى بالمعرفة ثم جحدَ بلسانه أنه لا يكفر
بمحمده ، وأن الإيمان لا يتبعض ولا يتفاضل أهله فيه ، وأن الإيمان والكفر
لا يكونان إلا في القلب دون غيره من الجوارح .

قول أبي الحسين الصالحى :

(٢) والفرقة الثانية من المرجئة يزعمون أن الإيمان هو المعرفة بالله فقط ،
والكفر هو الجهل به فقط ، فلا إيمان بالله إلا المعرفة به ، ولا كفر بالله إلا الجهل
به ؛ وأن قول القائل « إن الله ثالث ثلاثة » ليس بكفر ، ولكنه لا يظهر إلا من
كافر ، وذلك أن الله سبحانه أكَفَرُ من قال ذلك ، وأُجَمِّع المسلمون أنه لا يقوله
إلا كافر .

وزعموا أن معرفة الله هي الحجة له ، وهي الخضوع لله ، وأصحابُ هذا القول
لا يزعمون أن الإيمان بالله إيمانٌ بالرسول ، وأنه لا يؤمن بالله إذا جاء الرسول
إلا من آمن بالرسول ، ليس لأن ذلك يستحيل ، ولكن لأن الرسول قال :
ومن لا يؤمن بى فليس بمؤمن بالله .

وزعموا أن الصلاة ليست بعبادة لله ، وأنه لا عبادة إلا الإيمان به وهو
معرفة ، والإيمان عندهم لا يزيد ولا ينقص ، وهو خصلة واحدة ، وكذلك
الكفر ، والقائل بهذا القول أبو الحسين الصالحى .

قول أصحاب يونس السمرى :

(٣) والفرقة الثالثة منهم يزعمون أن الإيمان هو المعرفة بالله والخضوع له ،

وهو ترك الاستكبار عليه والمحبة له ، فمن اجتمعت فيه هذه الخصال فهو مؤمن ، وزعموا أن إماميس كان عارفاً بالله ، غير أنه كفر باستكباره على الله ، وهذا قول قوم من أصحاب « يونس السمري » . وزعموا أن الإنسان وإن كان لا يكون مؤمناً إلا بجميع الخلال التي ذكرناها ، قد يكون كافراً بترك خلة منها ، ولم يكن يونس يقول هذا .

قول يونس وأبي شمر :

(٤) والفرقة الرابعة منهم وهم أصحاب « أبي شمر ويونس » يزعمون أن الإيمان المعرفة بالله والخضوع له ، والمحبة له بالقلب والإقرار به أنه واحد ليس كمثل شيء ، ما لم تقم عليه حجة الأنبياء ، وإن كانت قامت عليه حجة الأنبياء ، فالإيمان [الإقرار بهم] والتصديق لهم ، والمعرفة بما جاء من عند الله غير داخل في الإيمان

ولا يسمون كل خصلة من هذه الخصال إيماناً ولا بعض إيمان حتى يجتمع هذه الخصال ، فإذا اجتمعت سموها إيماناً لاجتماعها ، وشبهوا ذلك بالبياض إذا كان في دابة لم يسموها بقاء ولا بعض أبيض حتى يجتمع السواد والبياض ، فإذا اجتمعا في الدابة سُمِّيَ ذلك بقاءً إذا كان بفرس ، فإن كان في جمل أو كلب سُمِّيَ بقاءً ، وجعلوا ترك الخصال كلها وترك كل خصلة منها كفراً ، ولم يجعلوا الإيمان متبعضاً ولا محتملاً للزيادة والنقصان .

الشمرية :

وحكى عن أبي شمر أنه قال : لا أقول في الفاسق الملقى فاسق مطلق ، دون أن أقيّد فأقول فاسق في كذا .

وحكى « محمد بن شبيب وعباد بن سليمان » عن أبي شمر أنه كان يقول : إن الإيمان هو المعرفة بالله والإقرار به وبما جاء من عنده ومعرفة العدل ، بمعنى قوله

في القدر ، ما كان من ذلك منصوباً عليه أو مستخرجاً بالمقول مما فيه إثبات عدل الله ونفى التشبيه والتوحيد ، وكل ذلك إيمان ، والعلم به إيمان ، والشاك فيه كافر ، والشاك في الشاك كافر أبداً ، والمعرفة لا يقولون إنها إيمان ما لم تَضم الإقرار ، وإذا وقعا كانا جميعاً إيماناً .

التوبانية :

(٥) والفرقة الخامسة من المرجئة أصحاب « أبي ثوبان » يزعمون أن الإيمان هو الإقرار بالله وبرسله ، وما كان لا يجوز في العقل إلا أن يفعله وما كان جائزاً في العقل ألا يفعله فليس ذلك من الإيمان .

التجارية :

(٦) والفرقة السادسة من المرجئة يزعمون أن الإيمان هو المعرفة بالله وبرسله ، وفرائضه المجتمع عليها ، والخضوع له بجميع ذلك ، والإقرار باللسان ، فمن جهل شيئاً من ذلك فقامت به عليه حجة أو عرفه ولم يقر به كفر ، ولم تنسب كل خصلة من ذلك إيماناً كما حكيناه عن أبي ثمر .

وزعموا أن الخصال التي هي إيمان إذا وقعت فكل خصلة منها طاعة ، فإن فعلت خصلة منها ولم تفعل الأخرى لم تكن طاعة ، كالمعرفة بالله إذا انفردت من الإقرار لم تكن طاعة ، لأن الله عز وجل أمرنا بالإيمان جملة أمراً واحداً ، ومن لم يفعل ما أمر به لم يُطِيع .

وزعموا أن ترك كل خصلة من ذلك معصية ، وأن الإنسان لا يكفر بترك خصلة واحدة ، وأن الناس يتفاضلون في إيمانهم ويكون بعضهم أعلم بالله وأكثر تصديقاً له من بعض ، وأن الإيمان يزيد ولا ينقص ، وأن من كان مؤمناً لا يزول عنه اسم الإيمان إلا بالكفر ؛ وهذا قول « الحسين بن محمد النجار » وأصحابه .

الفيلانية :

(٧) والفرقة السابعة من المرجئة « الفيلانية » أصحاب « غَيْلَان » يزعمون أن الإيمان المعرفة بالله الثانية^(١) والمحبة والخضوع والإقرار بما جاء به الرسول وبما جاء من عند الله سبحانه وتعالى ، وذلك أن المعرفة الأولى عنده اضطرار ، فلذلك لم يجعلها من الإيمان .

وذكر « محمد بن شبيب » عن الفيلانية أنهم يوافقون الشمرية في الخصلة من الإيمان أنه لا يقال لها إيمان إذا انفردت ، ولا يقال لها بعض إيمان إذا انفردت ، وأن الإيمان لا يحتمل الزيادة والنقصان .

وأنهم خالفهم في العلم ؛ فزعموا أن العلم بأن الأشياء مُحَدَّثَةٌ مدبرة ضرورة ، والعلم بأن محدثها ومدبرها ليس باثنين ولا أكثر من ذلك اكتساب ، وجعلوا العلم بالنبي صلى الله عليه وسلم وبما جاء من عند الله اكتساباً ، وزعموا أنه من الإيمان إذا كان الذي [جاء] من عند الله منصوحاً بإجماع المسلمين ، ولم يجعلوا شيئاً من الدين مستخرجاً إيماناً .



وكل هؤلاء الذين حكينا قولهم من الشمرية ، والجهمية ، والفيلانية ، والنجارية ينكرون أن يكون في الكفار إيمان ، وأن يقال : إن فيهم بعض إيمان؛ إذ كان الإيمان لا يتبعهم عندهم .

وذكر « زرقان » عن « غَيْلَان » أن الإيمان هو الإقرار باللسان وهو التصديق ، وأن المعرفة بالله فعل الله ، وليست من الإيمان في قليل ولا كثير ، واعتل بأن الإيمان في اللغة هو التصديق



(١) يريد بالمعرفة الثانية للمعرفة الناشئة عن نظر واستدلال .

أصحاب محمد بن شبيب :

(٨) والفرقة الثامنة من المرجئة أصحاب « محمد بن شبيب » يزعمون أن الإيمان الإقرار بالله والمعرفة بأنه واحد ليس كمثل شيء ، والإقرار والمعرفة بأنبياء الله وبرسوله وبجميع ما جاءت به من عند الله مما نص عليه المسلمون ، ونقلوه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصلاة والصيام وأشياء ذلك مما لا اختلاف فيه بينهم ولا تنازع .

وأما ما كان من الدين نحو اختلاف الناس في الأشياء فإن الرادّ للحق لا يكفر ، وذلك أنه إيمان واستخراج ليس بردّ على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما جاء به من عند الله سبحانه ولا يرد على المسلمين ما نقلوه عن نبيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ونصوا عليه .

والخضوع لله هو ترك الاستكبار ، وزعموا أن إبليس قد عرف الله سبحانه وأقرّ به ، وإنما كان كافراً لأنه استكبر ، ولولا استكباره ما كان كافراً ، وأن الإيمان يتبعض ويتفاضل أهله ، وأن الخصلة من الإيمان قد تكون طاعة وبعض إيمان ويكون صاحبها كافراً بترك بعض الإيمان ، ولا يكون مؤمناً إلا بإصابة الكل ، وكل رجل يعلم أن الله واحد ليس كمثل شيء ويحجد الأنبياء فهو كافر بحجده الأنبياء ، وفيه خصلة من الإيمان وهي معرفته بالله ، وذلك أن الله أمره أن يعرفه وأن يقر إن كان عرف ، [وإن عرف] ولم يقر ، أو عرف الله سبحانه وحجده أنبياءه ، فإذا فعل ذلك فقد جاء ببعض ما أمر به ، وإذا كان الذي أمر به كله إيماناً فالواحد منه بعض إيمان .

وكان « محمد بن شبيب » وسائر من قدمنا وصفه من المرجئة يزعمون أن

مرتكبي الكبائر من أهل الصلاة العارفين بالله وبرسله المقربين به وبرسله مؤمنون بما معهم من الإيمان فاسقون بما معهم من الفسق .

الحنفية :

(٩) والفرقة التاسعة من المرجئة « أبو حنيفة وأصحابه »^(١) يزعمون أن الإيمان

(١) قد علمت مما قدمناه لك في أول هذا الفصل أن الإرجاء في اللغة على معنيين : التأخير ، وإعطاء الرجاء ، وعلمت أن علماء الكلام يطلقون الإرجاء على ما يقابل التشيع أحيانا وعلى ما يقابل القول بالوعيد أحيانا أخرى ، وأن كلمة المرجئة أطلقت في عرف أهل الكلام على أربعة أصناف من أهل للقلات ، وهم : مرجئة الخوارج ، ومرجئة القدريّة ، ومرجئة الجبرية ، والمرجئة الخالصة . ونقول هنا : إنه قد اشتهر عن أبي حنيفة رحمة الله تعالى في تعريف الإيمان أنه « التصديق بما علم بحجى النبى صلى الله عليه وسلم به ضرورة ، تفصيلا فيما علم تفصيلا . وإجمالا فيما علم إجمالا » وأن الإقرار باللسان لبس جزءا من حقيقة الإيمان ، والأعمال الصالحة ليست جزءا من حقيقة الإيمان ، وبني على ذلك أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ، لأن الجزم الذى يتعقد القلب عليه إن نقص صار جهلا أو شكاً أو وهما فلا يكون إيمانا ، ومن أجل هذا قال بعض أهل الحديث في حق أبي حنيفة رضى الله عنه « إنه مرجىء » ومرادهم بذلك الإرجاء بمعنى اللغوى الذى هو التأخير ، ومعنى كونه مرجئا - على هذا الوجه - أنه يجعل مرتبة العمل متأخرة عن عقد القلب وإذعانه وجزمه ، ولا شيء في ذلك ، بل إن هذا هو الذى تدل عليه آيات الكتاب العزيز وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم ، فإننا نجد القرآن الكريم في غير آية يعطف الأعمال على الإيمان ، وذلك نحو قوله تعالى : (إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس نزلا) ولا شك أن للعطوف غير للعطوف عليه ، فتسكون الأعمال غير الإيمان ، ونجد الرسول صلى الله عليه وسلم قد جعل عمل الإيمان هو القلب في نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « اللهم ثبت قلبي على دينك » وفعل القلب ليس شيئا غير التصديق ، وهكذا . من وجوه الاستدلال التى فصلناها تفصيلا وأيا في شرحنا على جوهرة التوحيد (ص ٤٩)

ثم إنه ينبغي على تفسير أبي حنيفة الإيمان بالتصديق أنه لا يقطع في الدنيا بأن صاحب الكبيرة يعذب في الآخرة . بل تفوض أمره إلى الله تعالى إن شاء عذبه وإن شاء غفر له ، كما قال تعالى على لسان عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام : (إن تعذبهم فإنهم عبادك . وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم) وقد سمي الوعيدية هذا المعنى إرجاء لأنهم قالوا : إنا نحكم بأن الله تعالى يعذب عصاة المؤمنين ، وصموا أبا حنيفة مرجئاً ، وأرادوا أنه يرجئ حكم عصاة المؤمنين إلى اليوم الآخر يحكم الله تعالى فيه بما يشاء ، وانظر إلى قول أبي البقاء في السكيات (ص ٣٥٠ بولاق) : « المرجئة : هم الذين يحكمون بأن صاحب الكبيرة لا يعذب أصلاً ، وإنما العذاب للكفار . والمعتزلة حملوا عدم القطع بالعقاب وتفويض الأمر إلى الله تعالى يغفر إن شاء - على ما هو مذهب أهل الحق - إرجاء ، بمعنى أنه تأخير الأمر وعدم الجزم بالثواب والعقاب ، وبهذا الاعتبار جعل أبو حنيفة من المرجئة » اهـ كلامه .

والخلاصة أن إطلاق القول بالإرجاء على الإمام الأعظم أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس على المعنى العرفي المصطلح عليه عند أهل الكلام ؛ وليس أبو حنيفة - رحمه الله - مرجئاً من أحد أصناف المرجئة الأربعة ، وأن الذين أطلقوا عليه هذا اللفظ لم يريدوا به معناه العرفي ، وإنما أرادوا المعنى اللغوي وهو التأخير ؛ والذين أطلقوا عليه هذا اللفظ فريقان : أولها بعض المحدثين ، ومنشأ هذا الإطلاق أنه كان يخالفهم في تحديد معنى الإيمان ، فبينما يجعلون الإيمان مؤلفاً من ثلاثة أركان : التصديق بالقلب ، والإقرار باللسان ، والعمل بالجوارح ، يجدون أبا حنيفة يصره على الركن الأول وهو التصديق ، فيسمونه مرجئاً بمعنى أنه يؤخر العمل في المرتبة ؛ والفريق الثاني الوعيدية - وهم جمهور المعتزلة - ومنشأ إطلاق الإرجاء على أبي حنيفة عندهم أنه كان يخالفهم في حكم مرتكب الكبيرة من المؤمنين ، فبينما يحكمون على مرتكب الكبيرة بأنه يعاقب جزماً بدخول النار وأنه يخلد فيها ، يجدون أبا حنيفة لا يحكم عليه بشيء ، بل يقول : إن أمره مفوض فيسمونه مرجئاً ، على معنى أنه يؤخر الحكم ولا يحزم به ، مع أن المرجئة الذين يسمون بهذا الاسم عرفاً يحكمون ويحزمون بأنه لا عقاب على مرتكب الكبيرة لأنه لا يضر مع الإيمان ذنب ، وشتان ما بين المذهبين ، فاعرف ذلك ، وتنبه له .

المعرفة بالله والإقرار بالله والمعرفة بالرسول والإقرار بما جاء من عند الله في الجملة دون التفسير .

وذكر « أبو عثمان الأدي » أنه اجتمع أبو حنيفة وعمر بن أبي عثمان الشمرى بمكة ، فسأله عمر فقال له : أخبرني عن يزعم أن الله سبحانه حرم أكل الخنزير ، غير أنه لا يدري لعل الخنزير الذي حرّمه الله ليس هي هذه المين ، فقال : مؤمن ؛ فقال له عمر : فإنه قد زعم أن الله قد فرض الحج إلى الكعبة غير أنه لا يدري لعلها كعبة غير هذه بمكان كذا ؛ فقال : هذا مؤمن ، قال : فإن قال : أعلم أن الله قد بعث محمداً وأنه رسول الله ، غير أنه لا يدري لعله هو الزنجي ، قال : هو مؤمن .

ولم يجعل « أبو حنيفة » شيئاً من الدين مستخرجاً لإيماناً ، وزعم أن الإيمان لا يقبض ولا يزيد ولا ينقص ولا يتفاضل الناس فيه .

فأما غسان وأكثر أصحاب أبي حنيفة فإنهم يحكون عن أسلافهم أن الإيمان هو الإقرار والمحبة لله والتعظيم له والهيبة منه وترك الاستخفاف بحقه ، وأنه لا يزيد ولا ينقص^(١) .

التومنية (المعاذية) :

(١٠) والفرقة العاشرة من المرجئة أصحاب « أبي معاذ التومني »^(٢) يزعمون أن الإيمان ما عصم من الكفر ، وهو اسم لخصال إذا تركها التارك أو ترك خصلة منها كان كافراً ، فتلك الخصال التي يكفر بتركها أو بترك خصلة منها إيمان ولا يقال للخصلة منها إيمان ولا بعض [إيمان] ، وكل طاعة إذا تركها التارك لم

(١) في الأصول « وأنه يزيد ولا ينقص » .

(٢) انظر معجم البلدان (٤٣٢/٢) .

يُجمع المسلمون على كفره فتلك الطاعة شريعة من شرائع الإيمان ، تاركها إن كانت فريضة يوصف بالفسق فيقال له إنه فسق ولا يستحق بالفسق ، ولا يقال فاسق ، وليس تخرج الكبائر من الإيمان إذا لم يكن كفر ، وتارك الفرائض مثل الصلاة والصيام والحج على الجحود بها والرد لها والاستخفاف بها كافر بالله ، وإنما كفر للاستخفاف والرد والجحود ، وإن تركها غير مستحل لتركها متشاغلا مسوّفاً يقول : الساعة أصلي ، وإذا فرغت من لهوى ومن عملي ، فليس بكافر إذا كان عزمه أن يصلي يوماً [من الأيام] وقتاً من الأوقات ، ولكن نقسّفه .

وكان أبو معاذ يزعم أن من قتل نبياً أو لطمه كفر ، وليس من أجل اللطمة والقتل كفر ، ولكن من أجل الاستخفاف والعداوة والبغض له ، وكان يزعم أن الموصوف بالفسق من أصحاب الكبائر ليس بعمدو الله ولا ولي له .

وكل المرجئة يقولون : إنه ليس في أحد من الكفار إيمان بالله عز وجل .
المرجسية :

(١١) والفرقة الحادية عشرة من المرجئة أصحاب « بشر المريسي » يقولون : إن الإيمان هو التصديق ، لأن الإيمان في اللغة هو التصديق ، وما ليس بتصديق فليس بإيمان .

ويزعم أن التصديق يكون بالقلب وباللسان جميعاً ، وإلى هذا القول كان يذهب « ابن الراوندي » وكان ابن الراوندي يزعم أن الكفر هو الجحد والإنكار والستر والتغطية ، وليس يجوز أن يكون الكفر إلا ما كان في اللغة كفرًا ، ولا يجوز أن يكون إيمانًا إلا ما كان في اللغة إيمانًا .

وكان يزعم أن السجود للشمس ليس بكفر ، ولكنه عَمَّ على الكفر ،
لأن الله عز وجل بين لنا أنه لا يسجد للشمس إلا كافر .
الكرامية :

(١٢) والفرقة الثانية عشرة من المرجئة « الكرامية » أصحاب « محمد بن كرام »
يزعمون أن الإيمان هو الإقرار والتصديق باللسان دون القلب ، وأنكروا أن
تكون معرفة القلب أو شيء غير التصديق باللسان إيماناً ، وزعموا أن المنافقين
الذين كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا مؤمنين على الحقيقة ،
وزعموا أن الكفر بالله هو الجحود والإنكار له باللسان .

ومن المرجئة من يقول : الفاسق من أهل القبلة لا يستى بمد تقضى فعله
فاسقاً ، ومنهم من يسميه بمد تقضى فعله فاسقاً .

ومنهم من يقول : لا أقول لمرتكب الكبائر فاسق على الإطلاق ، دون
أن يقال : فاسق في كذا ، ومنهم من أطلق اسم الفاسق .

اختلافهم في تحديد الكفر

[و] اختلفت المرجئة في الكفر ما هو ، بهم سبع فرق :

(١) فالفرقة الأولى منهم يزعمون أن الكفر خصلة واحدة ، وبالقلب يكون
وهو الجهل بالله ، وهؤلاء هم « الجهمية » .

(٢) والفرقة الثانية منهم يزعمون أن الكفر خصال كثيرة ، ويكون بالقلب
وبغير القلب ، والجهل بالله كفر ، وبالقلب يكون ، وكذلك البغض لله والاستكبار
عليه كفر ، وكذلك التكذيب بالله وبرُسله بالقلب واللسان ، وكذلك
الجحود لهم ، والإنكار لهم ونعيمهم ، وكذلك الاستخفاف بالله وبرسله كفر ،

وكذلك ترك التوحيد إلى اعتقاد الثنية والتثليث أو ما هو أكثر من ذلك كفر، وزعم قائل هذا القول أن الكفر يكون بالقلب وباللسان دون غيرها من الجوارح، وكذلك الإيمان.

وزعم قائل هذا القول أن قاتل النبي ولا طمة لم يكفر من أجل القتل والاطمة، ولكن من أجل الاستخفاف، وكذلك تارك الصلاة مستحلاً لتركها إنما يكفر بالاستحلال لتركها لا بتركها.

وزعم صاحب هذا القول أن من استحل ما حرم الله سبحانه مما نص الرسول صلى الله عليه وسلم على تحريمه وأجمع المسلمون على تحريمه فهو كافر بالله، وإن استحل ذلك كفر، وكذلك من قال قولاً أو اعتقد اعتقاداً قد أجمع المسلمون على إكفاره فاعله، وكل فعل أجمعوا على إكفاره فاعله كفر، بأي جراحة كان ذلك الفعل.

[.]^(١)

(٤) والفرقة الرابعة منهم يزعمون أن الكفر بالله هو التكذيب والجحد له والإنكار له باللسان، وأن الكفر لا يكون إلا باللسان دون غيره من الجوارح، وهذا قول « محمد بن كرام » وأصحابه.

(٥) والفرقة الخامسة منهم يزعمون أن الكفر هو الجحود والإنكار والستر والتغطية، وأن الكفر يكون بالقلب واللسان.

(٦) والفرقة السادسة منهم أصحاب « أبي شمر » وقد تقدمت حكاية قولهم في إكفار من ردّ قولهم في التوحيد والقدر.

(١) سقط ذكر مقالة الفرقة الثالثة من أصول هذا الكتاب.

(٧) والفرقة السابعة منهم أصحاب « محمد بن شبيب » وقد ذكرنا قولهم في الإكفار عند ذكرنا قولهم في الإيمان .

وأكثر المرجئة لا يكفرون أحداً من التائبين، ولا يكفرون إلا من أجمعت الأمة على إكفاره .

اختلافهم في المعاصي

واختلفت المرجئة في المعاصي : هل هي كبائر أم لا ؟ على مقلتين :
(١) فقال قائلون منهم « بشر المريسى » وغيره : كل ما عصى الله سبحانه به كبيرة .

(٢) وقال قائلون منهم : المعاصي على ضربين منها كبائر ومنها صفائر .

وأجمعت المرجئة بأسرها أن الدار دار إيمان ، وحكم أهلها الإيمان ، إلا من ظهر منه خلاف الإيمان .

قولهم في المقلد في الإيمان

واختلفت المرجئة في الاعتقاد للتوحيد بغير نظر : هل يكون علماً وإيماناً أم لا ؟ وم فرقتان :

(١) فالفرقة الأولى منهم يزعمون أن الاعتقاد للتوحيد بغير نظر لا يكون إيماناً .

(٢) والفرقة الثانية منهم يزعمون أن الاعتقاد للتوحيد بغير نظر إيمان .

قولهم في الأخبار إذا وردت عن الله

واختلفت المرجئة في الأخبار إذا وردت من قبل الله سبحانه وظاهرها ظاهر العموم على سبع فرق :

(١) قالت الفرقة الأولى منهم : إذا جاء الخبر من الله سبحانه أنه يعذب القتالين والآكلين أموال اليتامى ظلما وأشباههم من أهل الكِبائر وقصافي عذابهم لقول الله عز وجل : (٤ : ٤٧ و ١١٦) (إن الله لا يغفر أن يُشركَ به ويفغر ما دون ذلك لمن يشاء) وقالت هذه الفرقة : جائز أن يخبر الحكيم الصادق بالخبر ثم يستثنى منه فيكون له أن يفعل وله ألا يفعل ، للاستثناء ، ويكون صادقا وإن هو لم يفعل ، ولا يكون ذلك مستنكرا في اللغة ولا كذبا ، وهؤلاء هم الذين يزعمون أن الاستثناء ظاهره .

(٢) وزعمت الفرقة الثانية أن الوعد ليس فيه استثناء ، وأن الوعيد فيه استثناء مضمّر ، وذلك جائز في اللغة عند أهلها ؛ لأن الرجل قد يُوعِدُ عبده أن يضربه ثم يعفو عنه ، ولا يرون ذلك كذبا للضمير الذي قال (؟) في الوعيد .

(٣) وزعمت الفرقة الثالثة من أهل الوقف أن الأخبار إذا جاءت ومخرجها عام فسمعها السامع ، وكان الخبر وعدا أو وعيدا ، ولم يسمع القرآن كله والأخبار المجتمع عليها كلها ، فعليه أن يعلم أن الخبر في جميع أهل تلك الصفة الذين جاء قبيهم الوعيد عام لا شك فيه ، وقد يجوز أن يكون على خلاف ذلك العلم الذي لا شك فيه عندهم ، على الحكم ، وهو نحو علم الرجل أنه ليس مع الرجل من المسلمين الموثوق بدينه حديده يريد أن يعترض بها الناس ليقتلهم ، ونحو علم الأنساب التي يعرف الناس بعضهم بعضها فيعلم أن فلانا ابن فلان إذا كان قد ولد على فراش أبيه علما لا شك فيه ، ولا يخطر الشك فيه على البال ، إذا لم يكن ثم سبب يدعوهم إلى الشك من أسباب النهم ، فعليهم أن يثبتوا ذلك على ظاهره ، وإن كان خلاف ذلك جائزا فيما غاب عنهم فعليهم ألا يشكوا وإن جَوَّزُوا في المنفي خلاف ما لم يشكوا فيه في الظاهر .

فزعموا في الوعد إذا انفرد والوعيد إذا انفرد فعليهم أن يثبتوا بكل واحد منهما

منفردا ويعلموا أنه عامٌ علماً لا شك فيه كما وصفنا ، ويجوز أن يكون على خلاف ذلك ، فإذا جاء مع الوعيد الوعد عندهم في قوم فعليهم أن يعلموا أن أحدهما مستثنى من الآخر : إما أن يكون الوعد مستثنى من الوعيد ، وإما أن يكون الوعيد مستثنى من الوعد ، وعلى السامع لذلك أن يقف فلا يدرى لعل الخبر في أهل التوحيد كلهم أو في بعضهم ، غير أنه يعلم أنه لا يجتمع الوعد والوعيد في رجل واحد ؛ لأن ذلك يتناقض .

(٤) وقالت الفرقة الرابعة وهم أصحاب «محمد بن شبيب» : وجدنا اللغة أجازت : جاء بنو تميم ، وجاءت الأزد ، وإنما يعنى بعض بنى تميم وبعض الأزد ، وصرمت أرضى ، وإنما صُرم بعضها ، وضرب الأمير أهل السجن ، وإنما ضرب بعضهم ، قالوا : فلما وجدنا اللغة أجازت ذلك ، وسمعنا الأخبار في القرآن مما مخرجه عام ؛ أجزنا أن يكون معناها في الخاص من أهل كل طبقة ذكروهم الله سبحانه بوعيد ، وأجزنا أن يكون ذلك عاما ، وذلك مثل قوله (٤ : ٩٣) : (ومن يقتل مؤمناً معمداً فجزاؤه جهنم) الآية ، وكقوله (٤ : ١٠) : (إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً - الآية) وكقوله (٤ : ٢٤) (والذين يرمون المحصنات) الآية ، وأشبه ذلك من آى الوعيد التى جاءت مجيئاً عاماً ، فأجزنا ذلك لما ذكرنا من إجازة اللغة فيما بينها أن يكون الخبر مخرجه عاماً وهو خاص ، وأن تكون الآى التى جاءت فى الوعيد خاصة فى بعض أهل الطبايق التى جاءت فيهم من القاتلين والقاذفين وأكلة أموال الأيتام وأشبه ذلك ، وأجزنا أن تكون عامة فى جميعهم ، وإن كانت فى بعضهم كانت فى أعظمهم جرماً ، وليس يجوز عندهم أن يعذب الله سبحانه على جرمٍ ويعفو عما هو أعظم منه جرماً .

(٥) وزعمت الفرقة الخامسة من المرجئة أنه ليس فى أهل الصلاة وعيد ، وإنما الوعيد فى المشركين ، قالوا : وقول الله عز وجل (٤ : ٩٣) : (ومن يقتل مؤمناً

متعمداً) وما أشبه ذلك من آى الوعيد فى المستحلين دون المحرمين ، قالوا : فأما الوعد من الله فهو واجب للمؤمنين ، والله جل وعز لا يخلف وعده ، والعفو أولى بالله ، والوعد لهم قول الله (٥٧ : ١٩) : (والذين آمنوا بالله ورسوله أولئك هم الصديقون) وقوله (٢٩ : ٥٣) : (قل يا عبادى الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله) الآية ، وما أشبه ذلك من آى القرآن ، وزعم هؤلاء أنه كما لا ينفع مع الشرك عمل كذلك لا يضر مع الإيمان عمل ، ولا يدخل النار أحد من أهل القبلة .

(٦) وحكى^(١) عن بعض العلماء باللغة أنه قال : من أخبر الله أنه يثيبه أثابه ، ومن أخبر أنه يعاقبه من أهل القبلة لم يعاقبه ولم يعذبه ، وذلك يدل على كرمه ، وزعم أن العرب كانت تمتدح [إنجاز] الوعد والعفو عما توعدت عليه^(٢) .

(٧) وزعمت القرقة السابعة أن القرآن على الخصوص ، إلا ما أجمعوا على عمومته ، وكذلك الأمر والنهى .

اختلافهم فى الأمر والنهى

واختلفت المرجئة فى الأمر والنهى ، هل هما على العموم ؟ على مقلتين :

(١) فقال قائلون بما حكيناه آتفا من أن ذلك على الخصوص حتى تأتى دلالة على العموم .

(٢) وقالت الفرقة الثانية : الأمر والنهى هما على العموم ، إلا ما خصته دلالة .

(١) ترك المصنف التصريح برأى الفرقة السادسة ، ولعل هذه الحكاية هى رأى تلك الفرقة .

(٢) ونظير ذلك قول الشاعر ، وهو عامر بن الطفيل :

وإني إذا أوعدته أو وعدته لخلف إيمادى ومنجز موعدى

اختلافهم في تخليد الكفار

واختلفت المرجئة في تخليد الله الكفار ، على مقالتين :
 فقالت الفرقة الأولى منهم وهم أصحاب « جَهَنَّم بن صَفْوَان » : الجنة والنار تفنيان
 وتَبْيِدَان ويَفْنى أهلها حتى يكون الله موجودا لا شيء معه كما كان موجودا
 لا شيء معه ، وأنه لا يجوز أن يخلد الله أهل الجنة في الجنة وأهل النار في النار ،
 وهذا رد ما اتفق المسلمون عليه ونقلوه نصا .
 وقال المسلمون كلهم إلا جهما : إن الله يخلد أهل الجنة في الجنة ويخلد الكفار
 في النار .

اختلافهم في فجار أهل القبلة

واختلفت المرجئة في فجار أهل القبلة ، هل يجوز أن يخلد الله في النار إن
 أدخلهم النار على خمسة أقاويل :
 (١) فرعمت الفرقة الأولى أصحاب « بشر المريسي »^(١) أنه محال أن يخلد الله

(١) بشر المريسي : هو أبو عبد الرحمن بشر بن غياث بن أبي كريمة ، المريسي ،
 الفقيه الحنفي ، المتكلم ، وأصله من موالى زيد بن الخطاب ، رضى الله عنه ، أخذ
 الفقه عن القاضي أبي يوسف الحنفي ، ثم اشتغل بالكلام ، وجرد القول بخلق القرآن ،
 وحكى عنه في ذلك أقول شنيعة ، وكان مرجئا ، وإليه تلصّب الطائفة المريسية من
 المرجئة ، وكان يقول : إن السجود للشمس والقمر ليس بكفر ، ولكنه علامة الكفر
 وكان يناظر الإمام الشافعي رضى الله عنه ، وكان لا يعرف النحو ويلحن لحنا فاحشا ،
 وروى الحديث عن حماد بن سلمة وسفيان بن عيينة وأبي يوسف القاضي وغيرهم ،
 رحمهم الله تعالى ، وكان يقال : إن أباه كان يهوديا صواغا بالكوكة ، وتوفي في ذي
 الحجة سنة ٢١٨ وقيل ٢١٩ ببغداد ، والمريسي - بفتح الميم وكسر الراء وبعد الياء
 سين مهملة - هذه النسبة إلى مريس ، وهي قرية بمصر ، هكذا ذكره الوزير
 أبو سعد في كتاب « التنف والطرف » وصمعت أهل مصر يقولون : إن المريسي جنس

الفجار من أهل القبلة في النار لقول الله عز وجل (٩٩ : ٧ ، ٨) : (فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره) وأنهم يصيرون إلى الجنة إن أدخلهم الله النار لا محالة ، وهو قول « ابن الراوندي »^(١) .

(٢) وزعمت الفرقة الثانية منهم أصحاب « أبي ثمر » و « محمد بن شبيب » أنه جائز أن يدخلهم الله النار ، وجائز أن يخلدهم فيها إن أدخلهم ، وجائز ألا يخلدهم

(٣) وقالت الفرقة الثالثة : إن الله عز وجل يدخل النار قوماً من المسلمين إلا أنهم يخرجون بشفاعته رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويصيرون إلى الجنة لا محالة

(٤) وقالت الفرقة الرابعة وهم أصحاب « غيلاًن » : جائز أن يعذبهم الله ، وجائز أن يعفو عنهم ، وجائز ألا يخلدهم ، فإن عذب أحداً عذب من ارتكب مثل ما ارتكبه ، وكذلك إن خلده ، وإن عفا عن أحد عفا عن كل من كان مثله .

(٥) وقالت الفرقة الخامسة منهم : جائز أن يعذبهم الله ، وجائز ألا يعذبهم ، وجائز أن يخلدهم ولا يخلدهم ، وأن يعذب واحداً ويعفو عن مثله ، كل ذلك لله عز وجل أن يفعله .

من السودان بين بلاد النوبة وأسوان من ديار مصر ، وكانهم جنس من النوبة ، وبلادهم متاخمة لبلاد أسوان ، وتأنيهم في الشتاء ريح باردة من ناحية الجنوب يسمونها المريسى ويزعمون أنها تأتي من تلك الجهة ، ثم إنى رأيت بخط من يعنى بهذا الفن أنه كان يسكن في بغداد بدرب المريسى فنسب إليه ، ودرب المريسى بين نهر الدجاج ونهر البرازين ، قلت : وللمريسى في بغداد هو الحيز الرقاق يمرس بالسمن والتمر كما يصنعه أهل مصر بالعسل بدل التمر ، وهو الذى يسمونه البسيسية (الترجمة رقم ١١٢ من وفيات الأعيان لابن خلكان ١ / ١١٥ بتحقيقنا) .

(١) ترجمنا لابن الراوندي فيما يلي (انظر ص ٢٤٠) .

اختلافهم في الصغائر والكبائر

واختلفت المرجئة في الصغائر والكبائر على مقالتين :

(١) فقالت الفرقة الأولى : كل معصية فهي كبيرة .

(٢) وقالت الفرقة الثانية : المعاصي منها كبائر وصغائر .

اختلافهم في غفران الكبائر بالتوبة

واختلفت المرجئة في غفران الله الكبائر بالتوبة ، وهل هو تفضل أم لا ؟ على مقالتين .

(١) فقالت الفرقة الأولى منهم : غفران الله سبحانه الكبائر بالتوبة تفضل وليس باستحقاق .

(٢) وقالت الفرقة الثانية منهم : غفران الله الكبائر بالتوبة استحقاق .

اختلافهم في معاصي الأنبياء

واختلفت المرجئة في معاصي الأنبياء ، هل هي كبائر أم لا ؟ على مقالتين :

(١) فقالت الفرقة الأولى منهم : معاصيهم كبائر ، وجوّزوا على الأنبياء فعل الكبائر من القتل والزنا وغير ذلك .

(٢) وقالت الفرقة الثانية : معاصيهم صغائر ، ليست بكبائر .

اختلافهم في الموازنة

واختلفت المرجئة في الموازنة على مقالتين :

(١) فقال قائلون منهم : الإيمان يحبط عقاب الفسق ؛ لأنه أوزنُ منه ، وإن الله لا يعذب موحداً ، وهذا قول « مقاتل بن سليمان » .

(٢) وقال قائلون منهم بتجويز عذاب الموحدين ، وأن الله يوازن حسناتهم

بسيئاتهم ، فإن رجعت حسناتهم أدخلهم الجنة ، وإن رجعت سيئاتهم كان له أن يعذبهم ، وله أن يتفضل عليهم ، وإن لم ترجع حسناتهم على سيئاتهم ، ولا رجعت سيئاتهم على حسناتهم تفضل عليهم بالجنة ، وهذا قول « أبي معاذ » .

اختلافهم في إكفار المتأولين

واختلفت المرجئة في إكفار المتأولين على ثلاثة أقاويل :

(١) قالت الفرقة الأولى منهم : لا نكفر أحداً من المتأولين ، إلا من أجمعت الأمة على إكفاره .

(٢) وقالت الفرقة الثانية منهم أصحاب « أبي ثمر » إنهم يكفرون من رد قولهم في القدر والتوحيد ، ويكفرون الشاك في الشاك .

(٣) وقالت الفرقة الثالثة منهم : الكفر هو الجهل بالله فقط ، ولا يكفر بالله إلا الجاهل به ، وهذا قول « جهم بن صفوان »^(١) .

اختلافهم في العفو عن مظالم العباد

واختلفت المرجئة في عفو الله عن عبد الله ما بينه وبين العباد من المظالم ، على مقالتين :

(١) قالت الفرقة الأولى منهم : ما كان من مظالم العباد فإنما العفو من الله عنهم في يوم القيامة - إذا جمع الله بينه وبين خصمه - أن يعوض المظلوم بموضع فيهب لظلمه الجرم فيفقر له .

(٢) وقالت الفرقة الثانية منهم : إن العفو عن جميع المذنبين في الدنيا جائز في المقول ، ما [كان] بينهم وبين الله وما كان بينهم وبين العباد .

(١) سند ذكر ترجمة جهم بن صفوان فيما يلي قريباً .

اختلافهم في التوحيد

واختلفت المرجئة في التوحيد : فقال قائلون منهم في التوحيد بقول المعتزلة ،
وسنشرح قول المعتزلة إذا انتهينا إلى شرح أقوالهم .

وقال قائلون منهم بالتشبيه ، فهم ثلاث فرق :

*(١) فقالت الفرقة الأولى منهم وهم أصحاب «مقاتل بن سليمان» : إن الله جسم ،
وإن له جمة ، وإنه على صورة الإنسان لحم ودم وشعر وعظم ، له جوارح وأعضاء
من يد ورجل ورأس وعينين مُصنَّتٌ ، وهو مع هذا لا يشبه غيره ، ولا يشبهه
[غيره] .

(٢) وقالت الفرقة الثانية [منهم] أصحاب «الجواري» مثل ذلك غير أنه قال :
أجوف من فيه إلى صدره ، ومُصنَّتٌ ما سوى ذلك .

(٣) وقالت الفرقة الثالثة منهم : هو جسم لا كالأجسام .

اختلافهم في الرؤية

واختلفت المرجئة في الرؤية على مقالتين :

(١) فمنهم من مال في ذلك إلى قول المعتزلة ، ونفى أن يُرى الباري بالأبصار .

(٢) وقالت الفرقة الثانية منهم : إن الله يرى بالأبصار في الآخرة .

اختلافهم في القرآن

واختلفت المرجئة في القرآن ، هل هو مخلوق أم لا ؟ على ثلاث مقالات :

(١) فقال قائلون منهم : إنه مخلوق

(٢) وقال قائلون منهم : إنه غير مخلوق .

(٣) وقال قائلون منهم بالوقف ، وإنا نقول : كلام الله سبحانه لا نقول إنه

مخلوق ولا غير مخلوق .

اختلافهم في ماهية الباري عز وجل

واختلفت المرجئة ، هل للباري ماهية أم لا ؟ على مائتين :
(١) فقال قائلون : لله ماهية لا ندركها في الدنيا ، وإنه يخلق لنا في الآخرة حاسة سادسة فنذكر بها ماهيته .

(٢) وقال قائلون منهم بإنكار ذلك ونفيه .

اختلافهم في القدر

واختلفت المرجئة في القدر :

(١) فمنهم من مال إلى قول المعتزلة في القدر ، وسنشرح أقاويلهم في ذلك .
(٢) وقال قائلون بالإثبات للقدر ، وسنشرح ذلك إذا اتهمنا إلى شرح قول « الحسين بن محمد النجار » في القدر .

اختلافهم في أسماء الله عز وجل وصفاته

واختلفت المرجئة في أسماء الله وصفاته :

فمنهم من مال إلى قول المعتزلة في ذلك ، ومنهم من قال بقول عبد الله بن كلاب وسنشرح قول « عبد الله بن كلاب »^(١) إذا اتهمنا إليه .

وسنشرح أقاويل المرجئة في لطيف الكلام إذا اتهمنا إلى وصف الاختلاف في لطيف الكلام وغامضه إن شاء الله .

تم اختلاف المرجئة

(١) ابن كلاب : هو عبد الله بن محمد بن كلاب ، القبطان ، له ترجمة في كتاب القهر رست لابن النديم ، و ترجمة في كتاب طبقات الشافعية لابن السبكي (٥١ / ٢) وفيها أنه توفي بعد سنة ٢٥٠ من الهجرة .

وهذا شرح قول المعتزلة في التوحيد وغيره

أجمعت المعتزلة على أن الله واحد ليس كمثل شيء وهو السميع البصير ،
وليس بجسم ، ولا شئ ، ولا جنة ، ولا صورة ، ولا لحم ، ولا دم ، ولا شخص
ولا جوهر ولا عرض ، ولا بذى لون ولا طعم ولا رائحة ولا بحسنة ، ولا بذى
حرارة ولا رطوبة ولا يبوسة ، ولا طول ولا عرض ولا عمق ، ولا اجتماع ولا
افتراق ، ولا يتحرك ولا يسكن ، ولا يتبعض ، وليس بذى أبعاد وأجزاء ،
وجوارح وأعضاء ، وليس بذى جهات ، ولا بذى يمين وشمال وأمام وخلف
وفوق وتحت ، ولا يحيط به مكان ، ولا يجري عليه زمان . ولا تجوز عليه المأمة
ولا العزلة ولا الحلول في الأماكن . ولا يوصف بشيء من صفات الخلق الدالة
على حدوثهم . وَلَا يوصف بأنه متناه . وَلَا يوصف بمساحة وَلَا ذهاب
في الجهات ، وليس بمحدود ، ولا والد وَلَا مولود ، وَلَا تحيط به الأقدار ،
ولا تحجبه الأستار ، ولا تدركه الحواس ، ولا يقاس بالناس ، ولا يشبه الخلق
بوجه من الوجوه . ولا تجرى عليه الآفات ، ولا تحل به العاهات ، وكل ما خطر
بالبال وتصور بالوهم فغير مشبه له ، لم يزل أزلاً أوّلاً سابقاً للمحدثات ، موجوداً
قبل المخلوقات ، ولم يزل عالماً قادراً حياً ، ولا يزال كذلك ، لا تراه العيون ،
ولا تدركه الأبصار ، ولا تحيط به الأوهام ، ولا يسمع بالأسماع ، شيء
لا كالأشياء ، عالم قادر حتى لا كالعلماء القادرين الأحياء ، وأنه القديم وحده ولا
قديم غيره ، ولا إله سواه ، ولا شريك له في ملكه ، ولا وزير له في سلطانه ،
ولا معين على إنشاء ما أنشأ وخلق ما خلق ، لم يخلق الخلق على مثال سبق ،
وليس خلق شيء بأهون عليه من خلق شيء آخر ولا بأصعب عليه منه ، ولا يجوز
عليه اجتزار المنافع وَلَا تلحقه المضار ، ولا يناله السرور والذات ، ولا يصل إليه

الأذى والآلام ، ليس بذى غاية فبتناهى ، ولا يجوز عليه الفناء ، ولا يلحقه العجز والنقص ، تقدس عن ملامسة النساء ، وعن اتخاذ الصاحبة والأبناء .
فهذه جملة قولهم فى التوحيد ، وقد شاركهم فى هذه الجملة الخوارج ، وطوائف من المرجئة ، وطوائف من الشيع ، وإن كانوا للجملة التى يظهرونها ناقضين ، ولها تاركين .



القول فى المكان

اختلفت المعتزلة فى ذلك ، فقال قائلون : البارى بكل مكان ، بمعنى أنه مدير لكل مكان ، وأن تدبيره فى كل مكان ، والقائلون بهذا القول جمهور المعتزلة « أبو الهذيل » و « الجعفران » و « الإسكافى » و « محمد بن عبد الوهاب الجبائى »^(١) .

(١) أبو الهذيل : هو محمد بن الهذيل العلاف ، شيخ المعتزلة ، ومقدمهم ، ومقرر طريقهم ، والمناظر عليها ، أخذ الاعتزال عن عثمان بن خالد الطويل عن واصل بن عطاء ، ثم يقال : إن واصل أخذ عن أبى هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية ، ويقال : بل أخذ عن الحسن بن أبى الحسن البصرى ، ولأبى الهذيل ترجمة فى وفيات الأعيان لابن خلكان (رقم ٥٧٨) تقع فى (٣ / ٢٩٦ بتحقيقنا) والجعفران : أراد بهما جعفر بن حرب بن ميسرة ، وإليه تنسب فرقة من المعتزلة (انظر خطط القرطبي ٢ / ٢٤٦) وجعفر بن ميسرة ، وكنيته أبو محمد ، وكان يلقب بالقصبي ، كان مقدما على نساك البغداديين بعد أبى موسى الردار ، والجعفران يضرب بهما المثل فى العلم والعمل (انظر الانتصار ص ٨١) وأما الإسكافى فهو أبو جعفر محمد بن عبد الله الإسكافى أحد متشيعه المعتزلة ، وله كتب فى تفضيل على بن أبى طالب على أبى بكر ، وله كلام فى الرد على أبى الهذيل فى مسألة التناهى ، وذكره ابن المرتضى فى الطبقة السابعة ، وتوفى فى عام ٢٤٠ من الهجرة (انظر الانتصار والخطط ٢ / ٣٤٦ وأنساب السمعاني) وأما

وقال قائلون : الباريء لا فى مكان ، بل هو على ما لم يزل [عليه] ، وهو قول « هشام الفوطى » و « عباد بن سليمان » و « أبى زُفر »^(١) ، وغيرهم من المعتزلة ، وقالت المعتزلة فى قول الله عز وجل (٢٠ : ٥) : (الرحمن على العرش استوى) يعنى استولى .

محمد بن عبد الوهاب الجبائى ، فهو أبو على ، وهو من معتزلة البصرة ، وكان رأساً فى علم الكلام ، وأخذ هذا العلم عن أبى يوسف يعقوب بن عبد الله الشعام البصرى ، وله فى مذهب الاعتزال مقالات مشهورة ، وعنه أخذ شيخ أهل السنة والجماعة أبو الحسن الأشعري ، وابنه أبو هاشم عبد السلام بن محمد الجبائى من كبار المعتزلة ، وإليه تنسب البهشية منهم ، وتوفى الجبائى الكبير فى سنة ٣٠٣ من الهجرة ، وتوفى ابنه أبو هاشم فى سنة ٣٢١ (وانظر ترجمة الجبائى الكبير فى وفيات الأعيان لابن خلكان ٣/ ٣٩٨ و ترجمة ابنه عبد السلام فيه ٢/ ٣٥٥ بتحقيقنا) .

(١) هشام الفوطى . هو هشام بن عمرو الشيبانى ، من أهل البصرة ، ذكره ابن المرتضى فى آخر الطبقة السادسة ، ولم يذكر تاريخ وفاته ، لكن الظاهر أنه عاش فى زمن المأمون العباسى ما بين سنة ١٩٨ وسنة ٢١٨ ، وهو رجل كان يبالغ فى القدر ولا ينسب إلى الله فعلاً من الأفعال ، حتى إنه أنكر أن يكون الله هو الذى ألف بين قلوب المؤمنين ، وأنه سبحانه يحب الإيمان للمؤمنين ، وأنه أضل الكافرين ، وعاند ما فى القرآن من ذلك ، وإليه تنسب فرقة من المعتزلة اسمها الهاشمية ، والفوطى - كما فى السمعانى نسبة إلى الفوط - بضم الفاء وفتح الواو - جمع فوطه ، وهى ضرب من الثياب ، وعباد بن سليمان ، العمرى ، ذكره ابن المرتضى فى الطبقة السابعة فقال « ومنها عباد بن سليمان ، وله كتب معروفة ، وبلغ مبلغاً عظيماً ، وكان من أصحاب هشام الفوطى ، وله كتاب يسمى الأبواب نقضه أبو هاشم » وحكى صاحب الفهرست أنه دارت بين عباد بن سليمان وبين ابن كلاب مناظرات ، وابن كلاب مات بعد سنة ٢٤٠ بقليل (وانظر الفرق بين الفرق) وأبو زفر : هو محمد بن على المسكى ، إمام نيسابور ، ذكره ابن المرتضى فى آخر الطبقة الثامنة ، وقد وافق أبو زفر هذا هشاماً الفوطى فى عثمان (وانظر الانتصار ٦١) .

القول في رؤية الله عز وجل

أجمعت المعتزلة على أن الله سبحانه لا يُرى بالأبصار ، واختلفت : هل يرى بالقلوب ؟ فقال « أبو الهذيل » وأكثر المعتزلة : نرى الله بقلوبنا بمعنى أننا نعلمه بقلوبنا ، وأنكر « هشام القوطي » و « عباد بن سليمان » ذلك .

القول في أن الله عز وجل عالم قادر

اختلفت الناس في ذلك ، فأنكر كثير من الروافض وغيرهم أن يكون الباري لم يزل عالماً قادراً ، وأجمعت المعتزلة على أن الله لم يزل عالماً قادراً حياً .

واختلفت المعتزلة في الباري عز وجل ، هل يقال إنه لم يزل عالماً بالأجسام ؟ وهل المعلومات معلومات قبل كونها ؟ وهل الأشياء أشياء لم تزل أن تكون ؟ على سبع منالآت :

(١) فقال « هشام بن عمرو القوطي » : لم يزل الله عالماً قادراً ، وكان إذا قيل له : لم يزل الله عالماً بالأشياء ؟ قال : لا أقول لم يزل عالماً بالأشياء ، وأقول : لم يزل عالماً أنه واحد لا ثاني له ، فإذا قلت : لم يزل عالماً بالأشياء تَبَّهْتُمْ لم تزل مع الله عز وجل .

وإذا قيل له : أفتقول إن الله لم يزل عالماً بأن ستكون الأشياء ؟ قال : إذا قلت بأن ستكون فهذه إشارة إليها ، ولا يجوز أن أشير إلا إلى موجود ، وكان لا يسمي ما لم يخلقه الله ولم يكن « شيئاً » ، ويسمى ما خلقه الله وأعده شيئاً وهو معدوم .

(٢) وكان « أبو الحسين الصالحى »^(١) يقول : إن الله لم يزل عالماً بالأشياء

(١) اعله يربد بأبي الحسين الصالحى أبا الحسين عبد الرحيم بن محمد بن عثمان

في أوقاتها ، ولم يزل عالماً أنها ستكون في أوقاتها ، ولم يزل عالماً بالأجسام في أوقاتها ، وبالخلوقات في أوقاتها .

ويقول : لا معلوم إلا موجودٌ ، ولا يسمّى المعدومات معلومات ، ولا يسمّى ما لم يكن مقدوراً ، ولا يسمّى الأشياء أشياء إلا إذا وجدت ، ولا يسميها أشياء إذا عُدّت .

(٣) وقال « عباد بن سليمان »^(١) : لم يزل الله عالماً بالمعلومات ، ولم يزل عالماً بالأشياء ، ولم يزل عالماً بالجواهر والأعراض ، ولم يزل عالماً بالأفعال ، ولم يزل عالماً بالخلق ؛ ولم يقل إنه لم يزل عالماً بالأجسام ، ولم يقل إنه لم يزل عالماً بالمفعولات ولم يقل إنه لم يزل عالماً بالخلوقات ، وقال في أجناس الأعراض كالألوان والحركات والطعوم : إنه لم يزل عالماً بالوان وحركات وطعوم ، وأجرى هذا القول في سائر أجناس الأعراض .

وكان يقول : المعلومات معلومات لله قبل كونها ، وإن المقدورات مقدورات قبل كونها ، وإن الأشياء أشياء قبل أن تكون ، وكذلك الجواهر جواهر قبل أن تكون ، وكذلك الأعراض أعراض قبل أن تكون ، والأفعال أفعال قبل

الحياط أحد أعيان المعتزلة ، ذكره أحمد بن يحيى بن المرتضى في الطبقة الثامنة ، وهو أستاذ أبي القاسم البلطي عبد الله بن أحمد ، وقال عنه : كان الحياط عالماً فاضلاً من أصحاب جعفر بن مبشر ، وله كتب كثيرة في النقوض على ابن الراوندي ، وكان فقيهاً صاحب حديث واسع الحفظ لداهب النكلمين ، ولما أراد أبو القاسم البلخي الانصراف عن أبي الحسين إلى خراسان أراد أن يمر على أبي الجبائي ، فسأله أبو الحسين بحق الصحبة ألا يفعل ؛ لأنه خاف أن ينسب إلى أبي علي ، وهو من أحفظ الناس لاختلاف المعتزلة في الكلام وأعرفهم بأقوالهم ، وكان أبو القاسم يكاتبه بعد العود إلى خراسان حالاً بعد حال ليعرف من جهته ما خفي عليه . هـ .

(١) تقدمت لنا كلمة عن عباد بن سليمان .

أن تكون ، ويحيل أن تكون الأجسام أجساماً قبل كونها ، والمخلوقات مخلوقات قبل أن تكون ، والمفعولات مفعولات قبل أن تكون ، وفعل الشيء عنده غيرُه ، وكذلك خلقه غيره ، وكان إذا قيل له : أتقول : إن هذا الشيء الموجود هو الذي لم يكن موجوداً ؟ قال : لا أقول ذلك ، وإذا قيل له : أتقول إنه غيره ؟ قال : لا أقول ذلك .

(٤) وقال قائلون منهم « ابن الراوندى »^(١) : إن الله سبحانه لم يزل عالماً

(٢) ابن الراوندى : هو أبو الحسين أحمد بن يحيى بن إسحاق ، من أهل مرو الرود ، وسكن بغداد ، وكان من متكلمي المعتزلة ثم فارقهم وصار ملحداً زنديقاً (انظر معاهد التنصيص للعباسي ١ / ١٥٥ بتحقيقنا) وله كتاب في الرد على أهل الاعتزال سماه « فضيحة المعتزلة » وهو الذي ألف أبو الحسين عبد الرحيم بن محمد بن عثمان الحياط المعتزلي كتابه « الانتصار » في الرد عليه ، وله مجالس ومناظرات مع جماعة من علماء الكلام ، وتوفي في سنة خمس وأربعين ومائتين برحلة مالك بن طوق التغلبي ، وقيل : ببغداد ، وتقدير عمره أربعون سنة ، ونسبته إلى راوند ، بفتح الراء والواو وبينهما ألف وسكون النون وبمدها دال مهملة . وهي قرية من قرى قاسان بنواحي أصبهان ، (وانظر الترجمة رقم ٣٤ في وفيات الأعيان ٧٨/١ بتحقيقنا) وابن الراوندى هو صاحب البيتين المشهورين اللذين يشدهما علماء الممالي :

كم عالم عالم أعيت مـذاهبه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا
هذا الذي ترك الأوهام حائرة وصير العالم التحرير زنديقا

قال العباسي في معاهد التنصيص : « وذكر أبو العباس الطبري أن ابن الراوندى كان لا يستقر على مذهب ولا يثبت على حال ، حتى إنه صنف لليهود كتاب البصيرة رداً على الإسلام لأربعمائة درهم أخذها فيما باعني من يهود سامرا ، فلما قبض المال رام نقضها حتى أعطوه مائة درهم أخرى فأمسك عن النقض وحكى البلخي في كتاب محاسن خراسان أن ابن الراوندى هذا كان من المتكلمين ، ولم يكن في زمانه أحق منه بالكلام ، ولا أعرف بدقيقه وحليته ، وكان في أول أمره حسن السيرة حميد المذهب كثير الحياء ، ثم انسلخ من هذا كله لأسباب عرضت له ، وكان علمه أكثر

بالأشياء ، على معنى أنه لم يزل عالما أن ستكون أشياء ، وكذلك القول عنده في الأجسام والجواهر المخلوقات إن الله لم يزل عالما بأن ستكون الأجسام والجواهر المخلوقات ، وكان يقول : إن المعلومات معلومات الله قبل كونها [و] إن إثباتها معلومات الله قبل كونها رجوع إلى أن الله يعلمها قبل كونها ، وإثبات المعلومات معلوما تزيد قبل كونه رجوع إلى علم زيد به قبل كونه ، وإن للمقدورات مقدورات الله قبل كونها على سبيل ما حكينا عنه أنه قاله في المعلومات ، وكذلك كل ما يتعلق بغيره كالأمر به إنما هو مأمور به لوجود الأمر ، والمنهى عنه لوجود النهي كان منهيًا عنه ، وكذلك المراد لوجود إرادته كان مراداً ، فهو مراد قبل كونه ، ويرجع في ذلك إلى إثبات الإرادة قبل كونه ، وكذلك القول في المأمور والمنهى وسائر ما يتعلق بغيره ، وكان يزعم أن الأشياء إنما هي أشياء إذا وجدت ، ومعنى أنها أشياء أنها موجودات ، وكذلك كل اسم لأشياء لا تتعلق بغيرها ، وهو رجوع إليها وخبر عنها ، فلا يجوز أن تسمى به قبل وجودها ولا في حال عدمها .

(٥) وقال قائلون من البغداديين : نقول إن المعلومات معلومات قبل كونها ، وكذلك المقدورات مقدورات قبل كونها ، وكذلك الأشياء أشياء قبل كونها ، ومنعوا أن يقال : أعراض .

(٦) وقال « محمد بن عبد الوهاب الجبائي »^(١) أقول : إن الله سبحانه لم يزل

من عقله ، قال : وقد حكى جماعة أنه تاب عند موته مما كان منه ، وأظهر الندم ، واعترف بأنه إنما صار إليه حمية وأتفة من جفاء أصحابه له ، وتعتيهم إياه من مجالسهم « ٥١ » .

(١) قد ذكرنا كلمة عنه وعن ابنه أبي هاشم عبد السلام بن محمد الجبائي فيها مضي عن قريب .

عالمًا بالأشياء والجواهر والأعراض ، وكان يقول : إن الأشياء تعلم أشياء قبل كونها ، وتسمى أشياء قبل كونها ، وإن الجواهر تسمى جواهر قبل كونها ، وكذلك الحركات والسكون والألوان والطعوم والأرايسح والإرادات ، وكان يقول : إن الطاعة تسمى طاعة قبل كونها ، وكذلك المعصية تسمى معصية قبل كونها ، وكان يقسم الأسماء على وجوه ، فما سمي به الشيء لنفسه فواجب أن يسمى به قبل كونه كالقول سوادٌ إنما سمي سوادا لنفسه ، وكذلك البياض ، وكذلك الجوهر إنما سمي جوهرًا لنفسه ، وما سمي به الشيء لأنه يمكن أن يذكر ويُخبر عنه ، فهو مسمى بذلك قبل كونه ، كالقول شيء ، فإن أهل اللغة سموا بالقول شيء كل ما أمكنهم أن يذكروه ويُخبروا عنه ، وما سمي به الشيء للفرقة بينه وبين أجناس آخر ، كالقول لونٌ وما أشبه ذلك ، فهو مسمى بذلك قبل كونه ، وما سمي به الشيء لعلّة فوجدت العلة قبل وجوده فواجب أن يسمى بذلك قبل وجوده ، كالقول مأمورٌ به ، إنما قيل مأمورٌ به لوجود الأمر به ، فواجب أن يسمى مأموراً به في حال وجود الأمر ، وإن كان غير موجود في حال وجود الأمر ، وكذلك ما سمي به الشيء لوجود علة يجوز وجودها قبله ، وما سمي به الشيء لحدوثه ولأنه فعل ، فلا يجوز أن يسمى بذلك قبل أن يحدث ، كالقول مفعولٌ وتُحدث ، وما سمي به الشيء لوجود علة فيه ، فلا يجوز أن يسمى به قبل وجود العلة فيه ، كالقول جسمٌ ، وكالقول متحركٌ ، وما أشبه ذلك ، وكان ينكر قول من قال الأشياء أشياء قبل كونها ، ويقول : هذه عبارة فاسدة لأن كونها هو وجودها ، ليس غيرها ، فإذا قال القائل : الأشياء أشياء قبل كونها ، فكأنه قال : أشياء قبل أنفسها .

(٧) وقال قائلون : لم يزل الله يعلم عوالم وأجساما لم يخلقها ، وكذلك لم يزل يعلم أشياء وجواهر وأعراضا لم تكن ولا تكون ، ولا نقول : لم يزل يعلم مؤمنين وكافرين وفاعلين ، ولكن نقول : إن كل شيء يقدر الله أن يبتدئه بصفة

من الصفات فهو يعلمه بتلك الصفة إذا كانت تلك الصفة مقدورة له إذ كان لم يزل مقدورا له ، قالوا : وبستحيل أن يقال للانسان مؤمن في حال كونه أو كافر ، فلما استحال أن يوصف به في حال كونه فستحيل أن يوصف به قبل كونه ، ولما كان الله سبحانه قد يتدنه جسما طويلا قيل : جسمٌ طويلٌ مقدورٌ ، وهذا قول « الشحام »^(١) وقد ناقض هؤلاء لأن الجسم في حال كونه موجودٌ مخلوق ، وهم لا يقولون إنه موجود مخلوق قبل كونه .

وقال قائلون^(٢) : لم يزل الله يعلم أجساما لم تكن ولا تكون ، ويعلم المؤمنين لم يكونوا وكافرين لم يخلقوا ، ومتحركين وساكنين مؤمنين وكافرين ، ومتحركين وساكنين في الصفات قبل أن يخلقوا ، وقاسوا قولهم حتى قالوا : معذبون بين أطباق النيران في الصفات ، وإن المؤمنين مثابون بمدوحون منعشون في الجنان في الصفات ، لا في الوجود ، إذ كان الله قادرا أن يخلق من يطيعه فيثيبه ومن يعصيه فيعاقبه مقدورٌ معلومٌ ، وبلغني عن « أنيب بن سهل الخراز » أنه كان يقول : مخلوقٌ في الصفات قبل الوجود ، ويقول : موجودٌ في الصفات .

قولهم في معلومات الله

واختلفوا في معلومات الله عز وجل ومقدوراته ، هل لها كل أو لا كل لها ؟ على مقالتين :

(١) فقال « أبو الهذيل » : إن لمعلومات الله كلا وجميعا ، ولما يقدر الله عليه كل وجميع ، وإن أهل الجنة تنقطع حركاتهم ، يسكنون سكونا دائما .

(١) الشحام : هو أبو يوسف يعقوب بن عبد الله الشحام شيخ أبي علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي ، وقد تقدم لنا ذكره في ثنايا الكلام عن تلميذه .
(٢) هذا القول زيادة عن المقالات السبع التي ذكر عدتها .

(٢) وقال أكثر أهل الإسلام : ليس لمعلومات الله ولا لمسا يقدر عليه كل ولا غاية .

قولهم في أفعال الله

واختلفوا أيضاً ، هل لأفعال الله سبحانه آخر أم لا آخر لها ؟ على مقالتين :
(١) فقال « جهم بن صفوان ^(١) » : لمقدورات الله تعالى ومعلوماته غاية ونهاية ولأفعاله آخر ، وإن الجنة والنار تفتيان وبقي أهلها حتى يكون الله سبحانه آخر لا شيء معه كما كان أولاً لا شيء معه .

(٢) وقال أهل الإسلام جميعاً : ليس للجنة والنار آخر ، وإنهما لا تزالان باقيتين ، وكذلك أهل الجنة لا يزالون في الجنة يتنعمون ، وأهل النار لا يزالون في النار يُعذبون ، وليس لذلك آخر ، ولا لمعلوماته ومقدوراته غاية ولا نهاية .

قولهم في صفات الله الأزلية

واختلف الذين قالوا : لم يزل الله عالماً قادراً حياً من المعتزلة فيه ، أهو عالم قادر حي بنفسه أم يعلم وقدرة وحياة ؟ وما معنى القول عالم قادر حي ؟

(١) فقال أكثر المعتزلة والخوارج وكثير من المرجئة وبعض الزيدية : إن الله عالم قادر حي بنفسه ، لا يعلم وقدرة وحياة ، وأطلقوا أن الله عالم بمعنى أنه عالم ، وله

(١) هو جهم بن صفوان الراسبي ، يكثر ذكره في كتب التاريخ والفرق ، وقال الطبري : إنه كان كاتباً للعتارث بن سريج الذي خرج في خراسان في آخر دولة بني أمية (انظره في حوادث سنة ١٢٨ من الهجرة) وجهم من الخيرية الحالصة ، وقد ظهرت بدعته بترمز ، وقتله سلم بن أحوز بمرور في أواخر ملك بني أمية ، ووافق المعتزلة في نفى الصفات الأزلية ، وزاد عليهم بأشياء (انظر الانتصار ١٨٠ والممل والنعل للشهرستاني ١/ ١١٣) .

قدرة بمعنى أنه قادر، ولم يطلقوا ذلك على الحياة ولم يقولوا: له حياة، ولا قالوا سمع ولا بصّر، وإنما قالوا: قوة وعلم، لأن الله سبحانه أطلق ذلك .
(٢) ومنهم من قال: له علم بمعنى معلوم، وله قدرة بمعنى مقدور، ولم يطلقوا غير ذلك .

(٣) وقال «أبو الهذيل»^(١): هو عالم يعلم هو هو، وهو قادر بقدرته هي هو، وهو حي بحياة هي هو، وكذلك قال في سمعه وبصره وقدمه وعزته وعظمته وجلاله وكبريائه، وفي سائر صفاته لذاته، وكان يقول: إذا قلت إن الله عالم ثبت له علما هو الله ونفيت عن الله جهلا ودللت على معلوم كان أو يكون، وإذا قلت قادر نفيت عن الله عجزاً وأثبت له قدرة هي الله سبحانه ودللت على مقدور، وإذا قلت لله حياة أثبت [له] حياة وهي الله ونفيت عن الله موتاً، وكان يقول: لله وجه هو هو، فوجهه هو هو، ونفسه هي هو، ويتأول ما ذكره الله سبحانه من اليد أنها نعمة، ويتأول قول الله عز وجل (٢٠: ٣٩) (ولتصنّع على عيني) أي بعلي .

(٤) وقال «عباد»^(٢) هو عالم قادر حي، ولا أثبت له علما ولا قدرة ولا حياة ولا أثبت سمعاً ولا أثبت بصراً، وأقول: هو عالم لا يعلم، وقادر لا بقدرته، وحي لا بحياة، وسميع لا بسمع، وكذلك سائر ما يسمى به من الأسماء التي يسمى بها لا لفعله ولا لفعل غيره .

وكان ينكر قول من قال إنه عالم قادر حي لنفسه أو لذاته، وينكر ذكر النفس وذكر الذات، وينكر أن يقال: إن الله علما أو قدرة أو سمعاً أو بصراً أو حياة أو قدماً، وكان يقول: قولي عالم إثبات اسم الله، ومعه علم بمعلوم،

(١) سبق التعريف به .

(٢) سبق التعريف به .

وقولى قادر إثبات اسم الله ومعه علم بمقدور، وقولى حى إثبات اسم الله، وكان ينكر أن يقال: إن للبارى وجهاً ويدين وعينين وجنباً^(١). وكان يقول: أقرأ القرآن وما قال الله من ذلك فيه، ولا أطلق ذلك بغير قراءة، وينكر أن يكون معنى القول فى البارى «إنه عالم» معنى القول فيه إنه قادر، وأن يكون معنى القول فيه «إنه قادر» معنى القول إنه حى، وكذلك صفات الله التى يوصف بها لا لفعله كالقول «سميع» ليس معناه أنه بصير ولا معناه عالم.

(٥) وقال «ضرار»^(٢) معنى أن الله عالم أنه ليس بجاهل، ومعنى أنه قادر [أنه] ليس بعاجز، ومعنى أنه حى أنه ليس بميت.

(١) يشير إلى قول الله عز وجل (٣٩ / ٥٦) أن تقول نفس: يا حسرتا على ما فرطت فى جنب الله، وإن كنت لمن الساخرين).

(٢) ضرار - بكسر الضاد - هو ضرار بن عمرو الذى تنسب إليه فرقة من الحجرة تسمى «الضرارية» وقد ظهر ضرار هذا فى أيام واصل بن عطاء. وذكر ابن النديم فى الفهرس أن بشر بن العنبر وضع كتاباً فى الرد عليه سماه «الرد على ضرار» وروى ابن المرتضى عن ضرار أنه أنكر عذاب القبر، ويذكر أبو الحسين الخطيب فى الانتصار نقلاً عن ابن الراوندى أن لضرار كتاباً سماه «كتاب التحريش» يذكر فيه رواية كل فرقة لما هى عليه عن النبى صلى الله عليه وسلم، ويرد على هذا الكلام (انظره فى ص ١٣٦ وما بعدها) ويذكر أبو الظفر الإسفرايينى أن ضراراً موافق لأهل السنة فى القول بخلق الأفعال، وفى نفي التولد، وأنه موافق لأهل القدر فى قولهم: إن الاستطاعة قبل الفعل، لكنه زاد عليهم بأن قال: يجب أن تكون مع الفعل أيضاً، وفارقهم أيضاً فى قولهم: إن الاستطاعة بعض من اللطيع، ووافق النجار فى قوله: إن الجسم أعراض مجتمعة، وزاد على الجميع بأن قال: إن الله يرى بحاسة سادسة خلاف الحواس الخمس التى هى مستعملة للخلق فيما بينهم، وكان يقول: إن لله ماهية يرى هو فى تلك للماهية، وذكر بعد ذلك ما ذكره المؤلف هنا من أن معنى حياة الله تعالى أنه ليس بميت ومعنى علمه أنه ليس بجاهل ومعنى قدرته أنه ليس بعاجز،

(٦) وقال « النظام »^(١) : معنى قولى عالمٌ إثبات ذاته ونفى الجهل عنه ، ومعنى قولى قادرٌ إثبات ذاته ونفى العجز عنه ، ومعنى قولى حىٌ إثبات ذاته ونفى اللوت عنه ، وكذلك قوله فى سائر صفات الذات على هذا الترتيب .

ثم قال : وهذا الكلام منه يوجب أن يكون العرض حيا عالما قادرا لأنه ليس بميت ولا جاهل ولا عاجز (وانظر التبصير فى الدين ٦٣) ثم انظر بعد ذلك الفرق بين الفرق (١٢٩) واعتقادات فرق المسلمين (٦٩) والتنبية لأبى الحسين للطى (٤٣) .

(١) النظام : هو أبو إسحاق إبراهيم بن سيار ، المعروف بالنظام ، وهو ابن أخت أبى الهذيل العلاف ، وعنه أخذ الاعتزال ، وهو شيخ أبى عثمان عمرو بن بحر الجاحظ يعد من أذكىاء المعتزلة وذوى النباهة فهم ، يذكرون أنه ظهر فى سنة ٢٢٠ من الهجرة وقرر مذهب الفلاسفة فى القدر فتبعه خلق (النجوم الزاهرة ٢/٢٣٤) وهو من الطبقة السادسة عند ابن المرتضى ، وكان قد اطلع على كثير من كتب الفلاسفة ، ومال فى كلامه إلى الطبيعيين منهم والإلهيين ، فاستنبط من كلامهم مسائل وخلطها بكلام المعتزلة وانفرد بها عنهم ، وكان من صفته يتوقد ذكاء ويتدفق فصاحة ، يحكى أن أباه جاء به وهو صغير إلى الخليل بن أحمد ليعلمه ، فأراد الخليل أن يحتمره ، وكان فى يد الخليل قدح زجاج ، فقال له : يا بنى ، صف لى هذه الزجاجية ، فقال : بمدح أم بدم ؟ فقال : بمدح ، فقال : نريك القذى ، ولا تقبل الأذى ، ولا تستر ما وراءها ، قال : فذمها ، قال : يسرع إليها الكسر ، ولا تقبل الجبر ، قال الخليل : فصف لى هذه النخلة - وأومأ إلى نخلة فى داره - فقال : بمدح أم بدم ؟ قال : بمدح ، فقال : حلوا جنبها ، بأسق منهاها ، ناضر أعلاها ؛ قال : فذمها ، قال : صعبة المرتقى ، بعيدة المجتنى ، عذوبة بالأذى ، فقال الخليل : يا بنى ، نمنح إلى التعلم منك أحوج منك إلى التعلم منا ، ثم اشتغل على خاله أبى الهذيل العلاف بالكلام إلى أن برع ، ثم ناظر أباه الهذيل وظهر عليه مرارا ، وقد أداه ذكاؤه للتوقد ، وبيانه للتدفق ، واطلاعه الكثير ، إلى للذهاب التى استنكرت عليه واستبشعت منه ، وسبحان الذى يهدى من يشاء إلى سواء السبيل . وقد توفى فيما بين سنة ٢٢١ وسنة ٢٣١ (وانظر الفرق بين الفرق ٧٩ والتبصير ٤٣ والانتصار ١٨٢ واعتقادات فرق المسلمين ٤٩ والتنبية ٤٣ و ٤٤ ثم انظر دائرة المعارف للبستانى ١ / ٢٦٨) .

وكان يقول : إن الصفات للذات إنما اختلفت لاختلاف ما يُنْفَى عنه من العجز والموت ، وسائر المتضادات من العنى والصَّمَمِ ، وغير ذلك ، لا لاختلاف ذلك في نفسه .

وقال غيره من المعتزلة : إنما اختلفت الأسماء والصفات لاختلاف المعلوم والقدور ، لا لاختلاف فيه .

وكان يقول : ذكر الله سبحانه الوجه على التوسع ، لا لأن له وجهاً في الحقيقة ، وإنما معنى (٥٥ : ٢٧) (ويبقى وجه ربك) ويبقى ربك ، ومعنى اليد : النعمة .

وقال آخرون من المعتزلة : إنما اختلفت الأسماء والصفات لاختلاف الفوائد التي تقع عندها ، وذلك أنا إذا قلنا « إن الله عالم » أفدناك علماً به ، وبأنه خلاف ما لا يجوز أن يعلم ، وأفدناك كذاباً مَنْ زعم أنه جاهل ، ودللنا [ك] على أن له معلومات ، هذا معنى قولنا « إن الله عالم » ، فإذا قلنا « إن الله قادر » أفدناك علماً بأنه خلاف ما لا يجوز أن يقدر ، وإكذاباً مَنْ زعم أنه عاجز ، ودللناك على أن له مقدورات ، وإذا قلنا « إنه حيٌّ » أفدناك علماً بأنه بخلاف ما لا يجوز أن يكون حياً ، وأكذبنا مَنْ زعم أنه ميت ، وهذا معنى القول إنه حي ، وهذا قول « الجبائي »^(١) قاله لي .

(٧) وقال « أبو الحسين الصالحى » : معنى قولى « إن الله عالم لا كالعلماء ، قادر لا كالتقادرين ، حي لا كالأحياء » أنه شيء لا كالأشياء ، وكذلك كان قوله في سائر صفات النفس .

وكان إذا قيل له : أفنقول : إن معنى أنه عالم لا كالعلماء معنى أنه قادر

(١) سبق التعريف به .

لا كالتقادرين؟ قال: نعم، ومعنى ذلك أنه شيء لا كالأشياء، وكذلك قوله في سائر صفات النفس.

وكان يقول: إن معنى شيء لا كالأشياء معنى عالم لا كالعلماء.

(٨) وحُكي عن «معمر»^(١) أنه كان يقول: إن الباري عالم بعلم، وإن علمه كان علماً له لمعنى، والمعنى كان لمعنى، لا إلى غاية، وكذلك كان قوله في سائر الصفات، أخبرني بذلك «أبو عمر الفراءى» عن «محمد بن عيسى السيرافي» أن «معمرًا» كان يقوله.

(٩) وقال قائلون من البغداديين: ليس معنى أن الباري عالم معنى قادر، ولا معنى حي، ولكن معنى أن الباري حي معنى أنه قادر، ومعنى أنه سميع معنى أنه عالم بالسموعات، ومعنى أنه بصير [معنى أنه] عالم بالمبصرات، وليس معنى قديم عند هؤلاء معنى حي ولا معنى عالم قادر، وكذلك ليس معنى القول في الباري إنه قديم معنى أنه عالم، ولا معنى أنه حي قادر.

وهذا شرح قول «عبد الله بن كلاب»

في الأسماء والصفات

قال «عبد الله بن كلاب»^(٢): لم يزل الله عالماً حياً سميعاً بصيراً عزيزاً عظيماً جليلاً متكبراً جباراً كريماً جواداً واحداً صمداً فرداً باقياً أولاً رباً إلهاً مريداً كارهاً، راضياً عن يعلم أنه يموت مؤمناً وإن كان أكثر عمره كافراً،

(١) معمر: هو معمر بن عباد السلمي، وكنيته أبو عمرو، عاش في أيام أمير المؤمنين هارون الرشيد، وذكره ابن المرتضى في الطبقة السادسة فخرطه في سلك النظام وأبي الهذيل وأضرابهما، ولم يحددوا عام وفاته.

(٢) سبق التعريف به.

ساخطاً على من يعلم أنه يموب كافراً وإن كان أكثر عمره مؤمناً ، محباً مبغضاً موالياً معادياً قاتلاً متسكلاً رحماناً ، بلم وقدرة وحياة وسمع وبصر وعزة وعظمة وجلال وكبرياء وجود وكرم وبقاء ، وإرادة وكراهة ورضى وسخط وحب وبغض وموالاته ومعاداة وقول وكلام ورحمة ، وأنه قديم لم يزل بأسمائه وصفاته .

وكان يقول : معنى أن الله عالم أن له علماً ، ومعنى أنه قادر أن له قدرة ، ولمنى أنه حي أن له حياة ، وكذلك القول في سائر أسمائه وصفاته .

وكان يقول : إن أسماء الله وصفاته لذاته ، لا هي الله ولا هي غيره ، وإنها قائمة بالله ، ولا يجوز أن تقوم بالصفات صفات .

وكان يقول : إن وجه الله لا هو الله ولا هو غيره ، وهو صفة له ، وكذلك يده وعينه وبصره صفات له ، لا هي هو ولا غيره ، وإن ذاته هي هو ، ونفسه هي هو ، وإنه موجود لا بوجود ، وشيء لا بمعنى له كمان شيئاً .

وكان يزعم أن صفات الباري لا تتغير ، وأن العلم لا هو القدرة ولا غيرها ، وكذلك كل صفة من صفات الذات ، لا هي الصفة الأخرى ولا غيرها .

واختلف أصحاب « عبد الله بن كلاب » في القول بأن الله قديم بقدم أم لا بقدم ؟ على مقالتين :

(١) فهم من زعم أن الله قديم لا بقديم .

(٢) ومنهم من زعم أنه قديم بقديم .

واختلفوا : هل يطلق في الصفات أنها لا هي الموصوف ولا غيره أم لا يطلق ذلك ؟

- (١) فقال قائلون : ليست الصفات هي الموصوف ولا غيره .
 (٢) وقال قائلون : لا يقال للصفات هي الموصوف ولا يقال هي غيره ، وامتنعوا
 من أن يقولوا : إن الصفات لا هي الموصوف ولا هي غيره .

واختلف مَنْ يثبت الصفات ولم يقل هي الباري، ولم يقل هي غيره ، هل
 الصفات تنغير ؟ وهل كل صفة منها هي غير الصفة الأخرى أم ليست غيرها ؟ على
 ثلاث مقالات :

- (١) فقال بعضهم : الصفات تنغير، وهي أغيارٌ، وليس هي مع ذلك غير الباري .
 (٢) وقال قائلون : كل صفة لا هي الباري، ولا هي غيره .
 (٣) وقال قائلون : كل صفة لا يقال هي الأخرى ، ولا يقال هي غيرها ، ولم
 يقولوا لا هي الأخرى ولا غيرها .

واختلف المثبتون لعلم الباري سبحانه ووجهه ، أهو هو أم ليس هو ؟
 على مقالتين :

- (١) فقال « سليمان بن جرير » : وجه الله هو الله ، وعلمه ليس هو .
 (٢) وقال بعضهم : وجه الله صفة لا يقال هي هو ولا يقال غيره ، وامتنعوا أن
 يقولوا لا هي هو ولا غيره .

واختلفوا في صفات الباري سبحانه ، هل يقال : إنها أشياء أولا يقال إنها
 أشياء ؟ على ثلاث مقالات :

(١) فقال « سليمان بن جرير »^(١) : علم الباري شيء ، وقدرته شيء ، وحياته ، ولا أقول : صفاته أشياء .

(٢) وقال بعض أصحاب الصفات : صفات الباري أشياء .

(٣) وقال بعضهم : لا أقول العلم شيء ، ولا أقول الصفات أشياء ، لأنني إذا قلت « الباري شيء بصفاته » استغنيت عن أن أقول صفاته أشياء .

واختلف أصحاب الصفات من صفات الباري ، هل هي قديمة أو محدثة ؟ على مقالتيين :

(١) فقال قائلون : إن صفات الباري قديمة .

(٢) وقال قائلون : « إذا لنا إن الباري قديم بصفاته » استغنينا عن أن نقول : إن الصفات قديمة ، وقالوا : لا يقال إن الصفات قديمة ، ولا يقال إنها محدثة .

واختلفوا في اسم الباري هل وعز ، هل هو الباري أم غيره ؟ على أربع مقالات :

(١) فقال قائلون : أسماؤه هي هو ، وإلى هذا القول يذهب أكثر أصحاب الحديث

(٢) وقال قائلون من أصحاب « ابن كلاب » : إن أسماء الباري لا هي الباري ولا غيره .

(٣) وقال قائلون من أصحابه : أسماء الباري لا يقال هي الباري ، ولا يقال هي غيره ، وامتنعوا من أن يقولوا : لا هي الباري ولا غيره .

(١) سليمان بن جرير : رئيس فرقة تنسب إليه ، وهي « السليمانية » وهي فرقة من فرق الزيدية (انظر الفرق بين الفرق ٢٤ و ١٤٨ واعتقادات فرق المسلمين ٥٢ والتبصير ١٧ ثم انظر ما مضى من كتابنا هذا) .

(٤) وقال قائلون : أسماء الباري هي غيره ، وكذلك صفاته ، وهذا قول المعتزلة والخوارج وكثير من المرجئة وكثير من الزيدية .

واختلف الذين لم يقولوا الأسماء والصفات هي الباري في الأسماء والصفات ، ما هي ؟ على مقالتين :

(١) فقالت المعتزلة والخوارج : الأسماء والصفات هي الأقوال ، وهي قولنا : الله عالم ، الله قادر ، وما أشبه ذلك .

(٢) وقال عبد الله بن كلاب : أسماء الله هي صفاته ، وهي العلم والقدرة والحياة والسمع والبصر وسائر صفاته .

واختلف الناس في القول إن الله لم يزل سميعاً بصيراً ، على أربع مقالات :

(١) فحكى « جعفر بن حرب » عن « أبي الهذيل » أنه قال : لا أقول إن الله لم يزل سميعاً بصيراً ، لا (١) على أن يسمع ويبصر ، لأن ذلك يقتضى وجود المسوع واللبصر ، وأظن الحماكي هذا عن « أبي الهذيل » كان غالطاً .

(٢) وقال « عباد بن سليمان » : لا أقول إن الباري لم يزل سميعاً بصيراً ، لأن ذلك يقتضى وجود المسوع واللبصر (!) لأن قولي « إن الله سميع » إثبات اسم الله و [معه] علم بمسوع ، والقول بصير إثبات اسم الله ومعه علم بمبصر ، وكان يقول : السميع لم يزل وسميع لم يزل ، قال ولا أقول : لم يزل السميع ولا أقول لم يزل سميعاً .

(٣) وقال « النظام » وأكثر المعتزلة والخوارج وكثير من المرجئة وكثير من الزيدية و « عبد الله بن كلاب » وأصحابه : إن الله لم يزل سميعاً بصيراً .

(٤) ومن ثبت من المعتزلة علم الباري هو الباري وأن معنى قولي عالم إثبات علم (١) هو الله وأننى عن الله جهلاً ، فكذلك يقول فى سمعه وبصره ، وأن معنى قولي سميع أنى أثبت سمعاً هو الله وأننى عن الله الصم ، وأن معنى قولي بصير [أنى أثبت بصراً] هو الله ، وأننى عن الله العمى .

ومن قال إن الباري عالم بنفسه فكذلك يقول سميع بصير لا بسمع وبصر و [من قال] إن القول عالم إثبات اسم الله ومعه علم بمعلوم ، فكذلك يقول : قولي سميع إثبات اسم الله ومعه علم بمسموع ، وقولي بصير إثبات اسم الله ومعه علم بمبصر .

ومن قال : معنى عالم إثبات ذات الباري ، ونفى الجهل عنها ، فكذلك يقول : معنى سميع بصير إثبات ذات الباري ، ونفى الصم والعمى عنها .
ومن قال : معنى عالم أنه ليس بجهل ، فكذلك يقول : معنى سميع بصير أنه ليس أصم ولا أعمى .

ومن قال : اختلف القول عالم وقادر لاختلاف ما نقينا عن الله من الجهل والمعجز ، فكذلك يقول : اختلف القول سميع وبصير لاختلاف ما نقينا عن الله من الصم والعمى .

ومن قال : اختلف القول عالم قادر لاختلاف المعلوم والمقدور ، لا لاختلاف القول به (!) فكذلك يقول : اختلف القول سميع بصير لاختلاف المسموع والمبصر ، أو لاختلاف الفوائد التى تقع عند قولنا سميع بصير .

واختلف الذين قالوا إن الله لم يزل سميعاً بصيراً ، هل يقال : لم يزل سامعاً مبصراً أم لا يقال ذلك ؟ على مقالتين :

(١) فقال «الإسكافي»^(١) والبنّادايون من المعتزلة : إن الله لم يزل سميعاً بصيراً سامعاً مبصراً يسمع الأصوات والكلام ، ومعنى ذلك أنه يعلم الأصوات والكلام وأن ذلك لا يخفى عليه ، لأن معنى سميع وبصير عنده وعند مَنْ واقفه أنه لا تخفى عليه السموعات والبصرات .

(٢) وقال «الجُبائي»^(٢) : لم يزل الله سميعاً بصيراً ، وامتنع من أن يكون لم يزل سامعاً مبصراً ، ومن أن يكون لم يزل يسمع ، لأن سامعاً مبصراً يُمدّى إلى مسموع ومبصر ، فلما لم يجوز أن تكون السموعات والبصرات لم تزل موجودات لم يجوز أن يكون لم يزل سامعاً مبصراً ، وسميع بصير لا يمدّى زَعَمَ إلى مسموع ومبصر لأنه يقال للنائم سميع وبصير وإن لم يكن يحضرته ما يسمعه ويبصره ولا يقال للنائم إنه سامع مبصر .

وكان يقول : معنى قولى إن الله سميع إثبات الله ، وأنه بخلاف ما لا يجوز أن يسمع ، ودلالة على أن السموعات إذا كانت سَمِعَها ، وإلا كذاب لمن زعم أنه أصم .

وكان يقول : القول فى الله إنه بصير على وجهين : يقال : بصير بمعنى عليم كما يقال رجل بصير بصناعته أى عالم بها ، وبصير بمعنى أنّا ثبت ذاته ونوجب أنه بخلاف ما لا يجوز أن يبصر ، وندل على أن البصرات إذا كانت أبصرها ، ونكذب من زعم أنه أعمى .

(١) سبق التعريف به .

(٢) سبق التعريف به .

واختلف الناس في معنى القول في الله سبحانه إنه حي ، هل هو معنى أنه قادر أم لا ؟ على مقالتين :

(١) فقالت المعتزلة من البصريين وأكثر الناس : ليس معنى القول إن الله حي معنى القول إن الله قادر .

(٢) وقالت طوائف من معتزلة البغداديين منهم « الإسكافي » وغيره : معنى القول فيه [أنه حي] أنه قادر .

• • •

واختلف الذين قالوا لم يزل الله غنياً عزيزاً عظيماً جليلاً كبيراً سيداً مالِكاً قاهراً عالياً ، في القول إن الله غنى عزيز عظيم جليل كبير سيد مالِك رب قاهر عال ، هل قيل ذلك لعزة وعظمة وجلال وكبرياء وسؤدد وملك وربوبية وقهر وعلو أم لم يقل ذلك ؟ على خمس مقالات :

(١) فقالت المعتزلة والخوارج وكثير من المرجئة وكثير من الزيدية : إن الله غنى عزيز عظيم جليل كبير سيد جبار مبصر رب مالِك قاهر عال ، لا لعزة وعظمة وجلال وكبرياء وسؤدد وربوبية وقهر ، وكذلك قالوا في القول إنه واحد فرد موجود باقٍ رفيع : إنه لم يوصف بذلك لاهلية وبقاء ووحداً ووجود ، وكذلك سائر الصفات التي ليست صفاته (!) ولم يوصف بها لمعان .

(٢) وأما « أبو الهذيل » من المعتزلة فإنه أثبت العزة والعظمة والجلال والكبرياء وكذلك في سائر الصفات التي يوصف بها لنفسه ، وقال : هي الباري . كما قال في العلم والقدرة ، فإذا قيل له : العلم هو القدرة ؟ قال : خطأ أن يقال هو القدرة ، وخطأ أن يقال هو غير القدرة ، وهذا نحو ما أنكر من قول « عبد الله بن كلاب » .

(٣) وأما « النظام » فإنه رجع من إثباته أن الباري عزيز إلى إثبات ذاته

ونفى النلة عنه ، وكذلك قوله في سائر ما يوصف به الباري . لذاته على هذا الترتيب .

(٤) وأما « عبّاد » فكان إذا سئل عن القول عزيز قال : إثبات اسم الله ، ولم يقل أكثر من هذا ، وكذلك جوابه في عظيم مالك سيد .

(٥) وقال « ابن كلاب » ما حكيناه عنه قبل هذا الموضع .

واختلف عنه في الألوهية فمن أصحابه من ثبت الألوهية معنى ، ومنهم من لا يثبتها معنى .

واختلفوا في القول « إن الله كريم » هل هو من صفاته لنفسه أم لا ! على أربع مقالات :

(١) فقال « عيسى الصوفي » في الوصف لله بأنه كريم : إنه من صفات الفعل ، والكريم هو الجود ، وكان إذا قيل له : أفنقول إنه لم يزل غير كريم ! امتنع من ذلك ، وكذلك كان يقول في الإحسان : إنه من صفات الفعل ، ويمتنع من القول إنه [لم يزل] غير محسن ، وكذلك جوابه في العدل والحلم .

(٢) وقال « الإسكافي » : الوصف [لله] بأنه كريم يحتمل وجهين ، أحدهما صفة [فعل] إذا كان الكريم بمعنى الجود ، والآخر صفة نفس إذا أريد به الرفيع العالي على الأشياء لنفسه .

(٣) وقال « محمد بن عبد الوهاب الجبائي » : الوصف لله بأنه كريم على وجهين : فالوصف له بأنه كريم بمعنى عزيز من صفات الله لنفسه ، والوصف له بأنه كريم بمعنى أنه جواد مُنْطَرٍ من صفات الفعل .

(٤) وقال « ابن كلاب » : الوصف لله بأنه كريم ليس من صفات الفعل .

واختلفوا في صفات الفعل عندهم من الإحسان والعدل وما أشبه ذلك ، هل يقال : لم يزل الله غير محسن إذ كان الإحسان فاعلا ، غير عادل إذ كان للعدل فاعلا ؟ على مقلتين :

(١) فمنهم من كان إذا قيل له : إذا قلت إن الإحسان فعل وقلت إن العدل فعل فقل إن الله لم يزل غير محسن ولا عادل ، قال : نقول إنه لم يزل غير محسن ولا مسيء ، وغير عادل ولا جائر ، حتى يزول الإبهام ، ولم يزل غير صادق ولا كاذب وهو قول « الجبائي » .

(٢) وكان « عباد » إذا قيل له : أتقول إن الله لم يزل محسناً عادلاً ؟ قال : لا أقول ذلك ، فإن قيل له : فلم يزل غير محسن ولا عادل ؟ قال : لا أقول ذلك ، وكذلك إذا قيل له : لم يزل خالقاً ؟ أنكر ذلك ، وإذا قيل له : لم يزل غير خالق ؟ أنكر ذلك .

وجميع المعتزلة لا ينكر أن يكون الله لم يزل غير خالق ولا رازق ولا فاعل ، وكذلك كل ما ليس في نفعه إبهام من صفات الفعل ، لا يمتنعون منه ، كالتقول محييت باعث وارث ، وما أشبه ذلك .

واختلف المتكلمون في معنى القول في الله إنه قديم :

[فقال بعضهم : معنى القول إن الله قديم] أنه لم يزل كائناً لا إلى أول ، وأنه المتقدم لجميع المحدثات لا إلى غاية .

وقال « عباد بن سليمان » معنى قولنا في الله إنه قديم أنه لم يزل [ومعنى لم يزل] هو أنه قديم ، وأنكر « عباد » القول بأن الله كائن متقدم للمحدثات ، وقال : لا يجوز أن يقال ذلك .

وقال بعض البغداديين : معنى قديم أنه إله .
 وقال « عبد الله بن كلاب »^(١) : معنى قديم أن له قِدَمًا .
 وقال « أبو الهذيل »^(٢) : معنى أن الله قديم بإثبات قدم الله هو الله .
 وحكى عن « مَعْمَر »^(٣) أنه قال : لا أقول إن الباري قديم إلا إذا حدث
 المحدث .

وحكى عن بعض المتقدمين أنه قال : لا أقول إن الباري قديم على وجه
 من الوجوه .

واختلف المتكلمون ، هل يسمى الباري شيئاً أم لا ؟ على مقالين :
 (١) فقال « جهنم »^(٤) وبعض الزيدية : إن الباري لا يقال إنه شيء ؛ لأن
 الشيء هو المخلوق الذي له مثل .
 (٢) وقال المسلمون كلهم : إن الباري شيء لا كالأشياء .

واختلفت المعتزلة في القول إن الله غير الأشياء على أربع مقالات :
 (١) فقال قائلون : إن الباري غير الأشياء ، وزعموا أن معنى القول في الله
 إنه شيء أنه غير الأشياء بنفسه ، ولا يقال إنه غيرها لغيرية ، والقائل بهذا القول
 « عباد بن سليمان » .

(٢) وقال قائلون : الباري غير الأشياء ، والأشياء غيره ، فهو غير الأشياء
 لنفسه وأتسها ، والقائل بهذا القول « الجبائي »^(٥) .

(٣) وقال قائلون : إن الباريء غير الأشياء لغيرية ، لا لنفسه ، وزعم صاحب هذا القول أن الغيرية صفة للباريء ، لا هي الباريء ولا هي غيره ، والقائل بهذا القول هو « الحلقاني » ، وكان يزعم أن الجواهر تتغير بغيرية يجوز ارتفاعها فلا تتغير ، وأن الأعراض لا تتغير ، وكان يقول في صفات الإنسان : إنها ليست هي الإنسان ولا هي غيره ، كما يقول ذلك في صفات الباريء .

(٤) وقال قائلون : الباريء غير الأشياء إنما معناه أنه ليس هو الأشياء .

واختلفوا في معنى القول « إن الله جواد » وهل الوصف له بذلك من صفات النفس أو من صفات الفعل ؟ على ثلاث مقالات :

(١) فقال قائلون — وهم المعتزلة وطوائف من غيرهم — : إن الوصف لله بالجود من صفات الفعل ، وإن الله فاعل لجوده ، وقد كان غير فاعل له .

(٢) وقال « الحسين بن محمد النجار » : الله تعالى لم يزل جواداً بنفى البخل عنه ، ولم يُثبت لله جوداً كان به جواداً .

(٣) وقال « عبد الله بن كلاب » : لم يزل الله جواداً ، وأثبت الجود صفةً لله ، لا هي هو ولا هي غيره .

واختلف المتكلمون أن يكون (؟) علم الله على شرط ، على مقالتين :

(١) فقال كثير من المتكلمين من معتزلة البصريين والبغداديين إلا « هشاماً » و « عباداً » : إن الله يعلم أنه يعذب الكافر إن لم يتب من كفره وأنه لا يعذبه إن تاب من كفره ومات تائباً غير مُتَجَانِفٍ لِإِثْمِهِ^(١)

(١) أخذ هذه الكلمة من قوله تعالى (٣/٥) فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لإثم فإن الله غفور رحيم .

(٢) وقال « هشام القوطي » و « عبّاد » : لا يجوز ذلك ، لما فيه من الشرط ، والله عز وجل لا يجوز أن يوصف بأنه يعلم على شرط ويخبر على شرط .
وجوز مخالفتهم [أن يوصف الله بأنه يخبر] على شرط ، والشرط في المخبر عنه ،
ويعلم على شرط ، والشرط في المعلوم .

واختلفوا في القول إن الله عالم حيّ قادر سميع بصير ، وهل يقال ذلك في الله على الحقيقة أم لا ؟ وهل يقال ذلك في الإنسان في الحقيقة أم لا ؟ على ست مقالات :

(١) فقال أكثر المعتزلة : إن الله عالم قادر سميع بصير في الحقيقة ، ولم يمتنعوا أن يقولوا : إنه موصوف بهذه الصفات في حقيقة القياس .

(٢) وقال « عبّاد » : لا أقول إن الله عالم في حقيقة القياس ؛ لأنني لو قلت إنه عالم في حقيقة القياس لكان لا عالم إلا هو ، وكذلك قوله في قادر حيّ سميع بصير ، وكان يقول : القديم لم يزل في حقيقة القياس ؛ لأن القياس ينعكس ؛ لأن القديم لم يزل ، ومن لم يزل قديم ، فلو كان الباري عالماً في حقيقة القياس لكان لا عالم إلا هو .

(٣) وحكى عن بعض الفلاسفة أنه لا يشرك بين الباري ، وغيره في هذه الأسماء ، ولا يُسمى الباري عالماً ، ولا يستيه قادراً ولا حياً ولا سمياً ولا بصيراً ، ويقول : إنه لم يزل .

(٤) وقال بعض أهل زماننا ، وهو رجل يعرف « بابن الإيادي » : إن الباري عالم قادر حيّ سميع بصير في الجاز ، والإنسان عالم قادر حيّ سميع بصير في الحقيقة ، وكذلك في سائر الصفات .

(٥) وقال « الناشء » : الباري عالم قادر حيّ سميع بصير قديم عزيز عظيم جليل كبير فاعل في الحقيقة ، والإنسان عالم قادر حيّ سميع بصير فاعل في الجاز ،

وكان يقول : إن الباري شيء موجود في الحقيقة ، والإنسان شيء موجود في الحجاز ، وكان يزعم أن الباري غير الأشياء ، والأشياء غيره في الحقيقة ، ويزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم صادق في الحقيقة فاعل في الحجاز ، وكان يقول : إن الاسم إذا وقع على السَّمَيْن ، فلا يخلو أن يكون وقعَ عليهما لاشتباههما كقولنا : جوهرٌ وجوهرٌ وماءٌ وماءٌ ، أو لاشتباه ما احتملته ذاتهما من المعنى كقولنا : متحركٌ ومتحركٌ وأسودٌ وأسودٌ ، أو لمضاف أضيفاً [إليه] وميزاً منه لولاه ما كانا كذلك نحو محسوس ومحسوس ومحدث [ومحدث] ، أو لأنه في أحدهما بالحجاز وفي الآخر بالحقيقة كقولنا للصندل المجتلب من معدنه صندل وكتسميتنا للإنسان بهذا الاسم ، فإذا قلنا « إن الباري عالم قادر حي سميع بصير » فلا يجوز أن تكون وقعت هذه الأسماء عليه لمشابهة لغيره ، ولا يجوز أن تكون وقعت عليه لمان قامت بذاته ، ولا يجوز أن تكون وقعت عليه لمضاف أضيف الباري إليه ؛ لأنه لم يزل عالماً قادراً حياً سمياً بصيراً قبل كون الأشياء ؛ فلم يبق إلا أن الأسماء وقعت عليه وهي فيه بالحقيقة وفي الإنسان بالحجاز .

وكان لا يستدل بالأفعال الحكيمة على أن الباري عالم قادر حي سميع بصير لأن الإنسان قد تظاهر منه الأفعال الحكيمة وليس بعالم قادر حي سميع بصير في الحقيقة .

(٦) وقال أكثر أهل الكلام : إن الباري عالم قادر حي سميع بصير في الحقيقة ، والإنسان أيضاً يُسَمَّى بهذه الأسماء في الحقيقة .

القول في الباري إنه متكلم^(١)

اختلفت المعتزلة في ذلك ، فمنهم من أثبت الباري متكلماً ، ومنهم من امتنع أن

(١) هذه الترجمة أخص عما ذكرناها .

يُثَبِّتَ الْبَارِئُ مَتَكَلِّمًا وَقَالَ : لَوْ ثَبَّتَهُ مَتَكَلِّمًا لَثَبَّتَهُ مَتَفَعِّلًا ، وَالْقَائِلُ بِهِذَا « الْإِسْكَافِيُّ » وَ « عَبَادُ بْنُ سُلَيْمَانَ » .



وَأَنْكَرْتَ الْمَعْتَزْلَةَ بِأَسْرِهَا أَنْ يَكُونَ اللَّهُ سَبْعَانَهُ لَمْ يَزَلْ مَرِيدًا لِلْمَعَاصِي ،
وَأَنْكَرُوا جَمِيعًا أَنْ يَكُونَ اللَّهُ لَمْ يَزَلْ مَرِيدًا لَطَاعَتِهِ .

وَأَنْكَرْتَ الْمَعْتَزْلَةَ بِأَسْرِهَا أَنْ يَكُونَ اللَّهُ لَمْ يَزَلْ مَتَكَلِّمًا رَاضِيًا سَاخِطًا مَحْبِبًا
مُبْغِضًا مَنَعِمًا رَحِيمًا مَوَالِيًا مَعَادِيًا جَوَادًا حَلِيمًا عَادِلًا مُحْسِنًا صَادِقًا خَالِقًا رَازِقًا بَارئًا
مَصُورًا مُحْيِيًا مُمِيتًا أَمْرًا نَاهِيًا مَادِحًا ذَامًا .

وَزَعَمُوا بِأَجْمَعِهِمْ أَنْ ذَلِكَ أَجْمَعٌ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ الَّتِي يَوْصَفُ بِهَا لِفَعْلِهِ ،
وَزَعَمُوا أَنْ مَا يَوْصَفُ بِهِ الْبَارِئُ لِنَفْسِهِ كَالْقَوْلِ قَادِرٌ حَيٌّ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ لَمْ يَجْزُ
أَنْ يَوْصَفَ بَضْدَهُ ، وَلَا بِالْقُدْرَةِ عَلَى ضِدِّهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا وَصَفَ بِأَنَّهُ عَالِمٌ لَمْ يَجْزُ أَنْ
يَوْصَفَ بِأَنَّهُ جَاهِلٌ وَلَا بِالْقُدْرَةِ عَلَى أَنْ يَجْهَلَ ، وَمَا وَصَفَ الْبَارِئُ بَضْدَهُ
أَوْ بِالْقُدْرَةِ عَلَى ضِدِّهِ فَهُوَ مِنْ صِفَاتِ الْأَفْعَالِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا وَصَفَ بِالْإِرَادَةِ وَصَفَ
بَضْدُهَا مِنَ الْكَرَاهِيَةِ .

وَزَعَمُوا أَنَّهُ لَمَّا وَصَفَ بِالْبَغْضِ وَصَفَ بَضْدَهُ مِنَ الْحُبِّ ، وَلَمَّا وَصَفَ بِالْعَدْلِ
وَصَفَ بِالْقُدْرَةِ عَلَى ضِدِّهِ مِنَ الْجَوْرِ .

قول المعتزلة في صفات الأفعال

واختلفت المعتزلة في صفات الأفعال كالقول خالق رازق محسن جواد
وما أشبه ذلك ، هل يقال : إِنْ الْبَارِئُ لَمْ يَزَلْ غَيْرَ خَالِقٍ وَلَا رَازِقٍ وَلَا جَوَادٍ
أَمْ لَا ؟ عَلَى ثَلَاثِ فُرُقٍ :

(١) فالفرقة الأولى منهم يزعمون أنه لا يقال : إن الباري لم يزل خالقاً ، ولا يقال : لم يزل غير خالق ، ولا يقال : لم يزل رازقاً ، ولا يقال : لم يزل غير رازق ، وكذلك قولهم في سائر صفات الأفعال ، والقائل بهذا « عباد ابن سليمان » .

(٢) والفرقة الثانية منهم يزعمون أن الباري لم يزل غير خالق ولا رازق ، فإذا قيل لهم : فلم يزل غير عادل ؟ قالوا : لم يزل غير عادل ولا جائر ، ولم يزل غير محسن ولا مسيء ، ولم يزل غير صادق ولا كاذب ، قالوا : لأننا إذا قلنا لم يزل غير صادق وسكتنا أو همنا أنه كاذب ، وكذلك إذا قلنا : لم يزل غير حلیم وسكتنا أو هم أنه سفيه ، ولكن نقيده فيما يقع عنده الإيهام ، فنقول : لم يزل لا حلماً ولا سفيه ، فأما ما لا يقع عنده الإيهام كالقول خالق رازق فإننا نقول : لم يزل غير خالق ولا رازق ، والقائل بهذا « الجبائي » .

(٣) والفرقة الثالثة منهم يزعمون أن الباري عز وجل لم يزل غير خالق ولا رازق ، ولا يقولون : لم يزل غير عادل ولا محسن ولا جواد ولا صادق ولا حلیم ، لا على تقييد ولا على إطلاق ؛ لما في ذلك - زعموا - من الإيهام ، وهذا قول معتزلة البغداديين وطوائف من معتزلة البصريين .

قول المعتزلة في صفات الذات

واختلفت المعتزلة ، هل يقال : لله علم وقدرة أم لا ؟ وهم أربع فرق :

(١) فالفرقة الأولى منهم يزعمون أننا نقول : للباري علم ونرجع إلى أنه عالم ، ونقول : له قدرة ، ونرجع إلى أنه قادر ؛ لأن الله سبحانه أطلق العلم فقال :

(٦ : ١٦٦) (أنزله بملءه) وأطلق القدرة فقال : (٤١ : ١٥) (أو لم يروا أن الله الذي خلقهم هو أشد منهم قوة) ولم يطلقوا هذا في شيء من صفات الذات ، ولم يقولوا حياة بمعنى حي ولا سمع بمعنى سميع ، وإنما أطلقوا ذلك في العلم والقدرة من صفات الذات فقط ، والقائل بهذا « النظام » وأكثر معتزلة البصريين ، وأكثر معتزلة البغداديين .

(٢) والفرقة الثانية منهم يقولون : الله علم بمعنى معلوم ، وله قدرة بمعنى مقدور ، وذلك أن الله قال : (٢٥٥ : ٢) (ولا يحيطون بشيء من علمه) أراد : من علمه ، والمسلمون إذا رأوا المطر قالوا « هذه قدرة الله » أى مقدوره ، ولم يقولوا ذلك في شيء من صفات الذات إلا في العلم والقدرة .

(٣) والفرقة الثالثة منهم يزعمون أن الله علماً هو هو ، وقدرة هي هي ، وحياة هي هي ، وسمعا هو هو ، وكذلك قالوا في سائر صفات الذات ، والقائل بهذا القول « أبو الهذيل » وأصحابه .

(٤) والفرقة الرابعة منهم يزعمون أنه لا يقال لله علم ، ولا يقال قدرة ، ولا يقال سمع ولا بصر ، ولا يقال لا علم له ولا [لا] لا قدرة له ، وكذلك قالوا في سائر صفات الذات ، والقائل بهذه المقالة « العبيدية » أصحاب « عماد ابن سليمان » .

قول المعتزلة في « وجه الله »

واختلفوا ، هل يقال : لله وجه أم لا ؟ وهم ثلاث فرق :

(١) فالفرقة الأولى منهم يزعمون أن لله وجها هو هو ، والقائل بهذا القول « أبو الهذيل » .

(٢) والفرقة الثانية منهم يزعمون أننا نقول وجه توسعاً ، ونرجع إلى إثبات الله ؛ لأننا نثبت وجها هو هو ، وذلك أن العرب تقيم الوجه مقام الشيء ، فيقول

القائل : لولا وجهك لم أفعل ، أى لولا أنت لم أفعل ، وهذا قول : « النظام »
وأكثر معتزلة البصريين ، وقول معتزلة البغداديين .

(٣) والفرقة الثالثة منهم ينسكرون ذكر الوجه أن يقولوا لله وجه ، فإذا
قيل لهم : أليس قد قال الله سبحانه : (٢٨ : ٨٨) (كل شيء هالك إلا وجهه) ؟
قالوا : نحن نقرأ القرآن ، فأما أن نقول من غير أن نقرأ القرآن إن الله وجهها فلا
نقول ذلك ، والقائلون بهذه المقالة « العبّادية » أصحاب « عبّاد » .

• • •

القول في أن الله مرید

اختلفت المعتزلة في ذلك على خمسة أقاويل :

(١) فالفرقة الأولى منهم أصحاب « أبى الهذيل » .

يزعمون أن إرادة الله غير مراده وغير أمره ، وأن إرادته لمفعولاته ليست
بمخلوقة على الحقيقة ، بل هي مع قوله لها « كوني » خلق لها ، وإرادته للإيمان ليست
بخلق له ، وهي غير الأمر به ، وإرادة الله قائمة به لافي مكان .

وقال بعض أصحاب « أبى الهذيل » : بل إرادة الله موجودة لافي مكان ،
ولم يقل : هي قائمة بالله تعالى .

(٢) والفرقة الثانية منهم أصحاب « بشر بن المعتز » .

يزعمون أن إرادة الله على ضربين : إرادة وُصِفَ بها الله في ذاته ، وإرادة
وُصِفَ بها وهي قُفْلٌ من أفعاله ، وأن إرادته التي وُصِفَ بها في ذاته غير
لاحقة بمعاصي العباد .

(٣) والفرقة الثالثة منهم أصحاب «أبي موسى الردار» فيما حكى «أبو الهذيل» عن أبي موسى أنه كان يزعم أن الله أراد معاصي العباد بمعنى أنه خَلَى بينهم وبينها، وكان «أبو موسى» يقول: خَلَقُ الشيءَ غَيْرُهُ، والخلق مخلوق لا يخلق.

(٤) والفرقة الرابعة منهم أصحاب «النظام».

يزعمون أن الوصف لله بأنه يريد لتكوين الأشياء معناه أنه كونها، وإرادته للتكوين هي التكوين، والوصف له بأنه يريد لأفعال عباده معناه أنه آمر بها، والأمر بها غيرها.

قال: وقد نقول: إنه يريد الساعة أن يُقيم القيامة، ومعنى ذلك أنه حاكم بذلك مُخْبِرُهُ، وإلى هذا القول يميل البغداديون من المعتزلة.

(٥) والفرقة الخامسة منهم أصحاب «جعفر بن حرب».

يزعمون أن الله أراد أن يكون الكفر مخالفاً للإيمان، وأراد أن يكون قبيحاً غير حسن، والمعنى أنه حَكَمَ أن ذلك كذلك.

القول في كلام الله عز وجل

هل الكلام جسم؟ وهل هو مخلوق؟

اختلفت المعتزلة في كلام الله سبحانه، هل هو جسم أم ليس بجسم؟ وفي خلقه، على ستة أقاويل:

(١) فالفرقة الأولى منهم يزعمون أن كلام الله جسم، وأنه مخلوق، وأنه لا شيء إلا جسم.

(٢) والفرقة الثانية منهم يزعمون أن كلام الخالق عَرَضٌ، وهو حركة؛ لأنه لا عرض عندئذ إلا الحركة، وأن كلام الخالق جسم، وأن ذلك الجسم

صوت مُقَطَّع مؤلف مسموع ، وهو فعل الله وخلقه ، وإنما يفعل الإنسان القراءة والقراءة الحركة ، وهي غير القرآن ، وهذا قول « النظام » وأصحابه .

وأحال « النظام » أن يكون كلام الله في أما كن كثيرة أو في مكانين في وقت واحد ، وزعم أنه في المكان الذي خلقه الله فيه .

(٣) والفرقة الثالثة من المعتزلة : يزعمون أن القرآن مخلوق لله ، وهو عرض ، وأبوا أن يكون جسماً ، وزعموا أنه يوجد في أما كن كثيرة في وقت واحد ، إذا تلاه تالٍ فهو يوجد مع تلاوته ، وكذلك إذا كتبه كاتب وجد مع كتابته ، وكذلك إذا حفظه حافظ وجد مع حفظه ، فهو يوجد في الأما كن بالتلاوة والحفظ والكتابة ، ولا يجوز عليه الانتقال والزوال ، وهذا قول « أبي الهذيل » وأصحابه ، وكذلك قوله في كلام الخلق إنه جائز وجوده في أما كن كثيرة في وقت واحد .

(٤) والفرقة الرابعة منهم يزعمون أن كلام الله عَرَض ، وأنه مخلوق ، وأحالوا أن يوجد في مكانين في وقت واحد ، وزعموا أن المكان الذي خلقه الله فيه محال انتقاله وزواله منه ووجوده في غيره ، وهذا قول « جعفر بن حرب » وأكثر البغداديين .

(٥) والفرقة الخامسة منهم أصحاب « معمر » .

يزعمون أن القرآن عَرَض ، والأعراض عندهم قسمان : قسم منها يفعله الأحياء ، وقسم منها يفعله الأموات ، ومحال أن يكون ما يفعله الأموات فعلاً للأحياء ، والقرآن مفعول ، وهو عَرَض ، ومحال أن يكون الله فَعَلَهُ في الحقيقة ، لأنهم يحيلون أن تكون الأعراض فعلاً لله ، وزعموا أن القرآن فعل للسكان الذي يُسْمَع منه ، إن سُمِعَ من شجرة فهو فعل لها ، وحيثما سُمِعَ فهو فعل للمحل الذي حل فيه .

(٦) والفرقة السادسة : يزعمون أن كلام الله عَرَضُ مخلوق ، وأنه يوجد في أما كن كثيرة في وقت واحد ، وهذا قول « الإسكافي » .

هل يبقى الكلام ؟

واختلف المعتزلة في كلام الله ، هل يبقى أم لا يبقى ؟

(١) فمنهم من قال : هو جِسْمٌ باقٍ ، والأجسام يجوز عليها البقاء ، وكلام المخلوقين لا يبقى .

(٢) وقالت طائفة أخرى : كلام الله تعالى عَرَضٌ ، وهو باقٍ ، وكلام غيره يبقى .

(٣) وقالت طائفة أخرى : كلام الله عَرَضٌ غيرُ باقٍ ، وكلام غيره لا يبقى ، وقالت في كلامه تعالى : إنه لا يبقى ، وإنه إنما يوجد في وقت ما خلقه الله ، ثم عُدِمَ بعد ذلك .

هل مع القراءة كلام آخر ؟

واختلفت المعتزلة ، هل مع قراءة القارئ لكلام غيره وكلام نفسه كلامٌ غيرهما ؟ على مقالتين .

(١) فزعمت فرقة منهم : أن مع قراءة القارئ لكلام غيره وكلام نفسه كلاماً غيره .

(٢) وزعمت فرقة أخرى منهم أن القراءة هي الكلام .

هل الكلام هو القراءة

واختلف الذين زعموا أن مع القراءة كلاماً على مقالتين :

(١) فزعمت الفرقة الأولى منهم أن القراءة كلام ، لأن القارئ يَلْحَنُ في قراءته وليس يجوز اللحن إلا في كلام ، وهو أيضاً متكلم ، وإن قرأ كلام

غيره ، ومحال أن يكون متكلمًا بكلام غيره ، فلا بد من أن تكون قراءته هي كلامه .

(٢) وقالت الفرقة الثانية : القراءة صوت ، والكلام حروف ، والصوت غير الحروف :

هل الكلام حروف ؟

واختلفت المعتزلة في الكلام ، هل هو حروف أم لا ؟ على مقالتين :

(١) فزعمت فرقة منهم أن كلام الله سبحانه حروف .

(٢) وزعم آخرون منهم أن كلام الله سبحانه ليس بحروف .

هل الكلام موجود مع كتابته ؟

واختلفت المعتزلة في الكلام ، هل هو موجود مع كتابته أم لا ؟ على مقالتين :

(١) فزعمت فرقة منهم أن الكلام يوجد مع كتابته في مكانها ، كما يجامع

القراءة في موضعها .

(٢) وزعمت فرقة أخرى منهم ، أن الكتابة رسوم تدل عليه ، وليس

بموجود معها .

هل يسمى الله فاعلاً لما خلقه

واختلفت المعتزلة ، هل يقال : إن الباري مُخْبِلٌ أم لا ؟ وهم فرقتان :

(١) فزعمت فرقة منهم أن الباري بَخَلَقِ الْحَبْلِ مُخْبِلٌ ، والقائل بهذا القول

« الجبائي » ومن قال بقوله :

(٢) وزعمت فرقة أخرى منهم أن الباري لا يجوز أن يكون مُخْبِلًا بَخَلَقِ

الْحَبْلِ ، كما لا يكون والدًا بَخَلَقِ الْوَلَدِ .

معنى « إن الله خالق » عندهم

واختلفت المعتزلة في معنى القول « إن الله خالق » ، وهم فرقتان :

(٥) فرعت فرقة منهم أن معنى القول في الله إنه خالق ، أنه فعل الأشياء مقدره ، وأن الإنسان إذا فعل أفعالا مقدره فهو خالق ، وهذا قول « الجبائي » وأصحابه .

(٢) وزعت الفرقة الثانية منهم أن معنى القول في الله سبحانه « إنه خالق » أنه قَلَّ ، لا بآلة ، ولا بقوة مخترعة ، فمن قَلَّ لا بآلة ولا بقوة مخترعة فهو خالق لفعله ، ومن فعل بقوة مخترعة فليس بمخالق لفعله .

قولهم في العين واليد

وأجمعت المعتزلة بأسرها على إنكار العين واليد ، واختلفوا في ذلك على مقالتين :

(١) فمنهم من أنكر أن يقال : لله يَدَانِ ، وأنكر أن يقال : إنه ذو عَيْنٍ ، وإن له عَيْنين .

(٢) ومنهم من زعم أن لله يداً ، وأن له يدين ، وذهب في معنى ذلك إلى أن اليد نعمة ، وذهب في معنى العين إلى أنه أراد العلم ، وأنه عالم ، وتأول قول الله عز وجل (٢٠ : ٢٩) : (وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي) أى بعلى .

هل يقال : إن الله وكيل أو لطيف ؟

واختلفت المعتزلة في الباري ، هل يقال : إنه وكيل ، وإنه لطيف ؟ على مقالتين :

(١) فمنهم من زعم أن الباري لا يقال : إنه وكيل ، وأنكر قائل هذا [القول] أن يقول : حسبنا الله ونعم الوكيل ، من غير أن يقرأ القرآن ^(١) وأنكر أيضاً أن يقال : لطيف ، دون أن يُوَصَّلَ ذلك ، فيقال : لطيف بالعباد ، والقائل بهذا القول « عباد بن سليمان » .

(١) في الآية ٢٧٣ من سورة آل عمران (وقالوا : حسبنا الله ونعم الوكيل) .

(٢) ومنهم من أطلق «وكيل» وأطلق «لطيف» وإن لم يقيد .

هل يقال : الله قبل الأشياء ؟

واختلفت المعتزلة ، هل يقال : إن الباري قبل الأشياء ، أو يقال « قبل »
وُسُكَّت على ذلك ؟ على ثلاث مقالات :

(١) فزعت الفرقة الأولى منهم — وهم «المبادية» أصحاب «عتاد بن سليمان» —
أن الباري يقال : إنه قبل ، ولا يقال : إنه قبل الأشياء ، ولا يقال : بعد
الأشياء ، كما لا يقال : إنه أول الأشياء .

(٢) وزعت الفرقة الثانية منهم — وهم أصحاب «أبي الحسين الصالحى» — أن
البارى لم يزل قبل الأشياء ، برفع اللام ، قالوا : ولا نقول : لم يزل قبل الأشياء ،
بنصب اللام .

(٣) وزعت الفرقة الثالثة منهم — وهم الأكثرون عدداً — أن الباري لم يزل
قبل الأشياء ، وأن ذلك يطلق بنصب اللام من « قبل » .
هل تسمى الله عالماً إذا استدلت عليه ؟

واختلفت المعتزلة ، هل يجوز أن يُسمَّيه بهذا الاسم أم لا ؟ على مقالتين :
(١) فزعت الفرقة الأولى منهم أنه جائز أن يُسمى الله سبحانه عالماً قادراً حياً
سميماً بصيراً مَنْ استدللَّ على معنى ذلك أنه يليق بالله ، وإن لم يأت به رسول .
(٢) وزعت الفرقة الثانية منهم أنه لا يجوز أن يسمى الله سبحانه بهذه
الأسماء مَنْ دَلَّ العقلُ على معناها ، إلا أن يأتى بذلك رسولٌ من قبل الله سبحانه
بأمره بتسميته بهذه الأسماء .

هل يجوز أن يقلب الله الأسماء ؟

واختلفت المعتزلة ، هل كان يجوز أن يقلب الله الأسماء فيسمى العالم جاهلاً
والجاهل عالماً أم لم يكن ذلك جائزاً ؟ على مقالتين :

- (١) فزعمت الفرقة الأولى منهم أن ذلك لم يكن جائزاً ، ولا يجوز على وجه من الوجوه ، وهذا قول « عبّاد » :
- (٢) وزعم آخرون أن ذلك جائز ، ولو قلب الله سبحانه الأسماء لم يكن ذلك مُستَنَكراً .

واختلفت المعتزلة ، هل يجوز اليوم قلبُ الأسماء واللغة على ما هي عليه أم لا ؟ على مقالتين :

- (١) فمنهم من أجاز ذلك . (٢) ومنهم من أنكره .
- هل يجوز أن يسمى الله نفسه بضدّ أسمائه ؟
- واختلف للمعتزلة ، هل كان يجوز أن يسمى الله سبحانه نفسه جاهلاً ميتاً عاجزاً على طريق التقليل واللغة على ما هي عليه ؟ وهم فرقتان :
- (١) فزعمت الفرقة الأولى منهم أن ذلك لا يجوز ، وأنه لا يجوز أن يسمى نفسه على طريق التقليل .
- (٢) وزعمت الفرقة الثانية منهم أن ذلك جائز ، ولو فعل ذلك لم يكن مستنكراً ، وهو قول « الصالحى » .

صفات الذات أقوال عندهم

وأجمعت المعتزلة على أن صفات الله سبحانه وأسماءه هي أقوال وكلام ، فقول الله إنه عالم قادر حي أسماء لله وصفات له ، وكذلك أقوال الخلق ، ولم يثبتوا له صفة علماً ولا صفة قدرة ، وكذلك قولهم في سائر صفات النفس .

هل يقدر الله على خلق العَرَضِ ؟

واختلفت المعتزلة ، هل الباري قادر على خلق الأعراض ؟ وهم فرقتان :

- (١) فزعم فريق منهم أن الله يقدر على خلق الأعراض وإنشائها .

(٢) وزعمت فرقة أخرى منهم - وهم أصحاب « معمر » - أنه لا يجوز أن يخلق الله عَرَضاً ، ولا يوصف بالقدرة على خلق الأعراض .

هل يوصف بالقدرة على ما أقدر عليه عباده ؟

واختلفت المعتزلة في الباري ، هل يُوصَفُ بالقدرة على ما أقدرَ عليه عباده أم لا ؟ وهم فرقتان :

(١) فزعم أكثرهم أن الباري لا يوصف بالقدرة على ما أقدر عليه عباده ، على وجه من الوجوه .

(٢) وزعم بعضهم - وهو « الشَّحَّام » - أن الله يقدر على ما أقدر عليه عباده ، وأن حركة واحدة تكون مقدورة لله والإنسان ، فإن فعلها الله كانت ضرورة ، وإن فعلها الإنسان كانت كسباً .

هل الله قادر على جنس ما أقدر عليه عباده ؟

واختلفت المعتزلة ، هل يوصف الله بالقدرة على جنس ما أقدر عليه عباده أم لا ؟ وهم فرقتان :

(١) فزعمت فرقة منهم أنه إذا أقدرَ عباده على حركة أو سكون أو فعل من الأفعال لم يوصف بالقدرة على ذلك ، ولا على ما كان من جنس ذلك ، وأن الحركات التي يقدر الباري عليها ليست من جنس الحركات التي أقدر عليها غيره من العباد .

(٢) وزعمت فرقة أخرى منهم أن الله إذا أقدر عباده على حركة أو سكون أو فعل من الأفعال فهو قادر على ما هو من جنس ما أقدر عليه عباده ، وهذا قول « الجبائي » وطوائف من المعتزلة .

هل يوصف بالقدرة على الظلم ؟

واختلفت المعتزلة في الباري سبحانه ، هل يوصف بالقدرة على الحور والظلم

أم لا يوصف بالقدرة على ذلك ؟ وهم فرقتان :

(١) فزعم أكثر الزاعمين أن الباريء قادر على الظلم والجور أنه قادر على أن^(١) يظلم ويحجور .

(٢) وزعمت فرقة منهم - وهم أصحاب « عبَّاد بن سليمان » - أن الباريء قادر على الظلم ، ولا نقول : على أن يظلم ، وهو قادر على الجور ، ولا نقول : على أن يحجور .

جوابهم على من سأل عن قدرة الله على الظلم ؟

واختلفت المعتزلة في الجواب عن سؤال عن الباريء سبحانه لو فعل ما يقدر عليه من الظلم والجور ، على سبعة أقاويل :

(١) فقال « أبو الهذيل » في جواب مَنْ سألَه : إن فَعَلَ الباريء ما يقدر عليه من الجور والظلم كيف كان يكون الأمر؟ فقال : محال أن يفعل الباريء ذلك؛ لأن ذلك لا يكون إلا عن نقص ، ولا يجوز النقص على الباريء .

(٢) وقال « أبو موسى الردار » في الجواب عن ذلك : إطلاقُ هذا الكلام على الباريء عز وجل قبيحٌ ، لا يستحسن إطلاقه في رجل من المسلمين ، فكيف يطلق في الله؟ فمنع أن يُقال : لو فعل الباريء الظلم ، لَفُتِّحَ ذلك [لا] لاستحالته .

وكان « أبو موسى » إذا جدد الكلام عليه قال : لو فعل الله الظلم لكان ظالماً لها رباً قادراً ، ولو ظلم مع وجود الدلائل على أنه لا يظلم لكان يدل بدلائل على أنه يظلم .

(١) قوله « أن الباريء قادر على الظلم والجور » مفعول لقوله « الزاعمين » وقوله « أنه قادر على أن يظلم ويحجور » مفعول لزعم ، والمراد أن فريقاً زعم أن الله قادر على الظلم والجور ، وهذا الفريق مختلف في تفسير هذه العبارة فأكثرهم يفسرها بأنه قادر على أن يظلم ويحجور .

(٣) وكان «بشر بن المفضل» يقول: إن الله يقدر أن يعذب الأطفال، فإذا قيل له: فلو عذب الطفل؟ قال: لو عذبه لكان يكون بالغاً كافراً مستحقاً للعذاب.

(٤) وكان «محمد بن شبيب» يزعم أن الله يقدر أن يظلم، ولكن الظالم لا يكون إلا ممن به آفة، فعلت أنه لا يكون من الله سبحانه، فلا معنى لقول من قال لو فعله.

(٥) وكان بعضهم يزعم أن الله يقدر أن يفعل العدل وخلافه، والصدق وخلافه، ولا يقول: يقدر أن يظلم ويكذب، قال صاحب هذا الجواب: إن قال قائل: هل معكم أمان من أن يفعله؟ قال: نعم هو ما أظهر من أدلتك على أنه لا يفعله، فإذا قيل له: أفيمكن أن يفعله مع الدليل على أن لا يفعله؟ أجاب بأنه قادر على أن يفعله مع الدليل مفرداً من الدليل؛ لثلاثتهم الدليل دليلًا والظلم واقعاً، وكذلك إذا قيل له: لو فعله مع الدليل على أنه لا يفعله وفعل الظلم، وزعم أن الظلم لو وقع لكانت العقول بحالها، وكانت الأشياء التي يستدل بها أهل العقول غير هذه الأشياء الدالة في يومنا هذا، وكانت تكون هي هي، ولكن على خلاف هيئاتها ونظمها واتساقها التي هي اليوم عليه، وهذا قول «جعفر بن حرب».

(٦) وكان «الإسكافي» يقول: يقدر الله على الظلم، إلا أن الأجسام تدل بما فيها من العقول والنعم التي أنعم بها على خلقه على أن الله لا يظلم، والعقول تدل بأنفسها على أن الله ليس بظالم، وليس يجوز أن يجمع الظلم ما دل لنفسه على أن الظالم لا يقع من الله.

وكان إذا قيل له: فلو وقع الظلم منه كيف كانت تكون القصة؟ قال: يقع [و] الأجسام مُعَرَّاة من العقول التي دلت بأنفسها وأعينها على أن الله لا يظلم.

(٧) وكان « هشام الفوطي » و « عباد بن سليمان » إذا قيل لهما : لو فعل الله سبحانه الظلم ، كيف كانت تكون القصة ؟ أحالا هذا القول ، وقالوا : إن أراد القائل بقوله « لو » الشك ، فليس عندنا شك في أن الله لا يظلم ، وإن أراد بقوله « لو » النفي ، فقد قال : إن الله لا يجوز ولا يظلم ، فليس يسوغ أن يقال : لو ظلم البارئ . جل جلاله .

القول في أن الله قادر على ما علم أنه لا يكون

اختلفت المعتزلة في ذلك على أربعة أقاويل :

(١) قال « أبو الهذيل » ومَن اتبعه ، و « جعفر بن حرب » ومن وافقه : البارئ . قادر على ما علم أنه لا يكون ، وأخبر أنه لا يكون ، ولو كان ما علم أنه لا يكون مما يكون كان عالما أنه يفعله لكان الخبر بأنه يكون سابقا .

(٢) وكان « على الأسواري » يحيل أن يُقرَن القول « إن الله بقدر على الشيء أن يفعله » بالقول « إنه عالم أنه لا يكون » ، وإنه قد أخبر أنه لا يكون ، وإذا أفرد أحد القولين من الآخر كان الكلام صحيحا ، وقيل : إن الله سبحانه قادر على ذلك الشيء أن يفعله .

(٣) وقال « عباد بن سليمان » : ما علم أنه لا يكون لا أقول : إنه قادر [على] أن يكون ، ولكن أقول : قادر عليه ، كما أقول : الله عالم به ، ولا أقول : إنه عالم بأنه يكون ، لأن إخباري بأن الله قادر على أن يكون ما علم أنه لا يكون إخبار أنه يقدر ، وأنه يكون ، وكان إذا قيل له : فهل يفعل الله ما علم أنه لا يفعله ؟ أحال القول .

(٤) وكان « الجبائي » إذا قيل له : لو فعل القديم ما علم أنه لا يكون

وأخبر أنه لا يكون ، كيف كان يكون العلم والخبر ؟ أحال ذلك ، ولكن يقول مع هذا : إنه لو آمن مَنْ عَلِمَ الله أنه لا يؤمن لأدخله الجنة ، وكان يزعم أنه إذا وُصِلَ مَقْدُورٌ بِمَقْدُورٍ صح الكلام ، كقوله . لو آمن الإنسان لأدخله الله الجنة ، وإنما الإيمان خير له : (٦ : ٢٨) (ولورُدُّوا لَمَادُوا) فالرَّدُّ مقدورٌ عليه ، فقال : لو كان الرد مقدوراً منهم ، لسكان عود مقدور .

وكان يزعم أنه إذا وُصِلَ [محال] بمحال صح الكلام ، كقول القائل : لو كان الجسم متحركاً ساكناً في حال لجاز أن يكون حياً ميتاً في حال ، وما أشبه ذلك وكان يزعم أنه إذا وصل مقدورٌ بما هو مستحيل استحال الكلام ، كقول القائل : لو آمن مَنْ علم الله وأخبر أنه لا يؤمن كيف كان [يكون] العلم والخبر ؟ وذلك أنه [إن] قال : كان لا يكون الخير عن أنه يؤمن سابقاً بأن لا يكون كان الخير الذي قد كان بأنه لا يؤمن وبأن لا يكون لم يزل عالماً ، استحال الكلام ، لأنه يستحيل أن لا يكون ما قد كان بأن لا يكون كان . ويستحيل أن لا يكون الباري عالماً بما لم يزل عالماً به ، بأن لا يكون لم يزل عالماً ، وإن قال : كان يكون الخير عن أنه لا يكون ، والعلم بأنه لا يكون ثابتاً صحيحاً ، وإن كان الشيء الذي علم وأخبر أنه لا يكون ، استحال الكلام . وإن قال : كان الصدق ينقلب كذباً ، والعلم ينقلب جهلاً ، استحال الكلام . فلما كان الجيب على هذه الوجوه على أية وجه أجاب عن السؤال استحال كلامه ؛ لم يكن الوجه في الجواب إلا نفس إحالة سؤال السائل .



قولهم في وجود ما علم الله أنه لا يكون
واختلفت المعتزلة في جواز كون ما علم الله أنه لا يكون ، على أربعة أقاويل :
(١) فقال أكثر المعتزلة : ما علم الله سبحانه أنه لا يكون لاستحاله أو المعجز

عنه فلا يجوز كونه مع استحالة ولا مع العجز عنه ، ومن قال : يجوز أن يكون المعجوز عنه ، بأن يرتفع المعجز عنه وتحدث القدرة عليه ، فيكون الله عالماً بأنه يكون ، يذهب هذا القائل بقوله « يجوز » إلى أن الله قادر على ذلك ؛ فقد صدق وما علم الله سبحانه أنه لا يكون لترك فاعله له ، فمن قال : يجوز أن يكون بأن لا يترك فاعله ويفعل أخذه بدلاً من تركه ، ويكون الله عالماً بأنه يفعل ، يريد بقوله « يجوز » يقدر ؛ فذلك صحيح .

(٢) وقال « على الأسواري » : ما علم الله سبحانه أنه لا يكون لم يقل : إنه يجوز أن يكون ، إذا قرنا ذلك بالعلم بأنه لا يكون .

(٣) وقال « عباد » : قول من قال يجوز أن يكون ما علم سبحانه أنه لا يكون ، فهو كقوله : يكون ما علم الله أنه لا يكون ، أو من قال : يجوز أن يكون ما علم الله أنه لا يكون ، لأن معنى يجوز عنده معنى الجواز .

(٤) وقال « الجبائي » : ما علم الله سبحانه أنه لا يكون وأخبر أنه لا يكون فلا يجوز أن يكون عند من صدق بإخبار الله ، وما علم أنه لا يكون ولم يخبر بأنه لا يكون فجاز عندنا أن يكون ، وتجوزنا لذلك هو الشك في أن يكون أولاً يكون ؛ لأن « يجوز » عنده في اللغة على وجهين : بمعنى الشك ، وبمعنى يحل .

اتفقوا على أنه ليس لله علم حادث

واتفقت المعتزلة على أن الباري سبحانه ليس بذى علم يحدث يعلم به ، ولا يجوز أن تبدوله البدوات^(١) ، ولا يجوز على أخباره النسخ ؛ لأن النسخ لو جاز

(١) البدوات : جمع بداء - بفتح الباء والدال جميعاً ، بزنة قناة وقنوات - وهي ما بدا من الرأي ، وورد في الحديث « السلطان ذو بدوات » يقال في الدم بمعنى البداء وهو ظهور الرأي بعد أن لم يكن ظاهراً ، قال السماع ، وقيل : محمد بن بشير : لملك والوعود حق لقاءه بذلك في تلك القلوص بداء

على الأخبار لكان إذا أخبرنا أن شيئاً يكون ، ثم نَسَخَ ذلك بأن أخبر أنه لا يكون ؛ لكان لا بد من أن يكون أحد الخبرين كذباً ، قالوا : وإنما الناسخ والمنسوخ في الأمر والنهي .

اتفقوا على إنكار القول بالماهية

وأجمعت المعتزلة على إنكار القول بالماهية ، وأن لله ماهية لا يعلمها العباد ، وقالوا : اعتقاد ذلك في الله - سبحانه - خطأ وباطل .

هذا شرح اختلاف الناس في التجسيم

قد أخبرنا عن المتكبرين للتجسيم أنهم يقولون : إن الباري - جل ثناؤه - ليس بجسم ، ولا محدود ، ولا ذى نهاية ، ونحن الآن نخبر [عن] أقاويل المجسمة واختلافهم في التجسيم .

أقوال المجسمة

اختلفت المجسمة فيما بينهم في التجسيم ، وهل للبارى تعالى قدرٌ من الأقدار؟ وفي مقداره ، على ست عشرة مقالة^(١) :

فقال « هشام بن الحكم » : إن الله جسم محدود عريض عميق طويل ، طوله مثل عرضه ، وعرضه مثل عمقه ، نور ساطع ، له قدر من الأقدار ، بمعنى أن له مقداراً في طوله وعرضه وعمقه لا يتجاوزه في مكان دون مكان ، كالسبيكة الصافية يتلأأ كاللؤلؤة المستديرة من جميع جوانبها ، ذولون وطعم ورائحة وبجسة لونه هو طعمه ، وهو رائحته ، وهو مجسته ، وهو نفسه ، لون ولم يثبت لوناً غيره ، وإنه يتحرك ويسكن ويقوم ويقعد .

وحكى عنه « أبو الهذيل » أنه أجابه إلى أن جبل أبي قبيس أعظم من معبوده وحكى عنه « ابن الراوندى » أنه زعم أن الله سبحانه يشبه الأجسام التي خلقها من جهة من الجهات ، ولولا ذلك ما دلّت عليه .

وحكى عنه أنه قال : هو جسم لا كالأجسام ، ومعنى ذلك أنه شيء موجود . وقد ذكر عن بعض المجسمّة أنه كان يثبت الباري ملوناً ، ويأبى أن يكون

(١) المؤلف - هنا ، وفيما يلي - لا يستوعب أعداد المقالات التي يحملها في أول كلامه .

ذا طعم ورائحة وَبَجَسَة ، وأن يكون طويلا وعريضا وعميقا ، وزعم أنه في مكان دون مكان ، متحرك من وقت خَلْقِ الخلق .

وقال قائلون : إن الباريء جسم ، وأنكروا أن يكون موصوفا بكون أو طعم أو رائحة أو بَجَسَة أو شيء مما وصف به « هشام » غير أنه على العرش مُنْصَرِّفٌ له دون ما سواه .

اختلاف الخمسة في مقدار الباريء ، تعالى عن ذلك

واختلفوا في مقدار الباريء بعد أن جعلوه جسما .

فقال قائلون : هو جسم ، وهو في كل مكان ، وفاضل عن جميع الأماكن ، وهو مع ذلك مُتَمَنِّه ، غير أن مساحته أكثر من مساحة العالم ، لأنه أكبر من كل شيء .
وقال بعضهم : مِسَاحَتُهُ على قدر العالم .

وقال بعضهم : إن الباريء جسم له مقدار في المساحة ولا ندرى كم ذلك القدر
وقال بعضهم : هو في أحسن الأقدار ، وأَحْسَنُ الأقدار أن يكون ليس بالمعظم الجافي ، ولا القليل القميء .

وحكى عن « هشام بن الحكم » أن أَحْسَنَ الأقدار : أن يكون سبعة أشبار يشبر نفسه .

وقال بعضهم : ليس لمساحة الباريء نهاية ولا غاية ، وإنه ذاهب في الجهات الست : اليمين ، والشمال ، والأمام ، والخلف ، والفوق ، والتحت .

قالوا : وما كان كذلك لا يقع عليه اسمُ جسم ، ولا طويل ، ولا عريض ، ولا عميق ، وليس بذي حدود ، ولا هيئة ، ولا قُطْب .

وقال قوم : إن معبودهم هو النضاء ، وهو جسم تحمل فيه الأشياء ، ليس بذي غاية ولا نهاية .

وقال بعضهم : هو الفضاء ، وليس بجسم ، والأشياء قائمة به .
 وقال « داود الجواربي ^(١) » و « مقاتل بن سليمان ^(٢) » : إن الله جسم ، وإنه
 جُثَّة على صورة الإنسان لحم ودم وشعر وعظم ، له جوارح وأعضاء من يد
 ورجل ولسان ورأس وعينين ، وهو - مع هذا - لا يشبه غيره ولا يشبهه .
 وحكى عن « الجواربي » أنه كان يقول : أَجَوَفٌ مِنْ فِيهِ إِلَى صدره ،
 وَمُصَنَّتٌ ما سوى ذلك .

وكثير من الناس يقولون : هو مُصَنَّتٌ ، ويتأولون قول الله (١١٢ : ٢) :
 (الصمد) المصمت الذى ليس بأجوف .

وقال « هشام بن سالم الجواليقي » : إن الله على صورة الإنسان ، وأنكر
 أن يكون لحماً ودماً ، وإنه نور ساطع يتلألأ بياضاً ، وإنه ذو حواسٍ خمسٍ ،
 كحواس الإنسان ، سمعه غير بصره ، وكذلك سائر حواسه ، له يد ورجل وأذن
 وعين وأنف وفم ، وإن له وَفْرَةً ^(٣) سوداء .

ومن قال بالصورة من ينكر أن يكون البارئ جسماً .
 ومن قال بالتجسيم من ينكر أن يكون البارئ صورة .



(١) داود الجواربي : ذكره السمعاني في الأنساب عند الكلام على « الهشامى »
 فقال بعد ذكر هشام بن سالم الجواليقي ، ما نصه : « وعنه أخذ داود الجواربي قوله
 إن معبوده له جميع أعضاء الإنسان إلا الفرج واللحية » .

(٢) مقاتل بن سليمان ، البلخي ، المحدث المشهور . توفي سنة ١٥٠ من الهجرة
 وقيل : قبل ذلك (انظر ميزان الاعتدال للذهبي ١٩٦/٣) .

(٣) الوفرة - بفتح الواو وسكون الفاء - الشعر المتجمع على الرأس ، أو ما سال
 على الأذنين منه ، أو ما جاوز شحمة الأذن ، فإن زاد على ذلك فهو حمة - بضم الجيم -
 ثم لة ، تعس هشام ومن شابهه على حماقاته ١١

باب

اختلافهم في الباري هل هو في مكان دون مكان أم لا في مكان ؟
 أم في كل مكان ؟ وهل تحمله الحلة ، أم يحمله العرش ؟
 وهل هم ثمانية أملاك ، أم ثمانية أصناف من الملائكة ؟

قول منكري أنه في مكان

اختلفوا في ذلك على سبع عشرة مقالة :

قد ذكرنا قول من امتنع من ذلك ، وقال : إنه في كل مكان حال ،
 وقول من قال : لا نهاية له ، وأن هاتين الفرقتين أنكرتا القول : إنه في مكان
 دون مكان .

أقوال مثبتة أنه في مكان

(١) وقال قائلون : هو جسم خارج من جميع صفات الجسم ، ليس بطويل
 ولا عريض ولا عميق ، ولا يوصف بلون ولا طعم ولا بحسنة ، ولا شيء من
 صفات الأجسام ، وأنه ليس في الأشياء ، ولا على العرش ، إلا على معنى أنه
 فوقه غير مماس له ، وأنه فوق الأشياء وفوق العرش ، ليس بينه وبين الأشياء
 أكثر من أنه فوقها .

(٢) وقال « هشام بن الحكم » : إن ربه في مكان دون مكان ، وإن مكانه
 هو العرش ، وإنه مماس للعرش ، وإن العرش قد حوَّاه وحدَّه .

(٣) وقال بعض أصحابه : إن الباري قد ملأ العرش ، وإنه مماس له .

(٤) وقال بعض من ينتحل الحديث : إن العرش لم يمتلئ به ، وإنه يُقعدُ

نبيه - عليه الصلاة والسلام - معه على العرش .

(٥) وقال أهل السنة وأصحاب الحديث : ليس بجسم ، ولا يشبه الأشياء ، وإنه على العرش ، كما قال عز وجل : (٢٠ : ٥) (الرحمن على العرش استوى) ولا نُقَدِّمُ بين يدي الله في القول ، بل نقول : استوى بلا كيف ، وإنه نور كما قال تعالى : (٢٤ : ٣٥) (الله نور السموات والأرض) وإن له وجهاً كما قال : (٥٥ : ٢٧) (ويبقى وجه ربك) وإن له يدين كما قال : (٣٨ : ٧٥) (خلقت يدي) وإن له عينين كما قال : (٥٤ : ١٤) (تجري بأعيننا) وإنه يحيى يوم القيامة هو وملائكته كما قال : (٨٩ : ٢٢) (وجاء ربك والملك صفًا صفًا) وإنه ينزل إلى السماء الدنيا كما جاء في الحديث^(١) ، ولم يقولوا شيئاً إلا ما وجدوه في الكتاب أو ما جاءت به الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ! .

(٦) وقالت المعتزلة : إن الله استوى على عرشه بمعنى استوى .

(٧) وقال بعض الناس : الاستواء القعود والتمسك .



اختلافهم في العرش

واختلف الناس في حمة العرش ، ما الذي تحمل ؟

(١) فقال قائلون : الحمة تحمل البارئ ، وإنه إذا غضب ثقل على كواهلهم ، وإذا رضى خف ، فيتبينون غضبه من رضاه ، وإن العرش له أطيط إذا ثقل

(١) أخرج البخارى ومسلم والترمذى وأبو داود وابن ماجه ، من حديث أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر فيقول : من يدعونى فأستجيب له ؟ من يسألنى فأعطيه ؟ من يستغفرنى فأغفر له » انظر الحديث رقم ١٣١٥ فى الجزء الثانى ص ٤٧ من سنن أبى داود بتحقيقنا ، وانظر أيضاً موافقة صريح العقول لابن تيمية : (٢ / ١٦ وما بعدها بتحقيقنا) .

عليه كأطيط الرُّحْل^(١) .

(٢) وقال بعضهم: ليس يَنْثَقِلُ الباريء ، ولا يَنْخِفُ ، ولا تحمله الحلة ، ولكن العرش هو الذي يخف ويثقل وتحمله الحلة .

(٣) وقال بعضهم : الحلة ثمانية أملاك .

(٤) وقال بعضهم : ثمانية أصناف .

(٥) وقال قائلون : إنه على العرش ، وإنه بائن منه ، لا يُعْزَلَة وإشغال

لمكان غيره ، بل بينونة ليس على العزلة ، والبينونة من صفات الذات .

القول في المكان

اختلافهم في المكان

واختلفت المعزلة في ذلك .

(١) فقال قائلون : إن الله بكل مكان ، بمعنى أنه مُدَبِّرٌ لكل مكان .

(٢) وقال قائلون : الباريء لا في مكان ، بل هو على ما لم يَزَلْ عليه .

(٣) وقال قائلون : الباريء في كل مكان ، بمعنى أنه حافظ للأماكن ، وذاته

مع ذلك موجودة بكل مكان .

اختلافهم في أنه تعالى لم يزل عالماً قادراً

واختلفوا هل يقال : إن الباريء لم يزل عالماً قادراً حياً أم لا يقال ذلك ؟

على مقالتين :

(١) فقال قائلون : لم يزل الله عالماً [قادراً] حياً .

(٢) وزعم كثير من الجسمة أن الباريء كان قبل أن يخلق الخلق ليس بعالم

(١) الأطيط : الصوت .

ولا قادر ولا سميع ولا بصير ولا مريد ، ثم أراد ، وإرادته عندهم حركته ، فإذا أراد كونه شيء تحرك فسكران الشيء ، لأن معنى أراد تحرك ؛ وليست الحركة غيره ، وكذلك قالوا في قدرته وعلمه وسمعه وبصره : إنها مَعَانٍ ، وليست غيره ، وليست بشيء لأن الشيء هو الجسم .
وقال قائلون . حركة الباري غيره .

اختلافهم في معنى « يتحرك »

واختلف القائلون « إن الباري يتحرك » على مقالتين :
(١) فزعم « هشام » أن حركة الباري هي فعله الشيء ، وكان بأبي أن يكون الباري يزول مع قوله يتحرك .

وأجاز عليه « السكاك » الزوال^(١) ، وقال : لا يجوز عليه الطفر .
وحكى عن رجل كان يعرف « بأبي شعيب » أن الباري يُسَرُّ بطاعة أوليائه ، وينتفع بها ، ويأثابهم ، ويلحقه العجز بمصاصهم إياه ، تعالى عن ذلك علواً كبيراً .

اختلافهم في جواز رؤية الله تعالى

واختلفوا في رؤية الباري بالأبصار ، على تسعة عشرة مقالة :
(١) فقال قائلون : يجوز أن تَرَى الله بالأبصار في الدنيا ، ولستنا ننكر أن يكون بعض مَنْ نلقاه في الطُّرُقَات .

(٢) وأجاز عليه بعضهم الحُلُولَ في الأجسام ، وأصحابُ الحُلُولِ إذا رأوا إنساناً يستحسنونه لم يدروا لعل إلههم فيه .

(٣) وأجاز كثير من أجاز رؤيته في الدنيا مُصَاحَفَةً وَمَلَامَسَةً وَمُزَاوَرَةً إِيَّاهُمْ ، وقالوا : إن المخلصين يعانقونه في الدنيا والآخرة إذا أرادوا ذلك ، حكى ذلك عن بعض أصحاب « مُضَر » و « كَنَهَس » .

(١) الزوال ههنا بمعنى الحركة ، وليس بمعنى الفناء ، تعمى السكاك ومن نحا نحوه

(٤) وحكى عن أصحاب « عبد الواحد بن زيد » أنهم كانوا يقولون :
إن الله سبحانه يُرى على قدر الأعمال ، فمن كان عمله أفضل رآه أحسن .

(٥) وقد قال قائلون : إنا نرى الله في الدنيا في النوم ، فأما في اليقظة فلا .
وروى [عن] « رَقِبة بن مَصقلة » أنه قال : رأيت رب العزة في النوم
فقال : لا كَرَمَنٍ مثواه ، يعنى سليمان التيمي ، صلى الفجر بطهر العشاء
أربعين سنة .

(٦) وامتنع كثير من القول « إنه يُرى في الدنيا » ومن سائر ما أطلقوه ،
وقالوا : إنه يُرى في الآخرة .

اختلافهم في كيفية الرؤية

واختلفوا أيضاً في ضرب آخر :

(١) فقال قائلون : نرى جسماً محدوداً مقابلاً لنا في مكان دون مكان .
(٢) وقال « زهير الأثرى » : ذاتُ الله عز وجل في كل مكان ، وهو مُشْتَوٍ
على عرشه ، ونحن نراه في الآخرة على عرشه بلا كيف .
وكان يقول : إن الله يحى يوم القيامة إلى مكان لم يكن خالياً منه ، وإنه
ينزل إلى السماء الدنيا ولم تكن خالية منه .

اختلافهم في رؤية الله تعالى بالأبصار

واختلفوا في رؤية الله عز وجل بالأبصار ، هي هل إدراك له بالأبصار أم لا ؟
(١) فقال قائلون : هي إدراك له بالأبصار ، وهو يُدْرَك بالأبصار .
(٢) وقال قائلون : يُرى الله سبحانه بالأبصار ، ولا يُدْرَك بالأبصار .

اختلافهم في آلة الرؤية

واختلفوا في ضرب آخر :

(١) فقال قائلون : نرى الله جَهْرَةً وَمُعَابَنَةً .

- (٢) وقال قائلون : لا نرى الله جبهة ولا معايضة .
- (٣) ومنهم من يقول : أحقق إليه إذا رأيت .
- (٤) ومنهم من يقول : لا يجوز التحديق إليه .
- (٥) وقال قائلون - منهم « ضرار » و « حفص الفرد » - : إن الله لا يرى بالأبصار ، ولكن يخلق لنا يوم القيامة حاسة سادسة غير حواسنا هذه ؛ فنذكره بها ، ونذكر ما هو بتلك الحاسة .
- (٦) وقالت « البكرية » : إن الله يخلق صورة يوم القيامة يرى فيها ، ويكلم خلقه منها .
- (٧) وقال « الحسين النجار » : إنه يجوز أن يحول الله العين إلى القلب ، ويجعل لها قوة العلم : فيلم بها ، ويكون ذلك العلم رؤية له : أى علمه .
- الاختلاف في رؤية الله تعالى بالقلوب
- وأجمعت المعتزلة على أن الله لا يرى بالأبصار ، واختلفت هل يرى بالقلوب ؟
- (١) فقال « أبو الهذلي » وأكثر للمعتزلة : إن الله يرى بقلوبنا ، بمعنى أنا نعلمه بها ، وأنكر ذلك « القوطي » و « عباد » .
- (٢) وقالت المعتزلة والخوارج وطوائف من المرجئة وطوائف من الزيدية : إن الله لا يرى بالأبصار في الدنيا والآخرة ، ولا يجوز ذلك عليه .
- الاختلاف في جواز رؤيته تعالى بالأبصار
- واختلفوا في الرؤية لله بالأبصار ، هل يجوز أن تكون أو هي كائنة للاحالة ؟
- على مقالتين :
- (١) فقال قائلون : يجوز أن يرى الله سبحانه في الآخرة بالأبصار ، وقال : نقول إنه بتاتاً ، وقال : نقول : إنه يرى بالأبصار .
- (٢) وقال قائلون : نقول بالأخبار المروية ، وبما في القرآن ، إنه يرى بالأبصار في الآخرة بتاتاً ، يراه المؤمنون .

وكل الجسم إلا نفراً يسيراً يقول بإثبات الرؤية ، وقد يُثبِتُ الرؤية مَنْ لا يقول بالتجسيم .

الاختلاف في العين والوجه واليد ونحوها

واختلفوا في العين واليد والوجه ، على أربع مقالات :

(١) فقالت الجسمة : له يَدان ورجلان ووجه وعينان وجنب ، يذهبون إلى

الجوارح والأعضاء .

(٢) وقال «أصحاب الحديث» : لسنا نقول في ذلك إلا ما قاله الله عز وجل أو

جاءت به الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فنقول : وجه بلا كيف ، ويدان وعينان بلا كيف .

(٣) وقال «عبدالله بن كلاب» : أطلق اليد واليمين والوجه خبراً ؛ لأن الله

أطلق ذلك ، ولا أطلق غيره ، فأنقول : هي صفات لله عز وجل ، كما قال في العلم والقدرة والحياة إنها صفات .

(٤) وقالت «المعتزلة» بإنكار ذلك ، إلا الوجه ، وتأولت اليد بمعنى النعمة ،

وقوله : (٥٤ : ١٤) (تجرى بأعيننا) أى بعلينا ، والجنب بمعنى الأمر ، وقالوا في

قوله (٣٩ : ٥٦) (أن تقول نفس يا حسرتاً على ما فرطت في جنب الله) : أى

في أمر الله ، وقالوا : نفس الباري هي هر ، وكذلك ذاته هي هو ، وتأولوا قوله

(١١٣ : ٢) (الصمد) على وجهين : أحدهما أنه السيد ، والآخر أنه المقصود

إليه في الحوائج .

وأما الوجه فإن المعتزلة قالت فيه قولين :

(١) قال بعضهم - وهو «أبو الهذيل» - : وجه الله هو الله .

(٢) وقال غيره : معنى قوله : (٥٥ : ٢٧) (ويبقى وجه ربك) ويبقى ربك

من غير أن يكون ثبت وجهها يقال إنه هو الله [أ] ولا يقال ذلك فيه .

حكايات اختلاف الناس في الأسماء والصفات

قد ذكرنا قول من قال : إن الله لم يزل لا علماً ولا قادراً ولا سمياً ولا بصيراً وقول من قال : لم يزل الله عالماً قادراً حياً .

فأما الذين أنكروا أن يكون الله [لم يزل] عالماً ، وقالوا : لا يعلم ما يكون قبل أن يكون ، فإنهم اختلفوا في القول « لم يزل الله حياً » فرقتين :

(١) فرقة قالت : لم يزل الله حياً ؟

(٢) وفرقة أنكرت ذلك أيضاً ، وأنكرت أن يكون الله سبحانه لم يزل رباً إلهاً .

اختلاف الذين قالوا : لا يعلم الله الشيء حتى يكون

واختلف الذين قالوا إن الله لا يعلم الشيء حتى يكون ، على خمس عشرة مقالة^(١) :

(١) فقالت « السكاكية » : إن الله عالم في نفسه ، وإن الوصف له بالعلم من

صفات ذاته ، غير أنه لا يوصف بأنه عالم حتى يكون الشيء ، فإذا كان قيل عالم به ،

وما لم يكن الشيء لم يوصف بأنه عالم به ، لأن الشيء ليس ، وليس يصح العلم بما ليس

(٢) وقال فريق آخر : إن الله لم يزل عالماً ، والعلم صفة له في ذاته ، ولا يوصف

بأنه عالم بالشيء حتى يكون الشيء ، كما أن الإنسان موصوف بالبصر والسمع ،

ولا يقال إنه بصير بالشيء حتى يلاقيه ، ولا سميع له حتى يرد على سمعه ، كما يقال :

الإنسان عاقل ، ولا يقال : « عاقل الشيء » ما لم يرد عليه .

(٣) وقال « شيطان الطاق » : إن الله لا يعلم شيئاً حتى يؤثر أثره ويقدره ،

والتأثير عندهم [التقدير] والتقدير الإرادة ، فإذا أراد الشيء فقد علمه ، وإذا لم

يرده فلم يعلمه ، ومعنى أرادهم أنه تحرك حركة هي إرادة ، فإذا تحرك تلك

(١) لم يذكر غير تسع مقالات .

الحركة علم الشيء، وإلا لم يميز الوصف له بأنه عالم به، وزعموا أنه لا يوصف بالعلم بما لا يكون .

(٤) وقال قائلون : لا يعلم الشيء حتى يحدث الإرادة ، فإن أحدث الإرادة لأن يكون كان علماً بأنه يكون ، وإن أحدث الإرادة لأن لا يكون كان علماً بأنه لا يكون ، وإن لم يحدث إرادة لأن يكون ولا إرادة لأن لا يكون لم يكن علماً بأنه يكون ولا علماً بأنه لا يكون .

(٥) ومن الروافض من يقول : معنى أن الله يعلم معنى أنه يفعل ، فإن قيل لهم : فلم يزل علماً بنفسه ؟ قال بعضهم : لم يكن يعلم نفسه حتى فعل العلم ؛ لأنه قد كان ولما يفعل ، وقال بعضهم : لم يزل يعلم نفسه ، فإن قيل لهم : فلم يزل يفعل ؟ قالوا : نعم ، ولم يقولوا بقدم الفعل .

(٦) ومن الروافض من يقول : إن الله تبدو له البدوات^(١) ، وإنه يريد أن يفعل ثم لا يفعل ؛ لما يحدث له من البداء .

(٧) وقال بعض الروافض : ما علمه الله سبحانه [أنه يكون] وأطلع عليه أحداً من خلقه فلا يجوز أن يبدؤ له فيه ، وما علمه ولم يُطلع عليه أحداً من خلقه فجاز أن يبدو له فيه .

(٨) وقال بعضهم : جاز عليه البداء فيما علم أنه يكون وأخبر أنه يكون حتى لا يكون ما أخبر أنه يكون .

(٩) وقالت طائفة من أهل التشبيه : إن الله يعلم ما يكون قبل أن يكون ، إلا أعمال العباد ، فإنه لا يعلمها إلا في حال كونها ، لأنه لو علم من يطيع ممن يعصى حال بين العاصي وبين المعصية .

(١) انظر في شرح كلمة « البدوات » الهامشة رقم ١ في ص ٢٧٩ .

هل يعلم الشيء من غير أن يلبسه ؟

واختلفوا أيضاً في باب آخر : هل يعلم الشيء من غير أن يلبسه أم لا ؟
(١) فقال « هشام بن الحكم الرافضي » : إن الله سبحانه علم ما تحت الأرض
بالشعاع المتصل الذاهب في عمق الأرض ، ولولا ملابسته لما هنالك بشعاعه
ما درى ما هناك .

(٢) وقال قائلون : إن الله يعلم الأشياء على المماس ، وقد يعلم ما لا يماسه .

(٣) وحكى عن « هشام بن الحكم » أنه قال : إن العلم صفة لله ، وليس هي هو
ولا غيره ولا بعضه ، وإنه لا يجوز أن يقال [له] محدث ولا يقال له قديم ؛ لأن
الصفة لا توصف عنده ، وكذلك قوله في سائر صفاته من القدرة والإرادة والحياة ،
وسائر ذلك : إنها لا هي الله ولا هي غيره ولا هي قديمة ولا محدثة .

(٤) وقال « الجهم » : إن علم الله محدث ، هو أحدثه فعلم به ، وإنه غير الله ،
وقد يجوز عنده أن يكون الله عز وجل عالماً بالأشياء كلها قبل وجودها بعلم
محدث بها .

وحكى عن الجهم خلاف ذلك ، وأنه كان لا يقول إن الله يعلم الأشياء قبل
أن تكون لأنها قبل أن تكون ليست بأشياء فتعلم أو تجهل ، وألزمه مخالفوه
أن الله سبحانه علماً محدثاً .

وهذه حكاية أقاويل الناس في المحكم والمتشابه

قول المعتزلة في المحكم والمتشابه

اختلفت المعتزلة في محكم القرآن ومتشابهه :

(١) فقال « واصل بن عطاء » و« عمرو بن عبّيد » : المحكمات ما أعلم الله

سبحانه من عقابه للفاسق كقوله : (٢ : ٩٣) (ومن يقتل مؤمناً متعمداً) وما أشبه ذلك من آى الوعيد . وقوله : (٣ : ٧) (وأخر متشابهات) تقول : أخفى الله عن العباد عقابه عليها ، ولم يبين أنه يعذب عليها ، كما بين في المحكم منه .

(٢) وقال «أبو بكر الأصم» : محكمات بمعنى جميعاً واضحة لا حاجة لمن يعتمد إلى طلب معانيها كنعجو ما أخبر الله سبحانه عن الأمم التي مضت بمن عقابها ، وما ثبت عقابها ، وكنحو ما أخبر عن مشركى العرب أنه خلقهم من النطفة ، وأنه أخرج لهم من الماء فأكهه وأيا^(١) ، وما أشبه ذلك ؛ فهذا محكم كله ، فقال : قال الله سبحانه : (٣ : ٧) (آيات محكمات هن أم الكتاب) أى الأصل الذى لو فكرتم فيه عرفتم أن كل شىء جاءكم به محمد صلى الله عليه وسلم حق من عند الله سبحانه (وأخر متشابهات) وهو كنحو ما أنزل الله من أنه يبعث الأممات ويأتى بالساعة ، وينتقم ممن عصاه ، أو ترك آية أو نسخها عما لا يدركونه إلا بالنظر ، فيتركون هذا ويقولون : اثنتا بمذاب الله ، فى كل هذا عليهم شبهة حتى يكون منهم النظر فيعلمون أن الله أن يعذبهم متى شاء ، ويفعلهم إلى ما شاء .

(٣) وقال «الإسكافى» فى قول الله تعالى (آيات محكمات) قال : هى التى لا تأويل لها غير تنزيلها ، ولا يحتمل ظاهرها الوجوه المختلفة (وأخر متشابهات) وهى الآيات التى يحتمل ظاهرها فى السمع المعانى المختلفة .

(٤) وذهب بعض الناس فى قوله (وأخر متشابهات) إلى ما اشتبه على اليهود من قول الله عز وجل ألم والمر والمر والمصر .

(٥) وذهب بعضهم إلى اشتباه القصص التى فى القرآن .

(١) فى سورة عبس فى الآية ٣١ (فأنبئنا فيها عينا وقضياً وزيتونا ونخلًا وحداثق غلبا وفاكهة وأبا ، متاعا لكم ولأنعامكم) .

الاختلاف في علم المتشابه

واختلفوا في تأويل قوله تعالى (وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به)^(١) .

(١) فقال قائلون : ليس يعلم تأويل المتشابه إلا الله ، ولم يُطْلِعْ عليه أحدًا .

(٢) وقال قائلون : قد يعلمه الراسخون في العلم ، وإن هذا القول عطف ، واحتجوا بقول الشاعر :

الريح يبكي شَجْوَهُ والبرق يلمع في غمامه
قالوا : فالبرق معطوف على الريح .

قول المعتزلة في القراءة

وأجمعت المعتزلة على أن قراءة القرآن غير المقروء ، واختلفوا : هل القراءة حكاية للقرآن أم لا ؟

(١) فمنهم من قال : هي حكاية (٢) ومنهم من قال : لا

اختلافهم في جواز اللفظ بالقرآن

واختلفت المعتزلة : هل يجوز أن يلفظ بالقرآن أم لا ؟

(١) فقال قائلون : يلفظ به كما يقرأ .

(٢) وقال « الإسكافي » : لا يجوز ذلك ، بل يقرأ القرآن ولا يلفظ به .

(١) هذا الاختلاف مبني على اختلافهم في مكان الوقف في الآية الكريمة ، فقال

بعضهم - وهو الفريق الأول - : الوقف على لفظ الجلالة ، والواو في قوله :

(والراسخون في العلم يقولون) للاستئناف ، وقال آخرون - وهم الفريق الثاني -

الواو للعطف ، و (الراسخون) معطوف على لفظ الجلالة .

اختلافهم في وجه الإعجاز

- واختلفوا في نظم القرآن : هل هو معجز أم لا ؟ على ثلاثة أقاويل :
- (١) فقالت المعتزلة إلا «النظام» و«هشاما القوطي» و«عباد بن سليمان» : تأليف القرآن ونظمه معجز ، محال وقوعه منهم ، كاستحالة إحياء الموتى منهم ، ولأنه علم لرسول الله صلى الله عليه وسلم .
- (٢) وقال «النظام» : الآية والأعجوبة في القرآن ما فيه من الإخبار عن الغيوب ، فأما التأليف والنظم فقد كان يجوز أن يقدر عليه العباد ، لولا أن الله منعهم بمنع وعجز أحدهما فيهم .
- (٣) وقال «هشام» و«عباد» : لا نقول إن شيئا من الأعراض يدل على الله سبحانه ، ولا نقول أيضا إن عرضا يدل على نبوة النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يجعل القرآن علما للنبي صلى الله عليه وسلم ، وزعموا أن القرآن أعراض .



وأجمعت المعتزلة بأجمعها أنه لا يجوز قول النبي إلا بحجة وبرهان ، وأنه لا تلزم شرائعه إلا من شاهد أعلامه ، وانقطع عذره ممن بلغه شرائع الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأجمعوا جميعا أن الناس محجوجون بقولهم : من بلغه خبر الرسول ، ومن لم يبلغه .

هل يرتكب النبي كبيرة ؟

وأجمعت المعتزلة على أنه لا يجوز أن يبعث الله نبيا يكفر ويرتكب كبيرة ، ولا يجوز أن يبعث نبيا كان كافرا أو فاسقا .

هل تكون بعثة النبي خاصة ؟

وأجمعت المعتزلة على أنه جائز أن يبعث الله نبيا إلى قوم دون قوم ، وأجمعت أن الملائكة أفضل من الأنبياء .

قولهم في معاصي الأنبياء

وأجمعت أن معاصي الأنبياء لا تكون إلا صفاراً ، واختلفوا : هل يجوز أن يأتي النبي المعاصي ؟ وهل يعلم أنها معاصي في حال ارتكابها أم لا ؟ على مقالتين :

(١) فقال قائلون : لا يجوز أن يعلم في حال ارتكابه المعاصي أن ما يأتيه معصية ، ويعتمد ذلك .

(٢) وقال قائلون : جائز أن يعتمد ويركبها ، وهو يعلم أنها معاصي ، إلا أنها لا تكون إلا صفاراً .

قولهم في دلالة الأعراض

واختلفوا في دلالة الأعراض وأفعال العباد ، على مقالتين :

- (١) فمنهم من زعم أنها تدل على حدوث الجسم .
 - (٢) وأبى « هشام » و « عبّاد » أن يكون ذلك يدل على الله عز وجل .
- هل النبوة جزاء أم لا ؟

واختلفت المعتزلة : هل النبوة جزاء أم لا ؟

- (١) فقال قائلون : هي ثواب وجزاء .
- (٢) وقال قائلون : ليست بجزاء ولا ثواب .

وهذا شرح قول المعتزلة في القدر

هل خلق الله المعاصي ؟

أجمعت المعتزلة على أن الله - سبحانه - لم يخلق الكفر والمعاصي ، ولا شيئاً من أفعال غيره ، إلا رجلاً منهم ، فإنه زعم أن الله خلقها ، بأن خلق أسماءها وأحكامها ، حكى ذلك عن « صالح قُتَيْبَة » .

حسن الإيمان وقبح الكفر

وأجمعت المعتزلة إلا « عبّاداً » أن الله جعل الإيمان حسناً ، والكفر قبيحاً ، ومعنى ذلك أنه جعل التسمية للإيمان والحكم بأنه حسن ، والتسمية للكفر والحكم بأنه قبيح ، وأن الله خلق الكافر لا كافرأ ، ثم إنه كفر ، وكذلك المؤمن .

وأنكر « عبّاد » أن يكون الله جعل الكفر على وجه من الوجوه ، أو خلق الكافر والمؤمن .

هل يقال للإنسان خالق لفعل نفسه ؟

واختلفت المعتزلة : هل يقال إن الإنسان يخلق فعله أم لا ، على ثلاث مقالات :

(١) فزعم بعضهم : أن معنى فاعل وخالق واحد ، وأنا لا نطلق ذلك في الإنسان لأنا مُنْعَمَا منه .

(٢) وقال بعضهم : هو الفعل لا بآلة ولا بحاركة ، وهذا يستحيل منه .

(٣) وقال بعضهم : معنى « خالق » أنه وقع منه الفعل مُقَدَّرًا ، فكل من وقع فعله مُقَدَّرًا فهو خالق له ، قديماً كان أو محدثاً .

هل يريد الله المعاصي ؟

وأجمعت المعتزلة على أن الله سبحانه لم يرد المعاصي ، إلا «المردار» فإنه حكي عنه أنه قال : إن الله أرادها ، بأني خلت بين العباد وبينها ، وقد ذكرنا اختلافهم في الإرادة فيما تقدم من وصفنا لأقوال المعتزلة .

وهذا شرح اختلاف المعتزلة في الاستطاعة

هل الإنسان حي مستطيع بنفسه ؟

اختلفوا : هل الإنسان حي مستطيع بنفسه أم لا ؟ على مقالتين :

(١) فزعم «النظام» و «على الإسواري» أن الإنسان حي مستطيع بنفسه ، لا بحياة واستطاعة هما غيره ، والإنسان عند «النظام» هو الروح ، وهو جسم لطيف مداخل لهذا الجسم الكثيف .

وزعم أن الإنسان لا (؟) يجوز أن يكون مستطيعاً لنفسه ، لما من شأنه أن يفعله حتى تحدث به آفة ، والآفة : هي العجز ، وهي غير الإنسان . وكان «النظام» يزعم أن الإنسان قادر على الشيء قبل كونه ، وأنه لا يوصف بأنه قادر عليه في حال وجوده .

(٢) وقال قائلون : إن الإنسان حي مستطيع ، والحياة والاستطاعة هما غيره ، وهذا قول «أبي الهذيل» و «مُعَمَّر» و «هشام الفوطي» وأكثر المعتزلة . هل الاستطاعة هي السلامة ؟

واختلفت المعتزلة : هل الاستطاعة هي الصحة والسلامة ، أم غير الصحة والسلامة ؟ على مقالتين :

(١) فقال «أبو الهذيل» و «مُعَمَّر» و «المردار» : هي عرض ، وهي غير الصحة والسلامة .

(٢) وقال « بشر بن المعتز » و « نُمَاة بن أشرس » و « غَيْلَان » : إن الاستطاعة هي السلامة وصحة الجوارح وتَحْلِيهَا من الآفات .

هل تبقى الاستطاعة؟

واختلفت المعتزلة في الاستطاعة : هل تبقى أم لا ؟ على مقالتين :

(١) فقال أكثر المعتزلة : إنها تبقى ، وهذا قول « أبي الهذيل » و « هشام » و « عباد » و « جعفر بن حرب » و « جعفر بن مبشر » و « الإسكافي » ، وأكثر المعتزلة .

(٢) وقال قائلون : لا تبقى وقتين ، وإنه يستحيل بقاءها ، وإن الفعل يوجد في الوقت الثاني بالقدرة المتقدمة المدومة ، ولكن لا يجوز حدوثه مع العجز ، بل يخلق الله في الوقت الثاني قدرة ؛ فيكون الفعل واقعاً بالقدرة المتقدمة ، وهذا قول « أبي القاسم البلخي » وغيره من المعتزلة .

وهذا قولهم في الفعل المباشر ؛ فأما المتولدة فقد يجوز عندهم أن يحدث بقدرة معدومة وأسباب معدومة ، ويكون الإنسان في حال حدوثه ميتاً أو عاجزاً .

القدرة قبل الفعل أو معه

وأجمعت المعتزلة على أن الاستطاعة قبل الفعل ، وهي قدرة عليه وعلى ضده ، وهي غير مُوجِبَةٍ للفعل ، وأنكروا بأجمعهم أن يكلف الله عبداً ما لا يقدر عليه .

وقال بعض المتأخرين ممن كان ينتحل المعتزلة : القدرة مع الفعل ، وهي تصلح للشيء وتركه في حال حدوثه ، وجائز كون الشيء في حال وجود تركه بأن لا يكون كان ، فتركه (؟) ، وهذا قول « ابن الراوندي » .

هل الاستطاعة قدرة على الفعل في حالة ؟

واختلفوا : هل هي قدرة عليه في حالة ؟

(١) فزعم بعضهم أنها قدرة عليه في حالة لا على تركه ، وأنها قبله قدرة عليه وعلى تركه ، وهذا قول « أبي الحسين الصالحى » .

(٢) وأحال أكثر المعتزلة أن تكون قدرة عليه في حالة على وجه من الوجوه .

هل للإنسان قدرة على ضد ما فعله ؟

واختلفوا إذا فعل الإنسان أحد الضدين اللذين كان يقدر عليهما قبل كون أحدهما ، هل يوصف بالقدرة على الضد الذى لم يفعله أم لا ؟ على مقالتين :

(١) فقال أكثر المعتزلة : إذا وجد أحد الضدين استحال أن يوصف الإنسان بالقدرة عليه أو على الضد الآخر .

(٢) وقال رجل منهم وهو « الإسكافى » : إذا وجد أحد الضدين لم يوصف الإنسان بالقدرة عليه ، ولكن يوصف بالقدرة على ضده الآخر .

هل يجوز فناء الاستطاعة في الوقت الثانى ؟

واختلفوا في الاستطاعة : هل يجوز فناؤها في الوقت الثانى ؛ فيكون الفعل المباشر الذى يفعله الإنسان في نفسه وأنه بقدرة معدومة ؟ على أربعة أقاويل :

(١) فقال أبو « الهذيل » : الاستطاعة يحتاج إليها قبل الفعل ؛ فإذا وجد الفعل لم يكن بالإنسان إليها حاجة بوجه من الوجوه ، وقد يجوز وقوع المعجز في الوقت الثانى فيكون مجامعاً للفعل ، ويكون معجزاً عن فعل ؛ لأن المعجز عنك لا يكون معجزاً على موجود ، فيكون الفعل واقعاً بقدرة معدومة ، وجوز وجود أقل قليل الكلام مع الخرس ، وجوز الفعل مع الموت بالاستطاعة المتقدمة ، ولم يجوز وجود العلم مع الموت ، وبلا وجود الإرادة مع الموت .

(٢) وقال أكثر المعتزلة : ليس يحتاج إلى الاستطاعة للفعل في حال وجوده

ليفعل بها ما قد فعل ، ولكن يحتاج إليها لأنه محال وجود الفعل في جارحة ميتة عاجزة .

وقال هؤلاء : محال وقوع الفعل المباشر بقوة معدومة ، وأجازوا وقوع الأفعال المتولدة كنعحو ذهاب الحجر بعد الدفعة وانحدار الحجر بعد الزجّة بقدره معدومة ، وهذا قول « جعفر بن حرب » و « الإسكافي » .

(٣) وقال قائلون : جائز وقوع الفعل المباشر بقوة معدومة ، لأن القدرة لا تبقى ، ولكن لا توجد في جارحة ميتة ولا عاجزة ، وهذا قول « أبي القاسم البلخي » وغيره .

(٤) وقال قائلون : لا يجوز وقوع الفعل بقوة معدومة ، وإن القوة يحتاج إليها في حال الفعل للفعل ، وإنها إن كانت قوة عليه قبله وعلى تركه فهي قوة عليه في حال كون تركه ، وأنكر قائل هذا أن يكون الإنسان يفعل فعلا على طريق التولد ، وهذا قول أبي « الحسين الصالحى » .

وقال مضى من مال إلى هذا القول : إن الإنسان قادر عليه في حاله ، وعلى تركه بدلا منه .

هل الإنسان قادر في الأول ؟

واختلفت المعتزلة هل يقال : الإنسان قادر في الأول أن يفعل فيه أو أن يفعل في الثاني ؟ على سبعة أقاويل :

(١) فقال « أبو الهذيل » : الإنسان قادر أن يفعل في الأول ، وهو يفعل في الأول والفعل واقع في الثاني ، لأن الوقت الأول وقتُ فعلٍ والوقت الثاني وقتُ فعلٍ .

(٢) وحكى عن « بشر بن المعتمر » أنه كان يقول : لا أقول يفعل في الأول ولا أقول يفعل في الثاني ، ولا أقول قادر أن يفعل في الأول ، ولا أقول قادر

أن يفعل في الثاني ، وذكر القدرة مضمرة مقدور (؟) عليه يستحيل (؟) كونه مع القدرة عليه ، وذكر المعجز مضمرة معجوز (؟) عنه يستحيل كونه مع المعجز عنه ، ولنا نقول أيضاً : عاجز في الأول أن يفعل في الأول ، أو أن يفعل في الثاني .

(٣) وقال « النظام » وأكثر المتزلة : إن الإنسان قادر في الوقت الأول أن يفعل في الوقت الثاني ، وإنه يقال قبل كون الوقت الثاني : إن الفعل يُفعل في الوقت الثاني ؛ فإذا كان الوقت الثاني قد (؟) فعل فالذي قيل يفعل في الثاني قبل الثاني هو الذي [قيل] فعل في الثاني إذا حدث الوقت الثاني .

(٤) واختلف هؤلاء ، فقال قائلون منهم : إن الإنسان يقدر في الحال الأولى أن يفعل في الحال الثانية ، فإذا حلَّ المعجز في الحال الثانية علمنا أنه لم يكن قادراً في الحال الأولى أن يفعل في الحال الثانية .

(٥) وقال أكثرهم : إن الإنسان قادر أن يفعل في الحال الثانية حلَّ فيها المعجز أو لم يحل ، وخالف (؟) المعجز في الوقت الثاني لا يخرج القدرة أن تكون قدرة عليه إن لم يعجز ؛ فهو قادر أن يفعل في الحال الثانية وإن حلَّ المعجز فيها على شرط ، والشرط هو أنه قادر عليه إن لم يعجز .

(٦) وقال قائلون : هو قادر في الحال الأولى أن يفعل في الحال الثانية ، وإن عجز في الحال الثانية فالفعل واقع مع المعجز ، وليس يعجز عنه ، ولم يقل هؤلاء على الشرط الذي قاله الذين حكينا قولهم قبل .

(٧) وحكى « برغوث » أن قوماً منهم يقولون : إن الآفة إن كانت تحل في الحال الثانية كان الإنسان في الأولى عاجزاً عن الفعل في الثانية بسببه ، وإن كانت فيه استطاعة .

(٨) وقال « عباد »^(١) : أقول : إن الإنسان قادر أن يفعل في الثاني .

(١) هذا زائد عن العدد الذي أجمعه أولاً .

هل الفعل واقع بالاستطاعة ؟

واختلفت المعتزلة : هل الفعل واقع بالاستطاعة ، أم لا ؟ على مقالتين :

(١) فقال « عباد » : القدرة لا أقول إني أفعل بها أو أستعملها .

(٢) وقال أكثر المعتزلة الذين ثبتوا قدرة الإنسان غيره : بل الفعل واقع بها

هل تستعمل القوة في الفعل ؟

واختلفت المعتزلة : هل تستعمل القوة في الفعل ، أم لا ؟ على مقالتين :

(١) فأنكر « الجبائي » أن تكون تستعمل في الفعل ؛ لأن استعمال زعم

يحل في الشيء المستعمل ، وكان مع هذا يزعم أن الفعل واقع بها .

وأنكر « عباد » الاستعمال .

(٢) وقال كثير من المعتزلة : إنها تستعمل في الفعل ، بمعنى أنه يعمل

بها الفعل .

هل يوصف الإنسان بالقدرة على ما يكون في الثالث ؟

واختلفوا : هل يوصف الإنسان بالقدرة على ما يكون في الوقت الثالث ، أو

إنما يوصف بالقدرة على ما يكون في الثاني ؟ على مقالتين :

(١) فقال قائلون : الإنسان قادر بقدرته على أن يفعل في الثاني ، ولا يوصف

بالقدرة في حال حدوثها أنه قادر بها على ما يكون في الثالث .

(٢) وقال قائلون : هو قادر بقدرته على الفعل في الثاني والثالث ، وعلى

ما لا ينهائى من الأفعال أن يأتي به في أوقات لا تنهائى إن بقيت قدرته .

وأحال هؤلاء أن يكون ما يقدر عليه في الثالث بفعله في الثاني ، وما يقدر عليه

في الرابع بفعله في الثالث .

هل يقدر في الأول أن يفعل في الثاني الضدين؟

واختلفوا : هل يقدر الإنسان في الوقت الأول أن يفعل في الثاني أشياء متضادة أو شيئين؟

(١) فقال بعضهم : إنما يقدر أن يفعل في الثاني شيئاً ؛ إن يُرَدَّ ذلك الشيء ، فهو قادر على شيئين في الثاني متضادين على البذل فقط .

(٢) وقال بعضهم : هو قادر حال حدوث القدرة أن يفعل أشياء متضادة في الوقف الثاني على البذل .

هل يقدر على حركة في الثاني أو أكثر؟

واختلفت المعتزلة : هل يقدر الإنسان على حركة في الثاني أو على حركات ؟

(١) فزعم «أبو الهذيل» أنه يقدر على حركة في الثاني وسكون ، على البذل ، فإن فعل الحركة في الثاني وفعل معها كوناً يمتنع كانت حركة يمتنع ، وكذلك إن فعل معها كوناً يمتنع كانت حركة يسرة ، وكذلك القول في سائر الأكوان .

(٢) وقال غيره : الإنسان يقدر على حركات في الثاني متضادات وسكون ، على البذل ، وزعم صاحب هذا القول أن الحركة ضرب من الأكوان ، وهي يمتنع ضد الحركة يسرة .

هل القدرة التي بها الكلام هي التي بها المشي؟

واختلفت المعتزلة : هل القدرة التي يكون بها الكلام باللسان هي التي يكون بها المشي بالرجل ، أم لا ؟ على مقالتين :

(١) فقال قوم : القدرة التي يكون بها الكلام باللسان هي التي يكون المشي بالرجل ، ومحلهما واحد ، وإنما امتنع الكلام بالرجل لاختلاف الموانع .

(٢) وقال قوم : القدرة على الكلام غير القدرة على المشي ، ومحل كل قدرة غير محل القدرة الأخرى ؛ فقدرة المشي في الرجل ، وقدرة الإرادة في القلب ، وقدرة النظر في العين .

هل القدرة جنس واحد ؟

واختلف الذين قالوا بتغاير القدرة على الإرادة والمشى والكلام : هل القدرة على ذلك جنس واحد ، أم لا ؟ على مقالتين :

(١) فقال قائلون : كلهما من جنس واحد ، وقد يجوز أن تكون قدرة الكلام من جنس قدرة المشى ، وإن لم يتجانس المقدور عليه .

(٢) وقال قائلون : لا يجوز أن تكون قدرة الكلام من جنس قدرة المشى وحكى « برغوث » أن قوما ممن زعم أن الاستطاعة قبل الفعل وأنها تُنفى وتحدث لكل فعل قبله قالوا : إنه يحدث في الإنسان قبل كل فعل استطاعات بعدد هذا الفعل وعدد كل ترك له ، فإذا فعل الفعل الواحد بطلت كلها ، وحدثت استطاعات لفعل آخر ولتركه أو عجز بنفسها .

في أى وقت يحدث فعل الجوارح ؟

واختلفوا في فعل الجوارح : في أى وقت يحدث بعد حدوث الاستطاعة ؟ على ثلاثة أقاويل :

(١) فقال قوم : الإنسان يقدر على الحركة في حال حدوث القدرة ، والحركة تقع في الحال الثانية .

(٢) وقال بعضهم : هو يقدر عليها في حال حدوث الاستطاعة ، وهي لا تقع إلا في الحال الثالثة ؛ لأنه لا بد من توسط الإرادة .

(٣) وقال قوم : هو يقدر عليها في حال حدوث الاستطاعة ولم (٤) تقع إلا في الحال الرابعة ؛ لأنه لا بد بعد حال الاستطاعة من حال الإرادة وحال التمثيل ، ثم توجد الحركة .

هل الإنسان قادر على ما لا يحظر بباله ؟

واختلفت المعتزلة : هل الإنسان قادر على ما [لا] يحظر بباله ، أم لا ؟ على مقالتين :

- (١) فزعم « إبراهيم النظام » أن الإنسان لا يقدر على ما لا يخطر بباله .
 (٢) وقال سائر المعتزلة : الإنسان قادر على ما تصلح قدرته له ، خطرَ بباله شيء من ذلك أم لم يخطر .

هل يقال : إن الله قَوَى الكافر على الكفر ؟
 واختلفت المعتزلة : هل يقال إن الله - سبحانه - قَوَى الكافر على الكفر ، أم لا ؟ على مقالتين :

(١) فقال أكثر المعتزلة : لا يجوز أن يقال إن الله قَوَى أحداً على الكفر وأقدره عليه .

(٢) وقال « عباد » : إن الله قد قَوَى الكافر على الكفر ، وأقدره عليه .

هل يحس ما لا قدرة فيه ؟

واختلفوا : هل يجوز أن يألم ويحس ما لا قدرة فيه ؟
 (١) فأنكر ذلك قوم . (٢) وأجازه آخرون .

هل يكون حيا مع عدم قدرته ؟

واختلفوا في الحى : هل يجوز أن يكون حيا مع عدم قدرته ؟
 (١) فأجاز ذلك بعضهم . (٢) وأنكره بعضهم .

هل يعجز القادر ؟

واختلفوا : هل يجوز أن يكون القادر يعجز ؟ على مقالتين :

(١) فأنكر ذلك « عباد » وقال : العاجز ميت .

(٢) وقال أكثر المعتزلة : قد يكون الإنسان قادراً على أشياء ، عاجزاً عن أشياء .

هل تكون في الإنسان قدرة ولا يقال قادر ؟

واختلفت المعتزلة : هل تكون القدرة في الإنسان ولا يقال « إنه قادر » ؟

(١) فزعم عباد أنه حال المعاينة فيه قدرة ، ولا يقال « إنه قادر » .

(٢) وأنكر أكثر المعتزلة أن توجد قدرة لا يقادر .

هل المنوع قادر؟

واختلفت المعتزلة في المنوع : هل هو قادر أم لا ؟ على أربعة أقوال :

(١) فقال قائلون : إذا مُنِعَ الإنسانُ من الشيء بالقيد ، ومن الخروج من البيت يغلَق الباب ، فهو قادر على ذلك مع المنع بالقيد وغلَق الباب ، فالمُنْع لا يَضَادُّ القُدْرَةَ .

(٢) وقال آخرون : القُدْرَةُ فيه ، ولكن لا نُسَمِّيهِ قادراً على ما مُنِعَ منه

(٣) وقال قائلون : بل نقول : إنه قادرٌ إذا حُلَّ وأُطْلِقَ .

(٤) وقال جعفر بن حرب : المنوع قادر ، وليس يقدر على شيء ، كما أن المُنْطَبِقَ جَفَنُهُ بصير ولا يُبْصِرُ .

هل القادر على شيء يقدر على الأكثر منه ؟

واختلفوا في الذي يقدر على حَمَلِ خمسين رطلاً ، ولا يقدر على حَمَلِ مائة رطل ، على مقالتين :

(١) فقال قائلون : لا بد من أن يكون فيه عجز عن حَمَلِ الحسين الفاضلة على ما يقدر على حمله .

(٢) وقال قائلون : لا عجز فيه ، وإنما عدمُ القِرة على ذلك فقط .

هل يقدر على حمل جزئين بجزء من القوة ؟

واختلفوا : هل يجوز أن يقوى الإنسانُ على حَمَلِ جزئين بجزء من القُوَّة أم لا ؟ على مقالتين :

(١) فقال قائلون : قد يقدر بجزء من القدرة أن يحمل جزئين وأكثر من الجزئين .

(٢) وقال قائلون : لا يقدر على حَمَلِ جزء إلا بجزء واحد من القوة ،

ولو جاز أن يَقْوَى على جزئين بجزء من القوة لجاز أن يَقْوَى على حمل السموات والأرضين بجزء من القوة ، والقائل بهذا القول الجبائي .

وزعم أن الإنسان يحمل جزئين من الأجزاء بجزئين من القوة ، وأنه إذا حمل جزئين من الأجزاء بجزئين من القوة ففيه أربعة أجزاء من الحمل

اختلافهم في المعجز ؟

واختلفت المعتزلة في المعجز ، على ثلاث مقالات :

(١) فقال الأصم : إنما هو العاجز ، وليس له عجز غيره به عجز به .

(٢) وقال أكثر المعتزلة : المعجز غير العاجز .

(٣) وقال «عباد» : المعجز غير الإنسان ، ولا أقول : غير العاجز ؛ لأن

قولي «عاجز» خبر عن إنسان وعجز .

هل المعجز عجز عن شيء ؟

واختلفوا : هل المعجز عجز عن شيء ، أم لا ؟ على مقالتين :

(١) فزعم «عباد» أن المعجز لا يقال : إنه عجز عن شيء ، وإن القوة لا تكون

قوة لا على شيء .

(٢) وقال أكثر المعتزلة : المعجز عجز عن الفعل .

هل المعجز عن الفعل عجز عنه في حاله ؟

واختلف الذين أثبتوا المعجز عجزاً عن الفعل ، هل هو عجز عنه في حاله ،

أو في حال ثانية ؟ على ثلاثة أقاويل :

(١) فقال قائلون : الإنسان يعجز عن الفعل في الثاني ، والمعجز لا ينفق الفعل

في حال حدوثه ، بل قد يكون مجاملاً له وهو عجز عن غيره .

(٢) وقال آخرون : المعجز - وإن كان عجزاً عن الفعل في الثانية - فإن

الفعل ينفق في حال المعجز ، لا للمعجز ، ولكن للضرورة الجامعة .

(٣) وقال آخرون : المعجز ينفق الفعل في حاله ، ومحال وجود الفعل مع المعجز .

وأجمع النائلون « إن المعجز عجز عن شيء » من المعتزلة أن المعجز يكون عجزاً عن أفعال كثيرة .

وأجمع أكثر المعتزلة على أن الأمر بالفعل قبله ، وأنه لا معنى للأمر به في حاله ؛ لأنه موجود .

هل يبقى الأمر إلى حال الفعل ؟

واختلفوا : هل يبقى الأمر إلى حال الفعل ؟ على مقالتين :

(١) فقال بعضهم : إنه يبقى إلى أجل الفعل ، وإنه يكون في حال الفعل ، ولا يكون أمراً به .

(٢) وأحال بعضهم أن يبقى الأمر .

هل يجوز أن يؤمر بالصلاة قبل وقتها ؟

واختلفوا : هل يجوز أن يؤمر بالصلاة قبل دخول وقتها ، أم لا ؟ على مقالتين :

(١) فأجاز ذلك بعضهم .

(٢) وأنكره بعضهم .

هل يأمر الله من يعلم أنه يحول بينه وبين الفعل ؟

واختلفوا : هل يجوز أن يأمر الله - سبحانه - بالفعل في الوقت الثاني ،

وهو يعلم أنه يحول بين الإنسان وبين الفعل ؟ على ثلاثة أقاويل ^(١) :

(١) فقال بعضهم : يجوز أن يأمر الله بذلك ، وإن كان يعلم أنه يحول بين

العباد وبينه في الثاني ؛ لأنه إنما يقول له أفعل إن لم تحل بينك وبين الفعل ،

ويجوز أن يقدر على الفعل في الثاني وإن كان يحال بينه وبينه في الثاني .

(١) لم يذكر غير مقالتين

(٢) وقال بعضهم ، لن يجوز ذلك في الأمر ولا في القدرة .

اختلفوا في قدرة من علم الله أنه لا يؤمن
واختلفوا فيمن علم الله أنه لا يؤمن :

(١) فقالت المعتزلة إلا علياً الإسواري : إنه مأمور بالإيمان قادر عليه .

(٢) وقال على الإسواري : إذا قرّن الإيمانُ إلى العلم بأنه لا يكون أملتُ القولَ بأن الإنسان مأمور به أو قادر عليه ، وإذا أُفردَ كلُّ قولٍ من صاحبه فقلتُ : هل أمر الله - سبحانه ! - الكافرَ بالإيمان وأقدره عليه ونهى المؤمنَ عن الكفر ؟ قلتُ : نعم .



وأجمعت المعتزلة على أن الشيء إذا وُجد فوجودُ ضده في تلك الحال محالٌ .
وقال أكثرهم : إن الكافر تارك للإيمان في حال ما هو كافر .
وأحالوا جميعاً البديلَ في الوجود .

هل يقال « لو كان الشيء » في حال وجود ضده ؟

واختلفوا : هل يقال « لو كان الشيء » في حال كونه ضده ، أم لا يُقال ؟
(١) فقال جعفر بن حرب والإسكافي : قد يقال « لو كان الكفار آمنوا » في حال كفرهم « بدلاً من كفرهم الواقع لكان خيراً لهم » ولا نقول : إنه يجوز أن يؤمنوا في حال كفرهم على وجه من الوجوه ، كما نقول في الكفر الماضي : لو كان هذا الكافر آمنَ أمسٍ بدلاً من كفره لكان خيراً له ، ولا يجوز الإيمانُ بدلاً من الكفر الماضي .

(٢) وأحال غيرهم من المعتزلة أن يقال « لو كان الشيء » على معنى لو كان وقد كان ضده .

فقالوا جميعاً إلا الجبائي : إنه قد يجوز أن يكون الشيء في الوقت الثاني بدلاً

من ضده ، وإن كان ضده مما يكون في الثاني ، وإذا أجزنا ذلك فإنما نجيز البدل مما لم يكن .

وقالوا : جائز أن يترك في الوقت الثاني قبل مجيء الوقت ما علم الله - سبحانه - أنه يكون في الوقت ، ولو كان ذلك مما يترك لم يكن كان سابقا في العلم أنه يكون ، ولم يكن تاركا لما يكون ، وهذا قول « الجبائي » و « عباد » .

وقال « الجبائي » : ما علم الله أنه يكون في الوقت الثاني ، أو في وقت من الأوقات ، وجاءنا الخبر بأنه يكون ؛ فلسنا نجيز تركه على وجه من الوجوه ، لأن التجويز لذلك هو الشك ، والشك في أخبار الله كفر .

وقال : ما علم الله - سبحانه - أنه يكون فستحيل قول القائل لو كان مما يُترك لم يكن العلم سابقا بأنه يكون .

وقد شرحنا قوله في ذلك قبل هذا الموضع .

وأجاز أكثر المعتزلة أن لا يكون ما أخبر الله أنه يكون وعلم أنه يكون بأن لا يكون كان علم وأخبر أنه يكون .

هل يقال : خلق الله الشر ؟

واختلفت المعتزلة : هل يقال « إن الله خلق الشر والسيئات » أم لا ؟ على مقالتين :

(١) فقالت المعتزلة كلها إلا عبادا : إن الله يخلق الشر الذي هو مَرَضٌ ، والسيئات التي هي عقوبات ، وهو شرقي الحجاز ، وسيئات في الحجاز .

(٢) وأنكر عباد أن يخلق الله شيئا نسميه شرا أو سيئة ، في الحقيقة .

أقوالهم في اللطف

واختلفوا في اللطف ، على أربعة أقاويل :

(١) فقال « بشر بن المتمر » ومن قال بقوله : عند الله - سبحانه - لطف لو فعله بمن يعلم أنه لا يؤمن لآمن ، وليس يجب على الله - سبحانه - أن يفعل ذلك ، ولو فعل الله - سبحانه - ذلك اللطف فآمنوا عنده لكانوا يستحقون من الثواب على الإيمان الذي يفعلونه عند وجوده ما يستحقونه لو فعلوه مع علمه ، وليس على الله - سبحانه - أن يفعل بعباده أصلح الأشياء ، بل ذلك محال ، لأنه لا غاية ولا نهاية لما يقدر عليه من الصلاح ، وإنما عليه أن يفعل بهم ما هو أصلح لهم في دينهم ، وأن يزيح عنهم فيما يحتاجون إليه لأداء ما كلفهم ، وما تبسّر عليهم مع وجوده العمل بما أمرهم به ، وقد فعل ذلك بهم ، وقطع منهم .

(٢) وكان « جعفر بن حرب » يقول : إن عند الله لطفًا لو أتى به الكافرين لآمنوا اختياراً إيماناً لا يستحقون عليه من الثواب ما يستحقونه مع عدم اللطف إذا آمنوا ، والأصلح لهم ما فعل الله بهم ، لأن الله لا يُعرض عباده إلا لأعلى المنازل وأشرفها ، وأفضل الثواب وأكثره .

وذُكر عنه أنه رجع عن هذا القول إلى قول أكثر أصحابه .

(٣) وقال جمهور المعتزلة : ليس في مقدور الله - سبحانه - لطف لو فعله بمن علم أنه لا يؤمن آمن عنده ، وأنه لا لطف عنده لو فعله بهم لآمنوا ، فيقال : يقدر على ذلك ولا يقدر عليه ، وإنه لا يفعل بالعباد كلهم إلا ما هو أصلح لهم في دينهم ، وأدعى لهم إلى العمل بما أمرهم به ، وإنه لا يدّخر عنهم شيئاً يعلم أنهم يحتاجون إليه في أداء ما كلفهم أداءه إذا فعل بهم أتوا بالطاعة التي يستحقون عليها ثوابه الذي وعدهم .

وقالوا في الجواب عن مسألة من سألهم « هل يقدر الله - سبحانه ! - أن يفعل بعباده أصلاً مما فعله بهم ؟ » : إن أردت أنه يقدر على أمثال الذي هو أصلاً ، فالله يقدر على أمثاله ، على ما لا غاية له ولا نهاية ، وإن أردت يقدر على شيء أصلاً من هذا : أي يفوقه في الصلاح قد أذخره عن عباده ، فلم يفعل بهم ، مع علمه بحاجتهم إليه في أداء ما كلفهم ، فإن أصلاً الأشياء هو الغاية ، ولا شيء يتوهم وراء الغاية فيقدر عليه أو يعجز عنه .

(٤) وقال « محمد بن عبد الوهاب الجبائي » : لا لطف عند الله - سبحانه ! - يوصف بالقدرة على أن يفعله بمن علم أنه لا يؤمن فيؤمن عنده ، وقد فعل الله بعباده ما هو أصلاً لهم في دينهم ، ولو كان في معلومه شيء يؤمنون عنده أو يصلحون به ثم لم يفعله بهم لكان مريداً لفسادهم ، غير أنه يقدر أن يفعل بالعباد ما لو فعله بهم ازدادوا طاعة فيزيدهم ثواباً ، وليس فعل ذلك واجباً عليه ، ولا إذا تركه كان عابثاً في الاستدعاء لهم إلى الإيمان .

أقوالهم في اللذة والألم

واختلفوا في الألم واللذة ، على مقالتين :

(١) فقال قوم : لن يجوز أن يؤلم الله - سبحانه ! - أحداً بألم تقوم اللذة في الصلاح مقامه .

(٢) وقال قوم : يجوز ذلك .

هل كان يجوز أن يبتدىء الله الخلق في الجنة ولا يكلفهم ؟

واختلفوا : هل كان يجوز أن يبتدىء الله الخلق في الجنة ، ويتفضل عليهم بالذات دون الأدوات ، ولا يكلفهم شيئاً ، على مقالتين :

(١) فقال أ كثر المعتزلة : لن يجوز ذلك ، لأن الله - سبحانه - لا يجوز عليه في حكمته أن يُعرض عباده إلا لأعلى المنازل ، وأعلى المنازل منزلةُ الثواب . وقالوا : لا يجوز أن لا يكلفهم الله المعرفة ، ويستحيل أن يكونوا إليها مضطرين ، فلو لم يكونوا بها مأمورين لكان الله قد أباح لهم الجهل به ، وذلك خروج من الحكمة .

(٢) وقال قائلون : كان جائزاً أن يبتدىء الله - سبحانه - الخلق في الجنة ، ويبتدئهم بالتفضل ، ولا يعرضهم لمنزلة الثواب ، ولا يكلفهم شيئاً من المعرفة ، ويضطرهم إلى معرفته ، وهذا قول « الجبائي » وغيره .

اختلافهم في لعن الله للكفار في الدنيا

واختلفت المعتزلة في لعن الله الكفار في الدنيا ، على مقالتين :

(١) فقال أ كثرهم : ذلك عدل وحكمة وخير وصلاح للكفار ، لأن فيه زجراً لهم عن المعصية ، وغُلُوا في ذلك ، حتى زعموا أن عذاب جهنم في الآخرة نظراً للكافرين في الدنيا ورحمة لهم ، بمعنى أن ذلك نظر لهم إذ كان قد زجرهم بكون ذلك في الآخرة عن معاصيه في الدنيا ، واستدعاهم إلى طاعته ، وهذا قول « الإسكافي » .

(٢) وقال قائلون منهم : ذلك عدل وحكمة ، ولا نقول : هو خير وصلاح ونعمة ورحمة .

هل للصلاح كل أم لا ؟

واختلفت المعتزلة في صلاح الذي يقدر الله عليه ، هل له كل أم لا كل له ؟ على ثلاثة أقاويل :

(١) فقال « أبو الهذيل » : إِمَّا يقدر الله [عليه] من الصلاح

والخير كلٌ وجميعٌ ، وكذلك سائرُ مقدوراتها لها كلٌ ، ولا صلاح أصلح مما قتل .

(٢) وقال غيره : لا غاية لما يقدر الله عليه من الصلاح ، ولا كلٌ لذلك ، وقالوا : إن الله يقدر على صلاح لم يفعله ، إلا أنه مثلُ ما فعله .

(٣) وقال قائلون : كل ما يفعله يجوز ، ولا يجوز أن يكون صلاح لا يفعله ، وهذا قولُ « عبَّاد » .

وقال قائلون^(١) : فيما يقدر الله أن يفعله بعباده شيء أصلحُ من شيء ، وقد يجوز أن يترك فعلاً هو صلاح إلى فعل آخر وهو صلاح يقوم مقامه .

هل يجوز أن يميت الله من علم أنه يؤمن قبل أن يؤمن ؟

واختلفت المعتزلة فيمن علم الله أنه يؤمن من الأطفال والكفار ، أو يتوب من الفساق ، هل يجوز أن يميت قبل ذلك ؟ على مقالتين :

(١) فقال قائلون : لا يجوز ذلك ، بل واجب في حكمة الله ألا يميتهم حتى يؤمنوا أو يتوبوا .

(٢) وأجاز « بشر بن المعتمر » وغيره أن يميتهم قبل أن يؤمنوا أو يتوبوا .

هل يحترم الله من علم أنه يزداد إيماناً ؟

واختلفوا فيمن علم الله - سبحانه ! - أنه يزداد إيماناً ، هل يجوز أن يحترمه ؟ على مقالتين :

(١) فقال قوم من أصحاب الأصالح : لا يجوز ذلك ، وقالوا في النبي صلى الله عليه وسلم : إن الله امتحنه قبل موته بما بلغ ثوابه على طاعته إياه قبل مبلغ ثوابه على طاعته إياه لو أبقاه إلى يوم القيامة ، وجعل في هذه المحنة إعلامه أنه يموت في الوقت الذي مات فيه .

(١) هذا زائد على ثلاثة الأقاويل .

(٢) وقال قوم منهم : إن ذلك جائز .

خلق الله الخلق لينفعهم

وأجمعت المعتزلة على أن الله - سبحانه - خلق عباده لينفعهم ، لا ليضرهم ، وإن ما كان من الخلق غير مكلف فإنما خلقه لينتفع به المكلف من خلق ، وليكون عبرة لمن يخلقه ودليلاً .

خلق الشيء لا ليعتبر به

واختلفوا في خلق الشيء لا ليعتبر به ، على مقالتين :

(١) فقال أكثرهم : لن يجوز أن يخلق الله - سبحانه - الأشياء إلا ليعتبر بها العباد وينتفعوا بها ، ولا يجوز أن يخلق شيئاً لا يراه أحد ولا يحس به أحد من المكلفين .

(٢) وقال بعضهم ممن يذهب إلى أن الله عز وجل لم يأمر بالعرفه : إن جميع ما خلقه الله فلم يخلقه ليعتبر به أحد ويستدل به أحد ، وهذا قول « ثمامة بن أشرس » فيما أظن .

اختلافهم فيمن قطعت يده وهو كافر ثم آمن ، أو عكسه

واختلفوا فيمن قطعت يده وهو مؤمن ثم كفر ، ومن قطعت يده وهو كافر ثم آمن ، على ثلاثة أقاويل :

(١) فقال قوم : إنه يُبدلُ بدءاً أخرى ، لا يجوز غير ذلك .

(٢) وقال قائلون : لو أن مؤمناً قطعت يده فأدخل النار أبدلت يده المقطوعة في حال إيمانه ، وكذلك الكافر إذا قطعت يده ثم آمن ؛ لأن الكافر والمؤمن ليس هما اليد والرجل .

(٣) وقال قائلون : توصل بد المؤمن الذي كفر ومات على الكفر بكافر

قطعت يده وهو كافر ثم آمن ثم مات على إيمانه ، وتوصل يد الكافر الذي قطعت يده وهو كافر ثم آمن ثم مات على إيمانه بالمؤمن الذي قطعت يده وهو مؤمن ثم مات على الكفر .

هل خلق الله الخلق لعلّة أم لا ؟

واختلفت المعتزلة : هل خلق الله - عز وجل - خلقه لعلّة أم لا ؟ على أربعة أقاويل :

(١) فقال « أبو الهذيل » : خلق الله عز وجل - خلقه لعلّة ، والعلّة هي الخلق ، والخلق هو الإرادة والقول ، وإنما خلق الخلق لمنفعتهم ، ولولا ذلك كان لا وجه لخلقهم ؛ لأن من خلق مالا ينفع به ولا يزيل بخلقه عنه ضرراً ، ولا ينفع به غيره ، ولا يضر به غيره ؛ فهو غايب .

(٢) وقال « النظام » : خلق الله الخلق لعلّة تكون ، وهي المنفعة ، العلّة هي الغرض في خلقه لهم وما أراد من منفعتهم ، ولم يثبت علّة معه لها كان مخلوقاً كما قال أبو الهذيل ، بل قال : هي علّة تكون وهي الغرض .

(٣) وقال « معمر » : خلق الله الخلق لعلّة ، والعلّة لعلّة ، وليس للمعلّل غاية ولا كل .

(٤) وقال « عباد » : خلق الله - سبحانه - الخلق لا لعلّة .

اختلافهم في إيلاهم الأطفال

واختلفت المعتزلة في إيلاهم الأطفال ، على ثلاثة أقاويل :

(١) فقال قائلون : الله يؤلّهم لا لعلّة ، ولم يقولوا إنه يعوضهم من إيلاهم إيلاهم ، وأنكروا ذلك ، وأنكروا أن يعذبهم في الآخرة .

(٢) وقال أكثر المعتزلة : إن الله - سبحانه - يؤلمهم عبرة للبالغين ، ثم يعوضهم ، ولولا أنه يعوضهم لكان إيلاؤه إيالهم ظلماً .

(٣) وقال أصحاب اللطف : إنه آلمهم ليعوضهم ، وقد يجوز أن يكون إعطاؤه إيالهم ذلك العوض من غير ألم أصلاً ، وليس عليه أن يفعل الأصلح .

هل يجوز أن يتدى الأطفال بالعوض عن الألم ؟

واختلفوا : هل يجوز أن يتدى الله - سبحانه - الأطفال بمثل العوض من غير ألم ، أم لا ؟ على مقالتين :

(١) فأجاز ذلك بعض المعتزلة .

(٢) وأنكره بعضهم .

هل العوض الذي للأطفال دائم أم لا ؟

واختلفوا في العوض الذي يستحقه الأطفال : هل هو عوض دائم ، أم لا ؟ على مقالتين :

(١) فقال قائلون : الذي يستحقونه من العوض دائم .

(٢) وقال قائلون : إدامة العوض تفضل وليس باستحقاق .

لا يؤلم الله الأطفال في الآخرة

وأجمعت المعتزلة على أنه لا يجوز أن يؤلم الله - سبحانه - الأطفال في الآخرة ، ولا يجوز أن يعذبهم .

اختلافهم في عوض البهائم

واختلفوا في عوض البهائم على خمسة أقاويل :

(١) فقال قوم : إن الله سبحانه يعوضها في المعاد ، وإنها تنعم في الجنة ،

وتصور في أحسن الصور فيكون نعيمها لا انقطاع له .

(٢) وقال قوم : يجوز أن يعوضها الله سبحانه في دار الدنيا ، ويجوز أن يعوضها الله في الموقف ، ويجوز أن يكون في الجنة على ما حكينا عن المتقدمين .

(٣) وقال « جعفر بن حرب » و « الإسكافي » : قد يجوز أن تكون الحيات والعقارب وما أشبهها من الهوام والسباع تعوض في الدنيا أو في الموقف ثم تدخل جهنم فتكون عذاباً على الكافرين والفجار ، ولا ينالهم من ألم جهنم شيء ، كما لا ينال خزنة جهنم .

(٤) وقال قوم : قد نعلم أن لها عوضاً ، ولا ندرى كيف هو .

(٥) وقال « عباد » : إنها تحشر وتبطل .

هل يكمل الله عقولها أم تبقى على حالها في الدنيا ؟

واختلف الذين قالوا بإدامة عوضها ، على مقالتين :

(١) فقام قوم : إن الله يكمل عقولهم حتى يمطوا دوام عوضهم ، لا يؤلم

بعضهم بعضاً .

(٢) وقال قوم : بل تسكون على حالها في الدنيا .

هل يقتص من بعضها لبعض ؟

واختلفوا في الاقتصاص لبعضها من بعض ، على ثلاثة أقاويل :

(١) فقال قائلون : يقتص بعضها من بعض في الموقف ، وإنه لا يجوز

إلا ذلك ، وليس يجوز الاقتصاص والعقوبة بالنار ولا بالتخليد في العذاب ؛ لأنهم ليسوا بمكافئين .

(٢) وقال قوم : لاقتصاص بينهم .

(٣) وقال قوم : إن الله - سبحانه ! - يعوض البهيمة ، لتمكينه البهيمة التي

جنت عليها ؛ ليكون ذلك عوضاً لتمكينه إياها منها ، وهذا قول

« الجبائي »

اختلافهم فيمن دخل زرعاً لغيره

واختلفوا فيمن دخل زرعاً لغيره ، على مقالتين :

- (١) فقال « أبو ثمر » وهو يوافقهم في التوحيد والقدر : إذا دخل الرجل زرعاً لغيره فحرام عليه أن يقف فيه أو يتقدم أو يتأخر ، فإن تاب وندم فليس يمكنه إلا أن يكون عاصياً لله تعالى ، وإنه مَكُومٌ على ذلك .
- (٢) وقال غيره : الواجب عليه إذا ندم أن يخرج منه ، وَيُضَمَّنُ جميعَ ما استهلك .

نعم الجنة تَفْضُلٌ أو ثواب ؟

واختلفوا في نعم الجنة : هل هو تفضل أو ثواب ؟ على مقالتين :

- (١) قال قائلون : كل ما في الجنة ثواب ليس بتفضل .
- (٢) وقال بعضهم : بل ما فيها تفضل ليس بثواب .

القول في الآجال

اختلافهم في الأجل

اختلفت المعتزلة في ذلك على قولين :

- (١) فقال أكثر المعتزلة : الأجل هو الوقت الذي في معلوم الله - سبحانه - أن الإنسان يموت فيه أو يقتل ؛ فإذا قتل قتل بأجله ، وإذا مات مات بأجله .
- (٢) وشذَّ قوم من جُهمهم ؛ فزعموا أن الوقت الذي في معلوم الله - سبحانه - أن الإنسان لو لم يقتل لبقى إليه هو أجله ، دون الوقت الذي قتل فيه .
- لو لم يقتل المقتول ، هل كان يموت ؟

واختلف الذين زعموا أن الأجل هو الوقت الذي في معلوم الله - سبحانه - أن الإنسان يموت فيه أو يقتل ، في المقتول : لو لم يقتل هل كان يموت أم لا ؟ على ثلاثة أقاويل :

(١) فقال بعضهم : إن الرجل لو لم يقتل مات في ذلك الوقت ، وهذا قول « أبي الهذيل » .

(٢) وقال بعضهم : يجوز لو لم يقتله القاتل أن يموت ، ويجوز أن يعيش .

(٣) وأحال منهم يحلون هذا القول .

القول في الأرزاق

الرزق ، وهل الحرام رزق ؟

قالت المعتزلة : إن الأجسامَ اللهُ خالقها ، وكذلك الأرزاق ، وهي أرزاق الله - سبحانه ! - فمن غصب إنسانا مالا أو طعاما فأكله أكل ما رزق الله غيره ولم يرزقه إياه .

وزعموا بأجمعهم أن الله - سبحانه ! - لا يرزق الحرام ، كما لا يملكُ الله الحرام ، وأن الله - سبحانه ! - إنما رزق الذي ملكه إياهم ، دون الذي غصبه . وقال أهل الإثبات : الأرزاق على ضربين : منها ما ملكه الله الإنسان ، ومنها ما جعله غذاء له وقواما لجسمه ، وإن كان حراما عليه فهو رزقه ؛ إذ جعله الله - سبحانه ! - غذاء له ؛ لأنه قوام لجسمه .

القول في الشهادة

المراد بالشهادة

اختلفت المعتزلة [في ذلك] على أربعة أقاويل :

(١) فقال قائلون : هو الصبر على ما ينال الإنسان من ألم الجراح المؤدى إلى القتل والعزمُ على ذلك وعلى التقدم إلى الحرب وعلى الصبر على ما يصيبه ، وكذلك قالوا في المبطلون^(١) والفريق ومن مات تحت الهدم .

(١) المبطلون : العليل البطن ، أو الذي به إسهال يمتد أشهراً لضعف المعدة .

- قالوا : وإن غوفص^(١) إنسانٌ من المسلمين بشيء مما ذكرنا فكان عزمه على التسليم والصبر قد كان تقدم ودخل في جملة اعتقاده .
- (٢) وقال قائلون : الشهادة هي الحكم من الله - سبحانه - لمن قُتل من المؤمنين في المعركة بأنه شهيد ، وتسميته بذلك .
- (٣) وقال قائلون : الشهادة هي الحضور لقتال العدو ، إذا قتل سمي شهادة .
- (٤) وقال قائلون : الشهداء هم العدو ، قُتلوا أو لم يُقتلوا .
- وزعموا أن الله^(٥) - سبحانه ! - قال (٢ : ١٤٣) : (وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس) فالشهداء هم المشاهدون لهم ولأعمالهم ، وهم العدو المرضىون .

القول في الختم والطبع المراد بالختم والطبع عندهم

اختلفت المعتزلة في ذلك على مقالتين :

- (١) فزعم بعضهم أن الختم من الله - سبحانه - والطبع على قلوب الكفار هو الشهادة والحكم أنهم لا يؤمنون ، وليس ذلك بمانع لهم من الإيمان .
- (٢) وقال قائلون : الختم والطبع هو السواد في القلب ، كما يقال « طَبَعَ السيف » إذا صدئ ، من غير أن يكون ذلك ما نعالهم عما أمرهم به .
- وقالوا : جعل الله ذلك سِمة^(٦) لهم تعرف الملائكة بتلك السمة في القلب أهل ولاية الله - سبحانه ! - من أهل عداوته .
- وقال أهل الإثبات^(٧) : قوة الكفر طبع .

- (١) غوفص : أخذ على غرة مع القهر والغلبة .
- (٢) لم يفرقوا بين الشهداء في جمع شاهد وبين الشهداء في جمع شهيد ، وجعلوا لشهادة واحدة ، واللغة تفرق بينهما .
- (٣) السمة - بكسر السين - العلامة ، ومثله الوسم .
- (٤) هذا وما بعده زائد على المقاتلين اللتين أجملهما أولاً .

وقال بعضهم : معنى أن الله طبع على قلوب الكافرين أى خلقَ فيها الكفر .
وقالت « البكرية » ما سنذكره بعد هذا الموضع ، إن شاء الله .
القول فى الهدى

هل يقال : هدى الله الكافرين أم لا ؟
اختلفت المعتزلة : هل يُقال إن الله - سبحانه - هدى الكافرين أم لا ؟
على مقالتين :

(١) فقال أكثر المعتزلة : إن الله هدى الكافرين فلم يهتدوا ، ونفعهم بأن قواهم على الطاعة فلم ينتفعوا ، وأصلحهم فلم يصلحوا .
(٢) وقال قائلون : لا نقول : إن الله هدى الكافرين على وجه من الوجوه ، بأن بين لهم ودلهم ؛ لأن بيان الله ودعاه هدى لمن قبل ، دون من لم يقبل ، كما أن دعاء إبليس إضلال لمن قبل دون من لم يقبل .
(٣) وقال أهل الإثبات^(١) : لو هدى الله الكافرين لاهتدوا ، فلما لم يهتدوا لم يهتدوا ، وقد يهديهم بأن يقوئهم على الهدى ، فتستى القدرة على الهدى هدى ، وقد يهديهم بأن يخلق هداهم .

ما الهدى الذى يفعله الله بالمومنين ؟

واختلف الذين قالوا « إن الله هدى الكافرين بأن بين لهم ودلهم » وإن هذا هو الهدى العام فى الهدى الذى يفعله الله بالمومنين دون الكافرين ، على مقالتين :
(١) فقال قائلون : قد نقول : إن الله هدى المومنين بأن ستمهم مهتدين ، وحكم لهم بذلك .

وقالوا : ما يزيد الله المومنين بإيمانهم من الفوائد والألطف هو هدى ، كما قال الله (٤٧ : ١٧) : (والذين اهتدوا زادهم هدى) .

(٢) وقال قائلون : لا نقول : إن الله هدى بأن ستمى وحكم . ولكن

(١) هذه المقالة زيادة على ما أجمله أولا .

نقول : هدى الخلق أجمعين بأن دَلَّهم وَبَيَّن لهم ، وأنه هَدَى المؤمنين بما يزيدهم من الطافِهِ ، وذلك ثواب يفعله بهم في الدنيا ، وأنه يهديهم في الآخرة إلى الجنة وذلك ثواب من الله - سبحانه - لهم ، كما قال : (١٠ : ٩) : (يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ بِإِيمَانِهِمْ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ) وهذا قول « الجبائي » .
وزعم « إبراهيم النظام ^(١) » أنه قد يجوز أن يسمى طاعة المؤمنين وإيمانهم بالهدى وبأنه هدى الله ، فيقال « هذا هَدَى الله » أى دينه .

القول في الإضلال

للمراد بالإضلال عندهم

واختلفوا في ذلك على ثلاثة أقاويل :

(١) فقال أكثر المعتزلة : معنى الإضلال من الله يحتمل أن يكون التسمية لهم والحكم بأنهم ضالون ، ويحتمل أن يكون لما ضلوا عن أمر الله - سبحانه - . أخبر أنه أضلهم : أى أنهم ضلوا عن دينه . ويحتمل أن يكون الإضلال هو ترك إحداث اللطف والتسديد والتأييد الذى يفعله الله بالمؤمنين ، فيكون ترك ذلك إضللا ، ويكون الإضلال فعلا حادثا ، ويحتمل أن يكون لما وجدهم ضلالا أخبر أنه أضلهم ، كما يقال « أَجْبَنَ فلانٌ فلاناً » إذا وَجَدَهُ جباناً .

(٢) وقال بعضهم : إضلال الله الكافرين هو إهلاكه إياهم ، وهو عقوبة منه لهم ، واعتلّ بقول الله عز وجل (٥٤ : ٤٧) : (فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ) والسُّعْرُ : سُعْر النار ، وبقوله سبحانه (٣٢ : ١٠) : (أَثْنَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ) أى هلكنا وفترت أجزاؤنا .

(٣) وقال أهل الإثبات أقاويل ؛ قال بعضهم : الإضلال عن الدين قوة على الكفر ، وقال بعضهم : الإضلال عن الدين هو الترك ، هذا قول « الكوماني » وقال بعضهم : معنى أضلهم أى خلق ضلالهم .

(١) هذا زيادة على المقالين .

وامتدّت السّيرة أن تقول : إن الله - سبحانه - أضلّ عن الدين أحداً من خلقه .

القول في التوفيق والتسديد
المراد بالتوفيق والتسديد عندهم

اختلفوا في التوفيق والتسديد ، على أربعة أقاويل :

(١) فقال قائلون : التوفيق من الله - سبحانه - ثوابٌ بفعله مع إيمان العبد ، ولا يقال للكافر : مَوْفَّقٌ ، وكذلك التسديد .

(٢) وقال قائلون : التوفيق هو الحكم من الله أن الإنسان مَوْفَّقٌ ، وكذلك التسديد .

(٣) وقال « جعفر بن حرب » : التوفيق والتسديد لطفان من ألطف الله - سبحانه - لا يُوجِبَانِ الطاعةَ في العبد ، ولا يضطرّانِهِ إليها ، فإذا أتى الإنسانُ بالطاعة كان مَوْفَّقاً مُسَدِّداً .

(٤) وقال « الجبائي » : التوفيق هو اللطف الذي في معلوم الله - سبحانه - أنه إذا فعله وَفَّقَ الإنسانُ للإيمان في الوقت ؛ فيكون ذلك اللطف توفيقاً لأن يؤمنَ ، وإن الكافر إذا فعل به اللطف الذي يوفق للإيمان في الوقت الثاني فهو مَوْفَّقٌ لأن يؤمن في الثاني ، ولو كان في هذا الوقت كافراً ، وكذلك العصمة عنده لطف من ألطف الله .

وقال أهل الإثبات^(١) : التوفيقُ هو قوة الإيمان . وكذلك العصمة .

(١) هذا زيادة على أربع المقالات ، وهولم يعتبر قول أهل الإثبات من عدة ما يحمل من المقالات في مبحثي الحتم والهدى : في حين أنه اعتبر قول أهل الإثبات من المقالات في مبحث الإضلال .

القول في العصمة المراد بالعصمة عندهم

اختلفوا في العصمة :

- (١) فقال بعضهم: العصمة من الله - سبحانه - ! - ثواب للمعتصمين .
- (٢) وقال بعضهم : العصمة لطف من الله يفعله بالعبد ، فيكون به ممتصيا .
- (٣) وقال بعضهم : العصمة على وجهين : أحدهما هو الدعاء والبيان والزجر والوعد والوعيد ، وقد ضله بالكافرين ، ولكن لا يُطلق أنه معصوم ، ويقال : إن الله عصمه فلم يعتصم ؛ والوجه الآخر ما يزيد الله المؤمنين بإيمانهم من الألفاظ والأحكام والتأييد ، وقد يتفاضل الناس في العصمة ، ويكون ضرب من العصمة إذا آتاه بعض عباده آمن طوعاً ، وإذا أعطاه غيره ازداد كفراً ، وإذا منعه إياه أتى بكفر دون ذلك ، فيفضل به على مَنْ يعلم أنه ينتفع ، ويمنعه مَنْ يعلم أنه يزاد كفراً .

قالوا : وقد يجوز أن يكون شيء صلاحاً لواحدٍ ضرراً على غيره .
قالوا : وقد يعصم الله - سبحانه - من الشيء باضطراب ، كالعصمة من قتل نبيه ، صلى الله عليه وسلم !

القول في النصرة والخذلان

معنى النصرة عندهم

- (١) قالت المعتزلة : إن نصر الله المؤمنين قد يكون على معنى نصرهم بالحجة ، كما قال سبحانه (٤٠ : ٥١) : (إنا لننصر رسلنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا) ، وقد تكون النصرة بمعنى أن يزلزَل أقدام الكافرين ويرُعِب قلوبهم فينهزموا ، فيكون ناصراً للذين عليهم وخاذلاً لهم بما طرَحَهُ من الرُعْب في قلوبهم ، فإن انهزم المؤمنون لم يكن ذلك بخذلان من الله - سبحانه - ! - لهم ، بل هم منصورون بالحجة على الكافرين وإن كانوا منهزمين .

(٢) وقال أهل الإثبات : النصر من الله ما يفعله ويقذفه في قلوب المؤمنين : من الجريمة على الكافرين ، وقد تسمى القوة على الإيمان نصراً .

معنى الخذلان عندهم

فأما الخذلان فإنهم اختلفوا فيه على ثلاثة أقاويل :

(١) فقال بعضهم : الخذلان هو ترك الله - سبحانه - أن يحدث من الألفاظ والزيادات ما يفعله بالمؤمنين ، كنحو قوله (٤٧ : ١٧) : (والذين اهتدوا زادهم هدى) فترك الله - سبحانه - أن يفعل هو الخذلان من الله للكافرين .

(٢) وقال بعضهم : الخذلان من الله - سبحانه - ! - هو تسميته إياهم والحكم بأنهم مخذولون .

(٣) وقال بعضهم : الخذلان عقوبة من الله - سبحانه - ! - وهو ما يفعله بهم من العقوبات .

وقال أهل الإثبات قولين : قال بعضهم : الخذلان قوة الكفر ، وقال بعضهم : خذلهم : أى خلق كفرهم .

القول في الولاية والعداوة

اختلفت المعتزلة في ذلك على مقالين .

(١) فقالت المعتزلة إلا « بشر بن المعتز » وطوائف منهم : إن الولاية من الله - سبحانه - ! - للمؤمنين مع إيمانهم ، وكذلك عداوته للكافرين مع كفرهم ، والولاية -- عندهم - الأحكام الشرعية والمدح ، وإحداث الألفاظ . والعداوة ضد ذلك ، وكذلك قالوا في الرضا والسخط .

(٢) وقال « بشر بن المعتز » : الولاية والعداوة تكونان بعد حال الإيمان والكفر .

(٣) وقال قائلون عنهم^(١) : الولاية مع الإيمان ، والعداوة مع الكفر ، وهما غير الأحكام والأسماء ، وكذلك الرضا والسخط غير الأحكام والأسماء .

(٤) وقال غير المعتزلة : الولاية والعداوة من صفات الذات وكذلك الرضا والسخط

القول في الثواب في الدنيا

اختلفت المعتزلة في ذلك على مقالتين :

(١) فقال « إبراهيم النظام » : لا يكون الثواب إلا في الآخرة ، وإن ما يفعله الله — سبحانه ! — بالمؤمنين في الدنيا من المحبة والولاية ليس بثواب ، لأنه إنما يفعله بهم ليزدادوا إيماناً ولیمتحنهم بالشكر عليه .

(٢) وقال سائر المعتزلة : إن الثواب قد يكون في الدنيا ، وإن ما يفعله الله — سبحانه ! — من الولاية والرضا على المؤمنين فهو ثواب .



الإيمان ما هو عند المعتزلة

اختلفت المعتزلة في الإيمان ، ما هو ؟ على ستة أقوال :

(١) فقال قائلون : الإيمان هو جميع الطاعات فرضها ونفلها ، وإن المعاصي على ضربين : منها صفائر ، ومنها كبائر ، وإن الكبائر على ضربين : منها ما هو كفر ، ومنها ما ليس بكفر ، وإن الناس يكفرون من ثلاثة أوجه : رجل شبه الله بخلقه ، ورجل جوزه في حكمه أو كذبه في خبره ، ورجل رد ما أجمع المسلمون عليه عن نبيهم صلى الله عليه وسلم نصاً وتوفيقاً ، فأكفر هؤلاء من زعم أن الباري جسم مؤلف محدود ، ولم يكفروا من سماه جسماً ولم يُعطه معاني الأجسام ، وأكفروا من زعم أن الله — سبحانه ! — يرى كما ترى المراتيات بالمقابلة أو المحاذاة أو في مكان حالاً فيه دون مكان ، ولم يزعموا أنه يرى لا كالمراتيات ،

(١) هذا وما بعده زيادة على القائتين .

وأَكْفَرُوا من زعم الله خلق الجورَ ، وأَرَادَ السَّفَهَ ، وكَلَفَ الزَّمَنِي (١) وَالْمَجْزَةَ الَّذِينَ فِيهِمُ الْعِجْزُ ثَابِتٌ ؛ لِأَنَّهُ هَؤُلَاءُ — بَزَعَهُم — سَفَهُوا اللَّهَ وَجَوَّروهُ ، وَلَمْ يَكْفُرُوا مِنْ قَصْدٍ إِلَى قَادِرٍ عَلَى الْفِعْلِ قَالُوا : قَدْ كَلَفَهُ اللَّهُ — سَبَحَانَهُ ! وَلَيْسَ بِقَادِرٍ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ كَذَبَ عَلَى الْقَادِرِ عِنْدَهُمْ فَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَيْسَ بِقَادِرٍ ، وَلَمْ يَكْذِبْ عَلَى اللَّهِ فِي تَكْلِيفِهِ إِيَّاهُ وَلَا وَصَفَهُ بِالْعَبَثِ عِنْدَهُمْ ، وَالْقَائِلُ بِهَذَا الْقَوْلِ هُمُ أَصْحَابُ « أَيْ الْهَذَلِ » وَإِلَى هَذَا الْقَوْلِ كَانَ يَذْهَبُ أَبُو الْهَذَلِ .

وَحَكِيَ عَنْهُ أَنَّ الصَّغَائِرَ تُفْقَرُ لِمَنْ اجْتَنَبَ الْكِبَارَ ، عَلَى طَرِيقِ التَّفَضُّلِ ، لَا عَلَى طَرِيقِ الْإِسْتِحْقَاقِ .

وَزَعِمَ أَنَّ الْإِيمَانَ كُلَّهُ إِيْمَانٌ بِاللَّهِ ، مِنْهُ مَا تَرَكُهُ كُفْرٌ ، وَمِنْهُ مَا تَرَكُهُ فِسْقٌ لَيْسَ بِكُفْرٍ : كَالصَّلَاةِ وَصِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ ، وَمِنْهُ مَا تَرَكُهُ صَغِيرٌ لَيْسَ بِفِسْقٍ وَلَا كُفْرٌ ، وَمِنْهُ مَا تَرَكُهُ لَيْسَ بِكُفْرٍ وَلَا بِعَصِيَانٍ : كَالنَّوَافِلِ .

(٢) وَقَالَ « هِشَامُ الْفَوْطِيُّ » الْإِيمَانُ جَمِيعُ الطَّاعَاتِ فَرْضُهَا وَنَقْلُهَا ، وَالْإِيمَانُ عَلَى ضَرْبَيْنِ : إِيْمَانٌ بِاللَّهِ ، وَإِيْمَانٌ لِّلَّهِ ، وَلَا يُقَالُ : إِنَّهُ إِيْمَانٌ بِاللَّهِ ، فَالْإِيمَانُ بِاللَّهِ مَا كَانَ تَرَكُهُ كُفْرًا بِاللَّهِ ، وَالْإِيمَانُ لِلَّهِ يَكُونُ تَرَكُهُ كُفْرًا ، وَيَكُونُ تَرَكُهُ فِسْقًا لَيْسَ بِكُفْرٍ ، نَحْوُ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ ؛ فَذَلِكَ إِيْمَانٌ لِلَّهِ ، فَمَنْ تَرَكَهُ عَلَى الْإِسْتِحْلَالِ كَفَرَ ، وَمَنْ تَرَكَهُ عَلَى التَّحْرِيمِ كَانَ تَرَكُهُ فِسْقًا لَيْسَ بِكُفْرٍ ، وَمِمَّا هُوَ إِيْمَانٌ لِلَّهِ عِنْدَ هِشَامٍ مَا يَكُونُ تَرَكُهُ صَغِيرًا لَيْسَ بِفِسْقٍ .

(٣) وَقَالَ « عَبَادُ بْنُ سُلَيْمَانَ » : الْإِيمَانُ هُوَ جَمِيعُ مَا أَمَرَ اللَّهُ — سَبْحَانَهُ ! — بِهِ مِنَ الْفَرَضِ ، وَمَا رَغِبَ فِيهِ مِنَ النَّفْلِ ، وَالْإِيمَانُ عَلَى وَجْهَيْنِ : إِيْمَانٌ بِاللَّهِ وَهُوَ مَا كَانَ تَارِكُهُ أَوْ تَارِكُ شَيْءٍ مِنْهُ كَافِرًا كَالْمَلَّةِ وَالتَّوْحِيدِ ، وَالْإِيمَانُ لِلَّهِ إِذَا تَرَكَهُ تَارِكًا

(١) الزماني - بفتح الزاي وسكون الميم - جمع زمن - بفتح بكسر - أو زمين كخريف ، وهو من أصابته الزمان ، وهي العاهة أو فقد بعض الأعضاء .

لم يكفر ، ومن ذلك ما يكون تركه ضللا وفسقا ، ومنه ما يكون تركه صغيرا ، وكل أفعال الجاهل بالله عنده كفر بالله .

(٤) وقال « إبراهيم النظام » : الإيمان اجتناب الكبائر ، والكبائر : ما جاء فيه الوعيد ، وقد يجوز أن يكون فيما لم يحىء فيه الوعيد كبير [ة] عند الله ، ويجوز ألا يكون فيه كبير [ة] وإن لم يكن فيه كبير [ة] فالإيمان اجتناب ما فيه الوعيد عندنا وعند الله سبحانه ، وإن كان فيما لم يحىء فيه الوعيد كبير [ة] فالتسمية له بالإيمان وبأنه مؤمن يلزم باجتناب ما فيه الوعيد عندنا ، فأما عند الله — سبحانه ! — فاجتناب كل كبير .

(٥) وقال آخرون : الإيمان اجتناب ما فيه الوعيد عندنا وعند الله ، وهو ما يلزم به الاسم ، وما سوى ذلك فصغير ، مغفور باجتناب الكبير .

(٦) وكان « محمد بن عبد الوهاب الجبائي » يزعم أن الإيمان لله هو جميع ما افترضه الله — سبحانه ! — على عباده ، وأن النوافل ليس بإيمان ، وأن كل خصلة من الخصال التي افترضها الله سبحانه فهي بعض إيمان لله ، وهي أيضا إيمان بالله ، وأن الفاسق الملى مؤمن من أسماء اللغة بما فعله من الإيمان .

وكان يزعم أن الأسماء على ضربين : منها أسماء اللغة ، ومنها أسماء الدين ، فأسماء اللغة المشتقة من الأفعال تتقضى مع تقضى الأفعال . وأسماء الدين يسمى بها الإنسان بعد تقضى فعله وفي حالة فعله ، فالفاسق الملى مؤمن من أسماء اللغة يتقضى الاسم عنه مع تقضى فعله للإيمان ، وليس يسمى بالإيمان من أسماء الدين .

وكان يزعم أن في اليهودى إيمانا نسميه به مؤمنا مسلما من أسماء اللغة . وكانت المعتزلة بأمرها قبله إلا « الأصم » تنكر أن يكون الفاسق مؤمنا ، وتقول : إن الفاسق ليس بمؤمن ولا كافر ، وتسميه منزلة بين المنزلتين ، وتقول : في الفاسق إيمان لا نسميه به مؤمنا ، وفي اليهودى إيمان لا نسميه به مؤمنا .

وكان الجبائي يزعم أن من الذنوب صفائر وكبائر ، وأن الصفائر يستحق

غفرانها باجتنب الكبائر ، وأن الكبائر تُحْبِطُ الثواب على الإيمان ، واجتنب الكبائر يحبط عقاب الصغار .

وكان يزعم أن العزم على الكبير [ة] كبير [ة] ، والعزم على الصغير [ة] صغير [ة] ، والعزم على الكفر كفر .

وكذلك قول « أبي الهذيل » كان يقول في العازم : إنه كالمقدم عليه . وقال « أبو بكر الأصبم » : الإيمان جميع الطاعات ، ومن عمل كبيراً ليس بكفر من أهل الملة فهو فاسق بفعله للكبير ، لا كافر ولا منافق ، مؤمن بتوحيده وما فعل من طاعته .

وزعمت المعتزلة أن الله سَمَّى إيماناً ما لم يكن في اللغة إيماناً .

اختلافهم في تحديد الصغيرة والكبيرة

واختلفت المعتزلة - مع إقرارها بالصغار والكبائر - في الصغار والكبائر ، على ثلاثة أقاويل :

(١) فقال قائلون منهم : كل ما أتى فيه الوعيد فهو كبير ، وكل ما لم يأت فيه الوعيد فهو صغير .

(٢) وقال قائلون : كل ما أتى فيه الوعيد فكبير ، وكل ما كان مثله في العظم فهو كبير ، وكل ما لم يأت فيه الوعيد أو في مثله فقد يجوز أن يكون كله صغيراً ، ويجوز أن يكون بعضه كبيراً وبعضه صغيراً ، وليس يجوز ألا يكون صغيراً ولا شيئاً منه .

(٣) وقال « جعفر بن مبشر » : كل عمد كبير ، وكل مرتكب لمعصية متعمداً لها فهو مرتكب لكبيرة .

اختلافهم في غفران الصغار

واختلفت المعتزلة في غفران الصغار ، على ثلاثة أقاويل :

(١) فقال قائلون : إن الله — سبحانه ! — يفر الصغار إذا اجتنبت الكبار ، فضلاً .

(٢) وقال قائلون : يفر الصغار إذا اجتنبت الكبار ، باستحقاق .

(٣) وقال قائلون : لا يفر الصغار إلا بالتوبة .

هل تجتمع الصغار فتكون كبيرة ؟

واختلفت المعتزلة : هل يجوز أن يجتمع ما ليس بكبير وما ليس بكبير فيكون كبيراً ؟ على مقالتين :

(١) فقال كثير من المعتزلة : لا يجوز أن يجتمع ما ليس بكبير وما ليس بكبير فيكون كبيراً ، وليس يجوز أن يجتمع ما ليس بكفر وما ليس يكفر فيكون كفراً .

(٢) وقال « الجبائي » : الصغار تقع من مجتنب الكبار مفقورة ، ويجوز أن يجتمع ما ليس بكبير وما ليس بكبير من مجتنب الكبار فيكون ذلك كبيراً ، كالرجل يسرق درهماً ثم درهماً حتى يكون سارقاً لخمس دراهم بسرقتها درهماً درهماً ، قد يجوز أن يكون سرقة كل درهم على أفراد صغيراً . فإذا اجتمع ذلك كان كبيراً .

وقال غيره من المعتزلة : إن لم يكن سرقة كل درهم على أفراد كبيراً فليس ذلك إذا اجتمع كبيراً ، ولكن الذنب الكبير منعه خمسة الدراهم .

من تاب ثم عاد ، هل يؤخذ بما قبل التوبة ؟

واختلفت المعتزلة في التائب يتوب من الذنب ثم يعود إليه : هل يؤخذ به ؟

على مقالتين :

(١) فقال قائلون : يؤخذ بالذنب الذي تاب منه إذا عاد إليه .

(٢) وقال قائلون : لا يؤخذ بما سلف ؛ لأنه قد تاب منه .

سارق الدرهم من حرز ، هل يفسق أم لا ؟

واختلفوا في أخذ الدرهم وسارقه من حرز : هل يفسق أم لا ؟ على مقالتين :

(١) فزعم « أبو الهذيل » أنه فاسق ؛ لأنه قد أباح يده فقهاء من فقهاء المسلمين .

(٢) ولم يفسقه غيره من المعتزلة ، إلا « جعفر بن مبشر » إذا اعتمد ذلك .

اختلفهم في مرتكب المعصية عامداً

واختلفوا في خائن درهم فصاعداً ، على خمسة أقاويل :

(١) فزعم « جعفر بن مبشر » أن مرتكب معصية متعمداً لها فاسق ، وإن كانت سرقة درهم أو أقل أو أكثر ، وأى معصية كانت .

(٢) وقال « الجبائي » : من عزم أن يخون في درهم وثلثين في الوقت الثاني من حال عزمه ثم جاء الوقت الثاني فأراد ذلك وفعله فسق ، لأن العزم على ذلك كفعل المعزوم عليه ، والإرادة لأخذ الدرهم وثلثين كأخذ الدرهم وثلثين ، فإذا اجتمع ذلك فهو كخائن خمسة دراهم .

(٣) وقال « أبو الهذيل » : لا يفسق إلا بأخذ خمسة دراهم من غير حيلها ، أو بمنعها ، ولا يفسق في أقل من ذلك إلا سارق الدرهم بإباحة يده فقهاء من فقهاء الأمة .

(٤) وقال قائلون : لا يفسق السارق لأقل من عشرة دراهم ، والخائن لأقل منها ، وإنما يفسق من سرق عشرة دراهم فصاعداً أو خانها .

(٥) وقال قائلون : لا يفسق الخائن إلا في مائتي درهم ، وهذا قول « النظام »

اختلفهم فيمن لم يؤد زكاته

واختلفت المعتزلة فيمن لم يؤد زكاته ، على مقالتين :

(١) فزعم « هشام النَوَاطِي » أنه لا يكون مانعاً للزكاة إلا إذا عزم ألا يؤديها أبداً ، فمن عزم ألا يؤديها وقتاً ما فليس بضال .

(٢) وقال غيره من المعتزلة : من منعها أهل الحاجة وقد وجبت عليه لزمه الفسق إذا منع خمسة دراهم على قول أصحاب الخمسة ، أو عشرة على قول أصحاب العشرة ، أو مائتين على قول أصحاب المائتين .

وأجمع أصحاب الوعيد من المعتزلة أن من أدخله الله النار خلده فيها .

هل يقال للفاسق : مؤمن أم لا ؟
 واختلفت المعتزلة : هل يقال للفاسق « مؤمن » أم لا ؟ على ثلاث مقالات :
 (١) فزعم بعضهم أنه يقال له « آمن » ولا يقال له : « مؤمن » وهذا قول « عبيد » .

(٢) وقال قائلون : لا يقال آمن ولا يقال مؤمن .
 (٣) وقال « الجبائي » : يقال « آمن » من أوصاف اللغة ، ويقال « مؤمن » من أسماء اللغة .

هل يعلم وعيد الكفار بالعقل أم لا ؟
 واختلفت المعتزلة : هل يعلم وعيد الكفار بالعقل ، أو بالخبر دون العقل ؟ على ستة أقاويل :

(١) قال بعضهم : العذاب على الكبائر كلها الكفر منها وغير الكفر واجب في العقول ، وإن إدامته كذلك .

(٢) وقال بعضهم : ليس يجب هذا في كل الذنوب ، ولكن في الكفر خاصة .

(٣) وقال بعضهم : ليس يجب في العقول إلا التفريق بين الحسن والسيئ والولى والعدو ، والتفرقة تكون بضروب شتى : منها تعذيب المذنب بعذاب لا ينقطع وسلامة المطيع من ذلك ، ومنها إفناؤه وإبقاء المطيع ، ومنها تفضيل المطيع في النعيم ، والله عندهم أن يعفو عن جميع المذنبين ويديم نعيمهم تفضلا .

(٤) وقال بعض من يميل إلى هذا القول : مظالم العباد لا يجوز العفو عنها إلا بعد عفو أهلها ، وإن لم يقع العفو منهم فالقصاص واجب فيها .

(٥) وقال « عبيد بن سليمان » : إن أهل العفو يعلمون أن الله - سبحانه - يحازي على كل ذنب ، كائناً ما كان ، حتى يفرق بين الفاعل وغيره ، ولا يعلمون ما ذلك الجزاء ، والله يعلم ما هو ، ولا يكون [العلم به] إلا من قبل السمع .

(٦) وقال قائلون : ليس يعلم عقاب الكفار إلا من جهة الخبر .

هل يجوز أن يعذب الله عبداً بذنب ، ويفقره لغيره ؟
واختلفوا : هل كان يجوز في العقل أن يفقر الله لعبده ذنباً ويعذب غيره على
مثله ، أم لا ؟ على مقالتين :

- (١) فأجاز ذلك بعضهم ، وهو « الجبائي » .
- (٢) وأنكره أكثرهم .

الأخبار العامة تبقى على عمومها

وأجمعت المعتزلة القائلون بالوعيد أن الأخبار إذا جاءت من عند الله ونُحِرَجَها
عام كقوله (٨٢ : ١٤) : (وإن الفجار لفي جحيم) وقوله (٩٩ : ٨٧) (فمن
يعمل مثقال ذرة خيراً يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره) فليس يجاز إلا أن
تكون عامة في جميع أهل الصفة الذين جاء فيهم الخبر من مُسْتَحِيلِهِمْ ومحرميهم .
وزعموا جميعاً أنه لا يجوز أن يكون الخبر خاصاً أو مستثنى منه والخبر ظاهر
الإخبار ، والاستثناء والخصوصية ليسا بظاهرين .

وليس يجوز عندهم أن يكون الخبر خاصاً وقد جاء مجيئاً عاماً إلا ومع الخبر
ما يخصه أو تكون خصوصيته في العقل ، ولا يجوز أن يكون خاصاً ثم تجيء
الخصوصية بعد الخبر .

ما الذي يجب على من سمع الخبر العام إذا لم يكن في العقل ما يخصه ؟
واختلفوا إذا سمع السامع الخبر الذي ظاهره العموم ، ولم يكن في العقل
ما يخصه ، ما الذي عليه في ذلك ؟ على مقالتين :

- (١) فقال قائلون : عليه أن يقف في عمومه حتى يتصفح القرآن والإجماع
والأخبار ، فإذا لم يجد للخبر تخصيصاً في القرآن ولا في الإجماع ولا في الأخبار
ولا في السنن قضى على عمومه ، وهذا قول « النظام » .
- (٢) وقال قائلون : إذا جاء الخبر ونُحِرَجَ العموم فعلى السامع لذلك أن يجعله

في جميع مَنْ لزمه الاسمُ الذي سُمِّيَ به أهلُ تلك الصفة الذين جاء فيهم الخبر ، ولا يعرف من يلزمه ذلك الاسم حتى يلقى أهل اللغة فيعرفونه مَنْ الذي يلزمه ذلك الاسمُ ، فإذا علم ذلك من قِبَلِ أهل اللغة سُميَ به أهلها ، وقضى بعموم الخبر لمن لزمه الاسم .

وزعم قائلُ هذا أنه لو كان في معلوم الله - سبحانه - أنه يُسمع الآية التي ظاهرها العموم مَنْ لا يسمع ما يخصها لم يحز أن ينزلها إلا ومعهما تخصيصها ، فلما كان في معلومه أنه لا يسمع الآية التي ظاهرها العموم والمراد بها الخصوص إلا مَنْ يسمع تخصيصها إذا نزلها أوجب على كل من سمع آيةً ظاهرها العموم ولم يسمع لها تخصيصاً أن يقضى على عمومها ، وهذا قول « أبي الهذيل » و « الشحام » .

بأى شيء يعلم وعيد أهل الكبار ؟

واختلفوا : بأى شيء يعلم وعيد أهل الكبار ؟ على ثلاثة أقاويل :

- (١) فزعم زاعمون أن ذلك يعلم من جهة التنزيل ، وهذا قول « أبي الهذيل » .
- (٢) وقال بعضهم : ليس يعلم ذلك من قبل التنزيل ، ولكن من قبل التأويل ، وهذا قول « الفوطي » .

- (٣) وقال « الأصم » : إنه ليس من قبل التنزيل علم ذلك ، ولا من قبل التأويل ، ولكن من قبل أن أهل الفسق مشتومرون عند أهل الصلاة ، ولا يكون أحد مشتوماً إلا وهو عدو لله ، ومن كان عدواً لله كان من أهل النار .

رأيهم في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

وأجمعت المعتزلة إلا « الأصم » على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع الإمكان والقدرة : باللسان ، واليد ، والسيف ، كيف قَدَرُوا على ذلك .

فهذه أصول المعتزلة الخمس التي يبنون عليها أمرهم قد أخبرنا عن اختلافهم (٢٢ - مقالات ١)

فيها ، وهي : التوحيد ، والعدل ، والنزلة بين المنزلتين ، وإثبات الوعيد ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

ذكر قول الجهمية^(١)

ما تفرد به جهنم

الذي تفرد به « جهنم » القول بأن الجنة والنار تبديدان وتَفَنِّيَانِ ، وأن الإيمان هو المعرفة بالله فقط ، والكفر هو الجهل بالله فقط ، وأنه لا فعل لأحد في الحقيقة إلا الله وحده ، وأنه هو الفاعل ، وأن الناس إنما تنسب إليهم أفعالهم على الجواز ، كما يقال : تحركت الشجرة ، ودَارَ الفلك ، وزالت الشمس ، وإنما فعل ذلك بالشجرة والملك والشمس الله — سبحانه ! — إلا أنه خلق الإنسان قوة كان بها الفعل ، وخلق له إرادة للفعل واختياراً له منفرداً بذلك ، كما خلق له طولاً كان به طويلاً ، ولوناً كان به متلوناً .

وكان « جهنم » ينتحل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .
وقتل « جهنم » بمرؤ ، قتله سلم بن أخورز المازني في آخر ملك بني أمية .
ويحكى عنه أنه كان يقول : لا أقول إن الله — سبحانه ! — شيء ؛ لأن ذلك تشبيه له بالأشياء .

وكان يقول : إن علم الله — سبحانه ! — مُخَدَّثٌ ، فيما يحكى عنه ، ويقول بخلق القرآن ، وإنه لا يقال : إن الله لم يزل عالماً بالأشياء قبل أن تكون .

(١) تقدمت لنا كلمة عن جهنم بن صفوان وهو أبو محرز ، مولى بني راسب ، ينسب قوم إلى ترمذ ، وينسب آخرون إلى سمرقند ، انضم إلى الحارث بن سريح إبان الفتن التي نشبت في خراسان وأواخر ملك بني أمية ، ومن ثم قتل على يد سلم بن أخورز (ووقع خطأ في دائرة المعارف الإسلامية « سلم بن أخورز ») وقال في دائرة المعارف : « وأنباؤه يعرفون بالجهمية نسبة إليه ، وظلوا إلى القرن الحادي عشر حول ترمذ ، ثم اعتنقوا مذهب الأشاعرة » اهـ .

ذكر قول الضرارية أصحاب « ضِرَارِ بن عمرو »

ما فارق به المعتزلة .

والدى فارق « ضِرَارُ بن عمرو »^(١) به للمعتزلة قوله : إن أعمال العباد مخلوقة ، وإن فعلا واحداً لفاعلين ، أحدهما خلقه ، وهو الله ، والآخر اكتسبه ، وهو العبد ، وإن الله — عز وجل ! — فاعل لأفعال العباد في الحقيقة ، وهم فاعلون لها في الحقيقة .

وكان يزعم أن الاستطاعة قبل الفعل ومع الفعل ، وأنها بعض المستطيع ، وأن الإنسان أعراض مجتمعة ، وكذلك الجسم أعراض مجتمعة : من لون ، وطعم ، ورائحة ، وحرارة ، وبرودة ، ومجئة ، وغير ذلك ، وأن الأعراض قد يجوز أن تنقلب أجساماً ، وأبى ذلك أكثر الناس ، وأن الإنسان قد يفعل الطول والمرض والعنق ، وإن كان ذلك أبعاضاً للجسم .

وكان يزعم أن كل ما تولد عن فعله ، كالآلم الحادث عن الضربة ، وذهاب الحجر الحادث عن الدفعة ، فعل الله — سبحانه ! — وللإنسان .

وكان يزعم أن معنى أن الله عالم قادر أنه ليس بمجاهل ولا عاجز ، وكذلك كان يقول في سائر صفات الباري لنفسه .

إنكاره حرف ابن مسعود

وحكى عنه أنه كان ينكر حرف ابن مسعود ، ويشهد أن الله — سبحانه ! — لم ينزله ، وكذلك حرف أبي بن كعب .

(١) ظهر ضرار بن عمرو في أيام واصل بن عطاء ، وقد وضع بشر بن المعتمر كتاباً في الرد على ضرار سماه « كتاب الرد على ضرار » وذكر صاحب الانتصار نقلاً عن ابن الراوندي كتاباً سماه « التحريش » ذكر فيه مستند كل فرقة فيما هي عليه من كلام الرسول صلوات الله وسلامه عليه ، ولا بد أنه قد اختلف فيه ووضع ، وخب في الباطل ووضع .

رأيه في سرائر الناس

وأنه كان يزعم أنه لا يدري لعل سرائر العامة كلها كفر وتكذيب .
قال : ولو عرضوا قلى^١ إنساناً لوسعنى أن أقول : لعله يضمركم الكفر .
قال : وكذلك إذا سئلت عنهم جميعاً ، قلت : لا أدري لعلهم يسرون الكفر .
قوله في رؤية الله في الآخرة

وكان يزعم أن الله - سبحانه ! - يخلق حاسة سادسة يوم القيامة للمؤمنين ،
يرون بها ماهيته - أى ما هو - وقد تابعه على ذلك « حفص الفرد » ، وغيره .

ذكر قول « الحسين بن محمد النجار »

قوله في أفعال العباد

زعم « الحسين بن محمد النجار »^(١) وأصحابه - وهم « الحسينية » أن أعمال
العباد مخلوقة لله ، وهم فاعلون لها ، وأنه لا يكون في ملك الله - سبحانه ! -
إلا ما يريد ، وأن الله - سبحانه ! - لم يزل مريداً أن يكون في وقته ما علم أنه
يكون في وقته ، مريداً أن لا يكون ما علم أنه لا يكون .

قوله في الاستطاعة

وأن الاستطاعة لا يجوز أن تتقدم الفعل ، وأن العون من الله - سبحانه ! -
يحدث في حال الفعل مع الفعل ، وهو الاستطاعة ، وأن الاستطاعة الواحدة
لا يفعل بها قفلان ، وأن لكل فعل استطاعة تحدث معه إذا حدث ، وأن

(١) هو أبو عبد الله الحسين بن محمد بن عبد الله النجار ، كان حائكاً في طراز
العباس بن محمد الهاشمي ، وهو من متكلمي الجبرة ، وقد قيل : إنه كان يعمل الموازين
من أهل بيم ، وكان إذا تكلم سمع له صوت كصوت الخفاش ، وله مع النظام مجالس
ومناظرات ، وسبب موته أنه تناظر مع النظام فأخذه النظام فقام محموا ومات عقب ذلك

الاستطاعة لا تبقى ، وأن في وجودها وجود الفعل ، وفي عدمها عدم الفعل ، وأن استطاعة الإيمان توفيق وتسديد وفضل ونعمة وإحسان وهُدًى ، وأن استطاعة الكفر ضلال وخذلان وبلاء وشر ، وأنه جائز كون الطاعة في حال المعصية التي هي تركها ، بالألتكون كانت المعصية التي هي تركها في ذلك الوقت ، وبألا يكون كان الوقت وقتاً للمعصية التي هي تركها .

وأن المؤمن مؤمن مهتدي ، وفقه الله - سبحانه - وهده ، وأن الكافر مخذول ، خذله الله - سبحانه - وأضله ، وطبع على قلبه ، ولم يهده ، ولم ينظر له ، وخلق كفره ، ولم يصلحه ، ولو نظر له وأصلحه لكان صالحاً .

قوله في إبلام الأطفال

وأنه جائز أن يؤلم الله - سبحانه - الأطفال في الآخرة ، وجائز أن يتفضل عليهم فلا يؤلمهم .

وأن الله - سبحانه - لو لطف بجميع الكافرين لآمنوا ، وهو قادر أن يفعل بهم من اللطاف ما لو فعله بهم لآمنوا ، وأن الله - سبحانه - كلف الكفار ما لا يقدر على ، لتركهم له لا لمجز حل فيهم ، ولا لآفة نزلت بهم .

وأن الإنسان لا يفعل في غيره ، وأنه لا يفعل الأفعال إلا في نفسه ، كمنحو الحركات والسكران والإرادات والعلوم والكفر والإيمان ، وأن الإنسان لا يفعل إلا ، ولا إدراكاً ، ولا رؤية ، ولا يفعل شيئاً على طريق التوأد .

وكان « برغوث » يميل إلى قوله ، ويزعم أن الأشياء المتولدة فعل الله بإيجاب الطبع ، وذلك أن الله - سبحانه - طبع الحجر طبعاً يذهب إذا دُفِع وطبع الحيوان طبعاً يألم إذا ضرب وقطع .

وكان يزعم أن الله - سبحانه - لم يزل جواداً بنى البخل عنه ، وأنه لم يزل متكلماً ، بمعنى أنه لم يزل غير عاجز عن الكلام ، وأن كلام الله - سبحانه - لم يحدث مخلوق .

وكان يقول في التوحيد بقول المعتزلة ، إلا في باب الإرادة والجود ، وكان يخالفهم في القدر ، ويقول بالإرجاء .

وكان يزعم أنه جائز أن يحوّل الله - سبحانه ! - العين إلى القلب ، ويجعل في العين قوة القلب ، فَبَرَى الله - سبحانه ! - الإنسان بعينه : أى يعلمه بها ، وكان ينكر الرؤية لله عز وجل بالأبصار على غير هذا الوجه .

وكان يقول : إن الميت يموت بأجله ، وكذلك المقتول يَقْتُلُ بأجله .
وإن الله - سبحانه ! - يرزق الحلال ، ويرزق الحرام ، وإن الرزق على ضربين : رزق غذاء ، ورزق ملك .

ذكر قول البكرية

وهم أصحاب « بكر »^(١) بن أخت عبد الواحد بن زيد .
والذى كان يذهب إليه في الكبائر التى تكوز من أهل القبلة ، أنها نفاق كلها ، وأن مرتكب الكبيرة من أهل الصلاة عابد للشيطان ، مكذب لله - سبحانه ! - جاحد له ، منافق ، فى الدرك الأسفل من النار ، مخلد فيها أبداً ، إن مات مُصِراً ، وأنه ليس فى قلبه الله - عز وجل ! - إحلال ولا تعظيم ، وهو - مع ذلك - مؤمن مسلم ، وأن فى الذنوب ما هو صغير ، وأن الإصرار على الصفات كِبائر .

رأيه فىمن طبع الله على قلبه

وكان يزعم أن الإنسان إذا طبع الله - سبحانه ! - على قلبه ، لم يكن مخلصاً أبداً .

(١) سماء صاحب الميزان بكر بن زياد الباهلى ، وذكر عن ابن حبان أنه قال عنه « دجال ، واضع للحديث ، وكان يحدث عن ابن المبارك » وقال البغدادى « وظهر خلاف البكرية من بكر بن أخت عبد الواحد بن زياد ، وخلاف الضرارية من ضرار ابن عمرو ، وخلاف الجهمية من جهم بن صفوان ، وكان ظهور جهم وبكر وضرار فى أيام ظهور واصل بن عطاء فى ضلالتة » اهـ

وحكى عنه « زرقان » أن الإنسان مأمور بالإخلاص مع الطبع ، وأن الطبع الحائل بينه وبين الإخلاص عقوبة له ، وأنه مأمور بالإيمان مع الطبع الحائل بينه وبين الإيمان .

رأى عبد الواحد بن زيد

وحكى « زرقان » عن « عبد الواحد بن زيد » أنه كان يقول : إنه غير مأمور بالإخلاص ، وحكى بعض أصحابه عنه : أنه كان ينكر الأمر بما قد حيل بينه وبينه . وكان يزعم أن القاتل لا توبة له ، وكان يزعم أن الأطفال الذين في المهد لا يألون ، ولو قطعوا وفصلوا ، ويجوز أن يكون الله — سبحانه ! — لذّهم عند ما ي ضربون ويقطعون .

رأيه في علي وطلحة والزبير

وكان يقول في علي ، وطلحة ، والزبير : إنهم مغفور لهم قتالهم ، وإنه كفر وشرك ، وزعم أن الله — سبحانه ! — اطلع إلى أهل بدر ، فقال : اعملوا ما شئتم ، فقد غفرت لكم .

وكان يزعم أن الله يرى يوم القيامة في صورة مخلقة ، وأنه يكلم عباده منها . وكان يزعم أن الإنسان هو الروح ، وكذلك جميع الحيوان ، ولم يكن يُحوّز أن يحدث الله في جناد شيئاً من الحياة ، والعلم ، والقدرة . وكان يزعم أن الله هو المخترع للألم عند الضربة ، وقد يجوز عنده أن يحدث الضربة ، ولا يحدث الله ألماً ، وكذلك قوله في باب التولّد .

وحكى عنه : أن الله بكل مكان .

وكان يقول : إن الاستطاعة قبل الفعل ، فيما حكى عنه « زرقان » .

وكان يحرم أكل الثوم والبصل ، لأنه حرام على الإنسان أن يقرب المسجد إذا أكلهما ، وكان يرى الوضوء من قرقرة البطن .

هذه حكاية قول قوم من النساك

وفي الأمة قوم ينتحلون النك ، يزعمون أنه جائز على الله - سبحانه - الحلول في الأجسام ، وإذا رأوا شيئاً يستحسنونه قالوا : لا ندري له ربنا .
ومنه من يقول : إنه يُرى الله - سبحانه - في الدنيا على قدر الأعمال ، فمن كان عمله أحسن رأى معبوده أحسن .
ومنه من يجوز على الله - سبحانه - المعانقة والملازمة والمجالسة في الدنيا ، وجوزوا مع ذلك على الله - تعالى - قولهم ! - أن نلصقه .
ومنه من يزعم أن الله - سبحانه - ذو أعضاء وجوارح وأعضاء اللحم ودم على صورة الإنسان ، له ما للإنسان من الجوارح ، تعالى ربنا عن ذلك علواً كبيراً !
وكان في الصوفية رجل يعرف بأبي شعيب ، يزعم أن الله يُسرُّ ويفرح بطاعة أوليائه ، ويقتم ويحزن إذا عصوه .
وفي النساك قوم يزعمون أن العبادة تبلغ بهم إلى منزلة نزول عنهم العبادات وتكون الأشياء المحظورات على غيرهم من الزنا وغيره مباحات لهم .
وفيه من يزعم أن العبادة تبلغ بهم أن يروا الله - سبحانه - وبأكلوا من ثمار الجنة ، ويعانقوا الحور العين في الدنيا ، ويحاربوا الشياطين .
ومنه من يزعم أن العبادة تبلغ بهم إلى أن يكونوا أفضل من النبيين ، والملائكة المقربين .

هذه حكاية جملة قول أصحاب الحديث وأهل السنة

جملة ما عليه أهل الحديث والسنة : الإقرار بالله وملائكته وكتبه ورسله ، وما جاء من عند الله ، وما رواه الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لا يردون من ذلك شيئاً ، وأن الله - سبحانه ! - إله واحد فرد صمد ، لا إله غيره ، لم يتخذ صاحبة ولا ولداً ، وأن محمداً عبده ورسوله ، وأن الجنة حق ، وأن النار حق ، وأن الساعة آتية لا ريب فيها ، وأن الله يبعث من في القبور .
وأن الله - سبحانه ! - على عرشه ، كما قال (٢٠ : ٥) : (الرحمن على العرش استوى) ، وأن له يدين بلا كيف ، كما قال (٣٨ : ٧٥) : (خلقت يدي) ، وكما قال (٥ : ٦٤) : (بل يدها مبسوطتان) ، وأن له عينين بلا كيف ، كما قال (٥٤ : ١٤) : (تجري بأعيننا) ، وأن له وجهاً ، كما قال (٥٥ : ٢٧) : (ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام) .

وأن أسماء الله لا يقال : إنها غير الله ، كما قالت المعتزلة والخوارج ، وأقرؤا أن الله - سبحانه ! - علماً كما قال (٤ : ١٦٦) : (أنزله بعلمه) ، وكما قال (٣٥ : ١١) : (وما تحمل من أنثى ، ولا تضع إلا بعلمه) .

وأثبتوا السمع والبصر ، ولم ينفوا ذلك عن الله ، كما نفته المعتزلة ، وأثبتوا لله القوة ، كما قال (٤١ : ١٥) : (أو لم يروا أن الله الذي خلقهم هو أشد منهم قوة) .

وقالوا : إنه لا يكون في الأرض من خير ولا شر ، إلا ما شاء الله ، وإن الأشياء تكون بمشيئة الله ، كما قال عز وجل ، (٨١ : ٢٩) : (وما تشاءون إلا أن يشاء الله) ، وكما قال المسلمون : ما شاء الله كان ، وما لا يشاء لا يكون .

وقالوا : إن أحداً لا يستطيع أن يفعل شيئاً قبل أن يفعله ، أو يكون أحد
 يقدر أن يخرج عن علم الله ، أو أن يفعل شيئاً علم الله أنه لا يفعله .
 وأقرؤوا أنه لا خالق إلا الله ، وأن سيئات العباد يخلقها الله ، وأن أعمال
 العباد يخلقها الله عز وجل ، وأن العباد لا يقدر أن يخلقوا [منها] شيئاً .
 وأن الله وفق المؤمنين لطاعته ، وخذل الكافرين ، ولطف بالمؤمنين ،
 ونظرَ لهم ، وأصلحهم ، وهذاهم ، ولم يلفظ بالكافرين ، ولا أصلحهم ، ولا
 هذاهم ، ولو أصلحهم لكانوا صالحين ، ولو هذاهم لكانوا مهتدين .
 وأن الله - سبحانه ! - يقدر أن يصلح الكافرين ، ويلطف بهم ، حتى
 يگونوا مؤمنين ، ولكنه أراد أن لا يصلح الكافرين ، ويلطف بهم ، حتى
 يگونوا مؤمنين ، ولكنه أراد أن يگونوا كافرين كما علم ، وحذهم ، وأضلهم ،
 وطبع على قلوبهم .

وأن الخير والشر بقضاء الله وقدره ، ويؤمنون بقضاء الله وقدره ، خيره
 وشره ، حلوه ومرّه ، ويؤمنون أنهم لا يملكون لأنفسهم نفعا ولا ضرا ، إلا
 ما شاء الله ، كما قال ، ويلجئون أمرهم إلى الله - سبحانه ! - ويشئون الحاجة
 إلى الله في كل وقت ، والفقر إلى الله في كل حال .

ويقولون : إن القرآن كلام الله غير مخلوق ، والكلام في الوقف واللفظ
 من قال باللفظ أو بالوقف فهو مبتدع عندهم ، لا يقال : اللفظ بالقرآن مخلوق ،
 ولا يقال : غير مخلوق .

ويقولون : إن الله - سبحانه ! - يرى بالأبصار يوم القيامة ، كما يرى القمر
 ليلة البدر ، يراه المؤمنون ، ولا يراه الكافرون ؛ لأنهم عن الله محجوبون ،
 قال الله عز وجل (٨٣ ، ١٥) : (كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون) وإن
 موسى - عليه السلام ! - سأل الله سبحانه الرؤية في الدنيا ، وإن الله

- سبحانه ! - تجلّى للجبل ، فجعله دكاً ، فأعلمه بذلك أنه لا يراه في الدنيا ، بل يراه في الآخرة .

ولا يكفرون أحداً من أهل القبلة بذنب يرتكبه ، كمنحوا الزنا والسرقة ، وما أشبه ذلك من الكبائر ، وهم بما معهم من الإيمان مؤمنون ، وإن ارتكبوا الكبائر .

والإيمان - عندهم - هو الإيمان بالله ، وملائكته ، وكتبه ، ورسوله ، وبالقدر خيره وشره ، حلوه وممره ، وأن ما أخطأهم لم يكن ليصيبهم ، وأن ما أصابهم لم يكن ليخطئهم . والإسلام هو : أن يشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، على ما جاء في الحديث ، والإسلام عندهم غير الإيمان .
وَيُقَرُّونَ بِأَنَّ اللَّهَ - سبحانه ! - مُقَلِّبُ الْقُلُوبِ .

وَيُقَرُّونَ بِشَفَاعَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وأنها لأهل الكبائر من أمته ، وبعباب القبر ، وأن الخوض حق ، والصراط حق ، والبعث بعد الموت حق ، والمحاسبة من الله عز وجل للعباد حق ، والوقوف بين يدي الله حق .

وَيُقَرُّونَ بِأَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ ، يزيد وينقص ، ولا يقولون : مخلوق ولا غير مخلوق ، ويقولون : أسماء الله هي الله ، ولا يشهدون على أحد من أهل الكبائر بالنار ، ولا يحكمون بالجنة لأحد من الموحدين حتى يكون الله - سبحانه ! - ينزلهم حيث شاء ، ويقولون : أمرهم إلى الله ، إن شاء عذبهم ، وإن شاء غفر لهم ، ويؤمنون بأن الله - سبحانه ! - يخرج قوماً من الموحدين من النار ، على ما جاءت به الروايات عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وينكرون الجدال ، والمرء في الدين ، والخصومة في القدر ، والمناظرة فيما يتناظر فيه أهل الجدال ، ويتنازعون فيه من دينهم ، بالتسليم للروايات الصحيحة ، ولما جاءت به الآثار التي رواها الثقات ، عدلاً عن عدل ، حق ينتهي ذلك إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ولا يقولون : كيف ؟ ولا لم ؟ لأن ذلك بدعة .

ويقولون : إن الله لم يأمر بالشر ، بل نهى عنه ، وأمر بالخير ، ولم يرض بالشر ، وإن كان مُريدًا له

ويعرفون حق السلف الذين اختارهم الله - سبحانه - لصحبة نبيه صلى الله عليه وسلم ، وبأخذون بفضائلهم ، ويُنسِكُون عما شَجَرَ بينهم صغيرهم وكبيرهم ، ويقدمون أبا بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ، ثم عليا ، رضوان الله عليهم !
ويقرون أنهم الخلفاء الراشدون المهدثون أفضلُ الناسِ كلهم بعد النبي صلى الله عليه وسلم .

ويصدقون بالأحاديث التي جاءت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أن الله - سبحانه - ينزل إلى السماء الدنيا فيقول : هل من مستغفر ؟ كما جاء في الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبأخذون بالكتاب والسنة كما قال الله عز وجل (٤ : ٥٩) : (فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ) وَيَرَوْنَ اتِّبَاعَ مَنْ سَلَفَ مِنْ أئمة الدين ، وألا يبتدعوا في دينهم ما لم يأذن به الله .
وَيَقْرَءُونَ أن الله - سبحانه - يحى يوم القيامة كما قال (٨٩ : ٢٢) : (وجاء ربك والملك صفا صفا) ، وأن الله يقرب من خلقه كيف شاء كما قال (٥٠ : ١٦) : (ونحن أقرب إليه من حبل الوريد) .

وَيَرَوْنَ العمد والجمعة والجماعة خلف كل إمام ، برّ وفاجر ، ويثبتون المسح على الخفين سنة ، ويرَوْنَه في الحضرة والسفر .
وَيُثْبِتُونَ فرض الجهاد للشركين منذ بعث الله نبيه - صلى الله عليه وسلم - إلى آخر عصاة تقابل الدجال ، وبعد ذلك .

وَيَرَوْنَ الدعاء لأئمة المسلمين بالصَّلَاح ، وألا يخرجوا عليهم بالسيف ، وألا يقاتلوا في الفتنة ، ويصدقون بخروج الدجال ، وأن عيسى بن مريم يقتله .
ويؤمنون بنكر ونكير ، والعراج ، والرؤيا في المنام ، وأن الدعاء لموتى المسلمين والصدقة عنهم بعد موتهم تصل إليهم .

وَيُصَدِّقُونَ بَأْنَ فِي الدُّنْيَا سَحَرَةً ، وَأَنَّ السَّاحِرَ كَافِرٌ ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ،
وَأَنَّ السَّحَرَ كَأَنَّ مَوْجُودًا فِي الدُّنْيَا .

وَيَرَوْنَ الصَّلَاةَ عَلَى كُلِّ مَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ الْقَبِيلَةِ بَرًّا وَمُؤَاوَزَةً لَهُمْ .

وَيُقَرِّوْنَ أَنَّ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ مَخْلُوقَتَانِ .

وَأَنَّ مَنْ مَاتَ بِأَجَلِهِ ، وَكَذَلِكَ مِنْ قَتْلِ قَتْلٍ بِأَجَلِهِ .

وَأَنَّ الْأَرْزَاقَ مِنْ قَبْلِ اللَّهِ - سُبْحَانَهُ ! - يَرْزُقُهَا عِبَادَهُ ، حَلَالًا
كَانَتْ أَمْ حَرَامًا .

وَأَنَّ الشَّيْطَانَ يُؤَسِّرُ الْإِنْسَانَ وَيُشَكِّكُهُ وَيَتَخَبَّطُهُ .

وَأَنَّ الصَّالِحِينَ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَخْصِمَهُمُ اللَّهُ بِآيَاتٍ تَظْهَرُ عَلَيْهِمْ .

وَأَنَّ السَّنَةَ لَا تُنْسَخُ بِالْقُرْآنِ .

وَأَنَّ الْأَطْفَالَ أَمَرَهُمُ إِلَى اللَّهِ : إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُمْ ، وَإِنْ شَاءَ فَعَلَ بِهِمْ مَا أَرَادَ .

وَأَنَّ اللَّهَ عَالِمُ مَا الْعِبَادُ عَامِلُونَ ، وَكَتَبَ أَنْ ذَلِكَ يَكُونُ ، وَأَنَّ الْأُمُورَ
بِيَدِ اللَّهِ .

وَيَرَوْنَ الصَّبْرَ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ ، وَالْأَخْذَ بِمَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ ، وَالِاتِّهَاءَ عَمَّا نَهَى
اللَّهُ عَنْهُ ، وَإِخْلَاصَ الْعَمَلِ ، وَالنَّصِيحَةَ لِلْمُسْلِمِينَ ، وَيَدْرِيونَ بِعِبَادَةِ اللَّهِ فِي الْعَابِدِينَ ،
وَالنَّصِيحَةَ لِمَجَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ ، وَاجْتِنَابَ الْكِبَائِرِ وَالزُّنَا وَقَوْلِ الزُّورِ وَالْعَصْبِيَّةِ
وَالْفَخْرِ وَالْكَبْرِ وَالْإِزْرَاءَ عَلَى النَّاسِ وَالْعُجْبَ (١) .

(١) فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ مِنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ يَوْجَدُ فِي أَهْلِ الْفِرْقِ مِنْ يَخَالِفُ فِيهَا أَهْلَ
السَّنَةِ وَالْحَدِيثِ ، وَكُلُّ ذَلِكَ قَدْ مَضَى مُفَصَّلًا فِي كَلَامِ الْخَالِفِينَ .

وَيَرْوُونَ مُجَانِبَةً كُلِّ دَاعٍ إِلَى بِدْعَةٍ ، وَالتَّشَاغُلَ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَكِتَابَةِ الْآثَارِ ،
وَالنَّظَرَ فِي الْفَقْهِ مَعَ التَّوَاضُّعِ وَالِاسْتِكَانَةِ وَحُسْنِ الْخُلُقِ وَبَذْلِ الْمَعْرُوفِ وَكَفِّ
الْأَذَى وَتَرْكِ الْغَيْبَةِ وَالنِّمَةِ وَالسَّعَايَةِ وَتَفَقُّدِ الْمَأْكَلِ وَالْمَشْرَبِ .
فهذه جملة ما يأمرُونَ به ، وَيَسْتَعْمَلُونَهُ ، وَيَرْوُونَهُ .

وبكل ما ذكرناه من قولهم تقول ، وإليه نذهب ، وما توفيقنا إلا بالله ، وهو
حسبنا ونعم الوكيل ، وبه نستعين ، وعليه نتوكل ، وإليه المصير .

ذكر قول أصحاب عبد الله بن سعيد القَطَّانِ

فأما أصحاب « عبد الله بن سعيد القَطَّانِ » فإنهم يقولون بأكثر ما ذكرناه
عن أهل السنة ، ويثبتون أن الباري - تعالى - لم يزل حياً عالمًا قادرًا سميعًا
بصيرًا عزيزًا عظيمًا جليلاً كبيرًا كريمًا مريدًا متكلمًا جوادًا .
ويثبتون العلم والقدرة والحياة والسمع والبصر والعظمة والجلال والكبرياء
والإرادة والكلام صفات لله تعالى سبحانه .

ويقولون : إن أسماء الله - سبحانه - وصفاته لا يقال : هي غيره ،
ولا يقال : إن علمه غيره . كما قالت الجهمية ، ولا يقال : إن عامه هو هو كما قال
بعض المعتزلة ، وكذلك قولهم في سائر الصفات ، ولا يقولون : العلم هو القدرة ،
ولا يقولون : غير القدرة .

ويزعمون أن الصفات قائمة بالله ، وأن الله لم يزل راضيًا عن يعلم أنه يموت
مؤمنًا ، ساخطًا على من يعلم أنه يموت كافرًا ، وكذلك قوله في الولاية
والعداوة والمحبة .

وكان يزعم أن القرآن كلامُ الله غير مخلوق ، وقوله في القدر كما حكينا

عن أهل السنة والحديث ، وكذلك قوله في أهل الكبار ، وكذلك قوله في رؤية الله سبحانه ! - بالأبصار .

وكان يزعم أن الباري لم يزل ، ولا مكان ولا زمان قبل الخلق ، وأنه على ما لم يزل عليه ، وأنه مُستَوٍ على عرشه كما قال ، وأنه فوق كل شيء .

ذكر قول زهير الأثرى

فأما أصحاب « زهير الأثرى » فإن زهيراً كان يقول : إن الله - سبحانه ! - بكل مكان ، وإنه - مع ذلك - مُستَوٍ على عرشه ، وإنه يُرى بالأبصار بلا كيف ، وإنه موجود الذات بكل مكان ، وإنه ليس بجسم ، ولا محدود ، ولا يجوز عليه الحلول والمماسّة ، ويزعم أنه يحيى يوم القيامة كما قال تعالى (٢٢ : ٨٩) : (وجاء ربك) بلا كيف .

ويزعم أن القرآن كلام الله مُحدث ، غير مخلوق ، وأن القرآن يُوجد في أماكن كثيرة في وقت واحد ، وأن إرادة الله - سبحانه ! - ومحبة قائمتان بالله .

ويقول بالاستثناء كما يقول أصحاب الاستثناء من المرجئة الذين حكينا قولهم في الوعيد ، ويقول في القدر بقول المعتزلة .

ويزعم هو وسائر المرجئة أن الفساق من أهل القبلة مؤمنون بما معهم من الإيمان ، فاسقون بارتكاب الكبائر ، وأمرهم إلى الله - سبحانه ! - إن شاء عذبهم ، وإن شاء عفا عنهم .

ذكر قول أبي معاذ التومني

وأما « أبو معاذ التومني » فإنه يوافق زهيراً في أكثر أقواله ، ويخالفه في القرآن ، ويزعم أن كلام الله حَدَث غير محدث ، ولا مخلوق ، وهو قائم بالله لا في مكان ، وكذلك قوله في إرادته ومحبته .

قد تم - بحمد الله تعالى ، وتوفيقه ، ومعونته - مراجعة الجزء الأول من كتاب « مقالات الإسلاميين » لأبي الحسن الأشعري شيخ أهل السنة والجماعة ، رضى الله تعالى عنه ! وبليه - إن شاء الله تعالى - الجزء الثانى من الكتاب ، مفتتحاً باختلاف الناس فى الدقيق « ذكر اختلاف المتكلمين فى الجسم » نسأل الذى بيده ملكوت كل شئ أن يُيسِّر لنا إتمامه ، وأن يوفقنا ويُسدِّد خطانا ويرشدنا إلى الصراط المستقيم ، آمين .

فهرس كتاب

« مقالات الإسلاميين ، واختلاف المصلين »

لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري

فهرس الموضوعات الواردة في الجزء الأول

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣	خطبة محقق الكتاب	٨٣	(١٢) الثانية عشرة : القائلون
٦	مقدمة في نشأة النحل لمحقق الكتاب		بإلهية علي
٣٣	خطبة للمؤلف	—	(١٣) الثالثة عشرة : الشريعية
٣٩	أول ما حدث من الاختلاف بين المسلمين : اختلافهم في الإمامة	٨٦	فرقة من الرافضة تسمى « النخيرية »
٤٩	الاختلاف في أيام عثمان	—	(١٤) الرابعة عشرة السبئية
٥٤	الاختلاف في أيام علي	٨٨	(١٥) الخامسة عشرة : المفوضة
٦٥	أمهات الفرق عشرة	—	الصنف الثاني من الشيعة : الإمامية
—	أولها الشيعة ، وهم ثلاثة أصناف		وهم الرافضة - وهم أربع وعشرون
٦٦	الصنف الأول من الشيعة : الغالية ،		فرقة :
	وهم خمس عشرة فرقة	٩٠	(١) الفرقة الأولى : القطعية
—	(١) الأولى البيانية	٩١	(٢) الفرقة الثانية : السكيسانية
٦٧	(٢) الثانية : الجناحية	٩٢	(٣) الفرقة الثالثة : من الرافضة
٦٨	(٣) الثالثة : الحربية	—	(٤) الفرقة الرابعة : الكربية
٦٩	(٤) الرابعة : المغيرة	٩٣	(٥) الفرقة الخامسة من الرافضة
٧٤	(٥) الخامسة : المنصورية	٩٤	(٦) الفرقة السادسة من الرافضة
٧٦	(٦) السادسة : الخطابية	—	(٨) الفرقة الثامنة من الرافضة
٧٨	(٧) السابعة : العميرية ، أو اليعمرية	—	(٩) الفرقة التاسعة من الرافضة
—	(٨) الثامنة : البريفية	٩٦	الراوندية
٧٩	(٩) التاسعة : العميرية	—	الأبو مسلمية والرزامية
—	(١٠) العاشرة : الفضلية	—	(١٠) الفرقة العاشرة : الحربية
٨٢	(١١) الحادية عشرة : الحلولية	٩٧	(١١) الحادية عشرة : البيلقية
		—	(١٢) الفرقة الثانية عشرة من الرافضة

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٩٨	(١٣) الثالثة عشرة : المغيرة	١٠٦	اختلاف الروافض أصحاب الإمامية
—	(١٤) الفرقة الرابعة عشرة من الرافضة	—	في النجس ، وهم في ذلك ست فرق
—	(١٥) الفرقة الخامسة عشرة من الرافضة ، وهي طائفتان :	١١٠	اختلافهم في حمة العرش ، على فرقتين
٩٩	الطائفة الأولى : الحسنية	—	اختلافهم : هل يوصف الباري
—	الطائفة الثانية : المحمدية	—	بالقدرة على أن يظلم ؟
١٠٠	(١٦) السادسة عشرة : النواسية	—	اختلافهم في الأسماء والصفات ،
—	(١٧) السابعة عشرة من الرافضة	—	وهم في ذلك على تسع فرق
—	(١٨) الثامنة عشرة : القرامطة	١١٣	اختلافهم في جواز البدء على الله تعالى ، ولهم في ذلك ثلاث مقالات
١٠١	(١٩) التاسعة عشرة : المباركية	١١٤	اختلافهم في القرآن ، على فرقتين
١٠١	(٢٠) العشرة العشرون : السميطة	—	اختلافهم في أعمال العباد ، هل هي مخلوقة ؟ وهم في ذلك ثلاث فرق
١٠٢	(٢١) الحادية والعشرون : العمارية	١١٥	اختلافهم في إرادة الله ، على أربع فرق
—	ويقال لها « الفطحية » أيضاً	١١٦	اختلافهم في الاستطاعة ، على أربع فرق
—	ومن العمارية طائفة يقال لها الزرارية	١١٧	اختلافهم في أعمال الإنسان والحيوان على ثلاث فرق
—	ويدعون « التيمية » أيضاً	١١٨	اختلافهم في التولد ، على فرقتين
١٠٣	(٢٢) الثانية والعشرون : الواقفية	١١٩	اختلافهم في رجعة الأموات إلى الدنيا قبل يوم القيامة ، على فرقتين
—	ويقال لهم « المظورة » أيضاً ،	—	اختلافهم في القرآن ، هل زيد فيه أو نقص ؟ على ثلاث فرق
—	ويقال لهم « الموسائية » كما يدعون « المفضلية »	١٢٠	اختلافهم في الأئمة ، هل يجوز أن يكونوا أفضل من الأنبياء ؟ على ثلاث فرق
١٠٤	(٢٣) الفرقة الثالثة والعشرون من الرافضة : القائلون بإمامة أحمد بن موسى بن جعفر	١٢١	اختلافوا في الرسول ، هل يجوز عليه أن يعصى الله ؟ على فرقتين
—	(٢٤) الفرقة الرابعة والعشرون من الرافضة : القائلون بأن بعد محمد ابن الحسن إماماً		
١٠٥	اختلاف الرافضة القائلين بإمامة محمد ابن علي بن موسى بن جعفر ، هل كان يوم مات أبوه إماماً واجب الطاعة ؟ على مقالتين		

الموضوع	ص	الموضوع	ص
١٣٠ قولهم في الجزء الذي لا يتجزأ		١٢١ اختلافهم في الأئمة ، هل يسع	
١٣١ قولهم في حقيقة الجسم		جهلهم ؟ وهل الواجب عرفانهم	
— اختلافهم في المداخلة ، على فرقتين		فقط أم الواجب عرفانهم والقيام	
١٣٢ اختلافهم في حقيقة الإنسان ، على		بالسرائع ؟ على أربع فرق	
أربع فرق		١٢٢ اختلافهم في الإمام ، هل يعلم كل	
١٣٣ اختلافهم في الطفرة ، على فرقتين		شيء أم لا ؟ على فرقتين	
— حكاية مذاهب لهشام بن الحكم		١٢٣ اختلافهم في الأئمة ، هل يجوز أن	
في أمور مختلفة من لطيف الكلام		تظهر عليهم الأعلام أم لا ؟ على	
١٣٤ رجال الرافضة		أربع فرق	
١٣٦ الزيدية		— اختلاف الروافض في النظر والقياس	
— خروج زيد بن علي أيام هشام بن		على ثمان فرق	
عبد الملك		١٢٥ اختلافهم في وقوع النسخ في الأخبار	
١٣٧ خروج يحيى بن زيد أيام الوليد		على فرقتين	
ابن يزيد		— اختلافهم في الإيمان وفي الأسماء ،	
١٤٠ فرق الزيدية ست فرق		على ثلاث فرق	
— (١) الأولى : الجارودية		١٢٦ اختلافهم في الوعيد ، على فرقتين	
١٤٣ (٢) الثانية : السلمانية		١٢٧ اختلافهم في خلق الشيء ، أهو	
١٤٤ (٣) الثالثة : البترية		الشيء أم غيره ؟ على فرقتين	
١٤٥ (٤) الرابعة : النصيحية		— اختلافهم في عذاب الأطفال في	
— (٥) الفرقة الخامسة : من الزيدية		الآخرة ، وهم في ذلك فرقان	
— (٦) الفرقة السادسة : اليعقوبية		— اختلافهم في ألم الأطفال في الدنيا ،	
١٤٦ اختلاف الزيدية في الباري : هل		على ثلاث فرق	
يقال له « شيء » أم لا ؟ على		١٢٨ اختلافهم في محارب على ، وهم	
فرقتين		في ذلك فرقان	
— قولهم في الأسماء والصفات		١٢٩ اختلافهم في التحكيم ، على فرقتين	
١٤٧ قولهم في قدرة الباري على الظلم		— قولهم في جواز الخروج قبل ظهور	
والكذب		الإمام	
١٤٨ قولهم في خلق الأعمال		١٣٠ قولهم في جواز الصلاة وراء مخالفهم	
— قولهم في الاستطاعة		— قولهم في سبأ نساء مخالفهم	

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٤٩	قولهم في الإيمان والكفر	١٦٠	خروج علي بن محمد بن عيسى بن زيد
—	» في مرتكب الكبيرة	—	ابن علي
—	» في اجتهاد الرأي	—	خروج الحسن بن زيد بن الحسن
١٥٠	» في تحكيم على	—	ابن علي
—	» في الخروج على الأئمة ، وفي الصلاة خلف مخالفهم	١٦١	خروج الكوكبي الحسين بن أحمد
—	ذكر من خرج من آل البيت	—	ابن اسماعيل
—	خروج الحسين بن علي بن أبي طالب ومقتله	١٦٢	خروج يحيى بن عمر بن يحيى
١٥٣	خروج زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب	—	خروج الحمزي الحسين بن محمد بن حمزة بن عبد الله
—	خروج يحيى بن زيد	١٦٣	خروج ابن الأفتس
١٥٤	خروج محمد بن عبد الله بن الحسن	—	خروج إسماعيل بن يوسف بن إبراهيم
—	خروج إبراهيم بن عبد الله بن الحسن	١٦٤	خروج عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر
—	خروج الحسين بن علي بن الحسن ابن الحسن	١٦٥	خروج علي بن محمد بن علي بن عيسى ابن زيد (صاحب البصرة)
١٥٥	خروج يحيى بن عبد الله بن الحسن	١٦٦	خروج القنول على الدكة ، بأرض الشام
—	خروج محمد بن جعفر بن يحيى بن عبد الله	—	مقالات الخوارج
١٥٦	خروج محمد بن إبراهيم بن إسماعيل	١٦٧	ما اجتمع عليه رأى الخوارج
١٥٧	خروج محمد بن محمد بن زيد بن علي	١٦٨	أول من أحدث الخلاف بينهم نافع ابن الأزرق الحنفي ، وبيان ما أحدثه من الخلاف ، وسببه
١٥٨	خروج إبراهيم بن موسى بن جعفر	١٧٤	مقالة النجدية أصحاب نجدة بن عامر
—	خروج محمد بن القاسم	١٧٦	العطوية أصحاب عطية بن الأسود
١٥٩	خروج محمد بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين	١٧٧	العجاردة وفرقها
١٦٠	خروج الأفتس - واسمه الحسين بن الحسن - داعية لمحمد بن إبراهيم ابن إسماعيل	—	(١) الفرقة الأولى منهم
—	—	—	(٢) الفرقة الثانية : الميمونية

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٧٧	(٣) الفرقة الثالثة : الخلقية	١٨٩	تفصيل مقالات الإباضية
—	(٤) الفرقة الرابعة : الحمزية	١٨٩	الضحاكية ، ومقالاتهم
١٧٨	(٥) الفرقة الخامسة : الشيعية	١٩١	من الحوارج : البيهسية
١٧٩	(٦) الفرقة السادسة : الحازمية	١٩٢	من البيهسية فرقة يقال لها : العوفية
—	(٧) الفرقة السابعة : للعلمية	وهم فرقان	
—	(٨) الفرقة الثامنة : المجهولية	—	ومنهم فرقة أصعاب شبيب النجراي
—	(٩) الفرقة التاسعة : الصلتية	١٩٥	من البيهسية فرقة تسمى « أصحاب
—	(١٠) الفرقة العاشرة : الثعالبية	التفسير » كان صاحب بدعتهم	
١٨٠	(١١) الفرقة الحادية عشرة : الأخنسية	« الحكم بن مروان »	
—	(١٢) الفرقة الثانية عشرة : للميدية	١٩٦	من الحوارج أصحاب صالح
—	(١٣) الفرقة الثالثة عشرة : الشيبانية	١٩٧	من قول الصفرية من الحوارج
١٨١	من الشيبانية فرقة سميت الزيدية	—	من قول الفضلية
—	(١٤) الفرقة الرابعة عشرة : الرشيدية	١٩٨	الحسينية
١٨٢	(١٥) الفرقة الخامسة عشرة : المكومية	—	الشمراخية
—	من الحوارج : الفديكية	—	من صفرية الحوارج أبو عبيدة
—	ومن الحوارج : الصفرية	معمر بن الثني	
١٨٣	ومن الحوارج : الإباضية ، وهم أربع فرق	١٩٩	من شعرائهم عمران بن حطان
—	(١) الفرقة الأولى منهم : الحفصية	السدوسي	
١٨٤	(٢) الفرقة الثانية : اليزيدية	٢٠١	من الحوارج صنف يسمون
١٨٤	(٣) الفرقة الثالثة : أصحاب حارث الإباضي	« الراجعة »	
١٨٥	(٤) الفرقة الرابعة من الإباضية	٢٠٢	الشيبية مرجئة الحوارج
—	اختلف الإباضية في التفاف على ثلاث فرق	٢٠٣	قولهم في التوحيد
		—	قولهم في القرآن
		٢٠٤	قولهم في القدر
		—	قولهم في الوعيد
		—	قولهم في السيف
		—	قولهم في الخلفاء والإمامة
		٢٠٥	للحوارج في الأطفال ثلاثة أقوال
		٢٠٦	ولهم في اجتهد الرأي قولان

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٠٦	قولهم في التكليف قبل البعثة	٢٢٨	اختلافهم في الأمر والنهي ، هل هما
—	قولهم في رزق الحرام	—	على العموم ؟ على مقاتلين
—	ألقاب الخوارج	٢٢٩	اختلافهم في تخليد الكفار في النار
٢٠٧	أول من حكم بصفين	—	اختلافهم في خوار أهل القبلة ، هل
٢١٠	أمير الخوارج في أول ما اعزلوا	—	يخلدهم الله في النار ؟ على خمسة
٢١١	الخارجون على أمير المؤمنين على	—	أقويل
—	في حياته	٢٣١	اختلافهم في الصفائر والكبائر
—	مقالات المرجئة	—	اختلافهم في غفران الكبائر بالتوبة
٢١٣	اختلفوا في الإيمان على اثني عشرة فرقة	—	اختلافهم في معاصي الأنبياء ، هل
—	(١) الأولى : الجهمية	—	هي صفائر أو كبائر ؟ على مقاتلين
٢١٤	(٢) الثانية : أتباع أبي الحسين	—	اختلافهم في الموازنة
—	الصالحى	٢٣٢	» في إكفار المتأولين
—	(٣) الثالثة : أصحاب يونس السمرى	—	» في العفو عن مظالم العباد
٢١٥	(٤) الرابعة : أصحاب أبي ثمر	٢٣٣	» في التوحيد
—	ويونس	—	» في الرؤية
٢١٦	(٥) الخامسة : أصحاب أبي ثوبان	—	» في القرآن
—	(٦) السادسة : النجارية	٢٣٤	» في ماهية الباري
٢١٧	(٧) السابعة : الغيلانية	—	» في القدر
٢١٨	(٨) الثامنة : أصحاب محمد بن شبيب	—	» في أسماء الله وصفاته
٢١٩	(٩) التاسعة : أبو خيفة وأصحابه	—	شرح قول المعتزلة
٢٢١	(١٠) العاشرة : التومنية (للعاذية)	٢٣٥	محمل عقيدة المعتزلة
٢٢٢	(١١) الحادية عشرة : المريسية	٢٣٦	قول للمعتزلة في المكان
٢٢٣	(١٢) الثانية عشرة : الكرامية	٢٣٨	قولهم في رؤية الباري
—	اختلافهم في الكفر ، على سبع فرق	—	قولهم في علم الله وقدرته (في
٢٢٥	اختلافهم في المعاصي ، على مقاتلين	—	الصفات)
—	قولهم فيمن يقلد في الإيمان	٢٤٣	قولهم في معلومات الله ومقدراته
—	اختلافهم في الأخبار إذا وردت من		
—	الله تعالى وظاهرها العموم ، على		
—	سبع فرق		

م	الموضوع	م	الموضوع
٢٥٨	واختلف المتكلمون في معنى القول في الله إنه قديم	٢٤٤	قولهم في أفعال الله
٢٥٩	واختلف المتكلمون : هل يسمى الباري شيئا أم لا ؟ على مقالتين	—	قولهم في صفات الله الأزلية
—	واختلف المعتزلة في القول إن الله غير الأشياء ، على أربع مقالات	٢٤٩	شرح قول عبد الله بن كلاب في الأسماء والصفات
٢٦٠	واختلفوا في معنى القول إن الله جواد ، وهل الوصف له بذلك من صفات النفس أم من صفات الفعل ؟ على ثلاث مقالات	٢٥٠	اختلاف أصحاب ابن كلاب في الصفات
—	واختلف المتكلمون في أن يكون علم الله على شرط ، على مقالتين	٢٥٢	اختلافهم في الأسماء
٢٦١	واختلفوا في القول إن الله عالم حي قادر سميع بصير ، هل يقال ذلك في الله على الحقيقة أم لا ؟ وهل يقال ذلك في الإنسان على الحقيقة أم لا ؟ على ست مقالات	٢٥٣	اختلاف الناس في أن الله تعالى لم يزل سميعا بصيرا على أربع مقالات
٢٦٢	القول في الباري إنه متكلم	٢٥٥	اختلاف الذين قالوا لم يزل الله سميعا بصيرا في أنه هل يقال :
٢٦٣	قول المعتزلة في صفات الأفعال	—	لم يزل الله سامعا مبصرا ؟ على مقالتين
٢٦٤	اختلفت المعتزلة ، هل يقال : الله علم وقدره أم لا ؟ وهم في ذلك أربع فرق	٢٥٦	اختلاف الناس في معنى القول في الله تعالى « إنه حي » على مقالتين
٢٦٥	واختلفوا : هل يقال لله وجه أم لا ؟ وهم في ذلك ثلاث فرق	—	اختلافهم في القول إن الله لم يزل غنيا عزيزا عظيما جليلا كبيرا سيذا مالكا قاهرا عاليا ، هل قيل ذلك لعزوة وعظمة وجلال ؟ - إلخ ، على خمس مقالات
٢٦٦	اختلافهم في القول إن الله مريد ، على خمسة أقاويل	٢٥٧	اختلافهم في القول « إن الله كريم » هل هو من صفاته لنفسه ؟ على أربع مقالات
٢٦٧	القول في كلام الله عز وجل	٢٥٨	واختلفوا في صفات الفعل ، هل يقال : لم يزل الله غير محسن إذ كان لإحسان فاعلا ، غير عادل إذ كان للعادل فاعلا ؟ على مقالتين
—	اختلاف المعتزلة في الكلام : هل هو جسم أم لا ؟ وهل هو مخلوق ؟ على ستة أقاويل		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٦٩	اختلفوا في كلام الله ، هل يبقى أم لا ؟ على ثلاثة أقاويل	٢٧٣	واختلفوا : هل يجوز اليوم قلب الأسماء واللغة على ما هي عليه ؟ على مقالتين
—	اختلفوا : هل مع قراءة الفاريء لكلام غيره وكلام نفسه ككلام غيرهما ؟ على مقالتين	—	واختلفوا : هل كان يجوز أن يسمى الله نفسه بضد أسمائه ؟ على فرقتين
—	واختلف الذين زعموا أن مع القراءة كلاما ، على مقالتين	—	صفات الله تعالى أقوال وكلام عندهم
—	واختلف المعتزلة في الكلام : هل هو حروف أم لا ؟ على مقالتين	—	اختلفوا : هل الله تعالى قادر على خلق الأعراض ؟ على فرقتين
٢٧٠	واختلف المعتزلة في الكلام : هل هو موجود مع كتابته أم لا ؟ على مقالتين	٢٧٤	اختلفوا : هل يوصف الله تعالى بالقدرة على ما أقدر عليه عباده أم لا ؟ على فرقتين
—	اختلفوا : هل يسمى الله فاعلا لما خلقه ؟ على مقالتين	—	واختلفوا : هل يوصف بالقدرة على جنس ما أقدر عليه عباده أم لا ؟ على فرقتين
—	اختلفوا في معنى القول إن الله خالق ، على مقالتين	—	واختلفوا : هل يوصف بالقدرة على الجور والظلم أم لا ؟ على فرقتين
٢٧١	أجمعوا على إنكار العين واليد ، واقرقوا في ذلك على مقالتين	٢٧٥	اختلفوا في الجواب عن من سأل عن الباري سبحانه لو فعل ما يقدر عليه من الظلم ، ولهم في ذلك سبعة أقاويل
—	هل يقال : إن الله وكيل أو لطيف ؟ على مقالتين	٢٧٧	القول في أن الله تعالى قادر على ما علم أنه لا يكون
٢٧٢	هل يقال : الله قبل الأشياء ؟ على ثلاث مقالات	—	اختلف المعتزلة في ذلك على أربعة أقاويل
—	اختلفوا : هل يسمى الله عالما من استدل على أنه عالم ؟ على مقالتين	٢٧٨	واختلفوا في جواز كون ما علم الله تعالى أنه لا يكون ، على أربعة أقاويل
—	اختلفوا : هل كان يجوز أن يقلب الله الأسماء فيسمى العالم جاهلا ؟ مثلا ، على مقالتين	٢٧٩	اتفقوا على أنه ليس لله علم حادث يعلم به ولا يجوز أن تبدوله البدوات

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٨٠	واتفقوا على إنكار القول بالماهية	٢٩٠	اختلفوا في العين والوجه واليد ،
٢٨١	شرح اختلاف الناس في التجسيم	—	على أربع مقالات
—	أقاويل المجسمة	٢٩١	حكاية اختلاف الناس في الأسماء
٢٨٢	اختلف المجسمة في مقدار الباري	والصفات	
بعد أن جعلوه جنبا ، تعالى الله عما		—	اختلف الذين قالوا « إن الله لا يعلم
يقول الظالمون		الشيء حتى يكون » على خمس عشرة	مقالة
٢٨٤	اختلافهم في الباري : هل هو في مكان ؟	٢٩٣	اختلفوا : هل يعلم الشيء من غير أن
—	قول منكري أنه في مكان	يلابسه أم لا ؟	
—	أقوال مثبتى أنه في مكان	٢٩٣	حكاية أقاويل الناس في الحكم
٢٨٥	اختلاف الناس في حملة العرش ،	والمتشابه	
ما الذي يحملون ؟		—	أقاويل المعتزلة في محكم القرآن
٢٨٦	القول في المكان	ومتشابهه	
—	اختلافهم في المكان	٢٩٥	الاختلاف في علم للتشابه ، هل
—	اختلافهم : هل يقال إن الباري لم	استأثر الله به ؟	
٢٨٧	يزل قادرا علما حيا ؟ على مقالتين	٢٩٥	أجمع المعتزلة على أن قراءة القرآن
اختلف القائلون « إن الباري »		غير المقروء ، واختلفوا : هل القراءة	حكاية للقرآن ؟
يتحرك » على مقالتين		—	اختلافهم : هل يجوز أن يلفظ
—	اختلفوا في رؤية الباري ، بالأبصار ،	بالقرآن أم لا ؟	
على تسع عشرة مقالة		٢٩٦	اختلافهم في نظم القرآن : هل هو
—	اختلفوا في كيفية المرئي	معجز أم لا ؟ على ثلاثة أقاويل	
—	اختلفوا في رؤية الله بالأبصار ، هل	—	أجمع المعتزلة على أنه لا يجوز أن يبعث
هل هي إدراك بالأبصار أم لا ؟		الله نبيا يكفر أو يرتكب كبيرة	
٢٨٨	اختلافهم في كيفية الرؤية	—	وأجمعوا على أنه يجوز أن يبعث نبيا
—	أجمعت المعتزلة على إنكار رؤية	لقوم دون قوم	
الأبصار ، واختلفوا هل يرى بالقلوب		—	وأجمعوا على أن الملائكة أفضل من
٢٨٩	اختلفوا في الرؤية بالأبصار : هل	الأنبياء	
يجوز أن تكون ، أو هي كائنة			
لا محالة ؟ على مقالتين			

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٩٧	وأجمعوا على أن معاصي الأنبياء لا تكون إلا صفات واختلاف أهل يجوز أن يأتي النبي بالمعاصي ؟	٣٠٢	اختلفوا : هل الإنسان قادر في الأول أن يفعل فيه أو أن يفعل في الثاني ؟ على سبعة أقاويل
—	اختلفوا في دلالة الأعراض وأفعال العباد	٣٠٤	هل الفعل وانع بالاستطاعة أم لا ؟ على مقالتين
—	واختلفوا : هل النبوة جزاء أم لا ؟	—	هل تستعمل القوة في الفعل أم لا ؟ على مقالتين
٢٩٨	شرح قول المعتزلة في القدر	—	هل يوصف الإنسان بالقدرة على ما يكون في الوقت الثالث أو إنما يوصف بالقدرة على ما يكون على الثاني ؟ على مقالتين
—	هل خلق الله المعاصي ؟	٣٠٥	هل يقدر الإنسان في الأول أن يفعل في الثاني أشياء متضادة أو شيئين ؟
—	حسن الإيمان وقبح الكفر	—	هل يقدر على حركة في الثاني أو على حركات ؟
—	هل يقال الإنسان خالق بفعل نفسه ؟	—	اختلفوا : هل القدرة التي يكون بها الكلام باللسان هي التي يكون بها الشيء بالرجل أم لا ؟ على مقالتين
٢٩٩	هل يريد الله المعاصي ؟	٣٠٦	القائلون بالتغاير اختلفوا : هل القدرة جنس واحد أم لا ؟ على مقالتين
—	شرح اختلاف المعتزلة في الاستطاعة	—	اختلفوا : في أي وقت يحدث فعل الجوارح بعد حدوث الاستطاعة ؟ على ثلاثة أقاويل
—	اختلفوا : هل الإنسان حي مستطيع بنفسه أم لا ؟ على مقالتين	—	اختلفوا : هل الإنسان قادر على ما لا يخطر بباله ؟ على مقالتين
—	اختلفوا : هل الاستطاعة هي السلامة ؟ على مقالتين	٣٠٧	اختلفوا : هل يقال إن الله قد قوى الكافر على الكفر أم لا ؟ على مقالتين
٣٠٠	اختلفوا : هل تبقى الاستطاعة أم لا ؟ على مقالتين	—	اختلفوا : هل يجوز فناء الاستطاعة في الوقت الثاني ؟
—	أجمعوا على أن الاستطاعة قبل الفعل، وقال بعض المتأخرين ممن كان ينتحل مذهبهم : هي مع الفعل ؟	—	اختلفوا : هل يوصف الإنسان بالقدرة على ضد ما فعله أم لا ؟ على مقالتين
—	اختلفوا : هل الاستطاعة قدرة على الفعل في حاله ؟	—	اختلفوا : هل يجوز فناء الاستطاعة في الوقت الثاني ؟

- من الموضوع
- ٣٠٧ هل يجوز أن يألم ويحس ما لا قدرة فيه ؟
- هل يكون حياً مع عدم قدرته ؟
- هل يجوز أن يكون القادر معجز ؟
- هل تكون في الإنسان قدرة ولا يقال إنه قادر ؟
- هل المنوع قادر ؟ على أربعة أقاويل
- ٣٠٨ هل القادر على شيء قادر على أكثر منه ؟
- هل يقدر على حمل جزئين معجز واحد من القدرة ؟
- ٣٠٩ اختلفوا في المعجز على ثلاث مقالات
- اختلفوا هل المعجز عجز عن شيء أم لا ؟ على مقالتين
- اختلف الذين أثبتوا المعجز عجزاً عن الفعل ، هل هو عجز عنه في حالة أو في حال ثانية ، على ثلاثة أقاويل
- ٣١٠ اختلفوا : هل يبقى الأمر إلى حال الفعل ؟ على مقالتين
- هل يجوز أن يأمر بالصلاة قبل وقتها ؟ على مقالتين
- هل يأمر الله تعالى من يعلم أنه يحول بينه وبين الفعل ؟
- ٣١١ اختلفوا في قدرة من علم الله أنه لا يؤمن
- اختلفوا هل يقال «لو كان الشيء» في حال كون ضده أم لا يقال ؟
- ٣١٢ اختلفوا : هل يقال خلق الله الشر والسيئات أم لا ؟
- ص الموضوع
- ٣١٣ اختلفوا في «اللطيف» على أربعة أقاويل
- ٣١٤ اختلفوا في اللذة والألم على مقالتين
- اختلفوا هل كان يجوز أن يتبدى الله الخلق في الجنة ، ولا يكلفهم ؟ على مقالتين
- اختلفوا في لعن الله الكفار في الدنيا على مقالتين
- اختلفوا في الصلاح الذي يقدر الله عليه ، هل له كل أم لا كل له ؟ على ثلاثة أقاويل
- ٣١٦ اختلفوا هل يجوز أن يميت الله من علم أنه يؤمن قبل أن يؤمن ؟ على مقالتين
- اختلفوا هل يجوز أن يحترم الله من علم أنه يزداد إيماناً ، على مقالتين
- ٣١٧ أجمع المعتبرة على أن الله تعالى خلق الخلق لينفهمهم لا ليضرهم
- اختلفوا في خلق الشيء لا يعتبر به على مقالتين
- اختلفوا فيمن قطعت يده وهو مؤمن ثم كفر ، وعكسه ، على ثلاثة أقاويل
- ٣١٨ اختلفوا ، هل خلق الله الخلق لعله أم لا ؟ على أربعة أقاويل
- اختلفوا في إيلاء الأطفال ، على ثلاثة أقاويل

الموضوع	ص	الموضوع	ص
القول في الشهادة		٣١٩ هل يجوز أن يتدىء الله الأطفال بمثل العوض من غير ألم أم لا ؟ على مقالتين	
٣٢٢ اختلف المعزلة في المراد بالشهادة على أربعة أقاويل		— هل العوض الذي للأطفال دائم أم لا ؟ على مقالتين	
القول في الختم والطبع		— أجمعوا على أنه سبحانه لا يؤلم الأطفال في الآخرة	
٣٢٣ اختلف المعزلة في المراد بالختم والطبع على مقالتين		— اختلفوا في عوض الهائم ، على خمسة أقاويل	
القول في الهدى		٣٢٠ اختلف الذين قالوا بإدامة عوضها هل يكمل الله عقولها أم تبقى على حالها في الدنيا ؟ على مقالتين	
٣٢٤ اختلف المعزلة ، هل يقال : هدى الله الكافرين أم لا ؟ على مقالتين		— اختلفوا : هل يقص من بعضها لبعض ؟ على ثلاثة أقاويل	
— اختلفوا في الهدى الذي يفعله الله بالمؤمنين ، على مقالتين		٣٢١ اختلفوا فيمن دخل زرعاً غيره ، على مقالتين	
القول في الإضلال		— اختلفوا في نعم الجنة : هل هو تفضل أم ثواب ؟ على مقالتين	
٣٣٥ اختلفوا في المراد بالإضلال على ثلاثة أقوال		القول في الآجال	
القول في التوفيق والتسديد		٣٢١ اختلف المعزلة في الأجل ، على قولين	
٣٢٦ اختلفوا في المراد بهما على أربعة أقاويل		٣٢١ اختلفوا في المقتول : هل كان يموت لو لم يقتل ؟ على ثلاثة أقوال	
القول في العصمة		القول في الأرزاق	
٣٢٧ اختلفوا في المراد بها على ثلاثة أقاويل		٣٢٢ حد الرزق ، وهل الحرام رزق ؟	
القول في النصرة والخذلان			
— معنى النصرة عند المعزلة			

ص	الموضوع	ص	للموضوع
٣٢٨	معنى الخذلان عندهم	٣٣٥	اختلافهم: هل يقال للفاسق مؤمن أم لا ؟ على ثلاث مقالات
	القول في الولاية والعداوة		— اختلافهم : هل يعلم وعيد الكفار بالعقل أم لا ؟ على ستة أقاويل
—	اختلافهم في المراد بالولاية والعداوة والرضا والسخط	٣٣٦	اختلافهم : هل يجوز أن يعذب الله عبدا بذنب ويغفر مثله لغيره ؟ على مقالتين
	القول في الثواب في الدنيا	—	أجمعوا على أن أخبار الوعيد تبقى على عمومها
٣٢٩	اختلفوا : هل يكون الثواب في الدنيا ؟ على مقالتين	—	اختلفوا إذا سمع السامع الخبر الذي ظاهره العموم ولم يكن في العقل ما يخصه ، ما الذي عليه في ذلك ؟ على مقالتين
—	اختلفوا في الإيمان : ماهو ؟ على ستة أقاويل	٣٣٧	اختلفوا : بأي شيء يعلم وعيد أهل الكبار ؟ على ثلاثة أقاويل
٣٣٢	اختلافهم في تحديد الصغيرة والكبيرة . على ثلاثة أقاويل	—	رأيهم في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
—	اختلافهم في غفران الصغار ، على ثلاثة أقوال		ذكر قول الجهمية
٣٣٣	اختلافهم في الصغار : هل تجتمع فتكون كبيرة ؟ على مقالتين	٣٣٨	بيان ما انفرد به جهم بن صفوان
—	اختلفوا فيمن تاب ثم عاد ، هل يؤخذ بما كان قبل التوبة ؟ على مقالتين	٣٣٩	ذكر قول الضرارية
—	اختلفوا في سارق الدرهم من حرره هل يفسق أم لا ؟ على مقالتين	—	ما فارق به ضرار بن عمرو المعتزلة
٣٣٤	اختلافهم في مرتكب المعصية عامدا على خمسة أقوال	—	إنكاره حرف ابن مسعود
—	اختلافهم فيمن لم يؤد زكاته ، على مقالتين	٣٤٠	رأيه في سرار الناس
		—	قوله في رؤية الله في الآخرة

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣٤٣	رأيه في علي وطلحة والزبير		ذكر قول الحسين بن محمد النجار
٣٤٤	حكاية قول قوم ينتحلون النسك	٣٤٠	قوله في أفعال العباد
٣٤٥	حكاية قول أصحاب الحديث وأهل السنة	—	قوله في الاستطاعة
٣٥٠	ذكر قول أصحاب عبد الله بن سعيد القطان	٣٤١	قوله في إيلام الأطفال
٣٥١	ذكر قول زهير الأثري	—	قوله في اللطف
—	ذكر قول أبي معاذ التومني		ذكر قول البكرية
٣٥٢	خاتمة محقق الكتاب للجزء الأول منه	٣٤٢	قول بكر في الكبار ومرتكبها
		—	رأيه فيمن طبع الله على قلبه
		٣٤٣	رأى عبد الواحد بن زيد

تمت فهرس الجزء الأول من كتاب « مقالات الإسلاميين » لشيخ أهل السنة والجماعة أبي الحسن الأشعري، والحمد لله رب العالمين وصلاته وسلامه على إمام المتقين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .